د. رضوان باديني

أكراد سوريا: موعد مع التاريخ

باريس–2005

لأن القدر هو الحدود التي نصنعها لحريتنا..
أهدي كتابي إلى روح الشهداء الذين ضحوا بحياتهم ليصنعوا حدوداً لائقة بقدرنا، لتتوافق وتتواصل حياتنا مع مفاهيم الحرية للبشرية جمعاء...

وإلى أولئك الأصدقاء المخلصين الذين ساهموا ببسالة مواقفهم وعطائهم السخي لإصدار هذه الطبعة العربية لكتابي، مصرين حتى على عدم التذكير بمساندتهم المشرفة.
مع كل الحب والتقدير

المؤلف

هذا الكتاب

ربورتاج مسهب من أرض الحدث عن "الجمعة الدامية" 12 آذار 2004 في كردستان سوريا من وجهة نظر شاهد عيان حملته الأقدار لزيارة الوطن والأهل بعد 27 سنة من الغياب. سرد دقيق للعوامل المؤسسة للحظة إنفجار تراكمات سياسة الإضطهاد والتمييز القومي الممارسة من قبل سلطة حزب البعث منذ عقود تجاه أكراد سوريا؛ وعن أشكال التحدي الشعبي العفوي لسياسة التعالي والغطرسة. نظرة مفصلة عن جوهر المسألة القومية الكردية في سوريا ومقارنة لها مع بعض نظائرها العالمية للخروج بحجج وبراهين لصالح الحل القانوني، السلمي والعادل؛ عن التحديات السياسية للمسألة ومستلزمات عمليات الإصلاح المرتقبة في سوريا. دراسة شاملة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة بالمسألة القومية وحلولها القانونية في العالم. عرض وتحليل للحجج والبراهين المقتضية حل المسألة الكردية في سوريا على أساس حق تقرير المصير من وجهة نظر القوانين والشرائع الدولية.

إلى القراء الأعزاء...!

في توجهي أليكم أتوخى تحقيق مسألتين، الأولى: إبراز خصوصية الظروف الصعبة الناشئة بين المجموعات الاثنية والمذهبية وبالأخص بين العرب والأكراد بعد أحداث 12 آذار 2004 والتي لم تعد بأشكالها ومحتوياتها القديمة المهترأة قابلة للتحمل والإستمرار، و أصبحت بحاجة ماسة للترميم والتصليح في مختلف المناطق الكردية. ثم، إلقاء الضوء على الخلفية التاريخية والإيديولوجية المؤسسة لسياسة التمييز العنصري ضد الأكراد، والتي وصلت أثناء هذه الأحداث أوجها في التطبيق والممارسة. والى جانب ذلك التركيز على ما يبدو واضحا من نتائج التحقيقات الصحفية والمعلومات المتوفرة حتى الآن، ومؤداه، إن الحكومة السورية الحالية لا تستطيع، بحكم طبيعتها القومية (العربية) المتزمتة إيجاد مخرج وحل طبيعي من شأنه تجنيب المنطقة كارثة إنسانية، بل تؤكد افتقارها لأدنى طرح عقلاني يمكن الركون إليه في الخروج من هذا المأزق.

إلى جانب ذلك فالمقومات الأساسية للمسألة الكردية في سوريا، الأهمية العددية السكانية والموقع (الغلاف) الاستراتيجي بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية كمنطقة غنية بثرواتها الطبيعية، البترول والمياه وأراضيها المعروفة بخصوبتها منذ عهود سحيقة..تضفي على الأزمة السياسية الراهنة للأكراد أهمية استثنائية، لاسيما في ظروف عالمية مشجعة تعتبر مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح السياسي لكل المنطقة في صلب السياسة الدولية. وهذه العوامل مجتمعة ترشح هذه المسألة لتضاهي بكل المعايير المسائل المماثلة لها في العالم، والتي تأسست حولها حالة استثنائية من الإجماع والتحالف الدولي. ومن هنا تنبع الأهمية القصوى لرصد مجمل ما يتعلق بهذه المسألة من جوانب سياسية وحقوقية في إحدى أهم مراحلها التكوينية.

وقد تكون لقراءتي الخاصة لهذه الأحداث أهمية استثنائية كوني الشخص المتضرر المباشر، واحد ضحايا السياسة العنصرية المستمرة بحق شعبي منذ بضعة عقود، حيث حرمت شخصيا على مدى 27 سنة من حقي في العودة لوطني . و شاءت الأقدار أن تصادف زيارتي الأولى، كأجنبي

وليس كسوري، بعد هذه الفترة الطويلة من الغياب، مع هذه الأحداث الدامية- لتضيف إلى مسؤوليتي كصحفي معني بنقل الحقيقة، مهما كانت وأينما كانت، مسؤولية طبيعية أخرى، أمام الوطن والأهل، بصفتي جزأ من هذه القضية، لكي أتحمل قسطي من الواجب أمامهم لأنقل مشاهداتي بدقة وأمان إلى الرأي العام العالمي.

وحقيقة، لولا اعتقادي المطلق إن الأمور ستتطور سياسيا من السيئ إلى الأسوأ؛ ولولا معرفتي المسبقة بان الرموز القديمة من القيادة السورية سوف لن تتراجع عن تطبيق خططها الرعناء في اضطهاد الأكراد والتي لم تبقى لها نظائر في العالم، إلا أمام ضغط دولي شبيه بالذي تم حول قضية كوسوفو أو تيمور الشرقية وغيريهما...لما جازفت بالإدلاء بشهادتي بهذه الصورة المفتوحة. فالسياسة المتبعة في سوريا بحق الأكراد تعتبر في جوهرها **سياسة عنصرية، منافية بالدرجة الأولى لروح التآخي التاريخي بين العرب والأكراد وتفوق بأساليبها كل الممارسات الشبيهة والمنتشرة الآن في العالم، وتقترن تطبيقاتها مع إحدى أبشع أشكال الإرهاب المنظم للدولة.**

أقول ذلك بكل صراحة وبكل مسؤولية، معتمدا (في تحديد الوضع القانوني) على النص النظري المشرع لهذه الحالة كسياسة هادفة وواضحة المعالم وعلى حيثيات التطبيق العملي والميداني الناشئ من جراء تطبيقها والتي تدوم أكثر من أربعة عقود.

أحداث الأيام الثلاثة (12و13 و14 آذار 2004) والتي نتحدث عنها بالتفصيل في هذا الكتاب أسفرت، حسب معلوماتي و اقرب المعلومات وألتخمينات القريبة للواقع، (مداخلة عضوة البرلمان السويدي السيدة سيسيليا ويكستروم حول الموضوع أثناء مناقشة البرلمان السويدي للمسألة الكردية في سوريا، 27ايار 2004) عن مقتل حوالي 100 شخص و300 جريح وأكثر من ثلاثة آلاف معتقل، (أفرج عن أعداد منهم وبالمقابل اعتقلت أعداد أخرى تباعا). حسب معطيات الدولة فهذه الأرقام هي(24 قتيلا و104 جريحا). برأيي، إن هذه الأحداث، التي جرت من الناحية الشكلية على خلفية أحداث الشغب التي ترافقت مع لعبة كرة القدم والتي كانت مقررة في مدينة القامشلي ...لم تكن إلا مظهراً من مظاهر انفجار السخط والاحتقان الجماهيري، واللحظة التي جرفت معها الحدود المعهودة من الرد الجماهيري على السياسة العنصرية المتبعة بحق الأكراد.

"الجمعة الدامية"
أو ماذا حدث في 12 آذار2004؟

أثناء قدوم أعدادا هائلة من مشجعي نادي "الفتوة" من دير الزور(أكثر من ثلاثة آلاف)، تجول "المشجعون" في حافلاتهم بين شوارع مدينة القامشلي الكردية مرددين هتافات وشعارات مؤيدة للرئيس العراقي المخلوع صدام حسين ومنددين برموز وقادة أكراد العراق كـ: " بالروح بالدم نفديك يا صدام!" ولأسباب تمويهية أحيانا يبدلوا اسم صدام باسم بشار: " بالروح بالدم نفديك يا بشار!» و " عاشت الفلوجة، وليسقط البرزاني والطالباني!" وما شابه ذلك.. طبعا كانت كل تلك الشعارات موجهة لإهانة الأكراد ولإظهار "التعاطف" الغير محدود مع السلطة البعثية البائدة في العراق والتي ما زال أعدادا كبيرة من العرب السوريين، وبالأخص من منطقتي دير الزور والرقة متعاطفين معها بل ومنشدّين إليها سياسيا وروحيا، ويجدون في انهزام البعث العراقي انحساراً كبيراً لمبادئهم ومعنوياتهم..

لقد كان من بين زواري العديدين، احد أقربائي من مدينة حمص الذي جاء بالقطار في يوم 12 آذار لزيارتي. مساءاً، حينما انتشر خبر أحداث القامشلي الدامية في كل مكان، حدثنا هذا القريب عما شاهده أثناء توقف القطار في دير الزور حيث قال: " ما أن توقف القطار في محطة دير الزور حتى شاهدنا مجموعات هائجة من الشباب والمراهقين من مختلف الأعمار اجتاحوا القاطرات... يغنون ويرددون شعارات مناوئة للأكراد وممجدة لصدام وللفلوجة...لم نفهم مغزى ذلك ولا مناسبته.. ورويدا رويدا فهمنا إن هؤلاء "مشجعي" نادي "الفتوة" ألديري وهم ذاهبون إلى مدينة القامشلي لمساندة فريقهم..." وقد ذكرهذا القريب تفاصيل كثيرة من التصرفات المزعجة لهؤلاء لمجموع ركاب القطار، حيث تعاركوا مع الناس الذين لم تعجبهم شعاراتهم.. حتى كنا نتصور" إنهم ذاهبون لا ليساندوا فريق رياضة، بل إلى الحرب!».. واضاف قريبي: " لولا موقفي الحازم لتهدئة ولدي الذي كان برفقتي لما تمكننا من الوصول إلى هنا بسلامة، حيث كانوا يتحرشون بنا بدون أن ننطق بكلمة واحدة"..." وين أتباع البرزاني! .. يا قامشلي الفلوجة قادمة! الفلوجة قادمة يا أكراد... يا خونة...!"

شهود عيان آخرون حدثوني عن نفس التصرفات والشعارات لهؤلاء "المشجعين" أثناء مرورهم في مدينة الحسكة وقالوا إن بعضهم كان يخرج من نوافذ الحافلات صور لصدام حسين وآخرون يلوحون بعصيهم وسلاسلهم الحديدية...وأدواتهم الحادة... للعراك..!

في الملعب، وقبل بدأ المباراة انهالت الحجارة على مشجعي النادي المستضيف "الجهاد" والذين، لأسباب لم تفصح عنها إلى الآن، تم نشرهم بالقرب من مشجعي نادي "الفتوة" الزائر. وبدأت مناوشات وشجار... وتقاذف شديد بالحجارة بين "مشجعي" الفريقين. إلا إن "التصرف الخاطئ" الأكثر نشازاً وغموضا جاء من البوليس(طبعا هم عرب 100%) فبدل أن يتخذ موقفا مهدئا، انحاز مباشرة إلى جانب "الضيوف" وبدأ بالضغط على مشجعي القامشلي. في العراك والتنقلات الأولية التي استمرت زهاء ساعة ونصف، مات ثلاثة من الحدث الأكراد تحت الأقدام. ومع انتشار الأخبار التي كانت تنقل على الهواء مباشرة بالراديو وسماع الطلقات الأولى من الملعب حتى احتشدت أعدادا هائلة من السكان حول الملعب وعلى مداخله، الذين هرعوا لنجدة أطفالهم. في هذه الأثناء كان محافظ الحسكة السيد سليم كبول (وهو لسخرية القدر من الأقلية الدرزية التي تعاني جزئيا مضايقات سياسية.. وغير معترفة بهويتها المذهبية وخصوصيتها) قد وصل بنفسه إلى المكان، ولا يعرف أحدا إلى الآن ما الذي دفعه ليسحب مسدسه الشخصي ويوجهه إلى صدر شاب كردي ويرديه قتيلا على الفور! ولكن مهما كانت الأسباب، سواء خوفه وارتباكه الشخصي أم (نخوته القومجية) في عدم تحمله رؤية الجماهير الكردية ممتعضة ومطالبة بفك الحصار عن أبنائها...مهما يكن لقد أدى تصرفه الطائش بأفراد الشرطة وقوات حفظ النظام المتواجدة الإقتداء به ، فقد وجهت نيران أسلحتها وبالذخيرة الحية إلى صدور الحشود المجتمعة بشكل عفوي...

بلغ عدد القتلى في هذا اليوم 20 شخصا والجرحى بين 90 و 100 شخص(بعض المصابين بجروح خفيفة تعالجوا بطرق خاصة، ولم يتم إحصائهم). وفي اليوم التالي وأثناء مراسيم الدفن التي تحولت إلى مسيرة جماهيرية حقيقية مطالبة بمحاسبة المسؤولين ورفعت فيها شعارات تدعو إلى الحل السلمي للمسألة الكردية، فتحت الشرطة من جديد النار على المتظاهرين وأردت أعدادا جديدة من القتلى والجرحى... وعلى أثرها انتشرت حركة المسيرات المؤيدة، لما سمي فيما بعد بـ"الجمعة الدامية" في انتفاضة حقيقية في جميع المناطق ذات الأغلبية الكردية وفي المناطق والأحياء الكردية في المدينتين الرئيستين دمشق وحلب. وامتدت موجة الاحتجاجات إلى الدول المجاورة، حيث خرج الآلاف من الأكراد في العراق وتركيا وإيران لمساندة إخوتهم في سوريا بل وصلت شرارة الغضب إلى الجالية الكردية المهاجرة في مختلف دول العالم وتميزت بشكل خاص حملات التضامن للأكراد في الدول الأوروبية وأمريكا واستراليا.

لقد ردت السلطات السورية بعنف شديد وبقوة غير متوازنة على الفعل الجماهيري العفوي. وتنامت بالاطراد مع هذه السياسة الخرقاء نشاطات الاستنكار والشجب الكردي في كل مكان. وتركت ذوي الأعداد الكبيرة من الجرحى والقتلى بدون جواب حقوقي أو سياسي شاف من شأنه احتواء بعض الغيظ المتراكم. ولم تفيد تصريحات الرئيس بشار الأسد المتأخرة فيما بعد لقناة الجزيرة القطرية في 11 أيار الماضي، بان "الأكراد جزأ من النسيج الاجتماعي السوري...ولم تكن أية قوى خارجية وراء هذه الأحداث ..!" لا في إلغاء الصورة القاتمة" التخوينية" المهيمنة على الشأن الكردي " كجزأ من المخطط الأمريكي والصهيوني" كما في التأويل الرسمي السابق، ولا في رفع الإجراءات الاستثنائية السابقة واللاحقة حول المسألة الكردية. وبقيت كلمات الرئيس ميتة وجوفاء وغير ذي مؤدى عملي. ولم يبدو في الأفق أية إشارات جدية لاحتواء الأزمة وهي مرشحة للمزيد من التفاقم.

وهنا لابد من الذكر، إن ردة الفعل الكردية الشعبية والعفوية على استفزازات "مشجعي" نادي "الفتوة" لدير الزور، ربما كانت اقل بكثير مما أسفرت عنه من نتائج وخيمة ولم تكن لها أن تنتشر وبهذه السرعة في كل هذه الرقعة الواسعة لولا وجود حالة من الاحتقان القديم والمستمر للوضع السياسي والاجتماعي العام للأكراد، ووجود خلفية هائلة من الممارسات الشوفينية والعنصرية الهادفة إلى إلغائهم كجزأ متميز من الشريحة الاجتماعية للبلاد...لذلك يجب الابتعاد مطلقا عن ما توحي به الجهات الرسمية من إن العلاقات عادة على ما كانت عليه قبل الأحداث ولا يوجد ما يقلق البال على وضع الأكراد...بل الأصح إن هذه الانتفاضة الشعبية العارمة لم تكن ولا بأي شكل من الأشكال قادرة أن ترتقي إلى هذه المستويات شعبيا وجماهيريا...لولا عمقها التاريخي وطبيعة المحتوى الإنساني لأهدافها السياسية.

المسألة بكل بساطة تتعلق بمصير 15% من سكان سورية الأكراد الذين يعيشون منذ عهود سحيقة في القدم على ارض آبائهم وأجدادهم و تشكل المساحة التي يشغرونها اليوم بين 30 إلى 45 ألف كم2. وهذه وغيرها من الأرقام التي تشخص الأهمية الاستراتيجية للمسألة الكردية هي "العقبة الكأداء" للحكومة السورية لأي اعتراف بهم كقومية متميزة، وهي الأسباب الكامنة وراء تنكرها لإعطائهم حتى الحقوق الثقافية واللغوية التي تتمتع بها الأقليات الأخرى في سورية مثل الأرمن والسريان...الخ. لمعرفتها بان المسألة لن تقتصر على فتح عدة مدارس باللغة الكردية أو ببث إذاعي وتلفزيوني لعدة ساعات... بل تتعدى ذلك بكثير و تملك كل مقومات "حق تقرير المصير" بمعنى التاريخ والجغرافية الوطنية.

ومن هنا أيضا تنبع جدوى إبقائهم، بالمنطق البعثي، خارج دائرة المشاركة السياسية كتدبير مدروس، وحرمانهم من ابسط الحقوق الإنسانية بما فيها حق التكلم بلغتهم الأم في الأماكن الرسمية، لإبعادهم وإهمالهم بل لتنفيذ أبشع المخططات العنصرية بحقهم ليتم تغيّيبهم المتعمد وإلغائهم ماديا وروحيا من على خارطة الدولة السورية الحديثة.

فكما هو معروف تطبق الدولة ضد الأكراد ومنذ بداية الستينات عدة مشاريع استثنائية بغيضة: مشروع الإحصاء الاستثنائي لعام 1962 والذي جرد بموجبه آنئذ قرابة 120 ألف مواطن كردي من الجنسية السورية، وعليه من حق التملك والتعلم والتوظيف والتنقل....الخ؛ ومشروع "الحزام العربي" السيئ الصيت، والذي قدم بموجبه أعدادا غفيرة من المستوطنين العرب من مناطق الغمر الناشئة من بناء سد الفرات ليتم بهم إنشاء مستوطنات عربية صرفة على طريقة "المستوطنات اليهودية في فلسطين" لعزل أكراد سوريا جغرافيا من أكراد العراق وتركيا، لأنه بدون ذلك، يشكل الامتداد الطبيعي للأراضي الكردية في هذين البلدين المجاورين، جغرافية طبيعية واحدة بدون انقطاع لتوزع العنصر الكردي. وهذا الحزام "الأمني العربي" هو على امتداد 350 كم وبعرض 10-15 كم؛ ثم إتباع سياسة الصهر ألقسري في البوتقة العربية وذلك بتعريب كل مظاهر الحياة بما فيها أسماء القرى والبلدات الكردية بل حتى منع إعطاء الأسماء الكردية..الخ. ويجب هنا التركيز على أن الحركة الكردية، بمختلف فصائلها و على مر تاريخها في هذا البلد، ورغم كل المآسي، آثرت دوماً أن تجد مساحة، مهما كانت صغيرة من الحوار مع السلطة "وعملت كل ما كان بوسعها لكي تحل المسألة سلمياً ولكن الحكومة أختارت دوماً أساليب القهر"[1]

وكل هذه الأمور هي في مركز انتباهي في هذه الوقفة السريعة، آملين أن تسنح لنا الفرص للرجوع إلى الموضوع بدراسات معمقة ووافية في المستقبل. وهي كذلك، لان هدفي الأول هنا، و قبل كل شيء، هو إظهار الخلفية والحيثية التاريخية لمجمل ما تعبر عن عمق مؤدى هذه الأحداث الخطيرة والتي لا تقبل اتخاذ موقف منها الانتظار أو التأجيل.



[1] . История Курдистана, Москва, 1999г. Стр. 423.
تاريخ كردستان، موسكو، 1999 ، ص423.

إن سياسة التعريب والتهجير في مناطق الجزيرة السورية هي، وبصريح العبارة، سياسة إرهابية شوفينية تنفذ جرائمها بطريقة إسرائيل في تهويد الفلسطينيين. إن التعريب هو الوجه الآخر للتهويد! إنها الطريقة الصهيونية وقد لبست (غترة وعقال)..
اللهم إني قد أبلغت..! اللهم أني تبرأت..! أن أعراب البعث يذبحون أخوتنا الكرد...اللهم فاشهد!

محمد غانم (سوريا)
كاتب وصحفي عربي
عفرين. نت 18.03.2004

<u>**الفصل الأول**</u>

موعد مع التاريخ

العودة ومشاهد تفوق التصور

نعم كنت هناك حينما حدث ذلك. ولكنني الى الآن لا اصدق ما جرى لي ولا اصدق بان كل الذي شاهدته كان واقعا وحقيقة. لا اصدق بان الذي حقق هذا السفر الغريب كان أنا، والناس والمشاهد التي رأيتها بأم أعيني كانت حقيقة...و لا شيء بينها وبين الخيال...وحتى الطفل (الصبي) ذو الصوت الجهوري الأجش الذي افرغ جيوبه المليئة بالحجارة على رجال الشرطة كان حقيقة وواقع، بل انه قريب لي واسمه رضوان! ويسمونه تحببا (ردو). صدقوا أو لا تصدقوا إن هذه الصورة لم ولن تنقطع عن ذاكرتي وكياني لحظة واحدة منذ يوم شهدته والى الآن. لقد رمى ذلك الصبي ذو الشعر الاجعد والسحنة السمراء والعيون المشعة كجن بهيئة طفل مشاكس في الحكايات الخرافية، لقد رمى الحجارة دراكا... حجرة حجرة... في رجال الشرطة وانطلق ورائهم كسهم من نار ليسدد كل حجارته عن قرب في سيارتهم...وهرب...وعاد لا يبحث عن شيء آخر سوى الحجارة...الحجارة

الحجارة ؛ نعم طفل.. أو لعبة آلية... او منجنيق صغير للحجارة على هيئة طفل...سموه كما تشاؤون...إنني رأيته بأم أعيني ولي الحق أن أبقي ذكراه حية في مخيلتي.

لكن صعب علي أن افهم كل ذلك. صعب أن اصدق عيني التي لم تعهد مثل هذه الأمور...أحيانا حينما يستقر رأيي على حقيقة كون الشخص الغريب الذي كان يرصد كل تلك الحركات الغير مألوفة كان أنا، يصعب علي آنئذ أن انسق في الترتيب بين ما شاهدته وبين ما كنت أتوقعه او ابحث عن رؤيته. فهل من المعقول أن يجري كل ذلك لي، أنا الشخص الذي غاب عن الوطن سبعة وعشرون عاما وعاد مرة واحدة فقط لأشاهد ما لم يشاهده احد؟! هل أصبح كل الخيال الفسح الرحب من نصيبي وكل تلك الحقيقة المرة والقاسية من نصيب أولئك الذين لم يصدقوا ما سمعوه من أولادهم: نحن أكراد وقادرون على إعلان ذلك على الملأ ورؤوسنا مرفوعة؟...نعم ولو للحظات قليلة، هتف(ردو)من داخلي بصوته الأجش الشجاع، تلك الكلمات المحبوسة في مهجتي منذ أن وعيت نفسي ودون أن أتمكن من تحريرها وإطلاقها... عاشت كردستان!. نحن أيضا بشر...! نحن أيضا نملك حق الحياة!.الحياة نضال...!

...كل هذه السنوات الطويلة في الغربة كنت أتصور أن أأتي ولو لمرة واحدة إلى الوطن وأمتع النظر بأماكن الطفولة وارى أصدقاء الطفولة والأهل والأقرباء... كنت أتخيل الرجوع ولكن لم أتوقعه. في التسعينات تنشطت آمالي بالعودة... كنت أقول لنفسي إن الرئيس الأسد (الأب) مريض... ومن سيخلفه لا بد أن يسلك طريقا آخر من شأنه أن يتسع للجميع في العودة إلى ربوع الوطن. لكن مات الحلم في الربيع الأول بعد رحيل الأسد الأب ليأخذ الابن بأكثر تبعات الإرث وطأة- "الاستقرار"(!) لتحوم سوريا بأكملها من جديد في مستنقع راكد يخاف فيه على الإتيان بأية حركة تجديد... وخابت أماني وعادت على ما كانت عليه قبل وفاته...لا أمل ولا ما يُفرح... مستنقع راكد مستقر على التثبيط والركود والجمود العقائدي..ولا يتذكر أحد من الجيل الناشئ متى تفسخ وكيف ولما يجب على الأمور أن تبقى على هذه الشاكلة المفيدة فقط لدستة الحكم. كنت في الابتدائية في بداية الستينات حينما أصبح قانون الطوارئ حالة شرعية في سورية وها أنا في العقد الخامس من عمري دون أن أرى أي طارئ على هذا الركود والموت البطيء لأمة كاملة.

أتذكر، في عام 1975 كنت طالبا في كلية الحقوق بجامعة دمشق، وأقوم بين حين وآخر بنشاطات فنية في الأحياء الشعبية لدمشق، وكنت ارأس فرقة فنية غير مرخصة للفولكلور الكردي. وذات مرة جائتنا مجموعة أصدقاء من "المتفائلين" بانفتاح البعث على الآخرين، من الإخوة الطلبة

الأجانب في الجامعة، ليعرضوا علينا المشاركة "بنمرة فنية" في حفل يقام في مقصف كلية الحقوق، فرحبنا أيما ترحيب، دون أن نصدق إن ذلك ممكنا. لقد كان بعض أولئك الإخوة الأجانب متعاطفين مع قضيتنا التي كنا نناقشها معهم سرا، وكانوا مقتنعين بإمكان لعب دور الوسيط بيننا وبين "اتحاد طلبة سوريا" ليكون ذلك فاتحة خير ويدر بفائدته للجميع. ونحن المحرومون من كل شيء، كنا نبحث عن أية خطوة من شأنها التعريف بنا وبقضيتنا..لكن لم تكن الأمور كما يتصورها أخوتنا الأجانب وغالبيتهم من "التقدميين العراقيين والسودانيين...". لقد استمرت "المفاوضات" على مشاركتنا في هذا الحفل أيام بل وأسابيع. في كل يوم يتغير فيه شكل تقديمنا. مرة باسم "فرقة الفولكلور الشعبي" مرة " فرقة طلبة كلية الحقوق" مرة " طلبة الجامعة"... وأخيرا حينما استمع احد المسؤولين الفنيين نمرتنا، قرر إلغاء الغناء الكردي من برنامجنا "أتريدون أن نذهب من الحفل إلى السجن!". وبذلك تقرر أن تكون مشاركتنا فقط بالموسيقى والدبكة الفولكلورية على أن لا يسمع، لا من بعيد ولا من قريب، بأننا أكراد سوريين!. ونحن كنا نقبل بكل شيء، بل حتى على عدم ذكر أسمائنا... وكان هناك اقتراح على تقديمنا كعراقيين لكي لا نثير حفيظة السلطة البعثية في الجامعة والمسؤولين في"اتحاد طلبة سوريا " المشرفين على تنظيم الحفل.

ولكن كما يقولون" تأتي الرياح بما لا تشتهيه السفن"، في يوم الحفل كانت أنباء مشاركة شباب الكرد في حفل " بجامعة دمشق" منتشرا لدرجة واسعة في الأحياء الكردية من دمشق وكان الحضور الكردي هاما. فما أن صعدتُ المسرح وعزفت أولى النوتات الموسيقية حتى امتلأت الصالة بضجيج عارم من التصفيق الحاد والمستمر...طبعا كان ذلك بمضامين مفهومة لنا..."الممنوع مرغوب!" و حسب علمي كانت هذه المناسبة هي أول مرة "يسمح" بسماع شيئا ما عن الفن الكردي في فسحة رسمية...ولكن الفرحة لم تدم طويلا. لم تمر إلا بضعة دقائق حتى خرج إلى المسرح عدد من المسؤولين البعثيين وقطعوا الميكرفون من أمامي وشهر احدهم قبضته في وجهي أن: "أوقف العزف الكردي!"... ثم سادت حالة من الفوضى كل الصالة حيث خرج العشرات على المسرح...وعندها تسللت بخفية بين الجماهير... ووجدت نفسي بعد بضعة من الوقت في الحي الكردي محاطا بعدد من الأصدقاء... كنا خائفين كالعصافير التي تخفي نفسها من الطيور الجارحة... لا نعرف كيف ومتى يتم استجوابنا وتوقيفنا!.

عمليا بعد هذا "الحفل" عشت في دمشق في وضع شبه سري حتى خروجي الخفي من سوريا عن طريق لبنان ثم السفر من هناك إلى أوروبا.

لذلك كان حلم عودتي إلى الوطن يبعث فيّ الرعب والاشمئزاز في آن واحد، وعدم الثقة بالحكم البعثي لم يغب من بالي لحظة واحدة... ولهذه الأسباب كنت لا أفكر في السنوات العشرة الأولى من بقائي ودراستي في الاتحاد السوفيتي السابق بالعودة..في البداية بعد السنوات الستة الأولى حصلت على دبلوم في الصحافة(بامتياز) من جامعة موسكو ، تلي ذلك أربعة سنوات من الدراسات العليا لأحصل في النهاية من نفس الجامعة على درجة الدكتوراة في تاريخ الصحافة... لكن لم يأت الوقت المناسب لأجيب بقناعة: هل حان وقت العودة إلى الوطن؟! والآن أميل أحياناً للتفكير: قد أكون "أهملت بعض الشيء واجبي الوطني بالعودة رغم كل شيء" ولكني اعتقد بأنني كنت في كل الأحوال صادقا مع نفسي في قراءة التطورات المانعة لعودتي، واليوم وبعد كل هذه السنين استقبل قدري كما هو، والذي يشبه حالة من يكون مسيرا وليس مخيرا.

...في كل مرة حينما كنت اسأل نفسي عن وجهتي والخيارات كان ثمة صراع يحتدم في داخلي و بذاتي، وأخشى من الضياع، لأنني كنت أتوجع من الاغتراب الداخلي والوجداني. كنت أسأل نفسي على الدوام "إنهم لربما إستطاعوا إقلاعي من وطني ولكنهم لم ولن يستطيعوا إقلاع وطني من قلبي!" لكن الغربة كحالة انكماش وتخزين الشعور المكوى بالبعد و على الصبر والتحمل... ومن تلك الزاوية يكون النظر إلى.. الأهل... الواجب الشخصي، الواجب الوطني... يجعلني بين نارين: الخيار بين العمل بحرية في الغربة بالإمكانيات المتواضعة و الاحتراق ولعاً وراء هنيهات الحرية بالإمكانيات المعهودة في الداخل...أسئلة وأجوبة تتناوب في الحدة والإلحاحية...كان لا يوجد حقا خيارا بمعنى اختبار بين أن أبقى أنا، مخلصا مع نفسي أو الخوف من تغيير مواقفي من القيم الثابتة؛ وبين أن أبقى في الغربة للغربة أو أعود إلى الوطن كواجب شكلي. كان لي موقفا واضحا...كان كحد فاصل يمتد بين السجن الكبير الذي يضيق ويتسع جدرانه بالقدر الذي تريد أن تشعر بكرامتك وعنفوانك كشخص ذو رأي في خيار العودة...وآخر يمتد من الأوصال الداخلية لتؤسس لحالة الانحناء أمام لحظة وطأة الرأس أمام أقدام الرعاع. واحمد الله كون الحوافز التي شدتني لمكان المضامين لم تجعلني أسير حرب بيد البعث. سيطروا على الحكم بالقوة والحديد والنار ولا اعتقد بأنهم سيتركون السلطة بمحض إرادتهم. وذات مرة عهدت نفسي: سأسافر من جديد بحثاً عن الوسائل للعودة الحقيقية، العودة التي أريد أن أكون فيها أنا كما أنا... ولكن الحياة... هل يوجد على وجه الأرض من يستطيع أن يتكهن بها؟!

سافرت من روسيا إلى فرنسا... ولا زلت إلى هذه الساعة... ومن حولي تغيرت أشياء كثيرة، تزوجت وأصبحت أبا لطفلتين وحصلت على جنسية هذا البلد...وأخبار الوطن هي هي!.... ولم يتغير من ظروف المستنقع الراكد من الوطن أي شيئ ... وبقيت الاحلام تراودني وتأكلني من جواي، متى سأرجع إلى الوطن وبأي ثمن؟

كنت اسمع من حين لآخر من بعض الأصدقاء في موسكو كما في باريس إن العودة ممكنة بجواز السفر الأجنبي..وإذا منحتك "رابطة المغتربين العرب السوريين"، (هكذا تسمى لسخرية القدرالرابطة الجامعة بين جميع أقوام سوريا، ان يكونوا عربا رغم إرادتهم إذا أرادوا الإياب!) السماح، فأنت على مأمن من كل شيء، أما إذا لم تحصل على هذه الموافقة فلا داعٍ للمجازفة. وكنت اسمع بعدد من حالات السماح والرفض لأشخاص تشبهً سيرتهم سيرتي، وكنت محتارا لأمري ولكنني حينما سمعت من الأهل عبر التلفون من إن والدتي مريضة وهي لا تتمنى شيء آخر في الدنيا إلا مشاهدتي، قررت أن أجرب حظي. و في النهاية جربت حظي وجائتني الموافقة! أي حظ سعيد!.ولكني ما زلت مقتنعا إن ذلك أعجوبة او نداء من عالم الغيب على دعاء والدتي الصالحة التي لا يمكن لله عز وجل أن لا يستجيب لصلواتها ودعائها. أي حظ سعيد إذا! سيكون بامكاني من جديد أن ارفه النظر في ملامحها الملائكية واحضنها.. سأجلس على مقربة من والدي واملأ عيني حتى الثمالة بروعته وزهائه...أية سعادة! ووالدتي التي لم تعد تثق ببقائها إلى لحظة قدومي..لقد فقدت كل آمالها في رؤيتي...إذا سأتمكن من جديد من رؤية هذه الانسانة الرائعة والتي ككل أمهات الدنيا لا أعطر ولا أرجى ولا أزكى من إعزازها وحنانها وعطفها على وجه المعمورة ولا يوجد أي اشتياق يستطيع أن يعوض وهج اشتياقها.

وهكذا حل القدر وسافرت.سافرت إلى القدر الحتمي، القدر المكتوب. إلى كل اللامعلوم وكل المفاجآت...في كل مكان اشعر بذلك... في المطار في الطائرة.. في الطعام المقدم... في الحديث مع المضيفة مع المسافرين...كل شيء غريب...عالم آخر لم اقترب منه منذ 27 سنة ولم اعرف منطقه، مذاقه ، حسناته وسلبياته...

خرجت من الطائرة دون شعور...وفي الكريدور يسألني احد الضباط :

- أأنت الدكتور رضوان؟

فكرت قليلا قبل أن أجاوبه، لكن لم أعثر في خلدي على حجة ممانعة، ثم أجبت بشيء من اللامبالاة:

- نعم!

- لا يكون لك أي هم! نحن هنا لمساعدتك!. لقد وصونا بك اهلك القادمين من الجزيرة بالعشرات وينتظرونك على الباب!..!

يا للفرج من أبواب!

سألت نفسي مباشرة مَن مِن أهلي يستطيع أن يتوسط لي على هذا المستوى؟! ولكن البحث عن الجواب كان غير ممكن في البداية و سرعان ما بدرت الخيوط الأولى من ألفاظ الضابط نفسه:

- نحن المكلفون باستقبالك اثنان. أنا سأخلصك من قسم الجوازات والآخر من قسم الجمارك!

وساورتني للحظات شكوك حول حقيقة الشخص الذي يبحثون عنه وتطابق مواصفاته مع مواصفاتي؛ قلت لنفسي"ربما تطابق أسماء"!، وتساءلت مع نفسي بريبة، مضمرا الأسى من هذا الشعور و سألته دون أن أقحم سؤالي بمعان إضافية:

- مع من تحدثتم من أقربائي؟

- لا يهمك يا دكتور! كل شيئ متفق عليه ومدفوع سلفا! الجماعة لا يريدونك أن تهتم بهذه المسألة!

ما أن خرجت حتى تجمع جمهور غفير على شكل دائرة من حولي: سحنة الأكراد الطبيعية مسمرة بوهج الشمس.. أولاد أعمامي، وخوالي... أقرباء من كل حدب وصوب. وجوه اعرفها وأخرى اجهلها تماما ...يتقدمون ودموع الفرح تترقرق في عيونهم البريئة... المجموع مشدودون بعواطفهم المتأججة، يتقدم واحد بواحد، وبوقار ورزانة يمسح دموعه أو تأخذه المشاعر ويجهش ببكائه.. يا لها من دموع ساخنة، يا لها من سعادة !

نتصافح في وجوم مطبق، لا حزن ولا فرح بل شعور مزيج من الحالتين...و كلمات مجاملة، تأتي أحياناً من نفسها، تصيب أو تفقد أهدافها.. لا تنمي عن شيء ما بعينه إنما عن حالة غريبة من القلق والارتباك والحزن والفرح والألم في آنٍ واحد...عن كل شيئ ولا شيء وعن مشقة الموقف والإحراج...وأفكار هائمة تلح على ذهني.."كنت أخشى إن من أصافحهم لا يكون هم، من جئت لأجلهم"!

لحظات لم اشعر فيها بالوقت...لقد كنت محمولا على أمواج هائجة من المشاعر المفعمة بالوجد والحنين أتنقل بين مستقبليٌ وأتلمس بوجنتي دفئ حبهم وحنانهم الهائل.

الله كم هو ممتع لقاء الأهل والأقرباء والخلان؟!

نعم كان ذلك أنا! ولكني بالكاد اصدق نفسي. أميل أحيانا إلى خلط كل ما جرى لي بالحلم...لا شيء مما شاهدته يشبه ما عهدته في صغري، الناس، أزيائهم، أمزجتهم، أحاديثهم، نكاتهم.. وتاهت في ذهني كل المعايير

التي كنت أقيس بها الأشياء... ولكن هؤلاء هم أهلي، الذين اعرفهم.. والذين لا اعرفهم.. يبدو لي أن جلهم ترعرعوا على الحب والإخلاص لي، لدرجة، أن لا أمل آخر لبعضهم سوى اللقاء بي و معرفتي ذات يوم... وحقاً كما يقولون "الغياب الطويل يزيل الحب الطفيف ويقوي الحب الأصيل كالرياح التي تطفأ الشموع الصغيرة وتؤجج النيران الكبيرة!". تصوروا بعد كل هذه المدة التقي بالناس الذين فكرت بهم وتخيلتهم طيلة سنوات الغربة! لا أحد يستطيع تصور روعة اللقاء بهم! إنهم منشأ الحب والود والحدود الغير معهودة من العطف...!

..من أمام المطار، ركبنا جميعا الحافلة التي كان أقربائي قد استأجروها خصيصا للمناسبة... تاركين دمشق وراءنا ومتجهين صوب مدينتنا.. شيئا فشيئا أتعرف او اعيد التعرف على الوجوه التي تحيط بي.. لم انم الليل كله رغم إصرار الجميع بضرورة الاستراحة "لان غدا سوف يكون متعبا لك"!.

وصلنا مدينة الحسكة في الرابعة صباحا. لم اعثر من خلال مشاهداتي على جانبي الطريق على ما يمكن التعرف عليه في المدينة.. وقفت الحافلة على بعد مائتي متر من منزل من طابقين، ازدحمت أمامه عدة مئات من الرجال و الأطفال والنساء... حينما هبطت من الحافلة تعالت أصوات الزغردة والبكاء دفعة واحدة. صدفة تذكرت ما خطر ببالي أثناء حديثي مع الضابط العسكري في المطار أمس، حول شكوكي عن مواصفات الشخص الذي كان بصدد استقباله ودقة تطابق مواصفاته مع مواصفاتي، ورددت مع نفسي مواسيا ومؤنبا في آن واحد:" كم كنت قاسيا مع هؤلاء الأحبة ، الذين يحبونني لهذه الدرجة رغم عدم رؤيتهم لي..كان يجب أن أأتي أليهم قبل الآن!".

لقد بدأ اللقاء الكبير. سيل من الوجوه المتيمة من هول اللقاء تتسابق لمعانقتي .. وفجأة تنتهي إلى مسمعي كلمات: "أفسحوا الطريق لوالده ووالدته..أفسحوا الطريق لهم!"

في هذه اللحظة تقدم احد أشقائي (الذي تعرفت على ملامحه من الصور التي أرسلوها لي مسبقا) مناديا: "انتظروا قليلا" وكسر أمام أقدامي جرة كبيرة بخبطها بالأرض، وعلى أثرها ارتفعت من جديد زغردة النساء وصياح الأطفال...

في تلك اللحظات التقت نظرتي مع نظرات والدتي وهي إلى جانب والدي بين الحشد. تقدما ببطئ شديد نحوي، وكأنهما يحصيان الخطوات التي تفارقنا... امسكني الوجوم وتصلبت في مكاني أرفه النظر في هيئتهما مليا دون أن أتمكن من نطق كلمة واحدة.

والدتي.. ودودة، حنونة كما عهدتها..كل حركاتها ونظراتها تنمي عن إيماءات لا تتطلب الشرح والتفسير.. أمسكتني بكلتا يداها الطيبتين وطبعت قبلات حارة على وجنتي:

- ولدي، اشكر الله على هذا اللقاء..الآن الانتقال إلى جواره لن يكون مشقة!. كان لي هدف واحد في الحياة وهو أن أشاهدك قبل موتي، وها هي أمنيتي تتحقق اليوم.. إذا مت الآن فلا كدر ولا حسرة في بالي. شكرا على هذا القدر الجميل!...

..نعم لقد تم اللقاء الموعود بعد 27 عاما من البين والغربة. من جديد رجعت إلى العش المنزلي، إلى مرابع الطفولة، إلى الأعزاء والأحباء الذين لم تتكدر مشاعرهم وعطفهم نحوي بقتام الزمن و لا حنيتهم وإخلاصهم بشواظ البعد والافتراق. ما اسعد اللقاء بعد هذه السنوات من الغربة!؟ ولكن أيعقل أن يجري كل ذلك الفرج الجميل بدون كدر!؟ وحقيقة فقط هذا الكم الهائل من الذكريات واللقاءات والتعاطي الوجداني معها، تجعلني ان اصدق نفسي بان الذي حقق هذه الرحلة الخيالية هو أنا. ولكني أسال نفسي دوماً، أيعقل أن يكون (ردو) ايضا واقعا!؟ ذلك الصبي المغبر الوجه، المتجعد الشعر ذو الثياب الرثة (المجعلكة)، جيوبه مليئة بالحجارة ونظراته مليئة بالعزم والمثابرة وهو يركض وراء سيارة البوليس يقود بضعة شبان من جيله ويصيح فيهم بصوته الرجولي الأجش: نحن من هنا، وانتم من هناك، سنطوقهم في نهاية الشارع .. لنتحكم عن قرب بضرباتنا! نعم أن هذه المناظر النادرة التي تخللت أريجها إلى أعماق المشاعر والأحاسيس هي التي تحيرني وتجعلني أن اصدق بصعوبة ما شاهدته بعيني.

تصوروا! في إحدى كتبي التي نشرتها منذ قرابة 15 عاما في السويد[1] تحدثت عن مصير شاب في مقتبل العمر اسمه مرجان، الذي كان في طفولته يلعب مع أبناء حارته "لعبة الحرب من اجل تحرير الأكراد". وكان قد صنع بالوسائل المتاحة المقالع والقواسات لقذف الحجارة. هذا الشاب كان يتحول في مناماته إلى صقر حديدي بأجنحة حادة قاطعة و إلى "سوبرمان" أو" البيشمركة القهرمان" القاهر لكل الصعوبات، يتنقل بين الجبال والوديان ويلتقي مع القادة والمقاتلين وبالأخص مع رمز وأسطورة المقاومين الأكراد مصطفى البرزاني... كنت في هذه الرواية أجسد جزءا هاما من طفولتي وحياتي وأسعى إلى التذكير بتلك السنوات القاسية التي كان جيل السبعينات من الشباب الكرد يعيشونها أو يحلمون بها، حينما كان حتى البوح بالتعاطف مع ثوار كردستان العراق أو التعاطي مع القضايا القومية

[1] Redwanê Alî « Tilûrê Bêgane » Stockholm, 1991.
كتابنا "الطائر الغريب" ستوكهولم، 1991.

يقمع بدون رحمة. و الآن بعد 27 سنة من غيابي وانقطاعي.- حينما أجد في الحقيقة والواقع (ردو) يحمل العلم الكردي بيد والحجارة بيد أخرى ويصرخ في وجه الشرطة هاتفا بأعلى صوته: عاشت كردستان إلى الأبد! عاش البرزاني الخالد! –احكموا بأنفسكم! أليس هذا تواصلا لانتصار القضية في الزمن الحقيقي و انقطاع عن الخيال !

آنذاك وجدت في الاسم الكردي ل"مرجان" مقطعين: "مِرْ"- أي مات؛ و "جان"- الروح. وفي الحصيلة (الروح الميتة) . وذلك كناية بالمصير الحتمي للناس الذين يكتفون في حياتهم بالحلم ولا يثابرون إلى تحقيق أهدافهم وآمالهم البعيدة. وكان ذلك نعت للحالة الشخصية من التشاؤم من الغربة والبعد عن قضايا الوطن الساخنة لبطلي مرجان والمعنى الثاني، تعني (الحلة الثمينة الصلبة). وهي تضمر معنى خلود القيم في الحلل الثمينة والثابتة الاصالة. و الفلسفة الإنشائية لهذه التسمية كانت آنئذ- اثناء كتابتي للرواية- تعبيراً عن الأحلام التي راودت وميزت جيل السبعينات والمآزق والصعوبات التي اعترضت طريقهم وأزاحتهم من الواقع ووضعتهم على قارعة الطريق. وهو الواقع الذي آلمني شخصيا وجعلني أيأس لردهة من الزمن؛ وفي نفس الوقت استمرارية لمؤدى وقيم ثمينة وحلى الروح التي لا يمكن للمجتمعات الاستغناء عنها.

...أتذكر إنني كنت البكر والوحيد في عائلتي و بعد ظهوري للحياة مرضت والدتي مرضا مبرحا ولم تنجب الأولاد لفترة طويلة، وكنت "المدلل" لكل الأقرباء أيضا. وقليلا ما كان يُكسر خاطري من قبل الأهل في تلبية طلباتي.. وبهذه الصفة كنت تعرفت على نماذج من حياة من يكبرني سنا والكثير مما لم يعهده أقراني. وأتذكر في هذا الخصوص تفاصيل اهانة بشعة و مؤلمة وجهها موظف عادي في التموين لعمي شكري(رحمه الله) ومجموعة من الأكراد و بدون أي سبب. كنت آنئذ أرافق عمي إلى مركز التموين الحكومي للمدينة لكي نشتري بعض المواد بالجملة لدكانه الصغير. وقفنا في نهاية الطابور الذي امتد إلى خارج المبنى وهناك بدأ عمي، الذي كان يعرف الجميع، بالتحدث معهم بالكردية. لم تمض إلا بضعة دقائق حتى سمعنا موظف يخرج رأسه من النافذة ويصرخ بالواقفين في الطابور:

-اخرسوا أيها الدشر! ، كفاية التكلم بلغتكم الغجرية! ألا تعلمون بأنكم في بلد عربي؟ إذا لا يعجبكم التكلم بالعربية انقلعوا إلى زعيمكم البرزاني! أمام دائرة عربية يجب التكلم بالعربية. فهمتم أم لا!؟

بعد برهة اخرج آخر رأسه من نفس النافذة وأضاف:

- الكلب الذي يتكلم الكردية هنا سوف لن يحصل على المواد التموينية. ليذهبوا إلى الخونة في شمال العراق ليمولهم. هذه دائرة تموين عربية وليست كردية!.

بعد هذه الكلمات الناخرة في الشعور حتى العظم ساد صمت قاتل ورهيب. وبعد هنيهة شاهدت ملامح الغيظ والغضب على وجوه جميع الذين كانوا يتكلمون في نهاية الطابور ، وأتذكر آنئذ كلمات عمي القليلة التي رددها بصوت يكاد لا يسمع:

- فليكن الشر والبلاء من نصيبكم أيها الظالمون.! بأي سبب تهينوننا؟ إنشاء الله لن يتأخر البرزاني ليقلع جذوركم من الأرض!

نعم هكذا كان الوضع قبل ثلاثين عاما. وعلى مثل هكذا ذكريات تركت البلد. والآن أتسائل ما هو شعور أولئك الذين فرضوا بأساليب همجية منع اللغة الكردية حينما يشاهدون الأطفال الأكراد اليوم يرددون في الشوارع "عاشت كردستان!"...ويقذفون الشرطة بالحجارة... يموتون ولا يتركون العلم الكردي يسقط من أياديهم. **هل سيأخذون الدرس من تغييرات الواقع والحياة من حولهم ويتراجعون عن غيّهم أم سيستمرون في ضلالهم حتى يصلوا بمقومات الشعبين الجارين المتآخيين إلى الحضيض بالاستمرار في تزكية طريق الدم والدمار بدلا من الحل العادل بالتفاهم الحوار!؟**

إنني شاهدت بأم أعيني هذه التغييرات على الأرض الكردية، وهي حقيقة ساطعة كسطوع الشمس ..فالسيل الجارف من المشاعر والأحاسيس للمطالبين بالحرية والعدالة للمسألة الكردية يخرج من ظلمة الأيام الغابرة ويستجمع معالمه و قواه ليكتمل شروط تنظيمه و تقدمه وانتصاره. ولا اعتقد إن هناك قوة ما على وجه الأرض تستطيع حجمه أو صد اندفاعه. مؤشرات ذلك في الرعشة الداخلية لكل ما ينبس به الشباب الكرد من كلمات حول رؤيتهم وتطلعهم للمستقبل.



...كنت هناك حينما حدث ذلك!

كلما كنا نقترب من موعد 21 آذار- عيد نوروز، أو رأس السنة الكردية، كنت اسمع من حولي ومن زواري العديدين توقعات وتفسيرات متزايدة عن مخاوفهم مما قد يحدث هذه السنة من إضطرابات واستفزازات

متوقعة أثناء الاحتفالات. هذه المخاوف والتصورات كانت في الحقيقة تجسد مخاوف الأكراد من تنامي حساسية ونرفزة المسؤولين الرسميين في الجزيرة على خلفية تزايد الدور الكردي في العراق بعد إسقاط صدام وبالأخص نجاحاتهم في إدخال بنود في الدستور المؤقت للدولة العراقية حول الفدرالية وحول تساوي اللغتين الكردية والعربية من الناحية القانونية..وفي يوم 8 آذار حينما وقع في احتفال رسمي في بغداد، ونقل أحداثه بالبث المباشر على شاشات العديد من التلفزيونات كان الشعور العام لدى العديد من هذه الشريحة العربية بمثابتة يوم مشئوم في تاريخهم، و شبهه بعضهم (بيوم وعد بلفور الثاني) وقد جعلت من هذا اليوم كيوم حداد اسود/ ولصدفة الأقدار كان يوم 8 آذار عادة يحتفل به في عموم البلاد رسميا وشعبيا "كأسمى الأعياد الوطنية" لأنه يوم مجيء البعث إلى السلطة في سورية عام 1963.

كانت توقعات الناس حول نوعية مثل هذه الاضطرابات تشمل كلما يمكن أن يخطر على البال من تحرشات وأعمال لا مسؤولة بغية تعكير الأجواء على الجماهير الكردية السورية بالاحتفال بعيدهم القومي الذي صادف تاريخه هذه السنة مع أنباء سارة ومفرحة حول نجاحات أخوتهم الكرد العراقيين. بعض الناس كانوا يتوقعون انتشار الجيش في الساحات والميادين العامة وقمع كل مظاهر الابتهاج والفرح المشيرة إلى معالم ابعد من مضامين نوروز؛ آخرون كانوا يتوقعون استفزاز منظم من قبل العناصر القومية المتشددة والحاقدة على الأكراد بالتعاون مع الأجهزة الأمنية؛ وسمعت كذلك حتى بإمكانية اندساس بعض الإرهابيين المسلمين لينفذوا عملية انتحارية كالتي حدثت في أربيل عاصمة كردستان العراق في عيد الفطر السعيد الذي صدف هذه السنة الأول من شباط. ومن بين السيناريوهات الكثيرة سمعت ذات يوم، بواحدة كوميدية-تراجيدية في آن واحد، لفتت بالي وجعلتني أمعن التفكير بما يمكن للمخيلة الشعبية أن تستخرجه من أعماقها من تأويلات للوقائع.

في خضم الحديث عن مثل هذه الأحداث المرتقبة سمعت احد الزائرين يقول:

- إني اعرف ماذا سيحدث هذه السنة في نوروز: اذا هطلت كميات كبيرة من الإمطار فإن الأجهزة الأمنية والبعثيون يستطيعون أن يفتخروا بإمكانياتهم في ملاحقة الأكراد وتعطيل احتفالات نوروز !

وآنئذٍ رد عليه آخر:

- أية علاقة للبعث والأمن مع المطر؟ هل هم عباد صالحين لهذه الدرجة حتى يقبل الله سبحانه وتعالى دعائهم و ندائهم؟!

لكن المبدأ بهذه النكتة رد عليه بهدوئ وعقلانية:

- لا يا صاحبي، المسألة اعقد مما تتصورها! الرب في هذه الحالة هو يوري لوشكوف[1]- رئيس بلدية موسكو. السلطات البعثية تعقد معه كل سنة اتفاقا لكي يطرد السحب الممطرة ويجمعها فوق منطقتنا في هذا اليوم بالذات. ألا تتذكرون السنوات الماضية، كلما كان هناك اتفاق بين الأحزاب الكردية للاحتفال سوية بنوروز تهطل أمطار غزيرة في الجزيرة و لا يستطيع الأهالي مغادرة بيوتهم، رغم إن الأيام الأخرى قبل الاحتفال وبعده أيام يابسة.

تدخل المعارض له:

- عندها لماذا تقول "إذا". فإذا كان هناك اتفاق مع لوشكوف فهذا يعني إن ذلك سيحدث.

- لا يا عزيزي، الاتفاقات تتجدد او تلغى حسب الظروف.. وإذا تمكن البعث من مطاردة الأكراد ومنع نوروز بتكلفة اقل سوف لا يتوانون عن ذلك ولن ينفقو فلساً واحداً زيادة عن اللزوم.

وهنا تدخل ثالث لينهي هذا الحديث القروي الشيق باستنتاج لبق:

- حقيقة كون البعثيين بخلاء ولن يصرفوا على تعكير احتفال الأكراد نقود كثيرة...مسألة لا تقبل الجدل. إنهم يريدون التخلص مننا بأقل الاثمان!.

ضحك آنذاك الجميع وانتهى الجدال الساخن حول مسألة ما تخبأه الأيام بيسر بينما في الأيام اللاحقة للأسف الشديد لم تكن الابتسامة على وجوه زواري أمراً وارداً أو مألوفا.



إنتهى الأسبوع الثاني من زيارتي كغمضة عين. كان وقتي ينفلت من يدي و لا أستطيع التحكم به. كانت أيام كثيفة باللقاءات والزيارات والأحاديث من كل حدب وصوب. التقي يوميا بين 20-30 زائرا...أقربائي من مختلف قرى ومدن الجزيرة أصدقاء مضى على انقطاعنا عقود من الزمن، مثقفين وكتاب وشعراء وفنانين من كل الأجيال والأوزان..ممثلي المنظمات الكردية الشعبية والأحزاب الغير مرخصة..الأغلبية الساحقة من الأوقات تنصرف في الحديث عن الأوضاع السياسية الراهنة في المنطقة وبالأخص الأوضاع العراقية ونجاحات الأكراد العراقيين... الموضوع

---

[1] يوري لوشكوف ,Юрий Лужков عمدة مدينة موسكو

الأخير كان على كل الألسن، صباحا مساءاً، ولم يكن أمرا آخر من السياسة الدولية والإقليمية شغل بالهم بمقدار ما شغلته هذه المسالة. الجميع كان يتسائل هل يأتي دورنا؟ ما هي خطط بوش الحقيقية في تغيير الشرق الأوسط؟ هل حقا انه يريد تحقيق الحرية والديمقراطية في بلداننا؟ وبين هؤلاء جميعا كان بعض الناس يستبقون الأمور ويذهبون كما يقال في المثل "يغنون على وتيرة أسرع من الموسيقى"، حيث يجمّلون الصورة المستقبلية بخيالهم الخصب ويلونونه برغباتهم الجموحة والتي لا تعرف الحدود. في هذا السياق يجدر التذكير بالاسم الجديد الذي اخترعه الأكراد لجورج بوش حيث يسمونه تحببا بـ "بافي آزاد"- أي (أبو الحرية) على وزن تسمية صدام حسين لمعركة الخليج الثانية ب "أم المعارك".

وهذا الجو لم يكن مقتصرا على مدن الجزيرة. ففي دمشق كثر الحديث عن الفعل وردات الفعل حول موقف الرموز الدينية الكردية التقليدية القريبة من السلطة وبالأخص مفتي الجمهورية الشيخ احمد كفتارو، الذي توفي قبل فترة وجيزة، والشيخ العلامة د.محمد سعيد رمضان البوطي عميد كلية الشريعة وصاحب النفوذ والسمعة الواسعة في الأوساط الدينية عموما في سوريا. وهذا الأخير كان قد ذكر في إحدى خطب الجمعة في دمشق بان الأكراد العراقيين اهانو شعبهم وقضيتهم وقومهم بالتعاون مع الأمريكان... وانه يشعر بالاشمئزاز لدرجة انه يفضل أن " يضع نسبه الكردي تحت قدمه"[1] والممتع في الأمر إن مواقف كهذه لم تؤثر مطلقا على الشارع الكردي بل على العكس تماما، فقد سمعت حتى من المتدينين في الجزيرة والذين لا يحسبون على التيار القومي بان موقف رجال الدين المتعاونين مع السلطة لا يمثلون إلا أنفسهم ومصالحهم الضيقة. بل سمعت من العديد من الناس العاديين الذين اشمئزوا من الذهاب يوميا إلى الجوامع في هذه الأيام لأنها أصبحت" مكانا للمزايدات والشعارات السياسية الغارقة في الالتزام البعثي السلطوي" أما الخطب فأصبحت كلها شتائم لبوش وتنديدات مبطنة للأكراد والخونة المتعاونين مع المحتل..!"

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن خطب الجمعة والجوامع بشكل عام فقدت الكثير من أهميتها في تعبئة الجماهير وتشكيل الرأي العام. والأكراد بشكل خاص يملكون اليوم وأكثر من أي يوم مضى مصادر متنوعة للتزود بالأخبار ومعرفة الحقيقة عن وضعهم. بالإضافة إلى أن الثقة بالقنوات الرسمية للأخبار التي ما زالت في إطارها العام تعمل بالأساليب القديمة الرثة

---

[1]. لقد نقلت جميع المواقع الإلكترونية الكردية تصريحات د. محمد رمضان البوطي ، ورد العديد من المثقفين الكرد عليه، أتهمه بعضهم بـ"الخادم المطيع للسلطة". خلال شهري نيسان وأيار 2004

والمتأخرة في نهجها عن العصر.. أمام التطور الهائل للقنوات الفضائية وشبكة الاتصالات العالمية...، بحيث وصلت إلى أدنى مستوى لها من الفاعلية و التأثير. وهي مملة وغير مستساغة لدرجة إن الناس أحيانا حينما يشترطون في ألعاب التسلية المنزلية كلعبة الورق..يطلبون من الخاسر (كعقوبة) سماع نشرة كاملة للأخبار من القناة السورية. والبرنامج الإخباري هذا يشبه بملامحه العامة الطريقة الرثة التي كان التلفزيون السوفيتي يتبعه في نشر الأخبار، حيت لا مكان إلا للأخبار التي تناسب مصلحة النظام ولا حقيقة تضاهي نظرته الأيديولوجية الصارمة.

واعتقد إن الدوائر العليا من السلطة نفسها كانت في حالة من التداعي والانزواء الذاتي على النفس بحيث أصبح تأرجح مواقفها- بين المحرض على المقاومة ضد الأمريكان إلى المهادن والمتواطئ- ردات فعل مشربة بقسط وافر من الإحباط. وجعلت من تصرفاتها ووضعها في الحالة اللادرية الكاملة، مراهنة مفتوحة على كل الاحتمالات.

في هذه الأجواء كنت أتنقل والتقي الأهل والأقارب.. وعشية الجمعة الدامية 12 آذار، كنت قد سافرت مع مجموعة كبيرة من أقربائي إلى قرية أعمامي وهي القرية التي ولدت فيها ودرست المرحلة الابتدائية، وفيها أكثر و أجمل ذكريات طفولتي. وكانت القرية قد خرجت عن بكرة أبيها لاستقبالي. بعد مضي فترة قصيرة طلبوا مني أن أتجول قليلا بين دور القرية واذهب إلى مدرسة القرية – رغبتي التي أفصحت عنها منذ أن قررنا الذهاب إلى القرية...كان تجوالنا في القرية يشبه مسيرة حاشدة. البعض يغني ، البعض يصفق ومن وقت لآخر تشتبك حلقات الدبكة وتتعالى زغردة النساء... عرس حقيقي. وكانت شقيقتي تردد من حين لآخر "انك قضيت كل أفراحك واتراحك بدوننا ..تزوجت وأصبح لك أطفال...دون أن نحتفل بك. اليوم هو العرس الذي يشمل الاحتفال بكل هذه المناسبات التي فاتتنا!"...وحينما وصلنا إلى المدرسة طلبت من احد أولاد أعمامي الذي كان يصور كل تنقلاتي، أن يتخذ كل الحيطة حتى تكون هذه المشاهد ناجحة وسليمة. وبينما نحن في المدرسة وأتلقى شرحا من المعلمين وهم من أبناء القرية وكانوا أطفالا حينما خرجت من البلاد..عن أحوال التلاميذ وظروف التعليم...فجأة طلب احد المعلمين بكثير من اللطف من ابن عمي...بوقف التصوير!. استغربت هذا الطلب الغريب؛ لكن المعلم أتجه إليّ بكثير من الأدب والاحترام موضحاً:

- لقد ناداني مدير مخفر الشرطة، بخفية، وطلب مني أن لن نسمح بتصوير المدرسة!.

قلت :

- ولكن هل يعلم مدير المخفر بقدومي والمناسبة..؟

- نعم! وهو لهذا السبب تحديدا خائف من أن تصل أخبار حول "تصوير احد الأجانب لمدرسة القرية" إلى مسؤولية.!

وهنا بدأنا بالدردشة حول ما العمل وما المفروض تجنبه. وفجأة ينصحنا احدهم:

- أنت زرت كل القرية وسلمت على الجميع لماذا لا تذهب إلى المخفر أيضا وتتعرف على الشرطة وعندها سوف تتبدد شكوكهم!.

وحالا توجهنا، مع مجموعة من الشباب، إلى المخفر. ولكن لسوأ الحظ، لم يكن تقديرنا للوضع يتفق مع الواقع. بعد التعرف على مجموعة من الشرطة وتبادل عدة كلمات من المجاملة الشكلية اتخذ حديثنا شيئا فشيئا طابع الاستفسار و الاستجواب. وبعد بضعة دقائق طلب مني مدير المخفر بشيء من الجفاء والسفه المبطن أن أريه جواز سفري الأجنبي قائلاً:

- لا تؤاخذني هذه رسميات ومطلوب أن نخبر رؤسائنا! ثم ذهب حاملا جوازي إلى غرفة أخرى.

بعد بضعة دقائق جاء وبشيء من الارتباك وبدأ يسأل عن محتوى الصور التي التقطناها حتى الآن، ثم طلب بنفس الطريقة أن نترك الفيديو- كاميرا عندهم لبعض الوقت، وأضاف:

- لا تقلقوا، رسميات ليس إلا! سنرجعها لكم حالما ننته من فعل اللازم.

قلت وبشيء من التهكم، وما اللازم فعله؟

قال، وبشيء من العنجهية الواضحة:

- شرح محتوى الصور لقيادة الشرطة!

ومع هذه الكلمات بدأت الأجواء تتكهفر وتشحن بالتنابذ وسوء الفهم.

...بدأت بمحاضرة هادئة حول اصلي وولادتي في هذه القرية والذكريات التي تربطني بهذه المدرسة التي صورناها من الخارج و بعض أثاثها لتبقى ذكرى ...ومهنتي كصحفي..و يحق لي العمل في أي مكان شرط أن لا يكون مغلقا على الإعلام...وعن فرنسا واحتمال ما إذا سمع الأوروبيين بمثل ما حدث، كم سيضر بسمعة البلد...ولكن كما يقولون" لا حياة لمن تنادي"! فقد بقي الوضع على ما توصل اليه من تعقيد، ولم تفد مهادنتي لتلطيف الجو..و بعد مضي أكثر من ساعة كاملة على هذا الوضع سألت المسؤول:

- ما الحل وماذا ينتظرون ليرجعوا لي الفيديو-كاميرا؟

وجائني الجواب من احد معاونيه:

- أخي الحقيقة في مثل هذه الحالات الموضوع سيطول كثيراً. نحن رفعنا الأمر إلى قيادة الشرطة في الحسكة، وهم بدورهم سيرفعونه إلى القيادة العامة في دمشق، وهناك بعد المشاورات اللازمة سيتخذ القرار اللازم...

بعد سماعي لهذا الشرح قدحت عيني بشرارة من الغضب ولكني حاولت أن امتلك نفسي وأنقذ الموقف من حولي وأهلي من بلاهة هؤلاء الجهلة. وفي ذلك الموقف الحرج، وبالأخص أمام تلك المجموعة من الأقارب الذين تسمروا في أماكنهم وأخذتهم الحيرة وبدأت نظراتهم إليّ تنمي بشيء من الخوار.. كان صعب عليّ أن اتخذ موقفا متشددا. ولكن يبدو إن مظهري الخارجي كان قد أبان بوضوح انهيار معنوياتي وفقدان صبري. وطلب مني الجميع أن اهدأ أو أخرج قليلا إلى الهواء الطلق لبضعة من الوقت...لكني انكفأت على نفسي وحاولت أن اسمع قراراً من داخلي يريحني نفسياً.

حاولت قراءة ما يدور في خلد الشرطة ومسؤولهم الذي بدا لي منقادا في موقفه على خلفية من نموذج جاهز من التصرف. قلت لنفسي: "ثلة من المعربدين الأميين لن تفيدهم حجج وبراهين معتمدة على منطق حق وحرية شخص لا تستطيع اية قوة على وجه الأرض مهما كانت ذرائعها منعه من زيارة دياره وتصوير ربوع طفولته ونشأته.."

باختصار، بعد ساعات طويلة من المداولات والمفاوضات خرجنا بدون كاميرا. لكن ما حز في نفسي أكثر من أي شيء هو قراءتي لمشاعر الاستياء والغيظ والألم الداخلي على وجوه الشباب المرافقين ليّ. كان الوضع مكهرب بكل معنى الكلمة وكان يكفي لشرارة واحدة من التصرف المخطأ أن يفعل ما لا يحمد عقباه.

وفي المنزل تحول جو "العرس" الذي كان سائدا صباحا إلى مأتم حقيقي. رغم محاولة الجميع الإلحاح على نسيان ما حدث. إلا إن الفكر كان مشدودا إلى هذه المشاكسة الجارحة للشعور. ولا اعتقد إن بالإمكان التعبير وبكلمات مجردة عن كل ما ضاق به مهجة وأفئدة أقربائي، وأهل القرية كلها من ألم وأسى. وقد كررت مع نفسي أكثر من مرة "إذا إقتربنا من القلق والخوف ستكون لحظة إنفجار الغضب غير بعيداً". .. كنت ألاحظ إن أغلبية الشباب يتغيبون ويجتمعون ويتناقشون فيما يمكن عمله. ويبدو في النهاية، ولحسن الحظ، إن احدهم تمكن من إقناع أحد "العملاء" المحليين من قرية مجاورة للتدخل وإنقاذ الموقف. وقبل منتصف الليل بدقائق معدودة جاءنا هذا العميل برفقة جميع أعضاء المخفر وسلمونا الفديو- كاميرا معتذرين لما حدث، وقد قال هذا "الوسيط":

- لو أخبروني أقرباؤك منذ البداية، لما تركت المسألة تصل لقائد الشرطة.. ولكن "عسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم!". عفى الله عما

مضى، لقد طلب مني سيادة..قائد الشرطة في المحافظة أن أبلغك تحياته واعتذاره عن ما جرى ويدعوك أن تتفضل بشرب فنجان قهوة معه في الوقت الذي يناسبك بغية التعرف عليك وتقديم تهانيه بمناسبة قدومك للبلد!"

وقد أضاف مدير المخفر آنئذ:

- يا دكتور أنت تعلم أكثر مننا بما يجري من حولنا..الأعداء يتربصون بهذه الأمة من كل مكان..وكل شيء متوقف على شعرة صغيرة لتنهار. نكشة صغيرة ويصبح الوضع مثلما هو في العراق.

...رغم مرارة ما حدث أصبحت هذه الجملة الأخيرة التي سمعتها من مدير المخفر بمثابة العنوان الرئيسي في ذهني عن كل مدلولات الوضع المتدهور والأزمة التي تلف جميع فقرات المجتمع السوري سياسيا واقتصاديا وعسكريا ... وبالأخص نفسيا واجتماعيا. وفعلا كان الشعور، من كل ما شاهدته وسمعته في هذه الأيام عن مجمل الأوضاع تعطي انطباعا بأنها تنتظر "نكشة" لتنقلب رأساً على عقب. وكأن عموم المجتمع ينتظر هذه النكشة التي أصبحت في ذهني تشبه "برصاصة الرحمة". كنت أتلمس ذلك بالأخص من حديث الناس الذين يستطيعون تحديد عوارض هذه الأزمة بطريقة علمية ودلائل وإثباتات وأمثلة واقعية. لقد تعرفت على أحد رجال الأعمال الأغنياء الذي كان يسكن في منطقة راقية حيث يلتقي يوميا بعدد من المسؤولين ورجال القرار في مختلف مناح الحياة. وقد قال لي هذا الشخص (ع) حرفياً: " إن الأغلبية الساحقة من القيادة لا تثق بإمكانية استمرار الوضع على ما هو عليه بعد ما حدث في العراق. والموظفون الكبار بدأوا منذ أشهر بالاستعداد للهروب. بعضهم يهرب أمواله للخارج، وآخرين يشترون عقارات في دول خارج المنطقة...بل إن بعض الناس اشتروا قوارب ميكانيكية سريعة للتمكن في حال اللزوم بالهرب مع أسرهم وأمتعتهم..الخ. لقد قال لي هذا الشخص بان أكثر النهابين روعة هم قادة الجيش، الذين أفرطوا تماماً بكل ميزانية الجيش، حيث لم يعد بإمكانه حتى إطعام أفراده بطريقة مقبولة. !" وقد عرفت من مختلف المصادر إن الوضع السائد في الجيش يعمل على مبدأ القول الشعبي "كل من أيدوا الو" وهناك سرايا وقطاعات موجودة فقط على الورق ويعمل "القادة المسئولين" عنهم في مكاتب في الأحياء الراقية دون تعرف الناس رتبهم ولا قطاعاتهم!.

وفي فترة زيارتي شاهدت بأم أعيني كيف يعمل أحد أقربائنا المستحيلات لتأمين الضرورات لولده الذي يخدم في الجيش. إنه يدخر في نهاية كل شهر، بصعوبة وبشق النفس، القليل من النقود ليرسل بها أمتعة ومواد غذائية لولده..وقد أباح لي كيف إنهم مضطرون ليس فقط لإطعام ابنهم

بل دفع رشوة منتظمة، بمثابة "راتب" إلزامي لمسؤولية. وقد أكد لي آخرون إن هذا الراتب الإضافي لا يشمل إلا الأكراد ولا يعمم على أبناء المناطق الداخلية لسوريا. وفهمت من هذا إن رجال الدولة والمسؤولون الكبار يعملون وفق خطط وأهداف مرسومة مسبقاً "بتقطير" الأكراد من كل الإمكانيات المادية. وكل الوسائل مباحة ومبررة إذا استطاع صاحبها من تطبيقها و تنفيذها دون أن يجلب الانتباه أو يسبب الإحراج للسلطة. وشخصياً كنت احيانا أشك بأقوال محدثيّ حول ما آل إليه الوضع الإداري والمؤسساتي من فساد وإنحلال، وكنت أعتقد انها تملك نسبة كبيرة من المبالغة إلاّ إني حينما إطلعت على بعض المقالات والإستطلاعات الصحفية تأكت من أن الموضوع أكبر بكثير مما يعرف عنه أهل الجزيرة[1] لدرجة إن بعض المثقفين بدأوا يفقدوا آمالهم بإمكانية الإصلاح الداخلي وأعتبروا أن ألعيش بات مستحيلاً في سوريا"[2]

... في النصف الثاني من يوم الجمعة 12 آذار غادرنا القرية إلى المدينة. أثناء تحضيرنا للسفر سمعت أطراف حديث من المودعين عن مباراة لكرة القدم جرت في مدينة القامشلي بين نادٍ محلي وآخر قادم من دير الزور..تحدثوا عن الشغب وجرحى وبعض قتلى..لكن ظروف اللقاء والكم الهائل من الانطباعات عن القرية والظروف التي عشناها في هذه الأيام الأخيرة لم تدع لي المجال لأستزيد بمعلومات إضافية أو أتوقف ملياً على ما جرى.

في المساء كان قد قدم خصيصاً للقائي أحد أعمامي (م) مع أحد ألاده من مدينة حمص بالقطار. وقد سبق لي الاستشهاد برأيه حول مشاهداته

---

[1]. محمد الحسناوي: "لم يبق إلا قمع الشعب، وليس القمع أساس الملك". أخبار الشرق 23.12.2004 ويبدأ المؤلف مقاله بهذه الطرفة الواقعية:
"في حي الأسد في العاصمة السورية دمشق .. يوجد صالون حلاقة نظيف ونشيط، يقصده كبار الضباط ووجهاء الحي المترف، ومع ذلك تظهر أمارات البؤس على معلم الحلاقة فيه. تجرأ أحد المواطنين المشفقين، وسأل أبا أحمد الحلاق عن التناقض بين إقبال الزبائن وإفلاس ذات يده، فاعترف الشاب النشيط المحبوب بأنه ليس صاحب الصالون، بل هو "مجند" عسكري، يعمل في الصالون بدلاً من الخدمة العسكرية، وأن صاحب صالون الحلاقة هو الضابط "فلان" قائد الوحدة العسكرية المحسوب عليها، وعائدات الصالون تعود لهذا الضابط وحده. ضحك المواطن المشفق ضحكة ذات معنى، وتذكر أن عدداً من أبناء حارته المجندين يعملون سائقي تكسي عمومي في بيروت عند قائد القطعة العسكرية التي يتبعون إليها!!"

[2]. نبيل فياض: " سورية: العيش مستحيل!" عامودا.كوم، نقلاً عن موقع الناقد. حيث يذكر مؤلف المقال، وهو أحد مؤسسي "التجمع الليبرالي في سوريا"، "..لا يسعني إلا التوجه إلى الدول الديمقراطية الليبرالية، برغبتي في مغادرة سورية، كشخص مفرد، إلى مكان أستطيع فيه النوم دون خوف والعيش دون خوف والكتابة دون خوف"

لمزاج "مشجعي" فريق دير الزور،في بداية هذا الكتاب. وقد روى لي، بكثير من النفور والاشمئزاز، ما جرى لهم أثناء توقف القطار في مدينة دير الزور، حيث ذكر:" ما أن توقف القطار حتى اندفعت أعداداً هائلة من الشبان والمراهقين إلى القاطرات بشكل جنوني وعلى وجوههم علامات غريبة وبأياديهم سكاكين وأدوات حادة وعصي...وبدأوا يرددون شعارات وهتافات مؤداها: " الويل للقامشلي اليوم...فلوجة قادمة..فلوجة فلوجة..! الويل للخونة البرزاني والطالباني..!" ومن حين لآخر كانوا يرددون "بالروح بالدم نفديك يا صدام، أو بالروح بالدم نفديك يا بشار...!" ثم أضاف: " كنا في حيرة تامة من أمرنا، ولم نفهم بدقة ماذا يعني كل هذا وما الذي يبغونه هؤلاء المراهقون" إلا إننا شيئا فشيئا فهِمّنا إن هؤلاء مشجعي فريق "الفتوة" الديري وإنهم ذاهبون إلى القامشلي لمشاهدة المباراة التي ستقام هناك. الحقيقة كنا نتوقع منهم أن يقيموا مجزرة وكان مزاجهم يشبه كمن يذهب إلى الحرب وليس إلى التسلية بمشاهدة مباراة."

فيما بعد توضحت الصورة التي اكتنفتها بعض الغموض. ذكرت روايات كثيرة، إن أحد "رجال الأعمال الأغنياء" من دير الزور(لم يفصح عن اسمه، ولم يتأكد عن هويته) تبرع أن ينقل على نفقته الخاصة كل من يرغب بالذهاب إلى مناصرة وتشجيع نادي "الفتوة" أثناء المباراة مع فريق الأكراد في القامشلي.. ويقال أن عدد الراغبين زاد على ثلاثة آلاف مشجع؛ نسبة كبيرة منهم وصل القامشلي بالحافلات الكبيرة او بالقطار...وهناك روايات أخرى تذكر إن الممول لم يكن سوريا بل أحد المقربين من القيادة العراقية في عهد صدام، أي ممن درج تسميتهم "من بقايا البعث العراقي" الملتجئين الى سوريا بعد سقوط النظام. وعموما سمعت تفسيرات كثيرة عن أسباب حشد هذه الكمية الهائلة من المشجعين، تختلف فيها الآراء وزادت التخمينات. وقد لا يكون من باب الاستئناس فقط التلميح بإحدى "الإشاعات" التي "أكدت" تورط متنفذين على مستوى قيادة فرع البعث والأمن القومي وأطراف شوفينية أخرى في إدارة المحافظة في تنظيم وتمويل هذه الكمية من "المتحاملين" على كرد العراق، فاختاروا أن يفرغوا جام غضبهم على أشقائهم الكرد السوريين وتلقينهم درسا لا ينسى... وتمرير ذلك تحت حجة شغب مباراة كرة القدم.! فيما بعد عبر لي بعض الأصدقاء العرب بإن كل ذلك كان من "المقرر" أن يجري في عيد نوروز 21 آذار!؟ والسؤال اليوم : ما هو العنصر الرئيسي لهذا التقارب في تفسير منشأ هذه التفسيرات – التي لا تخلو طبعا من بعض الرغبات والتبسيط. وفي كل الأحوال لم تختلف الروايات لا الكردية ولا العربية في توقع مواجهة كهذه مع الأكراد هذه السنة.

مهما كانت التفسيرات فالأكيد هو إن الأحداث على الأرض تطورت بالشكل التالي: حال وصول الباصات المقلة للديريين الى مدينة القامشلي قامت بجولات استعراضية بين شوارع المدينة وراح «المشجعون" يرددون من نوافذ الباصات، شعارات سياسية استفزازية موجهة بشكل مباشر وواضح لإهانة الأكراد وقادة أكراد العراق بشكل خاص ، وممجدة "مقاومة الفلوجة"؛... وأبرز بعضهم صور للرئيس العراقي المخلوع صدام حسين، ملوحين، في وجه المارة في نفس الوقت، بعصيهم وزناجيرهم وسكاكينهم وأدواتهم الحادة.. وكل ذلك، بالطبع لا يملك صلة لا بالمباراة ولا بالرياضة، وقد تم ذلك قبل دخولهم الملعب.

واستكمالا لهذه العلاقة الواضحة المؤكدة لحالة من التحضير المسبق للأحداث، نجد حقيقة نشر مشجعي الفريقين إلى جانب بعضهما البعض من قبل القائمين على تنظيم المباراة، وكأنه أريد بذلك ضمان احتدام أنصار الفريقين من أول "طيش"، وهو ما لا تفتقره عادة مثل هذه الأجواء. وهكذا فقد كان كل عناصر الاحتدام والاصطدام قد تكملت. ومنذ اللحظات الاولى من تجمع أنصار الفريقين في الملعب تهاوت الحجارة على أهل مدينة القامشلي من الضيوف، ولم ينتظر أحد المباراة...وبدأت الإشتباكات.

ألملفت في الأمر، وهو ما توضحه صور الفديو بشكل لا يشوبه شك، إن رجال الأمن والشرطة مالوا مباشرة إلى جانب أنصار فريق "الفتوة" الديري؛ وبغية تخويفهم فتحوا النار من فوق رؤسهم، وهو ما أدى إلى تمادي "مشجعي" الفتوة من غيهم والإصرار على العراك وضرب أنصار فريق القامشلي.

طلقات الرصاص والأصوات المتعالية من الملعب سمعت عبر الميكرفون في الأنحاء المجاورة.. والنقل الحي من الراديو أسهم بوصول الخبر إلى نسبة كبيرة من أهالي المدينة الذين هرعوا لنجدة أبنائهم. خلال الإصطدامات الأولى مات ثلاث حدث كورد وأصابت أعداد منهم بجروح مختلفة. لم يهدأ الوضع خلال أكثر من ساعة ونصف. وفي هذه الأثناء كان قد حضر إلى المكان قوات عسكرية إضافية وعدد من المسؤولين الأمنيين والإداريين بما فيهم محافظ الحسكة، السيد سليم كبول. ولم يعرف إلى الآن السبب الذي دفعه ليسحب بنفسه مسدسه ويردي أحد الشباب الكرد قتيلا أمام الملعب، وأمر الشرطة بالقيام بالمثل، وفتح النار بالطلق الحي، لتفرقة الأعداد الهائلة من السكان حول الملعب، والذين أخذ تجمعهم، شكل تظاهرة أحتجاجية غاضبة. قيل إن عدد القتلى في هذا اليوم وصل إلى 14 والجرحى 96 شخصا.

كما ذكرت، مساء ذلك اليوم رجعت إلى الحسكة. في الطريق شاهدت أعدادا كبيرة من قوات حفظ الأمن والجيش منتشرين تقريبا في كل مكان. وفي النشرات المسائية لمعظم الفضائيات سمعنا أولى الأخبار وأولى المداخلات التلفونية لبعض شهود العيان على ما جرى. ووقتها فقط فهمت إن ما حدث كان شيئاً غير عاديا ويفوق بحجمه وسعته ومحتواه كل تصوراتي. أصبح الموضوع الذي كنت أتلقف للتو أخباره من حولي من الناس العاديين موضوعا يحوز على أهمية ليس فقط على مستوى سوريا بل تناولته وكالات الأنباء وكبريات الفضائيات العالمية كحدث من نوع خاص وذو دلالة وإتصال بما يجري في المنطقة بل وكإشارة إلى تحولات لما يمكن أن ينتجه الحضور الأمريكي من أحداث جمة في الدولة المجارة للعراق ..ألخ. وبشكل عيني وملموس امتدت تأثيرات الحدث على كل شرائح المجتمع، افراداً وجماعات وهيئات وبسرعة هائلة. ففي نفس المساء وفي وقت متأخر من الليل جائني أحد الأقرباء من ذوي الرأي والمكانة الاجتماعية وأدهشتني مفاتحته لي بهذه المسألة من زاوية كنت لم أتصورها قبل بضع ساعات، حيث قال لي:

- لم أستطع النوم وجئت أستشيرك في موضوع... أنت قضيت فترة طويلة في أوروبا ولديك خبرة واسعة..ألخ، غداً هناك إجتماع لبعض المثقفين ومسؤولي بعض الأحزاب الكردية حول ما جرى. ألا ترى مجالاً للمشاركة وإبداء النصح والمشورة؟

قلت بدون تردد:

- ماذا يمكنني أن أقول للناس الذين لا أعرفهم. وألا ترى إن تكون لمشاركتي مضاعفات عكسية على الوضع في الوقت الراهن !؟

لكن تلك الليلة لربما كانت أطول ليلة عشتها في حياتي، فلم أنتهي من الحديث مع هذا القريب حتى دعوني لسماع أحد الشباب، ممن عادوا للتو من مشاهدة عدة مناوشات في حارة "كوندي خاتو" بين الشرطة وعدد من الشباب الكرد على خلفية ما سمعوه من أنباء...وكان يحمل على وجهه وذراعه الايمن أثر ضربات وإرتطامات. ومع انتهائنا لسماع أخبار المناوشات إنهالت علينا بمعدل كل 10 دقائق أخبار من كل حدب وصوب من الأحياء والتجمعات الكردية في مدينتنا. لقد عرفت إن هناك مناوشات وإشتباكات في هذه الليلة في أحياء العزيزية، الصالحية، كوندي مفتي، النشوة ، تل حجر...ألخ ؛ ولم أعد أعير الانتباه إلى أعداد الجرحى، وسمعنا كذلك بخبر وقوع أولى القتلى. وتلت هذه الأخبار معلومات مشابهة من كل المناطق والمدن الكردية في الجزيرة.. كل الأخبار كانت تدل على إن الشرطة لا تتوانى في استعمال الأسلحة النارية وتلجأ إلى إعتقالات عشوائية لأعداد

كبيرة من الشبيبة والحدث. ووسط هذه الموجة العارمة من أخبار إنتفاضة حقيقية رددت مع نفسي: " يا للسعادة، أي حظ هذا الذي جعلني أن أكون شاهداً على ولادة أول انتفاضة جماهيرية في موطئ رأسي بعد كل هذه السنوات من الغربة والإبتعاد؛ إنها أفضل هدية أتلقاها في حياتي..!؟"

في اليوم التالي، السبت 13 آذار، مع الصباح كانت رائحة "الحرب" منتشرة في كل مكان، واخبارها على كل الألسن. وأصبح بيتنا الذي لم ينقطع من الزوار كمكتب لتبادل المعلومات وأخبار الإنتفاضة. ولاحظت إن بعض أقربائي قلقين بشكل خاص على وضعي ويحرصون على البقاء بقربي لكل الحسابات، وهم كانوا بمثابة الموظفين المكلفين بتزويدي بالمعلومات بشكل آني وسريع، حيث كانت تلفوناتهم النقالة لا تبرح من الرنين بين فينة وأخرى. وبما أن لكل منهم معارف في أماكن مختلفة من منطقة الجزيرة كانت المعلومات الواردة تغطي جغرافية المحافظة بشكل تام. وبتلك الطريقة حصلنا على معلومات الإنتفاضة من القامشلي، عامودا، الدرباسية، سري كاني(رأس العين)، ديريك...ألخ. وفي نفس الوقت جائتنا تأكيدات على نتائج مناوشات أمس في الحارات القريبة مننا والأعداد الحقيقية من القتلى والجرحى. وفي إحدى اللحظات حينما تم إحصاء أسماء بعض الشباب الجرحى، وكان بينهم من تعرفهم أسرتنا، لاحظت بأسى شديد كيف إغرورقت على أثرها أعين والدتي بدموع غزيرة، وأعقبت متأسفة وبنبرة مؤلمة: "إننا لا نعرف متى نستطيع زيارتهم ومواساتهم؟!" عندها تذكرت تلك اللحظة التي كنت قد شعرت فيها بغبطة أن أكون شاهدا على ما يحدث آملاً أن تنتهي هذه الأحداث بتغيير الوضع القانوني للاكراد في سوريا من هذا الوضع اللاإنساني والمزري... فأنكفأت بشيئ من الحسرة على مشاعري الداخلية ولسان حالي يتحدث من جواي: " أأمل أن لا يكون الثمن باهظاً". ولم أكن قد أنتهيت بعد في قرارة نفسي من الانفكاك عن هذه التداعيات حتى سمعنا دوي طلقات من عدة مصادر بالقرب من بيتنا. للحظات ساد وجوم مطبق ورهيب..ثم هب بعض الشباب إلى سطح المنزل تحريا لما حدث. بقيت أنا ووالدتي لوحدنا. شعرت بأن والدتي تتهيأ للإنصراف فحاولت أن اساعدها للقيام ، لكني فجأت بأنها لا تقوي على ذلك. وقالت آنئذ بصوت مليئ بالبكاء:

- من أين لي بالقوة لإقف من جديد على قدميّ! جئت لنراك لأول مرة بعد غياب طويل، وها هم يتحضرون لقتلنا جميعاً، ثم تنهدت مليا وأضافت: "يا إلهي، ما هو ذنبنا حتى يكون هذا القدر الأسود من حظنا!؟"

لم امتلك نفسي بعد هذه الكلمات الموخزة للشعور، وخشيت أن تخونني مقلتي وتنهار ما احتبس فيها من دموع ساخنة، فخرجت إلى البلكون الداخلي لمنزلنا بمفردي، لأهدأ التموجات المشحونة بالمرارة في داخلي.

ولأول مرة نطقت بمفردي، وبصوت مسموع بالكاد، قراراً لم أنساه طالما كنت حيا على الأرض: "أقسم أن لا أنسى هذه المشاهد وأن أكون مخلصا لرفع هذا الجوراللاإنساني عن كاهل أهلي!."

بعد برهة من الزمن، عدت لأجد والدتي تسعى للقيام بمفردها ولكنني لم أستطع أن أنظر إلى عيونها وحينما وقفت على قدميها بعد جهد جهيد، دارت نحوي دون أن ترفع رأسها:

- يا ولدي يقولون إن أوروبا، بلدكم هناك، قلوبهم مليئة بالرحمة، ألا تستطيع أن تخبرهم لمساعدتنا؟ والله هؤلاء لا رحمة في قلوبهم..

كان لساني لا يقوى فعلاً الاتيان بأي جواب ولبرهة من الزمن بديت وكأنني مشدوه و فقدت موهبة الكلام؛ لم يبدر مني أي جواب مسموع لكن كل كياني يومئ أن: "اوعدكِ يا ماما سأعمل كل ما بوسعي لكي لا أجدك مرة أخرى في مثل هذه الحالة المرثية، تستجدين الشفقة!"

... إستمرت التلفونات النقالة بالرنين...عرفنا إن مدينة القامشلي خرجت عن بكرة أبيها لتودع شهداء الامس، لكن كما يبدو إن مظاهرات التأبين الضخمة لم تورع السلطات أو تغيير سلوكها بل بالعكس تمادت في غيّها وغطرستها في الرد بالنار من جديد على الهاتفين بحياة الشهداء لتردي أعداداً جديدة من القتلى والجرحى. سقط ستة شهداء جدد و ثلاثة أضعافهم من الجرحى. من عامودا وصلتنا أخبار جديدة : المتظاهرون الغاضبون "حرروا المدينة باكملها من السلطات": سيطروا على مبنى البلدية، ومخفرالشرطة وجميع المبان الإدارية الحكومية. قيل إن أحد الضباط كان معروفا بعدائه للأكراد قد لقي حتفه في عراك ضار وذلك بعد أن افرغ مسدسه في مواجهة المدنيين العزل وجرح عددا منهم. وبما أن اهل عامودا معروفون بمزاجهم المرح وحبهم للفكاهة فلم تذهب هذه الأحداث دون يسجلوا صفحة جديدة من تاريخهم النضالي بهذه الروح المرحة. قيل حينما توجهت الحشود الغاضبة نحو دائرة النفوس والاحوال الشخصية، صرخ مدير الدائرة ذعراً:

- لا تقتلوني إني من انصاركم. سأفعل كل ما تطلبونه مني!

وطلب المتظاهرون آنئذٍ:

- اهتف، عاش كردستان سوريا!

- لكني لا أتقن الكردية.

- إذاً اهتف ذلك بالعربية ثلاثة مرات!

وبعد أن نفذ ما طلبوه منه، قرروا أن يحملونه على أكتافهم على أن يهتف الشعارات الكردية بصوت عالٍ وهم يرددون عليه. وقد إنتشرت هذه النكتة، التي بالتأكيد قد أضيف عليها الكثير من الخيال الشعبي، بسرعة البرق بين أهل الجزيرة كـأحدث"نكتة عامودية". وقد نقل عن أهل عامودا أيضا

إنهم بعد أن حطموا إحدى تماثيل الرئيس السابق حافظ الأسد البرونزية، حملوا التمثال ووضعوا في يده العلم الكردي مرددين للمارة: أنظروا أنظروا كيف يحمل حافظ الأسد العلم الكردي!.

حقيقة، ما عدا مثل هذه النكات النادرة والتي انعشت قليلا الأجواء، وأعادت إلى الوجوه من حولي بعض الإشراق والبسمات، كان المزاج العام عكراً وسوداوياً. لقد اقتصرت الحركة في الخارج على الرجال المسنين، والذين كانوا يلعبون دور المتسوقين المعيلين في الأسرة. فالقاعدة العامة كانت إن الناس التزمت بيوتها ولم تخرج إلا في الحالات النادرة، تحاشياً للقاء ما لا يستحب لقائه. أما الأسر التي تعيش في الأحياء المختلطة مع كثافة عربية، وفي مدينة الحسكة هي الحالة السائدة في عدد هام من الشوارع والأحياء السكنية، فكان الموقف محرجاً للغاية. سمعت حتى إن بعض الناس كانوا ينظرون من ثقب مفاتيح الأبواب للتحري ومعرفة وضع الشارع قبل الخروج. وكان الوضع الناشئ غير معهود من قبل ولم يتأكد بشكلٍ قاطع من نوايا بعض العشائر العربية التي قيل إنها أبدت استعدادها لإستلام السلاح الذي وزعته أجهزة الأمن منذ اليوم الأول؛ مثلما لم يعرف بعد الاصطفاف الحقيقي للبعض الآخر؛ بالإضافة إلى أن أعضاء حزب البعث قد تم غربلتهم على الأساس القبلي في تفعيل دورهم في مجابهة الانتفاضة . وهذا الوضع الغير مستتب والمفتوح على عدد هام من الاحتمالات كان مصدر قلق كبير بالنسبة للسكان الأكراد. كان الجميع يشعرون بقدوم كارثة كبيرة ولذلك تصرفوا بحذر وحيطة.



في منتصف النهار، يوم 13 آذار، وصلت الهَبة الشعبية العفوية أوجها. وحسب علمي لم تستثنى أية منطقة كردية أو تجمع كردي هام من النشاطات الإحتجاجية أو لم تحدث فيه مظاهر السخط. وقد أدى عدم التعاطي الرسمي الجدي معها بوسائل مقبولة، وغياب موقف سياسي عقلاني لمخاطبة الناس ودعوتهم إتباع سلوك معين.. إلى إشتداد مظاهر العنف وتصلب المواقف. فقد وردت أخبار من أقصى مناطق الشمال الشرقي، من مدينة ديريك(المعربة بالمالكية) بأن السكان قد خرجوا بمجموعات صغيرة و بشكل عفوي للتعبير عن سخطهم وإستيائهم منذ الساعات الأولى من سماعهم أخبار عن مواجهات القامشلي ثم صبت هذه الروافد في حركة موحدة لتعتصم أمام

الدوائر الحكومية الرسمية..ونتيجة المشادة وتعمد بعض المسؤلين إثارة الاستفزازات أتسعت المعارضة وإشتدت الإحتدامات حتى تم إلحاق أضرار مادية بالمبنى الحكومي والبنك المجاور ومخفر الشرطة...ألخ ويقال إن الجماهير بعد أن شاهدت بين صفوفها ثلاثة موتى وحوالي 15 من الجرحى أفرغوا جام غضبهم على مركز الشرطة وأتلفوا أو نهبوا عدة أسلحة اوتوماتيكية. وكالعادة كانت مراسيم الدفن تتحول إلى مسيرات أخرى ومهرجانات خطابية للتنديد بالسياسة الرسمية إزاء الأكراد.

وهنا لا بد من التذكير بإن جميع هذه المسيرات كانت عفوية مائة بالمائة، أما بعض مظاهر العصيان، فلم تكن إلا ردة فعل مباشرة على السياسة المتصلبة التي أبدتها الدولة إزاء أي شكل من أشكال الإحتجاج الجماهيري.. أما الأحزاب الكردية، التي هي بالأصل غير علنية إلا شكليا، لم تستطع من خلال تغلّلها إلى المسيرت الجماهيرية، لا بتحسين تنظيماتها ولا في رفع فعالية نشاطاتها. لا بل وردت معلومات حول عجز بعض الجماعات عن القيام بواجب مشرف. **حيث سعت بعضها التودد إلى السلطة بهذه المناسبة وأمرت جماهيرها بحماية التماثيل والرموز العديدة للسلطة. طبعا مثل هذا السلوك مفهوم جزئيا، للمطلعين على حيثيات الأمور في سوريا. لكن الفهم شيء والتبرير شيء آخر**. ومخاوف هذه الجماعات في الحقيقة نابع من قناعة نموذجية لطريقة التفكير الكردي التقليدي لممارسة العمل القومي، ومن رؤيتهم المعتمدة على إرث ثقيل من التاريخ المليئ بالويلات والمآسي على يد حكومات المنطقة، مؤداها: إن وضع الأكراد في سوريا، حجمهم ومنطقتهم الجغرافية..ألخ، لا يسمح برفع سوية المطالبة بالحقوق القومية والمساواة القانونية الفعلية بين العرب والأكراد إلى الألتجاء للاساليب الراديكالية كالمظاهرات والعصيان المدني...ألخ بل إن ذلك قد يؤدي إلى رفع وتيرة اضطهادهم. وأعتقد إن هذه الإنتفاضة التي عبرت عن نفسها بالمسيرات الجماهيرية العارمة والشجاعة قد أسهمت ولحد بعيد في تغيير معطيات كبيرة وهامة في المفاهيم الخاطئة و حطمت بالدرجة الأولى حاجز الرعب في ألوعي الكردي وفتحت أمامه الطريق إلى فسحة رحبة من النشاط الجرئ والواعد.

طبعا الارتفاع إلى ما وراء هذا الحاجز النفسي كان له ثمناً باهظاً. فقد أزالت الأنتفاضة في نفس الوقت الحدود المعهودة في التعامل الهش بين بعض العشائر العربية والكردية، وساهمت الأجواء المضطربة السائدة إلى رغبة بعض الشوفينيين والمتحاملين، المندفعين بحمية الثأر والأنتقام في إنتهاز هذه الظروف للتنكيل ببعض الأكراد وتحقيق مآربهم الدفينة. ففي سري كاني (رأس العين) مثلاً، تناغمت وإنسجمت مزاعم بعض منتسبي عشيرة

"العدوان"- وهذا اسمها العربي الحرفي، مع ما تريد أن تحققه الأجهزة الامنية والشرطة من تلقينات ترويعية ضد بعض العائلات والشخصيات الكردية المعروفة. وهكذا فقد هاجمت دورية مزيجة من الطرفين عائلة إبراهيم باشا الملي(زعيم هذه العشيرة الشهيرة هو أحد الأبطال القوميين الأكراد الذي قاد إنتفاضة كبيرة ضد الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر). وفي هذا الاعتداء جرح اثنان من رجال هذه العائلة. جراح أحدهما كان بليغا وقد نقلوه الى الحسكة، أما الثاني، الذي جراحه اقل خطرا، فعولج في المستشفي المحلي. وحينما علم مقترفي الجريمة بذلك ذهبوا بمعيية وتغطية الأجهزة الأمنية لينجزوه وهو في المستشفى.

بعد عدة أيام من الإنتفاضة التقيت أحد أقربائي باسم (م)، والذي ينتمي من جهة والده إلى إحدى عشائر (كه به كان)، التي أختلق بعض زعمائها الأصل العربي لعشيرتهم في السبعينات من القرن الماضي؛ وبتشجيع من السلطات البعثية الممارسة بشكل منهجي تعريب الأكراد، راحوا يعبثون بقيم الناس وعاداتهم ويزرعون الفرقة والنفور بينهم..ألخ وأتذكر في الطفولة كان بيني وبينه عداء سافر بسبب عدم تفاهمنا حول اللغة التي يجب أن نتحدث بها بيننا، فأنا كنت أفضل التكلم بالكردية أما هو فكان يفرض أما العربية أو لا نتحدث مطلقاً، رغم عدم إتقانه الجيد لها؟!. وكان هذا الموضوع خلاف دائم بيننا. ولكن محمود الذي ألتقيته هذه المرة وبعد هذا الإنقطاع الطويل كان غير الذي عرفته في الطفولة. ويبدو إن أحداث الأيام الأخيرة أججت في داخله صراع حاد حول جدوى ادعاء أصلهم العربي . وحقيقة، تمتعت هذه المرة بسماع حديث محمود، ليس لأنه خاطبني بالكردية بل لدلالات عديدة أفصح عنها بنفسه حينما شرح ما جرى له أثناء مداهمة الجماهير الغاضبة لمقر الحزب، رغم انه ما يزال عضوا ومسؤلاً في حزب البعث بمدينة عامودا، حيث قال:

- حينما سمعنا وشاهدنا الحشود تتوجه بإتجاهنا، أخذتنا موجة شديدة من الرعب والذعر. قلنا لأنفسنا هذه نهايتنا.. سيقتلوننا هنا جمعياً.لذلك هرب البعض بالقفز من نوافذ الطابق الأرضي، والبعض الآخر بالخروج خلسة من الباب الخلفي الصغير وبقينا أنا وعدة أشخاص في الداخل، لا نعرف ما العمل.! الحقيقة أني لم أفكر بالهرب، ليس شجاعة مني بل لأني كنت على يقين إذا القوا القبض علي في الخارج فكان ذلك يعني الهلاك الحتمي، لذلك كان بقائي في الداخل صدفة...ليس أملاً بحظٍ افضل إنما هكذا... وبشكل عفوي قررنا، نحن الذين إنحصرنا داخل المبنى أن نسد الباب الرئيسي، وهو من حديد، بكل ما كان موجودا في مكاتبنا من أثاث وخشبات وأمتعة...طبعا

كان بحوزتنا بعض المسدسات فقط، ولكن في مثل هذه الحالات الافضل عدم المقاومة وإلاّ فأن الغضب عليك سيتضاعف...

..لقد بدأ الخبط والضرب على الباب واستمر أكثر من 20 دقيقة..كنا أثنائها نحبس تنفسنا ولا نقيم باية حركة من شأنها إثبات وجودنا في البناء. ولكن كما يبدوا كانت الحجارة والعصي غير كافية لقلع الباب.وبعد برهة وصلت رائحة الحريق لإنوفنا وأصبحنا من حيرة من أمرنا لا نعرف ما إذا كان ذلك سيمتد الى الداخل أم لا ..لكن بعد الحريق مباشرة تفرقت الحشود وذهب كل إلى جهته.. وحينما تأكدنا من خلو الباحة الأمامية من المتظاهرين، ويبدو أنهم اتجهوا لبناء آخر، تنفسنا الصعداء و بدأنا بإخلاء المكان والهروب ، من الباب الخلفي. وركضنا طويلاً حتى خرجنا كلياً من المدينة...ومن هناك أقلتنا سيارة إلى مكان آمن.

وحينما انتهى (م) من حديثه تنهد بعمق وأضاف:

ـ للأسف ليس بالإمكان إرجاع الزمان وتصحيح الأخطاء الماضية. لقد إقتطعونا من جذورنا الكردية ولم نصبح عرباً!. ويبدو إن العمر ذهب سدى!.

كنت موعود مسبقاً أن أتناول الغذاء يوم 13 آذار مع أولاد عمي شكري ، الذي تحدثت عنه في مكان آخر من هذا الكتاب، والذي توفي منذ عدة سنوات ولم أراه. وكان لهذا العم العزيز تأثيراً كبيراً عليّ وتربطني به علاقة وطيدة صميمية ووجدانية ولن أنسى ذكراه على مدى الحياة. وهو الذي أدخل حب الفولكلور الكردي إلى قلبي حيث كان رحمه الله يملك صوتاً جميلاً وحنوناً... وفي المنزل، حينما شاهدنا الأمور على ما هي عليه، أجتمع الرأي على أن ألغي الزيارة. لكني كنت غير قادر مطلقاً أن أعتذر لأولاده بمثل هذه الحجج، حيث كانت زيارتي لمنزله واجب من بين الواجبات الأولى في سلم الألولويات. ولذلك اعتنى أخوتي بتنظيم الزيارة على نحو خاص ولنتجنب المرور في المناطق "الخطرة"... أحضروا سيارة "فوكس" خاصة تقل أكثر من 10 ركاب..وقادها أحد الأقرباء "المحنكين" وهو تاجر معروف في المدينة. وعلى جسر العزيزية حين المرور من أمام دورية مشتركة للجيش والشرطة والأمن السياسي، خفف سرعته دون التوقف النهائي، ليعطي انطباعا على إنه سيارة سرفيس ، لكن حالما اجتزنا الحاجز بنحو 10 أمتار سمعنا أمرا بالوقوف. وعلى الفور طلب منا النزول والتزام الصمت وعدم التحرك.. ولحسن الحظ كان معرفة "شفيرنا" وقوة منطقه على أننا ذاهبين "لعزاء أحد وجهاء الحارة" مقبولاً، وجنبني بذلك متاعب كثيرة كانت ستظهر بالتأكيد لو تعرفوا على هويتي "الأجنبية" في هذه البؤرة الثائرة وفي هذه الأيام العصيبة. وكنا قد سمعنا أمس إن دورية مشابهة قد أطلقت النار في هذا

المكان بالذات على سيارة يقودها أحد العائقين من ناحية سمعه، حينما عجزعن غير قصد فهم أمر التوقف الإجباري.

وقد ساد اللقاء جو مضطرب، فلم نجلس بعد لتناول الغذاء حتى سمعنا من مكان قريب طلق ناري من الروسيات دام على نحو منقطع أكثر من 10 دقائق وهرع بعدها الأطفال من إتجاهات مختلفة حاملين أنباء ذلك الحدث :

-على طريق "كوندي مفتي" أمر رجال الشرطة مجموعة من المتظاهرين الكف عن ترديد الشعارات والتفرق، فلم يستجيبوا وبدأ بين الطرفين مشادة وتقاذف بالكلام ومن ثم بالحجارة..إلى العراك. وفي نهاية المطاف أمر قائد المجموعة أطلاق النار، و"تصويب أرجل المتظاهرين"...وحسب هؤلاء إنهم شاهدوا بين 20-30 شخصا ممداً في بركة من الدماء..إلا إنه تبين فيما بعد من مصادر طبية مطلعة إن عدد القتلى 6 أشخاص والجرحى حوالي 20 في هذا الحادث وحده.

في تلك الظروف كان من المستحيل أن نبقى في الضيافة فترة أطول، وأثناء المدة القصيرة التي قضيناها هنا وصلتنا عدة مخابرات تلفونية تعلمنا بالواقع الذي يسود في منطقة محطة إنطلاق الباصات القريب من منزلنا ، وبدأ الشباب من جديد بتدبير خطة رجوعنا إلى المنزل، فوقع الاختيار على طريق أطول بثلاثة أو أربعة مرات، لنتحاشى المرور من أمام الحواجز الأمنية. وحينما مررنا من أمام محطة الإنطلاق كدت أن لا أعرف المكان، حيث أرتفع منه أعمدة دخان كثيفة والسنة النيران المشتعلة بإطار السيارات أو بالمحلات التجارية الواقعة في الشوارع المجاورة.

بعد ظهر ذلك اليوم مرت بالشارع الرئيسي في منطقة المحطة والذي يفصله عن الشارع الذي يقع عليه منزلنا بضعة أمتار، مسيرة حاشدة من الشبان، أعمارهم تتراوح بين 10 -12 سنوات إلى 20- 25 سنة. يحملون عدة يافطات وبضعة أعلام كردية يدوية الصنع أو ألوان مزركشة ترمز إلى محتويات هذا العلم. ومن مكاني على شرفة البيت سمعتهم يرددون بالكردية: "عاش كردستان و عاش البرزاني" ثم لم تمر إلا بضعة دقائق حتى تبعتهم مجموعة مماثلة في الشكل يرددون: "عاش القائد آبو"، "بالروح بالدم نفديك أيها الرئيس"! ولاحظت حينما يمر الحشد من أمام بعض المنازل كيف إن النسوة تزغردن تحية وتشجيعا لهم، والرجال يصفقون.

وهناك مشهد حدث أمام عيني، أستحوذ على عاطفتي وكياني لدرجة شعرت معها وكأن بطلها ينبض من قلبي، و كادت تفاصيلها تتطابق مع أعذب ما تبقى من ألعاب طفولتي من ذكريات. ولأول مرة شعرت بأن خيالي تاه في تفاصيل المشهد و لا يستطيع أن يسبر أعماق أبعد من مدلولات هذه

اللوحة. فوقفت جامداً هامداً أستمتع النظر فيها وأذوب، ولأول مرة في حياتي، في متعة معاني الظفر على ما تراكم في خلدي من خور ووهن الإنكسارات و الإنحسارات المتكررة في حياتنا كأكراد.. كانت مجموعة من الشباب تمشي بموازاة المسيرة على الرصيف. وصدفة سمعت أحدهم ينادي بأعلى صوته: "الشرطة، الشرطة من هناك.." وكنت أتصور بإن ذلك إيعاز للمتظاهرين لأخذ الحيطة بالتفرق أو الهروب تحسباً لقدوم الشرطة. لكنني فجئت حينما شاهدت التمويهات التي مارستها هذه المجموعة للتقرب أكثر فأكثر من قافلة الشرطة التي كانت تتصدرها سيارة جيب. وما أن أصبحوا على بعد عدة أمتار منهم حتى بدأوا بقذف وابل من الحجارة من كل الجهات . وآنئذ برز من بين المجموعة شاب مغبر الوجه أجعد الشعر طويل القامة بهيئة أبطال أفلام التمرد الهوليودية..ليقذف بحجارة كبيرة سيارة الجيب أمامه حتى جعلها تفقد وجهتها وتفر لا على التعيين من الطوق المضروب حولها.

إن هذه الصورة الغير معهودة في تاريخ أكراد سوريا تعني الكثير ولم ولن تنقطع عن ذاكرتي وكياني لحظة واحدة منذ يوم شهدته والى الآن. لقد رمى ذلك الصبي ذو الشعر الاجعد والسحنة السمراء والعيون المشعة كجن بهيئة طفل مشاكس في الحكايات الخرافية، لقد رمى الحجارة دراكا... حجرة حجرة... في سيارة الجيب وانطلق كسهم من نار ورائهم ليسدد كل حجارته... وهرب...وعاد لا يبحث عن شيء آخر سوى الحجارة...الحجارة الحجارة ؛ نعم طفل.. أو لعبة آلية... او منجنيق للحجارة الصغيرة على هيئة طفل...سموه كما تشاؤون...بالنسبة لي، إنه الجواب الذي طال إنتظاره من ضمير حي على المعاملة اللامثيل لها في العالم بحق شعب أعزل. إنني رأيته بأم أعيني ولي الحق أن أبقي ذكراه حية في مخيلتي. وكموقف أقول بالمناسبة: تعلقي بهذه الصورة- الرمز ليس تحبذا للعنف ولا إشادة أو تحريضا له؛ إنما أعتبر إن الظلم المقيت الذي يتعرض له مئات الآلاف من أكراد سوريا يستحق إنسانيا أقل تقدير التعاطف مع الضحايا والتذمر من الظالمين.

توارى المشهد من أمام عيني، ليصم دوي الروسيات الآذان. أعتقدت إنها موجهة إلينا.. بهدوئ إنسحبنا الى داخل المنزل تحسبا من رصاصة طائشة او متعمدة. ولم نكن قد جلسنا بعد حتى سمعنا دوي ضخم على بابنا الخارجي وعلى أثره نداء بصوت مخنوق بالكاد يفهم منه: "أنا كردي خبأوني عندكم، دعوني أدخل المنزل ، مجموعة من المسلحين يطاردوننا من بيت الـ(م س). خبأوني أرجوكم سيقتلونني."! وعلى الفور أعتنى به بعض الشباب واسقوه الماء حتى أستعاد أنفاسه وبعد الهدوئ النسبي خرج. وفيما بعد توضحت الصورة حول الطلقات القريبة: حينما مرت

مجموعة من المتظاهرين من أمام أحدى البيوت العربية القريبة فتح بعض المسلحين النار من الطابق الثاني للبناء وجرح عدة أشخاص، وعلى أثر ذلك تفرقت المجموعة وأختبأ أعضاؤها كل على طريقته وهكذا إختار أحدهم القفز على باب منزلنا، حيث سمعنا الدوي وهبنا لنجدته.

بعد فترة وجيزة تكونت في نفس هذه الأماكن مسيرة ثانية ولكن هذه المرة نظمها الشبان العرب من سكان الحي والأحياء المجاورة. وكانت الشعارات في هذه المرة معهودة ومألوفة" بالروح بالدم نفديك يا بشار!." الموت لأمريكا وأعوانها!" عاشت سوريا حرة عربية!" الموت للخونة والعملاء!؛ الموت للبرزاني ،الموت للطالباني"؛ وأحيانا تتناهى إلى الأسماع " بالروح بالدم نفديك يا صدام"! وأثناء تقرب المسيرة أو مرروها من أمام الدور العربية كنا نسمع كذلك زغردة النساء وكلمات الإثناء والتشجيع تتهافت بحياتهم!" وفي قرارة نفسي رددت آنئذٍ: يجب أن لا تتحول الحسكة إلى ساراييفو، ويجب الإنتباه إلى اللعبة التي تريد السلطة تمريرها بتحويل المطالبة العادلة للأكراد برفع الغبن والقوانين الأستثائية بحقهم إلى صراع بين العرب والأكراد. ويبدو إن مخاوفي كانت بمحلها، حيث سمعنا بعد حين إن المسيرة العربية حطمت في طريقها إلى محطة الإنطلاق جميع الباصات التي تعود ملكيتها إلى الأكراد كشركة "دجلة" وشركة " ميديا" وأشعلت فيها النيران..وكذلك جميع الدكاكين والمتاجر التي ترمز أسماء أصحابها إلى الكرد. بل قال شهود عيان إن رجال الشرطة قد أحضروا "بالطات" وأدوات خاصة للمتظاهرين ليفتحوا بها أبواب الباصات أو يكسروها. ويبدو إن الدوامة قد بدأت بالتحرك في هذا الإتجاه. فإذا كانت المسيرة الكردية، حسب علمي، لا تمس إلا الأبنية والدوائر الرسمية والتي تعود ملكيتها إلى الحكومة وتماثيل وصور رموز السلطة، فإن المسيرة العربية وبالأخص البعثيين المتخللين أو المنظمين المباشرين لهذه التحريضات أرادوا وبشكل مدروس إظهار الوضع على إنه صراع أثني وقومي بين العرب والأكراد. وقد سمعت في هذه الأيام عشرات الروايات والقصص التي تتعاون فيها الشرطة او أعضاء متنفذين من حزب البعث الحاكم مع مجموعات منحطة إجتماعياً، حاقدة ومتحاملة في نهب وسلب الدور والمحلات التجارية العائدة ملكيتها للأكراد. وقد قيل إن هؤلاء يعتدون أحيانا حتى على أملاك لأفراد عرب كقصة تحطيم باصات شركة "قدموس" على سبيل المثال ضمن مساع لتأليب العرب الشرفاء وجرهم إلى معاداة الأكراد والذين في غالبيتهم العظمى أما يقفون معنويا إلى جانب الأكراد أو يتخذون موقف الحياد.

في نهاية هذا اليوم الطويل جداً سمعت محصلة أخرى للأحداث التي جرت هذا اليوم في مناطق مختلفة من الحسكة:

- خمسة قتلى آخرين من الأكراد و10 جرحى، بالإضافة إلى الحصيلة السابقة لهذا اليوم وهم 6 قتلى و 20 جريحا. وقيل إن رجل الشرطة برتبة مساعد أول الذي بدأ بقنص الشباب الكرد في أماكن مختلفة قد ردد: " أقتلوا هؤلاء الخونة لكي لا نسمع بظهور إسرائيل ثانية في شمال سوريا!"؛
- الأعتداء على بعض الدور السكنية والممتلكات من بينهم بعض أقربائنا؛
- تحطيم وإحراق اكثر من عشرة سيارات في مرآب لبائع سيارات كردي؛
- الأعتداء على بعض تلاميذ المدرسة الأبتدائية "ق" وتهديدهم بالموت إذا خرجوا في المسيرات؛
- لم يتمكن أهالي بعض الشهداء إستلام جثث ضحاياهم لكي لا يتم تأبينهم في مراسيم خطابية تحريضية.

الوضع في بقية المدن الكردية القامشلي، ديريك، عامودا، سري كاني... لم يختلف عما هو عليه في الحسكة وكذلك في المناطق والأحياء ذات الأغلبية الكردية في المدن الرئيسية كدمشق وحلب وخاصة في الجامعات والمعاهد، حيث كان ردة فعل الشبيبة الكردية في هذه المتروبولات مباشراً وهاماً.



في اليوم الثالث من الإنتفاضة، أي 14 آذار عمت حركة مساندة وتضامن بشكل خاص مدينة عفرين والأحياء الكردية من مدينة حلب ودمشق. تحدثت الأنباء عن إشتباكات غير متوزانة بالقوة مع رجال الشرطة ومختلف فروع المخابرات. وكان بسالة شباب حي زورآفا في دمشق على كل الألسن، حيث منع المنتفضين لعدة ساعات دخول قوات الأمن الى داخل الحارة الشعبية. أما عن نسبة الخسائر بالأرواح فكان اسم مدينة عفرين وكوباني(عين العرب) تتصدر القائمة. ففي هاتين المدينتين كان قد أعلن عن "يوم الحداد العام" حيث أضربت جميع المحلات التجارية عن العمل، ورفض التلاميذ من الذهاب الى المدارس والموظفون إلى دوائرهم... وتوقفت الحياة هنا من كل شيئ سوى العمل من أجل إبداء تضامنهم ومساندتهم مع ضحايا القامشلي وجميع مدن الجزيرة. وتميزت بشكل خاص إحتجاجات الطلبة الأكراد في جامعة حلب، الذين خرجوا إلى الشوارع العامة تحت

شعار" بالروح بالدم نفديك قامشلي!" وهنا أيضا لم تخل الساحة من المستفزين والعناصر الحاقدة. ففي اليوم الثاني نظمت شبيبة البعث مسيرة مضادة لمسيرة الأكراد وهتفت فيها شعارات معادية للحقوق القومية للأكراد.

ولا بد هنا من التلميح لهذه الظاهرة الخطيرة التي، للأسف الشديد، بدت بشدة في أغلبية المناقشات بل واللقاءات العرضية بين الناس، وأثرت بشكل خاص على الشرائح الأجتماعية الأكثر تواضعا ثقافيا وماديا والأطفال والأحداث. وأتذكر ذات مرة، كنت في دار إحدى شقيقاتي، وأصبحت شاهدا على هذه المفاجئة البليغة التعبير عن الأحاسيس المتكونة على أثر هذه الأحداث. ففي الشارع سمع أحد البائعين المتجولين ينادي بالعربية:

- ملح، ملح!

فما أن سمع الأطفال الأكراد الكلمات العربية حتى هبوا دفعة واحدة:

- عربي، عربي هيا يا شباب لنطرده من حارتنا! وركضوا في إتجاه البائع.

ما أن شاهد البائع الوضع وفهم نية الأطفال حتى هتف في وجههم بالكردية:

- أيها الصعاليك أنا كردي كفوا عن حماقاتكم!

وإذا كانت هذه الحادثة تدل على شيئ فهي تدل قبل كل شيئ على مدى تصدع مفاهيم الجوار والتعايش السلمي والعيش المشترك في هذه الأيام. والأطفال أكثر شريحة اجتماعية إظهاراً للحقائق، كما في المثل العربي" خذ أسرارهم من صغارهم!" والأطفال الأكراد المحرومون من التكلم بلغتهم في المدارس والساحات والباحات التابعة يصبحون عرضة لأقبح التشويهات والعاهات النفسية و يشهدون أعنف أنواع الذل والهوان منذ نعومة أظافرهم. وأنا أتذكر حينما كنا أطفال في المراحل الأعدادية والثانوية كيف كنا نصطدم بالنعرات العرقية للمعلمين والطلبة ذوي الميول القومية المتطرفة، حيث كان سياطهم دوما تتحكم برقابنا ونشعر بأننا غرباء أو محتلون في بلدنا وكانت مجرد لكنتنا الكردية أو السهو في التكلم بالكردية أسباب كافية لإهانتنا أمام الملئ.

بالمناسبة، إلى الآن، أي إلى تاريخ كتابة هذه السطور(نهاية نيسان إأبريل2004) كانت كل المدارس الأبتدائية والأعدادية والثانوية بالإضافة إلى المعاهد المتوسطة في جميع مدن الجزيرة مغلقة بسبب الخوف من ردة فعل التلاميذ والطلبة العرب والأكراد على ما حدث. ويبدو أن الظروف المحلية والعالمية لم تعد كما في السابق بحيث يكون للفئات الحاقدة اليد الطولى أن تفعل ما تشاء كما في الماضي ، ونحمد الله إن الكرد أيضا، لم يعد ينظرون إلى أنفسهم كمادة طيعة بيد العرب. وأعتقد إن المخلصين لتاريخهم المشترك

من أبناء الشعبين وللقيم السمحاء التي تجمعهم يجب أن لا يدخروا جهدا من أجل ترميم هذا الخلل والتشويه في العلاقات بينهما وفي أقصر وقت ممكن. حيث هشاشة هذه العلاقات اليوم، وللأسف الشديد، لا تبشر بالخير بل بالعكس تماما تنذر بما لا يحمد عقباه. وإلحاحية سد هذه البؤرة الحساسة والقابلة للتفجير ظهرت لي حينما أصبحت شاهدا على مشهد خطير ومنذر بالهلاك:

في السوق يمشي أحد العتالين العرب مشمرأ عن كمه ومشهراً (جنكلة العتل) في وضع متحدٍ لكل المارة وبشكل سافر... ويشتم الأكراد بأسوأ الكلمات البذيئة. لا أحد يعرف سبب سخطه ولا وجهته. إلى أن أوقفه مجموعة من الشباب العرب مهددينه:

- إذا كان لك حساب مع أحد الأكراد لا يحق لك أن تعمم شتائمك على كل القوم!

عموما أن أغلبية الجماهير العربية يفكرون أن الأكراد ينتهزون حالياً ظروف قدوم الأمريكان إلى العراق والمنطقة فيصعدون من وتيرة مطالبتهم بحقوقهم القومية التي كانوا قد نسوها كلياً ابان عهد الرئيس السابق حافظ الأسد. ولكن برأيي هذا تفكير آلي وتبسيطي في آنٍ واحد ويجافي الحقيقة مائة بالمائة..وما سوء الفهم المنتشر إلا نتيجة إنعدام ثقافة التسامح و قبول الآخر فكراً وتطبيقاً سواء على مستوى الأفراد او الجماعات. وفي زيارتي هذه سمعت بحادث أعتقد يمكنني أن أسوقه كمثال على هذه الخاصية التي نحن بصددها:

في أيام الاحتفال بعيد نوروز، سمعت في المنزل عن مجيئ شخص غريب عدة مرات يريد الألتقاء بيّ ، أسمه سعيد، إلا إن أهلي لم يتحمسوا لإعطائه موعداً، وذلك اعتماداً على ما وحى به هيئته المتواضعة كعامل بسيط. حينما سمعت هذه القصة تألمت كثيراً لهذا التسرع في الحكم على شخص من مظهره الخارجي فقط، وقد طلبت وألحت أن، إذا قدم ثانية أو صادفتموه، أن تدعوه للقاء بي، مهما كانت إنشغالاتي. وهذا ما حدث. وذات يوم التقيت به.

...كان سعيد رجلاً في العقد الرابع من عمره، قصير القامة، متواضع الهيئة ويتعثر لسانه قليلاً، كنت أجهل تماماً سبب قدومه للقائي. وفيما بعد توضح لي بأنه يعقد آمالاً كبيرة على هذا اللقاء كي أساعده في مشكلته العويصة سواء "الإمكانياتي في الخارج او بأبداء النصيحة والمشورة". قال سعيد بدون مقدمات:

لقد أختفى أبني من الوجود يوم 12 آذار الماضي. منذ ذلك اليوم وأنا اتتبع أثره ولكن بدون فائدة. لا أعرف ما إذا كان حياً أم ميتاً، في السجن أم بين أيدي مخطوفين..كنا نعمل معه سوية على الدراجة النارية

(موتوسيكل) الوحيدة التي نملكها لنقل الركاب. وكنا نتبادل العمل ويريحني قليلاً أحياناً. والآن بسبب منع التجول لا أستطيع العمل كفاية حتى لإطعام أسرتي. أنني بحاجة إلى رؤية أبني، والدته لا تنام، تبكي ليلاً ونهاراً. لا نعرف لمن نشتكي ومن من نطلب المساعدة. وفوق كل هذا يوم نوروز حدث لي مشكلة عويصة: كنت في محطة البنزين أنتظر دوري لشراء بعض الوقود لدراجتي، وإذا بشخص من حارتنا، بالكاد أعرف أسمه "رزيل و بدون قييم، يتمسخر عليّ، من عشيرة العقيدات.."، يصرخ بكل صوته:

- يا كريدي ليش مانك رايح لعيد نوروز. أنت مع الذين اعلنوا الحداد ولم يعايدوا هالسنة، هاه؟!"

قلت بلغتي المكسرة:

- أخي اتركني، روح على بلاك، أنا لا أعرف ما هو عيد توروز؟

لكنه كمن لا يعجبه جوابي أقترب مني،(وهو أطول مني بعشرين سنتمتر) وبدأ يستهزأ مني:

- أنت خواف ، أنت جبان، بوش جاية يساعدكم وأنت ما زلت جبان لا تقوى على الظهور بعيدك القومي؟!

كان وضعي النفسي لا يسمح لي بالاستمرار معه بحديث مصطنع ومليء بالرياء، فقلت له أتركني وشأني، ليس ليٌ مزاج ... ويبدو أنه انزعج من هذه النوتة التي تحدثت بها معه وثارت ثائرته وبدأ يشتمني بكلمات قاسية و بذيئة وهكذا نشب عراك بيننا. مسك بياقتي وحاول أن يدفعني بكل ما أتى من قوة. فقدت توازني، لكني لم أقع على الأرض، وتماسكنا..وقد ضربته بقبضتي اليمنى لكمة شديدة على وجهه؛ أعتقد إنه لم يقوي بعدها بدقائق من الرؤية...إلى أن ظهر صدفة دورية عسكرية في المكان، وكان يبدو من مظهره وكأنه المعتدي عليه فشرح للدورية:

- مزحت معه " أنت كردي لماذا لم تذهب لعيد نوروز؟" وبدأ يشتمني ويقول لي"انتم أش دخلكم يا عرب؟" إنهم كلهم اليوم فوق الريح يتقوّن ببوش! لكن الله كريم! هذول مو شعب ولا جيران ؛ معد حدى يقدر يحجي وإياهم ؛ ما حدى يقدر يمزح معهم!".

التفت إلي العسكري بنظرة تتطاير منها شرارات الغضب. فقد صدق كلما قال له هذا الصعلوك مائة بالمائة، وفهمت من مزاجه أن لا فائدة من الدفاع عن نفسي وأنا الذي لا أعرف الكثير بالعربية وبلساني الثقيل. فشتمني وضربني على مرأى ومسمع الجميع. فماذا أعمل؟ بكيت و قلت له أرجوك خذني على السجن، بلكي أشوف ابني! خذني على السجن أو انجز عليّ لأرتاح وأذهب إلى الدنيا الآخرة؛ في هذه الدنيا لم يبقى لنا حياة!.. تركني وذهب!

كان سعيد يغلي من الداخل وترتعش أطرافه أثناء الحديث، وحينما إنتهى من رواية قصته أضاف بتصميم وأصرار" والله لا أعرف من أين أحصل على متفجرات لأشعل النار فيَّ وفيهم! لا أعرف من أين يشترونها الناس؟!" وبعد برهة إستخلص:
- في الدنيا لا يوجد سوى الخطر الحقيقي لمعالجة الخوف!. إني إجزت هذا الحاجز! ليس لدي بعد اليوم أي خوف من الموت! بعدما راح أبني شو بقى لي؟! أي حياة بدونه؟!
وبقي فترة طويلة صامتاً.

على أني يجب أن أكرر هنا، رغم تواطئ بعض الجماعات والأفراد وأعضاء في حزب البعث في إرتباطات تنسيقية لإثارة الفتن والعديد من المشاكل الشبيهة بمشكلة سعيد إلا أن السلطة عموماً لم تنجح إلا في حالات نادرة في تأليب السكان العرب ضد الأكراد. وكما هو معروف إن غالبية السكان العرب في المنطقة هم من العشائر الذين تصرفوا وفق قيم وشيم عربية أصيلة في إباء الضيم، ورفض الظلم، على الإنخراط بالخطط والمؤامرات الوطيئة الأخلاق على غرار مخططات هلال. مثلما لم تتمكن من تحويل هذه الإنتفاضة العفوية عن مسارها ومحتواها، وفشلت في تقديمها محليا وعربياً وعالمياً كأنها عملية بإيادٍ خارجية هدفها زعزعة السلم المدني وإفتعال حرب أهلية على أساس عرقي.
وبخصوص سعيد للأسف لم يكن لدي أي بلسم أداوي بها جراحه الداخلية أو الإجابة على تساؤلاته و أعتقد أن مأساته جزأ نموذجي من مأساة شعب كامل يعيش حالة الأسر الداخلي. والوعد الوحيد الذي كان بإمكاني الوفاء به أن أكتب قصته وأنشرها وأبلغ عنها في كل مكان تصله إمكانياتي، لعل من قوة عادلة تأبى على نفسها جرح الأعماق البشرية وإهانة كرامة الإنسان بهذا القدر، لتعمل على وقف هذه العبودية التي قلما بقي لها مثيل، وتتحرر البشرية من إحدى آخر لطخات العار في زماننا.
طبعا أنا لا أعتقد بالحلول السحرية وأنا واثق من أن هذه الحالة المشمئزة والتي تكاد تنحصر في الدنيا بأكملها ولا تزال بهذه الفداحة إلا في الممارسات الشوفينية البعثية ضد الأكراد. إنها الحالة الوحيدة في العالم حينما لا تعترف دولة بمواطنية مواطنيها.
إن أحداث الأيام الثلاث الماضية هزت المنطقة الكردية من الأعماق وفتحت أعين أقل مكوناتها شأناً إلى وضعهم المزري، ليتأكدوا من تقربهم الحقيقي بخطوة هامة نحو طرح مأساتهم بطريقة جديرة. ولفتت نظرهم إلى كيانهم وحقيقة كونهم آخر مضطهدي هذه المنطقة قومياً ليتم تدارك ما يمكن

عمله على صعيد الأفراد كما على صعيد الجماعات والأحزاب.. أن التفاصيل البسيطة في أساس شعور وإحساس هؤلاء المواطنين البسطاء بأنهم منبوذين ومرفوضين من مجتمعاتهم هو مسائلتهم لماذا لسنا كالآخرين في الحقوق والواجبات؟ لماذا لغتنا ممنوعة؟ لماذا لا يحق لنا ما يحق للآخرين من عمل ووظائف؟ لماذا إنحسرت القوانين الاستثنائية الجائرة المكرسة للاضطهاد والأستبداد القومي من الممارسة في العالم بإكمله وما زالت سارية عندنا؟ لماذا ولماذا ولماذا؟؟؟

هذه والمئات من غيرها من الأسئلة هي اليوم على المحك، وهي في دائرة النقاشات الدائمة بين مختلف شرائح سكان الجزيرة وخاصة مثقفيها. والألتزام بالسيرعلى طريق الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لم تبقى مسألة شعور وقناعة أو نوع متقدم من الإدراك بل ممارسة وآلية للتطور والتقدم نحو الأمام. وهذه العملية هي إستمرار للإنجاز الأهم الذي حققه الكرد في السنوات الأخيرة هو الاعتراف (المبطن، الغير رسمي) بعيدهم القومي نوروز، والذي أصبح تقليدا يحافظ عليه ويتسع الاحتفاء به بالاطراد مع الزمن. وأتذكر في سنوات السبعين من القرن الماضي، كيف كنا نحتفل بهذه المناسبة بين جدران الغرف الموصدة.. وبعد عام 1986 حينما أستشهد عدد من شباب الكرد في مسيرة مطالبة بالترخيص للأحتفال في دمشق، قرر الرئيس السابق حافظ الأسد بتسمية 21 آذار عيد الأم وأعتباره عطلة رسمية في عموم البلاد. ولكن رغم هذا الطفح والإغداق الفائض والخانق بالمناسبة إلا إنها، وبالمقاييس المادية أعتبرت خطوة إلى الأمام. والآن أحتفالات نوروز تستقطب ميئات الآلاف من الجماهير الكردية وأصبح تقاليد الأحتفال والمراسيم المرفقة من الجوانب والثقافية الفنية والأجتماعية.. في سياق الأحداث الأجتماعية الثقافية الثابتة والغير قابل التراجع عنها.

ورغم أن القدر الأكبر من الإجراءات الشوفينية والقوانين الإستثنائية الجائرة المكرسة لإضطهاد الأكراد قد طبقت في عهد حافظ الأسد، إلا أننا لا يمكننا مقارنة سياسة البعث السوري بالبعث العراقي حيال المسألة الكردية. فسياسة الأسد الأب التي كانت ضرباً قياسيا في الأزدواجية حيال المسألة الكردية(إنكار وجودها في سوريا والسعي بل الأستماتة من أجل "التعاون" مع نظائرها في الأجزاء الأخرى من كردستان العراق وتركيا.. لإستغلالها كورقة رابحة في سياستها الأقليمية، كانت في نفس الوقت تبحث عن حجج شكلية تتداولها حين اللزوم في "الأروقة العتمة" و"اللقاءات الأمنية" مع بعض الجهات الكردية كـ" عدم سماح الظروف الدولية بالألتهاء بالمسائل الداخلية..أو ترتيب البيت السوري على نحو آخر"ألخ. وحالياً سياسة الأسد الأبن تدير ظهرها حتى لهذه الحالة من تشابك المصالح خارجياً وداخلياً

وتمعن في زيادة وتيرة العنف والشدة في وجه جميع المطالب الديمقراطية والحقوق القومية والمدنية للأكراد. وتشير حالياً كل المؤشرات ذات العلاقة بنوعية السياسة الداخلية المرتقبة على المدى المنظور أن العهد الجديد لن يقدم تنازلات في هذا الجانب إلا مرغما. بل حتى إن الحجة التقليدية المجترة آلاف المرات والتي كانت السلطة تبرر بها موقفها سابقاً" كأحكام الضرورة" صالحة للأستعمالات الدبلوماسية لم تعد في الحسبان.



قلق مشروع وتأمل في وجوم..
أسئلة وإستفسارات بكل الإتجاهات

القلق من المستقبل والنزوع المريب في البحث عن طريق الأمان،- كان العنوان الشامل لكل اللقاءات والمحادثات والنقاشات التي تجري من حولي كل يوم...

في أحد الأيام تجمع حولي بين عشرين وثلاثين شخصا من مختلف الأعمار والأهتمامات والمهن والمستويات.. كانت تجمعهم حسب ما بدا لي، همٌ واحد: القلق على مستقبلهم ! وكان هذا القلق يظهر في نظراتهم، في أسئلتهم وأستفساراتهم العديدة، في تكهناتهم بما تخبئه الأيام القادمة من أسرار.. كانت تشغل بالهم بشكل خاص "كيف ستطور الأمور؟" ؛ هل ستكون هذه الإنتفاضة نقطة فاصلة بينهم وبين أيام سعيدة جديدة من الحرية أم اشتداد الضغط وزيادة وسوء معاملة الحكومة لهم؟ ما العمل في الفترة الراهنة؟ كيف يمكن للأكراد جني ثمار هذه الوقفة العارمة؟ هل ستقتنع أوساط معينة في السلطة بضرورة وقف التدهور وتسعى نحو إيجاد حل سريع وعادل؛ أم أعطت هذه الأنتفاضة الذرائع المطلوبة للمتشددين للإمعان بالوسائل القهرية وتكثيف الخطط العنصرية؟ كيف ستتصرف القوى الكبرى، أمريكا وأوروبا في المراحل المقبلة؟ هل ستصطف بعض الدول ذات الشأن في العلاقات الدولية إلى جانب الحق العادل للأكراد أم ستنصرف جميعها كما

في سابق العهد إلى مصالحها مع الدولة؟؟ ...أسئلة واستفسارات وحيرة من اللامعروف!

كانت الأسئلة تتوزع على كل المحاور، وكانت بعضها تبغي تبيان الحقائق والتزود بالمعلومات مثلما كانت بعضها الآخر، تقصد معرفة موقفي الشخصي من هذه أو تلك من المسائل المتشعبة المطروحة على الساحة..وكان الكثيرين من المتسائلين يجدون فيّ شخص غير عادي "صحفي أنهى دراسته في أوروبا الشرقية ويعيش في فرنسا..قد يكون بإمكانه قراءة الأحداث بطريقة أخرى..أكثر قرباً للواقع..أو قد يستطيع التكهن "بتفاصيل الواقع الذي ينتظرهم!" كان الناس في تلك المحنة النفسية يأملون الحصول على كل ما يريح بالهم ويهدأ مخاوفهم. وكان هذا الجو يذكرني بالمؤتمرات الصحفية الصاخبة التي ينهال فيها الصحفيين، بالأسئلة من كل الجوانب لكن، لا يجيب المحاور إلا على تلك التي تخدم الزاوية التي تلائمه من الوضع. وهكذا بدت لي بعض هذه الأسئلة أكثر تعبيراً عن الرؤية العامة والمخاوف الواقعية، وزاوية يمكن من خلالها إبصار أكبر قدر ممكن من الأسباب الداعية للقلق. سأحاول هنا بإختصار تلخيص ما جرى من حديث لما له من مدلولات نوعية في المنحى العام للتطور السياسي والثقافي بين أكراد سوريا. سأل أحدهم:

تقول بعض المصادر والفضائيات العربية إن الأكراد السوريين إستغلوا "مشاغب لعبة الكرة في القامشلي" ليطرحوا مسألتهم القومية آملين بالحصول على حقوق مشابهة بتلك التي حصل عليها أكراد العراق، في ظروف التواجد الأمريكي في المنطقة، ما مدى صحة هذه الاقوال حسب رأييك؟

ألتفتت كل الأنظار نحوي، ووجدت نفسي مجبراً على الحديث مباشرة وبصدق. ولتأكدي من أن نصيب القنوات العربية، التي تدعي "الموضوعية والحياد" في نقل الأخبار، كبير جداً في الرأي العام؛ والتي لا تختلف مواقفها من قضايا الأقليات عن موقف النظام إلا في حالات نادرة ، وجدت لزاماً علي التوسع في الإجابة والتركيز على الجوانب العتمة من الموضوع فقلت:

يجب التأكيد على أن الأكراد لم يتبنوا حتى الآن وحسب علمي، لا كأفراد ولا كمجموعات موقفاً ما، مغايراً للمعهود قبل هذه الأحداث يقضي أو يدعو بتصعيد وتيرة مطالبهم على نحو جديد حتى يتم إتهامهم بالبادئين بالتصعيد.. حسب اطلاعي، إن وجهة نظر الأحزاب الكردية هو أن الأحداث كانت عفوية وكردة فعل على الأستفزازات. وكما يبدو من ملابسات التوقيت إن الطرف المبادر بتحديد "ساعة الصفر" في إشعال هذه الفتنة هو الذي أراد أفساد هذه الظروف المؤاتية للتغيير لكي يتم مباغتة القوى الكمونية المعنية

قبل الوثوب. طبعاً كل الحقائق التاريخية تشير إلى وجود قضية كردية متأزمة في سوريا تخص مليونين أو ثلاثة ملايين من الناس. و كل الناس تعرف إن التغييرات القادمة إلى المنطقة سيكون للأكراد فيها حصة ما، أقلها إنهم سيفقدون الأغلال "القانونية" المقيدة للغتهم وثقافتهم وحريتهم كمواطنين..وما وضع إخوانهم في العراق إلاّ إثبات على ذلك ومثال يحتذى به. ولكن هل ثبت إن جهة خارجية حقيقية(وليست وهمية) هي محركة أو موعزة وأخرى داخلية متعاونة، ليتم تحديد الوقت والإتفاق للقيام بالتظاهرات، كما يدّعي البعض؟؟. وهل لو كان مثل هذا "الإتفاق" موجودا، لإنتهت الأمور إلى ما إنتهت إليه؟ أن تكون أطراف دولية مهتمة وأخرى داخلية مستعدة هذا شيئ أفتراضي ولكن الكلام حول إن ذلك تم في "الظلام" وسينكشف لاحقاً، هو من تأليف الخائفين والمهزومين قبل بدأ المعركة. ومن هنا يأتي تأجج شعور البعض وعدم تحملهم إنتظار "اللحظة" المؤاتية والمناسبة، والإسراع على إفساد هذه الظروف. إن وضع أكراد العراق والمعارضة العراقية السابقة مسألة أخرى؛ كان هناك تاريخ حافل بالنشاطات والفعاليات المشتركة بينها وبين الأمريكان؛ وسياسة واضحة من أطراف اللعبة من بدايتها إلى نهايتها... صحيح إن الأطراف المستفزة في حالتنا، في سوريا، هي إيضا كانت واثقة من أن كل الشروط متوفرة لإمكان إنبثاق مثل هذا التعاون بين الجهات المعنية داخلياً وخارجياً ولذلك سارعت في إجهاض العملية. وزيارة كبار المسؤولين لمنطقة الجزيرة، (بعضها لا سابق لها في تاريخ سوريا) ليست إلا دليلاً على ذلك. ولكن مع ذلك لا أعتقد إن السلطة، المرتبكة من هذا الوضع، قد فوتت فرصة على أحد ما في هذا التحضير، لأن القضايا الإنسانية الكبرى أكبر من أن تتأجل أو تنسى أو تلغى. المسألة ليست متعلقة بأمريكا اليوم أو أية دولة عظمى غداً. المسألة تتعلق بالحقائق القائمة على الأرض. وهذه الحالة الحبلى بالأحداث والتطورات، ستنجح في إنتاج العلاقات الملائمة لانتصارها مهما طال الزمن. حتى وأن لم تنجح في هذه المرحلة فسوف تتطور الأمور موضوعياً في هذا الاتجاه. ومن هنا نعتقد أن المراهنة التي يعتمد عليها أعداء الكرد في **إفساد الظرف الراهن أملاً في أن تكون كمحاولة لإنهاء المسألة** مراهنة خاطئة. قد يستطيعون التأثير على الظروف ولكن ليس بإمكان أحد وقف مجرى التاريخ!...

...خلال حديثي، الذي تحول الى شبه خطاب سياسي، ألتقت نظرتي مع نظرة أحد شباب الحارة والذي كان يزورني بشكل يومي تقريباً، والذي نصحني ذات مرة أن أكون حذراً في حديثي حينما يكون عدد الحضور كبيراً ؛ وكان يقول "تكلم حسب الجو"، أي يجب أن أترك دوما مجالاً للتأويل ولا أفصح عن كل مواقفي تحسباً للمخبرين. ووجدت في نظرته إيماءاً واضحاً

من النوع ،"خفف من لهجتك"؛ فتذكرت بهذه المناسبة ما ساد من أعتقاد حول موقف الديريين التاريخي من الأكراد ومحاولاتهم الحثيثة بالوقوع بهم في مؤامرة ضد السلطة، فأضفت كموضوع مناسب في هذا المنحى:

- برأيي، ليس مستبعداً أن تكون ضمن مدبري هذه الفتنة جهات، رسميا هي شريكة في القيادة الحالية، لكنها غير قادرة بوحدها الألتفاف على معارضيها والإنفراد برأييها وأعلان الحرب المفتوحة على الأكراد؛ وهي التي خططت في" الظل" لكي تضرب منافسيها وأعدائها بعضهم ببعض. الـ"صداميون"في البعث والسلطة والحكومة... **أرادوا أن يوقعوا العلويين أكثر من مرة في المستنقع الكردي ولكن الأسد الأب كان أكثر حنكة من أن يتورط في فخاخهم. ويبدو أن الأسد الأبن ليس بالمستوى المطلوب كي يتدبر أموره ويتفطن للمؤامرة التي تحاك مباشرة ضده.**

لم يسبق مطلقا للأكراد في سوريا أن حاولوا طرح مسألتهم الإنسانية العادلة بالقوة والعنف. لقد خرجوا للشوارع لإنهم فشلوا بالوصول بطريقة ما إلى الملعب حيث يقتلون أولادهم كالأرانب. كان بوسع الشرطة والجيش أن يفرقوا تظاهراتهم بالهراوات والعصي...بل حتى بالرصاص المطاطي. لكن حينما يتم استدعاء القوات المسلحة ويتم زجهم، وبالسلاح الحي، ضد المدنيين العزل، فإن ذلك يعني فتح معركة مع العدو أو إعادة إحتلال. والطريقة التي تمت بها مجابهة مسيرة الإحتجاج تفصح بنفسها عن هذه المعاني. ثم، في أي بلد من العالم يتم إطلاق الرصاص على مراسيم التأبين والدفن. إن السلطة نفسها، او المسؤولين عن الملف، هم الذين نقلوا "المسألة الداخلية" إلى الوضع القانوني الذي ينطبق عليه "حق التدخل الخارجي لدواعي إنسانية". وهي حالة سرت أحكامها على العديد من مناطق العالم، وليس مستبعداً أن تصلنا.

وهكذا فأن المسألة الكردية التي يمكن للسلطة أن تحلها داخلياً وبأبسط الوسائل ودون إراقة نقطة من الدم ولا هدر الأموال... مرشحة أن تخلق الويلات والكوارث والدمار لجميع السوريين ، وهذا مكان الأسف والحيرة في نفس الوقت.. **يجب على الأكراد ايصال صوتهم بمختلف الطرق إلى الأوساط الحريصة والصادقة في حرصها على وحدة البلاد وصيانة دمائه وطاقاته وأمواله...ليتم تجنب مثل هذه المآسي الكمونية. أن مدينة الحسكة بوحدها يمكن لها أن تولد أضعاف العنف الذي صدر في سارايفو، فهل أحد بحاجة إلى هذه المآسي المجانية؟ وهل رفع القيود على تعلم اللغة الكردية والأعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للأكراد ينبغي بالضرورة أن يمر بهذه الويلات والمحن والدمار؟ هل يشك أحد أن الظروف الخارجية دوماً متوفرة إذا توفرت الظروف الداخلية الموضوعية والحقوقية للتدخل؟**

ومن جديد ألحت نظرات أبن جيراننا "أن لا أنجر إلى مواقف حساسة " لكن أحدهم قاطعني بسؤال:

- يفهم من حديثك أن السلطة ساعية لإفساد ظروف الحل الذي يمكن للعوامل الخارجية الحالية التأثير عليها، وهي ماضية حسب أجندتها لضرب الأكراد قبل أن ينهضوا في اللحظة المؤاتية، إذاً، أنها تسعى لخلق حرب أهلية، تستطيع التحكم فيها وإبادة أعداد هائلة من الأكراد؟ فهل هذا ممكن في الظروف الراهنة؟!

وقبل أن أهيم بالجواب، أجاب أحد الحضور من الذين ليس لي بهم معرفة مسبقة، حيث قال:

- لا أعتقد إن تلك العملية ستسمى بـ" حرب أهلية" ولكن إذا إستمرت الأستعدادات الحالية في تسليح بعض العشائر والمدنيين من البعث مثلما تشير كل المعلومات على الأرض وتصل إلى المنحى المرشح له أن يكون من قبل بعض الأوساط الحاكمة، فأنها ستكون، لا سمح الله، حرب "إبادة جماعية". حالياً الكردي الذي يملك رخصة مسدس تسحب منه إذا لم يكن من المتعاونين. الأكراد، بما فيهم المتعاونين والبعثيين ضمناُ، لم توزع عليهم الأسلحة. فإذا حسبنا الجيش وقوى الأمن الداخلي والوحدات الخاصة والعشائر والبعثيين...إننا نصل إلى صورة قاتمة لا يمكن معها تصور أي "حرب أهلية" بمثل هذه العبثية في توازن القوى وفي إمكانيات الأطراف المتصارعة. إنها ستكون حرب بإمكانيات الدولة المدججة والمتعاونة مع كل القوى المتحاملة ضد شعب أعزل. إن آثارها سوف تتعدى آثار اسلحة الدمار الشامل.

قاطعه شخص آخر بشيئ من الإنفعال وأخذ زمام المبادرة:

لماذا الأعتقاد بأن الذي حدث في القامشلي وباقي المدن الكردية سابق لأوانه؟ لماذا لا نعتبر ذلك خطوة بمكانها بكل المعايير؟ لماذا نتهرب من قبول الواقع كما هو؟ أليس ما جرى كان تحت التأثير المباشر للأحداث في العراق؟ ألا تشاهد الناس في الصباح حتى المساء أمام أجهزتهم التلفزيونية يتلقفون على أشد من النار أقل الأخبار والتفاصيل عن مواد الدستور العراقي المؤقت ويناقشون حصة الأكراد من الحقوق في الدولة الفدرالية الجديدة؟ أليست كل هذه الأمور حوافز ودوافع لتفكير الناس بإمكانية اجراء عمليات مماثلة في بلدهم؟ وهل من حقهم أن يفكروا في الحرية والديمقراطية والعدالة؟ وأخيراً متى كان لنا نحن الأكراد أن نحصل ونهيأ مثل هذه الظروف الذهبية، أن تكون دولة كأمريكا جارة لنا ويقول ممثلوها في كل المناسبات إننا سندافع عن جميع المناضلين من أجل الديمقراطية في العالم؟ أليس من حقنا أن نحلم بإمكانية حدوث هذه النعمة عندنا أيضاً؟

هنا قاطعه آخر:

- ونحن متفقون معك مائة بالمائة، ولكن الم تسمع أمريكا بما حدث، فلماذا لم تقم بأي إجراء من شأنه وقف قتل الأكراد؟

جاوبه آخر:

- لماذا تقول لم تعمل أمريكا شيئاً؟ منذ اليوم الثاني حطت طائرتين هليوكوبتر من مسؤولين أمريكان والقوات المتعددة الجنسية في القامشلي وألتقوا مع المسؤولين السوريين ومع ماهر الأسد واللواء منصورة! أن ذلك معروف للجميع!. ألا تسمع بأن البرزاني قال انه "لن يسمح بقتل الأكراد السوريين على بعد عدة كيلومترات منه، وهو المديون لهم تاريخيا حينما هبوا لمساعدتهم في مختلف المراحل الماضية من تاريخهم!.

رغم تبادلي النظرات مع إبن جيراننا عدة مرات وفهمي لمغزى إيماءاته، كنت من وقت لآخر أعلق وأبدي برأيي حول جملة من المواضيع المطروحة للنقاش. وحينما كنت أمتنع عن الحديث تاركاً المجال لأكبر قدر ممكن من الحضور للتكلم، يطلب مني بعضهم رأيي وموقفي... لكني، مندفعاً بغريزة حب المعرفة والإطلاع على عمق فهم الناس هنا، لما حدث، وللوضع الداخلي والمنطقة والعالم... كنت اتلذذ بسماع بعض الأعتراضات والمداخلات. كنت ألاحظ من خلال مداخلاتهم بسهولة مواقف جميع الأحزاب السياسية الفاعلة: الحزب الشيوعي بأطرافه المنشقة المختلفة؛ والأحزاب الكردية السورية الموالية لهذه القوى أو تلك من كردستان العراق أو كردستان تركيا.. وبهذا المنطق حينما أخذ أحدهم ينتقد بشدة أمريكا، فهمت وفهم الجميع من أنه موال لحزب العمال الكردستاني السابق والذي يسمونهم هنا بأختصار بالآبوجيين، نسبة لزعيمهم "آبو" المعتقل في تركيا حالياً، حيث قال:

- نحن الأكراد ذاكرتنا قصيرة، نحن لا نتعظ من دروس تاريخنا. بيننا الكثيرون من الذين يثقون بأمريكا وكأنها حقاً أحتلت العراق لكي تخلص شعبها من ظلم صدام. أو لأنها جاءت لنصرة الأكراد والشيعة. ألا تسألون، من باع الأكراد وحركة البرزاني عام 1975 لصدام مقابل أتفاقات سرية وأخرى علنية حول البترول وتعزيز مواقف أسرائيل والشاه السابق في المنطقة؟ من الذي سكت عن جرائم صدام واستعمالاته للغاز والأسلحة الكيمياوية في حلبجة؟ فهل تصدقون من فعل كل هذا بالأكراد يستطيع أن يدافع الآن عن وجودهم وكيانهم الفيدرالي؟..؟

لكنه سرعان ماُقطع من قبل آخر ، عرف من حيثيات موقفه أنه موال للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الموالي لـ "د.ب.ك." لمسعود برزاني:

- ولكن لماذا لا تكمل على نفس السياق التسائل: من يحافظ على الوجود الكردي ما وراء خط العرض 36 منذ أنتفاضة ربيع 1991 وكردستان العراقية المحررة الآن ؟ مَن أمن للأكراد الحماية الجوية منذ ذلك التاريخ ومنع طائرات صدام من التحليق فوق سماء كردستان؟ أليس هم الأمريكان أيضاً؟ إذا لم تكن أمريكا في العراق الآن هل كان من الممكن للأكراد أن يحلموا بهذه الحرية؟ ... أننا يجب أن نكون موضوعيين، فمنذ الحادي عشر من أيلول أمريكا أنقلبت رأساً على عقب, إنها تدّعي وبصريح العبارة بأنها تريد تغيير خريطة الشرق الأوسط، فلماذا نكون نحن الأكراد المعارضين لهذه السياسة.؟ ماذا نفقد سوى أغلالنا من جراء تطبيق هذه السياسة؟

وهنا تدخل "الآبوجي" من جديد؟

- ولكن إذا كانت أمريكا محبة للحرية والعدالة وتحترم حقوق الأنسان، لماذا لا تحرك ساكناً في تركيا ولا تطالب برفع الظلم الجائر عن الأكراد هناك؟ أليس أكراد تركيا أكراداً كأكراد العراق؟ أليس لهم الحق في الحصول على نفس الحقوق؟ أليست اللغة الكردية نفسها التي يطالب بالسماح لها بالعلنية في تركيا ولا يعمل الأمريكان شيئا بوقف حملات الاعتقالات للمطالبين بالترخيص لها في المدارس والجامعات؟

نقاش ككل نقاشات الدنيا.. فحينما تقتضي الحاجة وتتطلب الظروف مشاركة الجماهير وأسهام الجميع ...يتنافس الناس في الإبداع لكن كما تبين لي، واعتقد انها حقيقة سائدة في كل العالم، يتبارى فقط الأقوياء ؛ تتبارى القوة بكل مظاهرها و بمعايرها الجمالية والمنطقية والعقلية والأبداعية ...في أكتشاف الطرق والنظريات والحلول. وهذا النقاش نصفه إستعراض لقوة شخصية المتكلم ولمواصفاته الذاتية ونصفه نظري سفسطائي استهلاكي عبثي... لكنه مع هذا وذاك نقاش يملأ به الفراغ الناشئ من غياب الحقائق والحقوق. وفي نفس الوقت نقاش يكاد يكون برلمانياً، يحمل جل الأبعاد السياسية والتاريخية والفكرية للمسائل المطروحة. في خطوطه العامة نير وواضح، وفي تفاصليه مبعثر متلكأ؛ يبين مدى توافق السياسة مع المصالح ومدى تأثير الظروف في تغيير الحلفاء، إلى جانب هزالة التبني العملي وغياب آلية التنفيذ للرؤية الصائبة في تفويت فرص التقدم في السلم الزمني... إنه من حيث المبدأ نقاش يحمل في هناته كل مؤشرات أي نقاش موضوعي يحصل بين شرائح مماثلة في أي بقعة من العالم "الثالث"، فيه تأثيرات كل التيارات الفلسفية والدينية والقومية والأنسانية العامة. ولكن نقاش اليوم مشوب بالقلق والخوف والحيرة...انه يشبه في مساعيه تلمس خفايا الأمور والتنبأ بالمستقبل أكثر من التبجح وحب الظهور.

.. مع تقدم الليل، فَتَرَ النقاش وأصبح يفقد شيئاً فشيئاً حماسه ورونقه. لقد أصبح كل أثنين أو ثلاثة يتحدثون مع بعضهم البعض ولم تعد "المبارزة الكلامية على علاتها"..

وهكذا على الدوام لم يمض يوماً دون أن أكون أما مستمعا أو مشاركاً و مساهماً في مثل هذه النقاشات. والناس الذين تعرفت عليهم في هذه الأيام كانت "هيئة" مواقفهم في ذهني تسيطر على أسمائهم. وكان من الأسهل علي أن أتذكرهم كـ"آبوجي" أو "يكيتي" أو "حميدي"..

ذات يوم وفي نقاش على هذا المنوال، وكاسترسال للإجابة على السؤال المحير "ما العمل؟"، سمعت نقاش ممتع بين شابين احدهم من "يكيتي" والآخر من جماعة حميد حاج درويش أو"حميدي" وقد كان نقاشاً نموذجيا يختصر العديد من مدلولات ومعاني مجمل الصراع السياسي والايديولوجي الداخلي بين أكراد سوريا اليوم. أورد هنا ملخص هذا النقاش:

"حميدي": ... نحن اقلية صغيرة، كلما نريد الحصول عليه هو رفع الأجراءات الأستثنائية بحقنا والعائدة للعهود السابقة؛ الحصول على حق تعليم لغتنا والحفاظ على عاداتنا وتقاليدنا.نحن الذين ينبغي عليهم العيش مع العرب! هذا قدرنا! نسيان ذلك ، او أخذه في الحسبان - هو المعيار الذي يقاس به حنكة ودراية القيادة الكردية وتفهمها للأمور. ذلك سيخيرنا بين المضي في "المعارضة المجاكرة" او "المعارضة الإيجابية". بالعمل اللامسؤول والتعاطي المتشنج والمنفعل مع هذه الأحداث سنخلق لنا المزيد من المتاعب التي لا نحتاج لها. ولن نصل مطلقاً الى الأهداف. الدولة قوية و فيها تيارات كثيرة وهناك جهات متحاملة وسوف لا تتوانى في استعمال كل الأسلحة ضدنا. بافتعالنا للشغب والتحرش برموز السلطة سوف نعطي الذرائع التي تبحث عنها جماعات حاقدة. يجب ان نبتعد عن الأستفزاز . انهم(العرب) حالياً يغلون في داخلهم لما حدث في العراق. ان الظروف غير مهيئة للقيام بالمظاهرات والأعتصامات امام دور الحكومة. منطقتنا مليئة بالعناصر المدسوسة والمتعاونة مع الدولة. تسليح وتأليب عناصر من العشائر العربية ضد الأكراد لا تكلف الحكومة الكثير.

"يكيتي": نحن شعب، ولنا حقوق ككل شعوب الدنيا. ظروف الإضطهاد التي نعيشها غير قابلة للتحمل بعد. الحق يأخذ ولا يعطى. اننا أصحاب حق وفي جميع العالم كانت العملية نفسها.. الشعوب المناضلة المستغلة تخلصت من ظلم وجور مستعبديهم الذين فاقوهم عدة وعتاداً. نحن لا ندعو الى المقاومة المسلحة. في الظروف الراهنة هي لغير مصلحتنا. اننا نرفض العمل العسكري كأسلوب للوصول الى اهدافنا. ..جدوى القيادات

وضرورتها للشعوب تقاس بمدى تحقيقها لأهداف شعوبها وليس مدى تحلي رؤيتها بالحكمة والواقعية هي بعينها اهداف. كل شيئ له ثمنه. والحرية لها ثمن. اننا على يقين بان العمل الجماهيري والمطالبة المدنية الجريئة كفيلة بنقل مسألتنا الى مواقف اكثر تقدماً لنحقق الإصلاحات السياسية والديمقراطية وبالتعاون مع المعارضة السورية النزيهة وقوى المجتمع المدني الآخذ بالتنظيم والتطور يوماً بعد يوم. قبل هذه الأحداث قمنا ومنذ سنتين بعدة نشاطات ومظاهرات وبعض نشطاؤنا ما زالوا في السجون وتحت التعذيب. في الظروف الراهنة الأنتظار يعني الموت.

وبهذا الشكل كنت يومياً اشهد نقاشات وأحاديث من كل نوع، وأرصد فيها نوعية الوعي القومي والنضج السياسي، حيث كانت بمجملها عينات على عمق التغييرات الثقافية والأجتماعية والسياسية في المجتمع الكردي. وكنت احياناً أندهش لسماع بعض التأويلات البارعة سواء من جهة سعة الإحاطة او من جهة تحليها بدقة تفاصيل المواضيع الثقافية والتاريخية. وذلك، طبعاً، ليس لسوء اعتقاد مني بعدم وجود عقول باهرة وذكية في هذه المنطقة التي كانت دوماً غنية بالرجال، وزين أسماء العديد من ابنائها تاريخ شعوب المنطقة في كل ميادين العلم والمعرفة الإنسانية، بل قناعة مني بعدم توفر المصادر والمعلومات الموضوعية و العلمية اولاً، ثم بسبب ايديولوجية البعث القمعية في منع وصول بعض الأطروحات والكتب الى الأسواق.. ومصادرة حرية التعبير. ولكن كما يبدو انه لا توجد حقاً رقابة حقيقية على تسرب الحقيقة ولا توجد قوة قادرة على إخفائها إلى الأبد. وذات يوم سمعت "اطروحة" كاملة من هذا النوع على موضوع يعتبر "تابو" وتقيده سلسلة من القيود والمحرمات السياسية والدينية ويخيم عليه الظلام التام.

لقد سأل أحدهم: يا ترى كيف ستتعاطى إسرائيل مع قضيتنا؟

في ظل الظروف الراهنة كنت في قناعتي الداخلية لا أتصور أن يجرأ أحداً على الإجابة، بموضوعية وبحضور آخرين، على مثل هذا السؤال. ولكن ما أدهشني أكثر كان الإلمام الواسع لصاحب الإجابة وثقته الكاملة بنفسه وبكلامه... شاب في العقد الثالث من عمره، نحيف وبشعر طويل، فهمت من حديثه إنه يتقن الإنكليزية والفرنسية وله إهتمامات بالثقافة الأوروبية. لقد أصغيت له السمع حينما تحدث:

- في كل التاريخ الأسلامي والعربي لا توجد سوى صورة واحدة ووحيدة لشخصية الأنسان اليهودي وهي تستمد شرعيتها وأحقيتها من التصورات الدينية الجامدة والغير قابلة للتغيير لتمتد وتمتزج مع الخيال الشعبي ومع كل ما أنتجته المخيلة الإنشائية في جوانب العلوم الإنسانية من الفنون والآداب...وفي كل العصور لتستنسخ وتضاف اليه جيلاً بعد جيل كل

الصفات الرديئة والأكثر قبحاً وشناعة في تاريخ الإنسانية. اليهودي في نظر هذه الايديولوجية نموذج طبيعي للشر والرزيلة المطلقة. والأكراد كعنصر من النسيج الأجتماعي للدولة والايديولوجية " العربية الأسلامية" المتجمدة، لم يكن لهم رؤية أخرى؛ بالنسبة لهم ، كما لغيرهم من الشعوب الأسلامية الغير عربية، كان الخروج عن قواعد هذه النظرة الشمولية، حتى للمثقفين الأوائل والمفكرين القوميين، يعني خيانة التعاليم السمحة، وضرباً من الخيال. ومنذ ظهور "اليقظة" القومية لدى جميع الشعوب المسلمة العربية والغير عربية، وبدأ التنظيمات السياسية الفكرية التحررية على الأساس القومي، بقي الأكراد، ليس فقط خارج الحلبة، بل بدأ كل قوم من الأقوام المجاورة بالمطالبة بالحاق أراضيهم بهم. ولما كان الصراع على المصالح على اشده أستمر الأكراد بالنضال لإحياء الروابط التاريخية المشتركة..ولكن بدون جدوى، وكمثال على ذلك، يذكر جميع المستشرقين الغربيين إن إحدى اهم الثورات الشعبية الهادفة لتشجيع الروابط الأسلامية في نهاية القرن التاسع عشر كانت تأتي من العنصر الكردي في الأمبراطورية العثمانية(*)

... حينما بدأ الأكراد بالمطالبة بحقوقهم القومية، أسوة بالجميع، والتطلع لشغر مكانهم الطبيعي في الواقع السياسي العصري في المنطقة الصقت بهم الصفة الرديئة الجاهزة لليهود كـ"ناكري العهد"، ومن قبل جميع هذه الدول الناشئة.. وللمرة الأولى كسر هذا الـ" طابو" الشخصية الأسطورية الملا مصطفى برزاني، اثناء اعلان ثلاث دول عربية (العراق، مصر وسوريا) الحرب الضروس على ثورته ودخول قواتها المسلحة في حرب غير متكافئة مع ثواره في جبال كردستان العراق بداية الستينات. واعتقد لولا هذه الظروف الإستثنائية، ثم الوزن المعنوي الهائل لشخصية البرزاني (وهو كان رجل دين) ورصيده الضخم في التاريخ التحرري للأكراد، لقبلت هذه الخطوة بالإدانة. وحالياً تتنافس الأجهزة الأعلامية في الدول التي تقتسم كردستان على كيل التهم والأوصاف البذيئة التي اعتادت على وصف اليهود بها في تاريخها القديم والحديث. ومن هنا تعابير "السرطان" الجديد؛ و" الأنفال" و"الخونة " ...ووصل ألامر بهم إلى صدور فتوى يبيح دمائهم وأموالهم وأعراضهم... لا يسأل أحد عن رصيدهم في التاريخ المشترك ولا عن وضعهم القانوني في الدول الناشئة..كمواطنين من الدرجة الثانية والثالثة..بل حتى لا يعترف بمواطنيتهم، كما هو الحال عندنا...وحينما تسأل مثقفيهم وساستهم "المعتدلين" عن أوجه الدالة في ذلك يقولون: " حينما كان الأكراد لا يطالبون بشيئ خاص بهم كانوا يملكوننا جميعاً في أمرتهم" كإشارة لسيرة صلاح الدين الأيوبي الذي حارب الصليبيين ووحد العرب..."بالنسبة لهم ! حينما يطالب الأكراد بحدود

جغرافية لبلادهم يقولون لهم: " كفى ما ملكتموه في تاريخنا، أخرجوا من جغرافيتنا"!

والحقيقة هو أن هذا المبدأ الأعمى نفسه هو الذي حرم الأكراد من الأستفادة من الظروف الخارجية والتعاون والتنسيق مع جهة من الجهات المتنازعة على المصالح في هذه المنطقة الغنية. وحالياً يسمح للدول العربية، والتي هي تمثل أعلى الطموحات والمشاعر العربية أن تعقد العلاقات الرسمية والغير رسمية ويرفرف العلم الأسرائيلي على دور رسمية في عواصمهم... بينما لا يحق، في مفهومهم، للكردي أن يمد يده للإسرائيليين، حتى أثناء العمليات التي تستهدف وجوده.

بعد سماعي لهذا الحديث الموجز والملخص للتارخ الكردي بهذا الشكل الفلسفي...ترسخ لدي أعتقاد إن سلاح العلم والمعرفة الذي يتسلح به عدد لا بأس به من المثقفين الأكراد الجريئين أصبح من أهم المقدرات النفسية-الأجتماعية التي يمتلكه المجتمع الكردي في وجه أمواج التضليل والخداع في الدعاية الرسمية.

الساتيليت، الأنترنيت، الهاتف النقال و... أوروبا

كصحفي يهتم بآلية صنع الخبر ونقله ثم تبيان تأثير المعلومة الخبرية ونوعيتها حسب شكل وقنوات الإنتشار.. أصبحت أحداث الجزيرة تجربة حية معاشة ، وخبرة لا تقاس بكل ما عهدته من قبل من أمثلة ودراسات. ففي سوريا، كباقي دول العالم النامية، حيث التقاليد الشفهية في الإتصال والتعامل تأخذ حيزاً كبيراً من واقع تعاطي الناس مع العالم المعرفي وضمنها الأخبار، كانت ملاحظاتي المباشرة على شكل التحقيق المعرفي ومراقبة شكل التأثير في توجيه السلوك وردة الفعل الناتج عنه، متعة بحد ذاتها. ولو أتاحت لي الظروف مستقبلاً أن أكتب في هذه الناحية، سوف يكون استرجاع شكل تحقيق تلك الآلية وتلك الملاحظات النادرة موجبات تستأثر الإنتباه وكل العناية.

لقد كان إنقطاعي قرابة ثلاثة عقود عن المجتمع الذي ترعرعت فيه وتحمل المراحل المبكرة من عمري سماته العامة، وعودتي التي ترافقت مع هذه الأحداث.. تمنحني أن أرصد حركة الناس وعمق التغييرات الجارية، بموشور هذه الأحداث نفسها. فطيف التحولات التي فاتني مشاهدتها كانت واضحة في السلوك الإجتماعي وتحمل ألوانها جميع أشكال الرموز الطارئة الجديدة. وهذا ما جعلني أن اقتنع بان المجتمع الذي نام في خلدي

على المضجع الريفي ها هو ينتفض أمام عيني في هيئة مجتمع مدني متحضر. الناس من حولي لم يعد يفكرون بذهنية سنوات الستينات والسبعينات. ولم تعد لذكرياتي احيانا مجسدات إلا في ذبذبات ذاتية التصور والتكور. و كنت أتصور عالم بطلي "غزغزونكو" حينما كان في ريبة من أمره أثناء إرسال تحياته عبر الأثير من راديو يريفان إلى أهله وذويه.. ولم يستقر حينها رأيه: "هل سيصدقون إن من يتكلم معهم هو أنا وليس شيطان صغير داخل علبة الترانسيستور يحمل مواصفاتي!"[1]

ودور الصحافة المرئية والمسموعة اليوم، أكثر من أي وقت مضى في تاريخ سوريا وفي المجتمع الكردي ضمناً. هنا يجد المرء بالعين المجردة، وكما يقولون"عالساخن" كيف تتراجع التقاليد والعادات البالية امام تقدم التقنية والعلم. إن تواصل واستمرارية الخبرة العملية، وسمة الحياة العصرية بكل مظاهرها: الأزياء، الأعياد والمناسبات العالمية، المباريايات، المهرجانات... في كل أرجاء العالم تدخل بالصورة والصوت جميع البيوت الكردية. وتتقوقع بها و على أثرها، حجماً وتأثيراً، سلطة التصورات القديمة عن العالم والناس في الأصقاع الأخرى. وبذلك نشهد اليوم بصورة متناهية الدقة كيف تتكون الآراء ضمن المجتمع الكردي وكيف تترك الوسائل والقنوات القديمة مكانها لصراع التيارات والمصادر المتنوعة المحلية والعالمية الحديثة. والتلفزة، بما تملكها من قوة انبهار ومتعة سحرية بل وسطوة في التملك في الأحاسيس قد أحدثت شرخاً بيناً في بعض العائلات والأسر، وبالأخص تلك المعتمدة على قيم تقليدية في تربية الأطفال. لقد سمعت بنفسي عن بعض حوادث عنف و حالات نزاعات ومشاجرات بسبب إنجرار بعض المراهقين والنشأ من الجنسين، وإنزوائهم على ما تعرضه بعض قنوات "البرنو". لكن، رغم خطورة هذا التأثير وما يمكن أن يخلقه مستقبلاً من مسائل إجتماعية صعب التكهن بنتائجها، يجب الإقرار بأن إنجذاب المجتمع الكردي للتلفزة بهذه الدرجة الغير مسبوقة، وربما غير معهودة في المجتمعات المقارنة هو لجهة الحرية وسهولة الحصول على الأخبار. وعليه يمكن القول أن القنوات التي تبث (كل أو جزءاً) من برامجها باللغة الكردية (خمسة قنوات) تحتل مكانة هامة في التأثير على الرأي العام

---

[1]. في قصة "غزغزونكو"، البطل طالب من أحد الأرياف الكردية، هاوٍ للفن والموسيقى.. في طفولته يقلد الكثير من المطربين والمذيعين في راديو يريفان الكردي. ويحلم أن يلتقي بهم. ..شاءت الأقدار أن يزور مدينة يريفان والراديو الكردي في سنوات دراسته في الإتحاد السوفيتي السابق، ويشترك في إحدى البرامج المباشرة.. وفي هذه الأثناء تتدفق لمخيلته صور حية لأبناء قريته حينما كانوا يتجمعون حول راديو ترانزيستور ويتناقشون بمفهومهم القروي الساذج حول هؤلاء "الشياطين الصغار" داخل جهاز الراديو.

بالإضافة الى المكانة المرموقة التي تحتلها في المجتمع الكردي. وعموماً إن أي زائر أجنبي على هذه المناطق قد لا يلاحظ شيئاً آخر يجر إنتباهه في المشاهد المحيطة أكثر من الكمية الهائلة من "صحون" الساتيليت.

في تلك الفترة القصيرة التي أمضيتها في الجزيرة، سنحت لي الفرص أن اتكلم مع عدد هائل من الناس، من محتلف الأعمار والمهن والمستويات الثقافية.. بما فيهم ممثلين عن أكثر الفئات المحافظة والتقليدية في المجتمع الكردي..وفي موضوع أحداث الجزيرة، لا أتذكر حديث واحد لم يكن فيه لمحدثيّ إطلاع على رأي محلل إخباري أو سياسي بارز. إن متابعة الناس للأخبار والبرامج السياسية هام لدرجة يمكن ملاحظة تفاصيل أخبار محددة من وجهة نظر عدة مصادرعلى لسان مشاهد واحد. قيل لي أن بعض الفئات التي أصبح متابعة القنوات الفضائية عندهم درجة مرض"التلفزيونوناميا"، يكلفون نسائهم، و"عاجوزاتهم" بعرض ما سمعتهن أثناء غيابهم من المنزل. وهنا يمكن أن نجد في أختيار القناة والبرنامج ومكان الأستماع..مغزاً يمكن أن يصل لدرجة التبجيل.

أتذكر بهذه المناسبة ما قاله رئيس الوزراء الأسرائيلي السابق، شمعون بيرز، في إحدى مقابلاته التلفزيونية لقناة فرنسية، حينما سئل عن رأيه في الأسباب التي أدت إلى سقوط الأنظمة الأشتراكية في أوروبا الشرقية "بهذه السرعة الغير متوقعة" حيث كان قد أجاب آنئذٍ" السبب الأول هو إنتشار البث الإذاعي والتلفزيوني بالشكل الذي لم يعد معه ممكناً البقاء تحت تأثير الأيديولوجية الرسمية" . فالتلفزة التي تعدت تأثيراتها جغرافياً حدود الدولة، أصبحت الوسيلة الوحيدة للتعرف على أصداء مختلفة لحدث واحد.

لقد كان زواري يسألونني غالباً رأيي في القنوات المختلفة، ويتناقشون على جودة المواضيع والبرامج المقدمة من قبل هذه أو تلك من القنوات. وكان برنامج "الإتجاه المعاكس" لفيصل القاسم في قناة الجزيرة يحظى بشكل خاص بإعجاب غالبية الناس الذين قدر لي التكلم معهم، لما لهذا البرنامج من إمتيازات في توضيح وجهات النظر المتعارضة. وأعتقد إن المناطق الشبيهة وضعها بالوضع السوري ، حيث الرأي الواحد والحزب الواحد والزعيم الأوحد... يميلون بشكل عام إلى الأهتمام بالبرامج والمسائل التي تسمح لهم برؤية تضارب الآراء. وإذا كان ذلك "مباشر" وعلى قضية تهمهم فكان الوضع يتأجج بكل معنى الكلمة. أتذكر حينما أعلن عن موضوع حلقة من هذا البرنامج عن أحداث الجزيرة في الثلاثاء الأول بعد الأحداث كيف إنتشر الخبر كالنار في الهشيم اليابس. وقد أصبحت شاهداً على ما دار في محيطي من إستحسان وتقبل لهذا الخبر...وقد وجدت متعة خاصة لرصد بعض الإشاعات والتأويلات من مختلف المصادر حول ما يمكن أن يحدث

أثناء أو من جراء بث هذا البرنامج. لقد سمعت مثلاً: " قد تستغل بعض الجهات " البعثية" إنشغال الناس بمشاهدة البرنامج لأحراق بعض الدور أو التجمعات"؛ "إحتمال قطع التيار الكهربائي لمنع الأكراد من التمتع بسماع هذا البرنامج المكرس لمناقشة مشكلتهم!" ولكن ما حدثً فاق كل ما تكهن به الناس في درجة مفاجئته من حيث الإعداد والتحضير المسبق، حيث كما يبدو، إستدركت الجهات الإعلامية السورية الرسمية الأمر، وحولته، بتأثيراتها و"ضغوطاتها" المختلفة الى لقاء لصالحها مائة بالمائة. كان فيصل القاسم قد شكل فريقه لمناقشة "أحداث القامشلي" مع أثنين من "بطانة" السلطة والملتزمين بالرأي الرسمي: رياض نعسان آغا- سفير سوريا في عمان؛ وميشيل كيلو- ممثل إحدى جمعيات حقوق الإنسان الرسمية."(!)

بشكل عام كان الناس في هذه الأيام يتلقفون الأخبار بشغف خاص تضاهي متعة الحصول على المواد الأولية الضرورية للحياة. لقد تحول الخبر في حياتهم إلى كل شيئ. فهو كان أهم من الخبز والماء. وكان البعض يتباهى بالطريقة التي تمكن فيها للحصول على بعض الأخبار المختلفة. وقد ولد لدي إنطباع وكأن بعض الشباب يصرفون أوقاتهم للبحث عن مصادر متنوعة ومختلفة في تحليلها عن المعهود ليتباروا في حذقهم وجديتهم في متابعة الأحداث. أتذكر ذات مرة جلب لي أحد زواري، من الذين يعرفون درجة إهتمامي بدقة الخبر مجموعة من الصحف والمجلات النادرة.(بينها العديد من المنابر التي كانت تنشر في العراق)، وحينما وضعها أمامي قال بشيئ من التباهي:

- حينما تقرأها جميعاً لن يبقى حزباً وجماعة لن تعرف مواقفها من أحداثنا!

لم يمض إلا يوم أو يومين، حتى طلب مني أحد أقربائي ممن شاهد كومة الصحف أمامي، (وكان يشتكي من قلة تفرغي للحديث معه) ليقول بشيئ من المزح:

- إذا احتجت للمزيد من الأخبار، سوف أرصد لك أخبار الراديو أيضاً؟!

بالطبع كان لا يوجد بديل عن الأخبار الحية. كل الأخبار التي كانت تأتي من خارج المنطقة لم تكن إلا أصداء وآراء وتحليلات. لكن حاجتي الخاصة للمعلومات والأخبار "الطازجة" كانت تجعلني أن ألتجأ من وقت لآخر إلى حملة "الخلوي" وهو التعبير الدارج هنا للتلفون النقال. وهؤلاء كانوا يشكلون عدداً لا بأس به من حولي. وقد لاحظت إكتراثهم الجاد بالمعلومات المتنوعة أعتقاداً منهم أنهم بذلك يقدمون خدمة مميزة لي. وأعتقد أن الهاتف النقال لعب دوراً هاماً في تزويد الناس بمعلومات ميدانية هامة

سواء في الداخل وكذلك في نقل الأخبار إلى التجمعات الكبيرة في أوروبا، والذين أستنفر أعداد غفيرة منهم ومنذ اليوم الأول من الأنتفاضة بالقيام بالنشاطات التضامنية والفعاليات الأحتجاجية ضد السفارات والممثليات السورية في الخارج.

وكما هو معروف إن إحدى أولى الجاليات الكردية في الخارج التي عبرت عن سخطها للممارسات السورية ضد المدنيين العزل في القامشلي وباقي المدن الكردية كانت جالية بلجيكا. فقد دخلت مجموعة من المحتجين الغاضبين مبنى السفارة السورية في بروكسل مساء 13 آذار وقد أنزلوا العلم السوري ونصبوا مكانه العلم الكردي. وبعد أربعة أيام من ذلك سار قرابة 5000 كردي شوارع العاصمة بروكسل ليتجمعوا أمام مبنى مفوضية الأتحاد الأوروبي، مطالبين بالتدخل لإنقاذ الأكراد المهددين من قبل العناصر المسلحة "للبعث" . وكانت مثل هذه الأحتجاجات تنتشر في كل العواصم الأوروبية وحينما تنقص الأخبار والمعلومات عن هذه الأحتجاجات كان التلفونات الخلوية تملئ الفراغ وبشكل فعال. وهكذا كنت أعرف عن المسيرات التضامنية التي جرت في ألمانيا وبريطانيا وفرنسا... في آنها رغم أن العديد من هذه الفعاليات لم تكن تجد لها صدى في الأعلام العربي أو الكردي. أتذكر كنا بعد ظهر يوم 18 آذار مدعويين لزيارة أحد أقربائنا. وبشكل مفاجئ دعاني صاحب الدار للإجابة على تلفون خارجي! لم أكن أرفع السماعة حتى سمعت صوت أحد الأصدقاء القدماء من الذين لم أشاهدهم منذ فترة طويلة، على الجانب الآخر من الخط...وكان يتكلم وهو يسير في المظاهرة الأحتجاجية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي. وقد تحولت المكالمة إلى "لقاء صحفي ساخن" مع أحد المشاركين في فعالية مباشرة. وأعتقد لم أكن وحدي أتلقف في تلك الأيام مثل هذه الأخبار الطازجة.

أعتقد أن دور الأعلام بشكل عام والأتصالات المباشرة من لدن عدد هام من المواطنين كان حاسماً جداً سواء في تعاظم الفعاليات وإنتشارها أو في رفد التأييد والدعم الخارجي لها. وهي نفسها كانت وراء الأسباب التي ردعت الحكومة السورية من القيام بالمزيد من أعمال العنف والكف الجزئي أو تقليل إرهابها وممارساتها ضد المدنيين. وبهذه المناسبة أتذكر قول أحد الأخوة العرب الذين تربطهم بعائلتنا علاقات صداقة وأحترام..حينما قال:

- إن حظكم كبيرأنتم الأكراد...بكل صدق، لولا الساتيلت والهاتف النقال، لولا الجالية الكردية وأوروبا...لكان البعثيين قد صنعوا منكم "العجة"! لكانوا دمروا القامشلي مائة مرة أكثر مما دمروا حماة!.

ردات الأفعال بين الشجب والتأييد، رسمياً وشعبياً، عربياً و كردياً.

كما هو معروف، لم تعترف السلطة الحاكمة في سوريا من قبل لا بوجود مسألة كردية ولا بوجود أكراد كشعب. ولذلك لم يتفاجئ المطلعين على خلفية المسألة بإستخدام السلطات الرسمية والأعلامية للعبارات والمصطلحات الجوفاء والتي لا تملك دلالات في الواقع أو تمت بصلة ما على ما حدث. إحدى مثل هذه المواقف النموذجية جاءت على لسان نائب رئيس الجمهورية السيد عبدالحليم خدام في لقاء له في دمشق مع وفد يمثل جماعة السنة وبعض رؤساء العشائر في العراق، حيث قال: "المؤامرة مستمرة على العرب". وقد لخص السيد النائب أفكاره حول تحديد ما حصل في الجزيرة كرأس حربة استعمارية في حملة جديدة تستهدف سوريا. وقد ربط الأحداث التي انطلقت من القامشلي وإنتقلت إلى بعض المدن الأخرى كحلقة في سلسلة جاهزة من السيناريوهات المعدة للوقوع في سوريا في مكائد، وجرها إلى مواقع إستفزازية لإلهائها عن القيام بدورها القومي في الحفاظ على الثوابت الوطنية...!![1] وبرهانه على ذلك كان رأيه إن مثل هذه احداث الشغب تحدث في كل مكان في العالم ولكن لا يصل مثل هذا الأهتمام بها سياسياً. ولم تخرج عن إطار هذا المنطق رأي المحللين السياسيين "الرسميين" أمثال عماد فوزي شعيبي وأحمد الحاج علي وغيرهم. وهذا ما كان متوقعاً. لكن ترافق الحملة الإعلامية السورية بتأييد غير مشروط لبعض الصحفيين العرب، المؤيدين للسياسة السورية خرج عن المعهود من ردات الفعل. للتعرف على ماهية هذا "التضامن" نذكر على سبيل المثال بعض ما كتبه السيد نصري معلوف: " كيف يمكن الركون بالمطالب السياسية التي ظهرت من مشاغبي ملعب كرة القدم؟ ألا تحدث مثل هذه المشاغب في ملاعب العالم أجمع ؟ وحسب رأيي الكاتب لا تخرج القضية عن إطار حيلة سياسية تختبأ وراء كرة القدم![2] وقد إمتازت جمل وصياغات بعض السياسيين والأعلاميين اللبنانيين "بالدقة الفائقة" لفك ألغاز ما حدث ويدت وكأنها ليس فقط أكثر حسماً وإندفاعاً من غيرها من الأصوات العربية المنددة "بالتآمر" الصهيوني –الكردي بل كذلك أكثرها "إطلاعاً" بحيثيات المسالة ووقائعها!. فقد صرح أحد زعماء شيعة لبنان و المقربين من ايران الشيخ محمد حسين

---

[1]. صحيفة "النهار" 17.03.2004

[2]. نفس المصدر

فضل الله إنه " يملك أدلة دامغة وحقائق تثبت " تدخل أمريكي سافر في سوريا!"[1] لكن للأسف لم يفصح الشيخ بأية معلومات مادية دقيقة حول هذا "التورط الأمريكي". مثل هذه التصريحات الفارغة من الحقائق ومن أي مؤدٍ آخر سوى إذاء الأكراد وإتهامهم بـ"العمالة" و"رأس حربة الإمبريالية" و"إسرائيل ثانية"..الخ كانت متوازية ومترافقة مع حملة كتابية ملأت الصحافة العربية الرسمية وقد "حذقت" في هذا الموضوع أقلام بعض الكتاب والصحفيين أمثال: تركي علي الربيعو، سليمان يوسف، محمد السموري، مروان صباغ، شمعون دنحو، فاهان كيراكوس، محمد سعيد رصاص، علي الصالح... إلى آخر هذه القائمة الطويلة.. لما كالوه في موادهم "التحليلية" من كراهية وضغن للآخرين ولما إستنبطوه من جمل إستباحية وتشهيرية بذيئة في قوالب "موضوعية" يراد بها ترويج مواقفهم الانعزالية والقومية المتشنجة لدى الفيئات الحاقدة داخل السلطة وخارجها.

إن التبعية والإصطفاف الطائفي والقومي العرقي، المتقوقع سياسياً، والمستأثر بمواقعه ومكانته في التركيبة الحاكمة كان واضحاً وضوح الشمس في مواقف هذه "النخبة المثقفة الغيورة". كما ليس هناك ظلال من الشك بأن ما ينطبق على مواقفهم «التحريضية" يختلف كلياً من حيث منبته، شكله ومضمونه عما حركت في نفس الإتجاه، موقف فيئة صغيرة محسوبة على الأقليات القومية مثل سليمان يوسف وشمعون دنحو وفاهان كيراكوس. لكن ما يستعصي على الفهم حقاً هو تمادي بعض من هذه الفيئة في درجة التلفيق والإفتراء البيّن حول "دور مزعوم للأكراد في المذابح الأرمنية" (!). ويبدو للأسف الشديد، أن هؤلاء قد سقطوا في أعماق من "الموالاة العمياء" ليخرقوا ليس فقط الحدود المعهودة لأصول الكتابة الأدبية وطرق الإستقراء أو الإستنتاج العلمية في البحث...بل حتى الحدود الدنيا من الأخلاق والشيم الإنسانية. لحسن الحظ لم تبقى هذه التخرصات بدون ردٍ منطقي ومسند تاريخياً من قبل بعض المثقفين العرب والكرد. يمكننا الإسترسال في هذا القبيل بما كتبه الأستاذ مرشد اليوسف الذي ذكر هؤلاء بالأخطاء الجسيمة والأثيمة التي يقترفونها: "ان المسؤول عن الهولوكوست الارمني والسرياني في مطلع القرن الماضي ليس الاكراد وإنما الأتراك(النظام التركي), وتختزن الذاكرة الكردية كما هائلا من الآلام والاحزان التي تعود الى تلك المرحلة وبالمقابل فان الخطاب الثقافي الأحادي الاقصائي العنصري - الطائفي أداة لتسويق الأباطيل والنعرات الطائفية والعنصرية وأداة لإظهار

---

[1]. صحيفة "الحياة" لتاريخ 20.03.2004

وتنمية الكراهية الدفينة[1]. ولحسن طالع الأكراد أيضاً كانت هناك مجموعة من المثقفين والأعلاميين العرب السوريين الشرفاء والمخلصين للأواصر والقيم التاريخية المشتركة للشعبين، الذين كانوا في آرائهم على النقيض من تلك الحملة المتضامنة مع السلطة على مبدأ "أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً". على رأس هذه القائمة الطويلة أيضاً، (ونحمد الله على ذلك) تأتي أسماء عبدالرزاق عيد، أنور البني، نزار نيوف، أكرم البني، عمار عبدالحميد، صبحي حديدي، محمد غانم، جهاد نصرة، علي الحاج حسين، شاهر أحمد نصر، فاتح جاموس.. وكذلك عدد لا بأس به من الأخوة العرب غير السوريين على سبيل المثال لا الحصر: داوود البصري، زهير كاظم، علاء اللامي... والعشرات الآخرين من المثقفين الذين دافعوا في مناسبات عديدة ومن على منصات ومنابر مختلفة الحقوق المدنية والديمقراطية لكل السوريين والحقوق الثقافية للشعب الكردي بوضوح وجلاء. لكن، لأسباب جغرافية وداخلية مختلفة، كان زخم الدعم الإعلامي والسياسي للمطالب المشروعة للشعب الكردي أكثر اتقادا وحزماً في كتابات ومرافعات عدد من المثقفين العرب السوريين كصبحي حديدي الذي تسائل في إحدى كتاباته:" أهي مصادفة أنها إندلعت في المحافظات الشرقية المنبوذة المنسية؟"[2]. ومحمد غانم الذي دخل السجن بسبب مواقفه الشجاعة وكتاباته الملتزمة والتي كانت بمثابة نداءات للضمائر الحية: "إنهم يذبحون الكرد...اللهم فأشهد إني قد أبلغت!"[3]. هذه والعشرات من غيرها من الكتابات في الصحف الألكترونية والأعلامية الكردية والعربية بما فيه التلفزيون (البث العربي لقناة روزمثلاً) لهؤلاء المدافعين عن حقوق المواطنة والحقوق السياسية والثقافية الكردية... كانت بمثابتة ترجمة حقيقية للتضامن الأنساني، وهو وموازٍ وشبيه في معناه ومجراه لحملات التضامن الجريئة للوطنيين والتقدميين الفرنسيين لأحرار الجزائر في الستينات. هذه المعاني، كانت كذلك تجسيداً حقيقياً لمعاني الشهامة العربية الأصيلة والتي ابت أن تبقى صامتة في زمن المحن. وأعتقد أن الذاكرة الحية لأبناء وبنات الشعب الكردي سوف تخلد مواقفهم البطولية إلى الأبد.

---

[1]. مرشد اليوسف: "كيف يمكنكم أن تقولوا كلاما صالحا وانتم أشرارا"الخطاب الثقافي بعد أحداث القامشلي- ثقافة الكراهية الدفينة- عفرين – نت 13.06.04

[2]. صبحي حديدي: المسألة الكردية في سورية: تمييز عنصري وحقائق متفجرة". الحوار المتمدن20.03.2004

[3]. محمد غانم: "لم يطلب مني أحد أن أعتذر ولم أدع الأكراد للعنف أصلاً" أيلاف05.04.2004 ؛ عفرين.نت 18.03.2004

فيما يتعلق بموقف الشخصيات الكردية الدينية والإجتماعية وشكل تعاطيها مع الحدث وتفاعلها مع النشاطات، فهو موضوع يحتاج إلى الكثير من التمحيص والتحقيق، ولا أعتقد بوسعنا في وقفة سريعة، كالتي نقوم بها الآن، أن نلم بتفاصيل الموضوع وجزئياته. وحتى لا نظلم أحداً، نترك التفاصيل لوقت آخر و نقول بشكل عام إن درجة حضورها سواء في تنظيم الفعاليات أو قيادتها كان ضعيفا ودون المستوى المطلوب.

أما الحركة السياسية الكردية التي تتشاطر ساحتها، كما ذكرنا في موضع آخر، حوالي 12 حزباً سياسياً كانت الغالبية العظمى منها تملك دوراً هامشياً في حركة المجتمع السياسية والإجتماعية قبل هذه الأحداث، ولم تستطع من موقعها "الخلفي" أن تتصدر أية نشاطات بارزة لتسجل نقاط علامة ذات شأن. ولكن هذا التقييم لا يعفينا من ملاحظة دب النشاط والحيوية في مفاصل وفقرات بعض الأحزاب والشخصيات أثناء احداث الإنتفاضة. وهي بذلك كانت كمن يستقوي بالهبة العفوية الشعبية للأندفاع نحو مواقع متقدمة من النضال. وأن محاولة "سرقة أضواء الأنتفاضة" العارمة ومحاولة السباحة على أمواجها لم تكن غائبة عن بال الباحثين عن الفائدة السريعة من الظروف المؤاتية وللإعلان عن وجودها وحضورها. فإذا كانت بعض المواقف والتصريحات لبعض السياسيين الكرد، بأيام معدودة قبل الإنتفاضة، تمضي بدون أن ينتبه لها المراقبون أو يعيرونها أي إهتمام، كالمحاولة الصحفية لسكرتير اللجنة المركزية السابق لحزب يكيتي الكوردي في سوريا الأستاذ عبدالباقي يوسف"ردا على إتهام الكورد بالسعي لتقسيم سوريا"[1] التي نشرتها جريدة النهار، أصبحت معلومات أقل أهمية، أسباباً قائمة بذاتها لمشاركته في محور نقاشات وحوارات تلفزيونية وإذاعية مباشرة مع عدد من المنابر الإعلامية الهامة...وحدث تماماً ما يمكن تسميته بمحاولات "سرقة أضواء الإنتفاضة". ولكن هذا لا يمنعنا بوضع إشارات جدية على مجمل المداخلات وتأويلات وتفسيرات الزعماء السياسيين والذين سجلوا حضورهم بإتخاذ مواقف متباينة. نذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، مذكرة الأمين العام للحزب اليساري الكردي في سوريا، في الأيام الأولى من الإنتفاضة، السيد خيرالدين مراد، للسيد بشار الأسد مطالبة إياه:

1. إطلاق صراح جميع السجناء السياسيين والمعتقلين أثناء أحداث الإنتفاضة؛

2. وقف أعمال الجماعات المسلحة ضد المدنيين الأكراد ونزع سلاحهم؛

---

1. عبدالباقي يوسف: " رداً على إتهام الكورد بالسعي لتقسيم سوريا" جريدة النهار 28.01.2004

3. إجراء تحقيق عام وتحديد المسؤولين عن أعمال القتل ونهب الأموال العامة[1] طبعاً تكررت مثل هذه المطالب فيما بعد في البيانات المشتركة الموقعة باسم " مجموعة الأحزاب الكردية". وأصبحت بمثابة إرتفاع لسمعة مجمل الأحزاب السياسية لمستوٍ أكثر تقدماً. وهذه النقطة بحد ذاتها أصبحت علامة نيرة ومشجعة على درب مراجعة مجمل القوى لأعمالها ونشاطاتها وسياساتها. و ما يستدعي الدهشة والإعجاب في آن واحد، حتى أن أكثر الأحزاب "المتهمة" سابقاً بالترهل وبشكل من أشكال المطالبة "المراهنة على السلطة البعثية" الأستاذ حميد درويش، بدا وكأنه أعاد النظر في آرائه، حيث قال في إحدى مقابلاته في شهر أيار |مايو، لمراسلة الصحيفة الإلكترونية "إيلاف": "حزبنا يرى أن القضية الكردية يمكن أن تجد الحل العادل والمناسب من خلال حل مجمل القضايا العامة في البلاد وفي ظل نظام ديمقراطي يتمتع فيه الشعب الكردي السوري بالحرية بعيدا عن أساليب القمع والتنكيل وهيمنة الحزب الواحد على مقاليد السلطة[2]" وهذا الموقف يعتبر برأيي متطوراً و لا يختلف بشيئ عن الخط العام العريض لمجمل الأحزاب الكردية.

وحقيقة إن معظم الأحزاب الكردية كانت وما تزال تسعى لتحقيق"حوارات ولو جانبية وهامشية " مع رموز من السلطة بات يشغر حيزاً كبيراً من إهتمامات الأجهزة الأمنية للسلطة نفسها والتي تهدف من وراء ذلك بمناورات بهلوانية وشيطانية إلى تقسيم الصف الكردي وإحداث الإنشقاقات بين فصائله لكي تضعفه وتستأثر به. وبهذا المؤدى ذكر السيد محمد نذير مصطفى رئيس الحزب الديمقراطي الكردي في سورية بانه في الواقع " اهداف الاحزاب الكردية واحدة لكن طريقة العمل والنضال تختلف بغية تحقيق هذه الاهداف.. **يضاف اليها الايدي الغريبة!"** [3]. وعليه فأنه من غير المستبعد على المدى المنظور أن تتراجع بعض الأحزاب من هذه النقاط المتقدمة من الإتفاقات ضمن "مجموع الأحزاب الكردية" وأن يطرأ تغييرات على مضمونها لجهة التعاون والتنسيق العام تحت ضغط "حزب البعث" وقوى الأمن الداخلي وأجهزة الأمن السياسي الذي تولت قيادته الآن أحد الرموز الأشد تزمتاً في صفوف القيادة البعثية السيد غازي كنعان- وزير الداخلية الجديد.

---

[1]. تصريحات خيرالدين مراد في موقع عفرين.نت

[2]. "سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي التقدمي عبدالحميد درويش: إعتقالات الأكراد كانت عشوائية وبقصد الإرهاب. بهية مارديني، عفرين.نت.26.05.2004

[3]. ايلاف تحاور رئيس الحزب الديمقراطي الكردي في سورية "الانفراج الذي لمسناه مؤخرا بدأ يتقلص" حوار: بهية مارديني ايلاف 26.05.04

أما فيما يتعلق بمواقف وآراء بعض الشخصيات الكردية المستقلة والمثقفين فهناك سيل من الأسماء اللامعة التي تأهبت منذ اللحظات الأولى للعب دورها الوطني المشرف، كمدافعين عن قضية شعبهم العادلة و واقفين بالمرصاد لأعدائه وأعوانهم المتلاعبين في الأجواء العكرة. بهذا المعنى أصبح السيدان إبراهيم محمود وإبراهيم اليوسف بشكل خاص "عيون ساهرة" بالمعنى المباشر للكلمة لكل ما جرى من تفاصيل للإنتفاضة وتحولوا إلى "لسان حالها". فالأول كتب منذ اليوم الثاني من الإنتفاضة رسالة مفتوحة إلى رئيس الجمهورية بشار الأسد(أنقل هنا مقاطع هامة منها) [1] **ليضعه أمام**

---

[1]. **رسالة مفتوحة إلى السيد الرئيس بشار حافظ الأسد**

عفرين – نت14.03.04

... أخاطبكم بلغة الجمع، لأنكم تضمون في ذاتكم جمعاً غفيراً هو شعب كبيرمتعدد الأعراق، ... وأنتم ولي أمره، فلا مناص من مخاطبتكم التي لطالما أردتها في السراء لأنكم مرغوب فيكم بقدر ما يعيش هذا الجمع الغفير الذي هو شعب سورية حياته المستقرة ولو نسبياً، لأن هناك تحديات كثيرة تتربص الدوائربكم،و بهذا البلد الذي نريده البلد الأمين، بشعبه في مجموعه، بنا(وهنا أتحدث عن مجموع آخر، يمثل الكرد، وأنا منهم، وهم وأنا جزء من المجموع العام:شعب سوريا)،وفي الضراء الذي لانريده، طالما يتهدد من خلاله أمن البلد، وأمن الشعب، وأمن الدولة، فأنتم في الحالتين تمثلون أهل الحل والعقد.

(أود)... مخاطبتكم مباشرة، لأن الدافع ليس في نيل منصب أوامتياز شخصي، وإنما سلامة واستقرار البلد، وأعتقد جازماً أنكم معنيون به، وكيف لا، وكل صغيرة أو كبيرة تنسب إليكم، مهما كان مضمونها، لأعبر لكم عن أهم واجب كتابي لي، كمثقف، وهو أن المثقف شاهد على ما يجري في بلده، يقول كلمته التي قد تكون آلمة، ولكنها لاتخرج عن إطار السمعة الحسنة والمنشودة للبلد، وهذه هي اللحظة الأكثر إيلاماً لي وللبلد برمته، وفي هذا المكان، حيث الرصاص بأزيزه هو الذي يضع الناس في هذه المنطقة المنكوبة، والمتشنجة ، التي يسمونها الجزيرة، وضمناً (القامشلي)، في أقصى درجات توترهم، خوفاً من نتائج ما حصل في (يوم الجمعة الدامي) ، من جهة الذين تعرضوا للقتل والضرب ولإصابات عدة، ومن نتائج ما سيحصل لاحقاً.

..هم شعبكم، لاأعني بهم الأكراد فقط الذين حاول الذين خططوا للعبة للنيل من وحدة الوطن، منهم باسمه، وهم يهتفون بحياة من أنتم سيادتكم أشرتم إليه(صدام حسين) بوصفه القاتل لشعبه، وكان المهدد لأمن سوريا طويلاً، وهاهو بعد خلعه، يهتف باسمه جهاراً ومن قبل من أرادوا أن تكون مباراة كرة(قدمهم) مباراة الثأرللمخلوع، وهم يعتبرون أنفسهم (جماهير الفلوجة)، انتقاماً من شعب، وضمناً ممن خلقهم الله أكراداً.

ما أقوله .. للتعبير عن واقع الحال، حيث أناشدكم لوضع حد لما يجري هنا من فعل عنف ورد فعل عنف، أنتم قادرون على وقف حمام الدم الذي ينزفه جسد الوطن الذي تهمكم سلامته. .. أناشدكم بضرورة التدخل ، كي لايتحول هذا الجزء النفيس من الوطن إلى خراب، وأحقاد تنفجرلا تبقي على شيء، ولايكون الخاسر الأكبر سوى الوطن، وأنتم رمزه الوحيد وليس أياً كان، وهو بانتظاركم. وشكراً.

أحد شهود المأساة :ابراهيم محمود.

مسؤلياته التاريخية. أنني أعتبرها شخصياً، موقف تاريخي مشرف وجريء، مليئ بالقيم الروحية والفكرية العالية بمستوى الميزات الفريدة التي تحملها نظراته الفلسفية المفعمة بالروح الأنسانية والملتزمة بقضايا الشعب الأساسية. وفيما بعد، أصبحت الإنتفاضة، دروسها وظروفها، إحدى موضوعاته الرئيسية. وقد تمكن منذ الأيام الأولى، رؤية وتحديد بعض الجوانب التي فاتت على الآخرين ملاحظتها، حيث ذكر بدقة متناهية نوعية الخيوط التي تداخلت في حبك المؤامرة: " ثمة شركاء في صناعة الحدث، شركاء في التخطيط، شركاء في استثماره، شركاء في التهمة الملفَقة واعتبارهم ضحايا، وبحسب المأمول من الحدث"[1].

أما السيد إبراهيم اليوسف الذي كتب رسالة مماثلة للرئيس بشار الأسد، في نفس الفترة وبنفس الحدة والوقع، كانت نبرته طافحة بشعور المواطنة والإخلاص المتفاني للمقتضيات المهنية، التي ينسبها له كصحفي ومثقف ملتزم بقضايا الأمم. وقد طلب في رسالته المفتوحة: "التدخل للحيلولة دون إزهاق المزيد من الأرواح"[2] وقد خصص كذلك جانباً هاماً من وقته فيما بعد للذود عن تفاصيل القضية الكردية وعدالتها، في العديد من الصحف والمجلات ولا سيما الإلكترونية منها. وقد جاءت الإستنتاجات المستخلصة من إحدى تحقيقاته في أجوبته على أحد النافخين في أبواق النظام"عماد فوزي الشعيبي" تلخيصاً لمنطق الحجج الواهية "لكتاب النظام" وتفنيداً لمزاعمهم[3]. حيث وقف محصياً بالأرقام والأحداث النتوءات البارزة لوقائع الأيام الأولى للإنتفاضة وعدم تطابقها مع وجهة النظر الرسمية. وقد بين بذلك خصوصيات المنطق المتحامل وتأثيراته على زيادة حدة تفاقم الأزمة. وبذلك وضع أصبعه على النتائج والمضامين التي أنتجتها هذه العلاقة اللامسؤولة في تحميل الآخرين المسؤولية دون الضلوع بحقيقة ما جرى.

حتى تكون الصورة متوازنة، ولا أقول كاملة، حول موقف وسلوك هذه النخبة والطليعة من المثقفين الوطنيين الأكراد، يجب التذكير بالمواقف الشجاعة للأستاذ عبدالرحمن آلوجي وإسهاماته المتميزة سواء العملية كقيادي بارز في الحركة الكردية "عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا" (البارتي) أم الأدبية-الفكرية والسياسية، حيث تميز حضوره المقدام في التعريف بالمسألة الكردية في الوسط السياسي محلياً بإيجابية وفعالية لا تقل عن إسهاماته ونشاطاته الإعلامية والأدبية والكتابية

---

[1]. إبراهيم محمود: "تداعيات يوم الجمعة الدامي" عفرين.نت. 15.03.2004

[2]. . إبراهيم اليوسف: "السيد الدكتور بشار الأسد..." عفرين .نت. 15.03.2004

[3]. إبراهيم اليوسف : "ما هكذا تطفأ الفتنة..! عماد فوزي الشعيبي نموذجاً"، عفرين.نت 18.03.2004

بشكلٍ عام. ففي إحدى مقالاته الأولى حول الإنتفاضة: " أحداث الثاني عشر من آذار والربيع الدامي"[1]، نجد مؤشرات نوعية لإستكشاف وإستضاح الموقف السليم لمختلف شرائح وفيئات المجتمع من هذا الحدث التاريخي الهام في حياة أكراد سوريا.

آفاق بعيدة وطرق متشعبة

إلى أين تتجه الحركة الكردية في سوريا؟ ما هو دور "النقلة النوعية" لأحداث 12 آذار في تكثيف نشاطاتها والتسريع في تحديد إتجاه تطورها في ظل الظروف الدولية الراهنة؟ هل كانت الانتفاضة ذروة العمل الكردي في سلم تصاعده وتطوره التاريخي، وصلته مرة واحدة لترجع إلى مستوياتها السابقة؟ هل كانت ردة فعل قصيرة الأمد لن تصمد أمام سياسة البعث القسرية تجاه الأكراد، ام إنها بداية لنهاية عهد؟

هذه الأسئلة والأستفسارات تتكررعلى كل الألسن. نسمعها من المثقفين كما من العمال والفلاحين؛ من القرويين كما من سكان المدن. تطرحها القيادات الكردية مثلما تطرحها فعاليات المجتمع المدني وروابط ولجان حقوق الإنسان؛ تطرحها، وبدرجة أقل جرأة الأحزاب المؤتلفة في "الجبهة التقدمية" الرسمية. ويمكن التكهن بأن هذه التساؤلات لا تختفي عن ذهن المسؤولين والإداريين في المنطقة أيضاً، و على الأقل تشغل بالهم من جهة الأستعداد لتنفيذ الخطط المعادية وللوقوف لها بالمرصاد.

طبعاً إن وجهة النظر الرسمية التي تدّعي "عودة الأمور إلى سابق عهدها" واستتباب الأمن في المنطقة، مسألة لا تنطوي على أحد. والإعتقاد بأن تنظيم تمثيلية "مباراة مصالحة" (!) بين "الفريقين المتخاصمين" في ملعب بلدة القرداحة (بلدة الرئيس) بين فريقي «الجهاد" والفتوة" والتي قرر لها أن تنتهي بـ0 مقابل 0 كفيلة بأن "تعيد المياه إلى مجاريها"[2]، ليست إلا ضلالاً جديداً في قائمة التمويهات الضارة والضاربة في الخبث والمتاهات الشيطانية البعيدة كل البعد عن السياسة المطلوبة. هذه المهزلة لا تتحايل إلا على نفسها. والطريقة المتبعة نفسها تثبت تحيد أصحابها للبحث عن الحلول الحقيقية والطرق الواقعية. إن الإبهام والغوغائية المتخذة كأسلوب للعبث بالقضايا المصيرية وإرجاء الحلول للقضايا الوطنية الكبرى لن تؤدي إلا إلى

---

[1]. عبدالرحمن آلوجي: " أحداث الثاني عشر من آذار والربيع الدامي" عفرين.نت 21.03.2004

[2]. موقع "القامشلي عروسة الشمال السوري"القريب بإتجاهه لمواقف السلطة الرسمية.

زيادة الاحتقان والتشنج والتراكمات السلبية في المجتمع والتي ستنفجر عاجلا أم آجلاً.

يجب الكف عن المهاترات الضاربة في الخداع والغش. فإتهام جهات خارجية أو الإشارة إلى أياد "غريبة" في الداخل كمحرك لهذه النشاطات، دون إثبات ولو بشعرة واحدة من الحقائق ليست إلا مناورات لأجل الاستمرار في السياسة العنجهية السابقة. إنها محاولة للهروب من الإجابة على الآلاف من المطالبات والمذكرات والدعوات الداعية لإنهاء الغبن والاضطهاد القومي والانصياع للمطالب القومية للأكراد. والقفز على ذكر الأسباب الحقيقية المؤدية إلى الاستياء العام يتم بخبث ومكر شديدين منذ سنوات عديدة.

لماذا لا تسأل السلطة عن الأسباب التي أدت إلى إنتفاضة المنطقة الكردية برمتها في غضون ساعات تحت شعارات ومطالب موحدة؟ لماذا لا تبحث عن الدواعي التي أدت إلى فشل السياسة الأمنية المعتمدة على الأرهاب والبطش فقط؟ ولكن هل حقاً إنها لا تفهم معنى صمود الشباب الكرد حتى آخر رمق من أنفاسهم تحت التعذيب دون أن يتراجعوا عن حقهم بالمطالبة بحقوقهم القومية والعيش في حرية؟

إزاء ما حدث ويحدث اليوم يمكن الإقرار بدون أي تحفظ: إن سياسة البعث في قمع الحركة القومية الكردية قد باءت بالفشل. وأن إستطاعت لفترة من الزمن تمرير مشاريع عنصرية بغيضة والتمكن من تهدئة الأوضاع عن طريق شراء الذمم والتعاون مع بعض الجهات الهزيلة من هذه الحركة إلا إنها في الفرصة السانحة تنقلب كل السياسات المماطلة على أصحابها ويرجع العد إلى خانة الصفر لجولات جديدة من الصراع بينها وبين رموز متجددة من الحركة المطلبية الشعبية الكردية. إن الضلال الفكري ووهن إيديولوجية البعث هو الحجر الأساس الذي تستند عليه سياسة الجور والظلم القومي بحق الأكراد. فالأسس الإيديولوجية لهذا الحزب المفرط في القومية والتعالي الشوفيني على العناصر الأخرى..هي بنفسها وراء إنتاج عدد هائل من العلاقات الرسمية المكرسة لاضطهاد الأكراد وتحديد مرتبتهم الاجتماعية كقومية من الدرجة الثانية. وهي المسؤولة المباشرة عن تأزم العلاقات بين قطاعات وفئات واسعة من العرب والأكراد، تكاد تصل في درجة الشدة والتدهور للحرب الأهلية. وهي لا تليق بالشعبين الذين لم يعرف تاريخهما المشترك مثل هذه الهوة الخطيرة إلا في أسوأ عهود نظام الضلال ألصدامي ، والذي لسخرية القدر هو التوأم الفكري لهذه السياسة الرعناء.

موضوعياً إبقاء الوضع السياسي الكردي المتفاقم على ما هو عليه يعني إبقاء الصراع مفتوحاً على كل الاحتمالات. وفي ظل الظروف الحالية

يعني القبول بتدويله ونقله إلى الحلبة الدولية. وما سد الأبواب الداخلية على حلول مرضية للطرفين إلا إقراراً بحتمية ظهور أو إنتظار الحلول الخارجية. هذا الوضع سيضر بالدرجة الأولى الشعب السوري برمته، ويفوت عليه فرص الإزدهاروالسلام والأمن الداخلي مثلما سيفقده حقه في الإنصراف للعمل المدني المنشأ والخلاق إلى الويلات والحروب والإقتتال. هذه حتمية لا بد منها إذا لم تتدارك الفئات الواعية من الشعبين والجهات المسؤولة لفعل ما يمكن فعله لإنقاذ الوضع، وتتسارع لإيجاد حلول مرضية وتصحح العلاقات المشوبة بالتشويه.

لكن مؤشرات التحرك السياسي الرسمي للسلطة للأسف غير مشجعة ولا تبشر بالخير، على المستوى الأقليمي والدولي أيضاً. فمن جهة يزداد التعاون والتنسيق بينها وبين الجهات المعادية للطموحات الكردية على المستوى الأقليمي وبالأخص مع دول ذات سياسة منهجية معادية للطموحات الكردية كتركيا وأيران(الزيارات المتكررة في الآونة الأخيرة على أعلى المستويات والتوقيع على بروتوكولات التعاون الأمني وتنسيق السياسة الخارجية في المشاريع ذات المناح المتعددة الوجهات – منها معاداة أمريكا وخططها في العراق بالتستر وراء حرصها على استقرار العراق.! وعلى حساب توازن المصالح الوطنية)، ثم يزداد العمل على الجبهة العربية الدبلوماسية لحشد جهود قوتها الدبلوماسية لجانب سياستها الغير منطقية(زيارات مبارك لسوريا والأسد لمصر)، وهي تكرر بذلك نفس السياسة التي أنتهجها نظام صدام في العراق لتوريط الدول العربية المعتدلة في المزيد من المشاريع المتطرفة واللاعقلانية.

وهكذا فإن العلاقات المتأزمة بين السلطة البعثية الحاكمة وأطراف الحركة الكردية السياسية في سوريا مرشحة للمزيد من التفاقم والتدهور. إن زيادة حدة هذا التعارض القديم في المواقف تتصادف اليوم مع ظروف ناشئة محلياً ودولياً. فمن جهة عرف بداية عهد الرئيس الجديد بشار الأسد انطلاقة موجة كبيرة من النشاطات لمختلف أطياف المجتمع السوري مطالبة بالتغيير الديمقراطي والحرية ومراعاة حقوق الإنسان والتعددية..ألخ. ومن جهة أخرى، على الصعيد الخارجي، يزداد إصرار المجتمع الدولي وبالأخص الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء التوتر ومصادر الحروب والقضاء على الإرهاب الدولي. وحالياً تبدر بين فينة وأخرى مواقف جديدة لقوى وجهات شعبية ومثقفين ومفكرين سوريين تساند بوضوح حل المسألة الكردية داخلياً وسلمياً، وتتكثف إلى جانب ذلك عمل المنظمات العالمية لحقوق الإنسان والجهات الدبلوماسية للتعبير عن ضرورة حل هذه المسألة إنسانياً وبالمعايير الديمقراطية. وقدُتلخص كلمات

السيد نبيل خوري، الناطق الرسمي للخارجية الأمريكية في لندن، في رده على الإتهامات السورية المبطنة على "جهات خارجية وراء أحداث القامشلي"، حيث قال:" لا أساس لهذه الدعايات الفارغة من اية حقائق..وأمريكا ليست وراء ما حدث في القامشلي...لكن هذا لا يعني إننا لسنا مع الحل الديمقراطي لمسألة الأقليات وحقوق الإنسان."[1]

ولهذا وذاك، شأنا أم أبينا إن المسألة الكردية في سوريا اليوم مطروحة أكثر من أي وقت مضى على بساط البحث والمناقشة... ولا أعتقد بالإمكان إبقائها إلى ما لا نهاية بدون جواب وحل عادل. وأحداث 12 مارس آذار الدامية قد حركتها من النقطة السلبية التي تراوحت فيه فترة طويلة نتيجة الظروف السلبية السابقة، وهي الآن تتخطاها بجدارة وثقة بالنفس. وقد تكون في الظروف الراهنة إشارة واضحة على إن الوسائل القديمة التي تمكنت دمشق من قبل أن تحييد بها بعض القوى الكردية وتهمشها أو تهملها...لم تعد صالحة للاستعمال وغير مجدية. كرديا وعلى المستوى الشعبي تعتبر هذه الظروف مجتمعة أكثرها مؤاتية لتحقيق تراجع ما في مواقف السلطة السورية على الأقل لغاية تخفيف وطأة الأحكام والقوانين المفرطة في اضطهادهم منذ الستينات.

رغم إن وكالات الأنباء العالمية والفضائيات العربية قد أعطت مجالاً لا بأس به لتسليط الأضواء على أحداث الانتفاضة الكردية، لكن خلفيتها التاريخية، جذورها ومراحل التطور الداخلي للجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية لم تكن في مستهل القراء. لذلك وجدنا لزاماً علينا التطرق ولو بشيء من العجالة على هذه الأمور في الفصل القادم.

---

[1]. المواقع الكردية: عفرين.نت؛ قامشلو.كوم

إن ما حدث في الجزيرة السورية يؤشر إلى بداية التشقق في بنية العمارة السلطوية الشمولية التي بنت جمهورية (الخوف والصمت) في سورية.... الرد الطائش من قبل محافظ الحسكة بإطلاق الرصاص على مواطنيه تعبير مضمر انتقامي ضد الحركة الديمقراطية السورية ذاتها بعربها وأكرادها، وما استمرارية الاعتقالات والتنكيل إلاّ تأكيد على رغبة السلطة باستغلال هذا الحدث حتى الحدود القصوى بإعادة البلاد إلى مملكة الخوف والصمت!

عبد الرزاق عيد (سوريا)

أديب ومفكر عربي

عفرين.نت، 24.04.2004

الفصل الثاني

الأكراد في سوريا:
تاريخ إستعصاءات تكوينية مؤلمة

بدايات التركيبة المصطنعة

كما هو معروف ظهرت سوريا الحديثة كدولة على الخارطة الجغرافية السياسية على أثر التقسيم الاستعماري الغربي لتركة الدولة العثمانية التي فقدت نفوذها عل أطرافها المترامية بسبب الفساد الإداري لتصل بها الأمور إلى الحضيض في الضعف السياسي والعسكري والإقتصادي ...في بدايات القرن العشرين، حينما بدأت تسمى في الاصطلاح الأوروبي بـ"الرجل المريض". فعلى أثر الاتفاق السري المشهور بـ"سايكس- بيكو" عام 1916 بين وزيري خارجية الدولتين البريطانية والفرنسية تم رسم الحدود للكيانات الجديدة سوريا والعراق لإقتطاعها عن الدولة العثمانية المنهارة. وأصبحت سوريا ولبنان- اللتين كانتا في ذلك العهد إدارة واحدة، بموجب هذا الإتفاق "حصة" فرنسا، وأقيم فيهما سلطة الانتداب

الفرنسي. وكانت الحدود المرسومة لا تتطابق لا مع تصور جغرافي لطبيعة متكاملة بميزات اقتصادية محددة ولا مع الظروف التاريخية لتتناسب مع مضمون قومي إجتماعي محدد. ومنذ نشوئها برزت حولها وعلى أطرافها العديد من الخلافات على التداخل الجيوبوليتيكي لوظيفة الدولة الجديدة التي لم تنسجم إلى الآن ولم تستقر مع بيئتها الغير متجانسة إجتماعياً[1]. وجغرافياً، على سبيل المثال، بقي جزء هام من الأراضي "السورية الطبيعية" التاريخية والممتلكة للحضارة السورية القديمة بعاصمتها "أنطاكيا" ولواء اسكندرون، والتي ما يزال إلى أيامنا تسكنهما غالبية عربية مسيحية (سكان سوريا القديمة)، خارج حدود الدولة المستحدثة؛ بينما ضمت حدود الدولة السورية الجديدة أجزاء كبيرة من الزاوية الغربية الجنوبية للجزيرة الكردية (مزرا بوتان- جزيرا بوتان الأسم الكردي لميسوبوتاميا) والتي نشأ عليها منذ القدم العديد من الكيانات الكردية، آخرها الإمارة البدرخانية التي إستمرت حتى أواسط القرن التاسع عشر.. وهذه المناطق تعتبر، سواء من ناحية التكوين القومي الإجتماعي أو من ناحية الإقتصاد الطبيعي، منسجمة مع أطرافها الكردية الشمالية التابعة حالياً لتركيا والشرقية التابعة حالياً للعراق؛ وهي بمجملها تشكل البوتقة التاريخية التي سكبت فيها الحضارة الكردية.

إن مسألة الوجود الكردي المترابط في هذه الأجزاء من سوريا الذي يشكل إمتداداً طبيعياً للمناطق الكردية المتاخمة لتركيا والعراق لم يكن في يوم من الأيام مسألة مختلف عليها، لكن توزع أراضي الأكراد، بعد تشكيل سوريا، بين ثلاث محافظات(محافظتي- الحسكة"الجزيرة"، الرقة و حلب)، على شكل شريط ضيق (هامشي) ممتد على طول الحدود مع تركيا والخواص الناشئة من إختلال مركز الإستقطاب الحضاري التاريخي الطبيعي لها،(الذي كان سابقاً دياربكر وماردين وغيرها من المدن العامرة والمراكز التجارية- الثقافية...) هو الذي أدى إلى بعثرة النشاط الثقافي والسياسي الاجتماعي الحديث للأكراد في سوريا، وحرمته من مركز إستقطاب فعال، وأعطته صفة "الغطاء الهامشي" المنتج لإفرازات حضارية "هشة وركيكة" نسبياً مقارنة مع ماضيه.

حسب التقديرات الغير رسمية يتراوح عدد الأكراد اليوم في سوريا بين 2,5 إلى ثلاثة ملايين نسمة. أي بمعدل بين 10% إلى 15% من الإجمالي العام من سكان سوريا. بينما تبلغ مساحة الأراضي التي يشغرونها

---

[1] • И.А. МАТВЕЕВ, Национальная и общеарабская слагаемые политики Сирии на Ближнем Востоке. Москва 2004, стр.52.
ي.أ. ماتفييف: "المحتوى القومي العربي لنهج السياسة السورية في الشرق الأوسط أعوام 1946-2003.". موسكو 2004، ص52.

والتي لا تقل كثافتهم فيها عن 50% ، بين 30 إلى 40 ألف كم2. وهذه الأرقام الهامة نسبياً والتي تتجاوز في أهميتها العددية نسبة هامة من الكيانات المستقلة..تكفي للتأكيد على الأهمية الإستراتيجية التي تحوز بها مسألتهم السياسية.

طبعاً إن الوجود الكردي العريق والمتواصل، بالمعنى التاريخي- الجغرافي، كان عاملاً هاماً في إزكاء الحضور الحضاري والثقافي- السياسي المتميز للأكراد في مختلف المراكز السورية الأخرى، ولهذه الأهمية الإستثنائية دلالة واضحة على عمق الوشائج المشتركة للكرد مع باقي العناصر المكونة للتركيبة الاجتماعية للبلاد الأسلامية وبالأخص مع الشعب العربي. فهناك مناطق داخلية عديدة مليئة بالرموز والأسماء الكردية والعشرات من العشائر والأرومات والأيالات الكردية المنشأ والمنصهرة في بوتقة الثقافة العربية والتي تختلف عن مثيلاتها المبعثرة في كل الأصقاع العربية من شمال أفريقيا إلى الجزيرة العربية واليمن، للقرب الجغرافي هنا من موطن الأكراد وأستمرارية العلاقات والتواصل. وهنا للأسف لا يسمح لنا الموضوع بالتوسع في هذا المنحى الشيق ونكتفي بذكر التلهف الشديد الذي خلقته المحاولة المتواضعة للأستاذ أديب معوض[1] في منتصف الأربعينات من القرن الماضي حينما أستكشف في دراسته الاجتماعية كماً هائلاً من المعلومات الشيقة والطريفة عن عشرات الأسر المرموقة في لبنان والمتبوئة موقع الصدارة في الحياة الثقافية والاجتماعية والدينية والسياسية ولردح طويل من الزمن... لكن لندع الحكم على الأطراف وحالات التداخل والأنصهار الطبيعي للتاريخ، ونعود إلى الوجود الكردي المتواصل والمشكل الحالة الأجتماعية الثقافية الأساسية المستقرة، كشعب يعيش في وطنه ومرتبط بقيمه وتراثه ومتحلٍ دوماً بمميزاته القومية الأصيلة من اللغة والعادات والتقاليد والمشيئة المشتركة.

حسب المعلومات التي تدلي بها وثيقة تعود إلى عهد ما قبل الإستقلال(والموجودة حالياً في أرشيف مدينة نانت الفرنسية[2]، في عام 1935 كانت التركيبة السكانية لمحافظة الجزيرة (حالياً الحسكة) من حيث الأعراق والأجناس بالشكل التالي: (الأكراد- مسلمون ويزيديون: 83000)؛ (العرب المسلمون: 41900) ؛ (المسيحيون من مختلف الأجناس- سريان، آشور، كلدان، أرمن: 31030) وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك أعراق أخرى قليلة العدد مثل (الجاجان:1100نسمة)؛ (اليهود: 900 نسمة). ومن هذه الإحصائية البسيطة نستطيع استنتاج إن الأكراد وحدهم كانوا يشكلون الأغلبية

---

[1]. أديب معوض : "الأكراد في سوريا ولبنان" بيروت 1945

[2]. Fonds Beyrouth, inventaire 6, (Carton 4000)

الساحقة من سكان المنطقة، ويضاهي عددهم ضعف السكان العرب. لكن بعد جلاء الفرنسيين وحصول سوريا على إستقلالها السياسي عام 1946 لم نعد نحصل على أي أثر رسمي على الوجود الكردي في البلاد. وسحبت جميع الوثائق والثبوتيات المقرة بوجود الأقليات القومية (ما عدى الأقليات المسيحية) من جميع الدوائر الرسمية والمؤسسات الإدارية ومراكز التوثيق والمكتبات الثقافية. وبقي التفسير الوحيد الذي يمكن العثور عليه في الكتب النادرة أو في الخطاب الرسمي للمسؤولين يدور "حول قدومهم لسوريا من الدول المجاورة وبالأخص من تركيا[1]. وفي السنوات الأخيرة، حينما أصبحت الكتابة عن الأكراد أمراً اضطراريا لبعض المثقفين العرب القوميين للخروج بنظرية "تفسيرية"، ظهرت استنتاجات متمادية في التهور لحوادث التاريخ. مثال ذلك ما يجزمه الباحث السوري سهيل الزكار، في معرض تفسيره "للظهور" الكردي في سوريا إلى إنتفاضة الأكراد عام 1925 في تركيا التي أدت فشل أحداثها إلى قدوم أعداد هائلة منهم إلى الجزيرة[2]. ثم تبعتها، حسب زعمه، موجات كانت وراء تمويلها وتنظيمها عدد من أجهزة الإستخبارات بما فيها إستخبارات دول اوروبية..(!) ورغم إن منطق هذ"المؤرخ"[3] يقضي بلوي عنق التاريخ و التجني على الحقائق، لكن الرد الهادئ، في المناظرة المطولة، لأحد أهم الشخصيات الكردية السياسية في سوريا، الأستاذ عبدالجميد درويش[4]، كان، برأينا، ضرورياً ليس لجهة دحض افكار الزكار "كمنظر ومزور للتاريخ بل لتصنيف "معالجته السياسية".. كجزء من مشروع عنصري سبقه إليه محمد طلب هلال وآخرين.. الذين تجمعهم "الروح العنصرية والأفكار الشوفينية المقيتة" لتبرير وتمرير المخططات اللاإنسانية بحق الأكراد. وحسن ما فعل الأستاذ درويش، بعدم الإكتراث باللغو واللغط "العقائدي" العدائي الذي يراد له رسمياً أن يكون الخطاب "العلمي" في محاضرة الزكار، ككون الأكراد، حسب رأيه "من أصل غجري وأن لغتهم عبارة عن لملمات من هنا وهناك...ولا يشكلون وحدة أثنية ولا وحدة لغوية ولم ينشئوا قط حضارة ولا ثقافة"... فمثل هذه الأباطيل والإفتراءات الخطيرة تحاسب عليها أصحابها

---

[1]. منذر الموصللي : "العرب والأكراد"، رؤية عربية للقضية الكردية، دمشق 1991 في أكثر من موضع.

[2]. د. سهيل الزكار "مفهوم الأقليات ومدى إنطباقه على الوطن العربي" صحيفة "المستقلة" العدد73 ، تاريخ 2.10.1995.

[3].هو أستاذ التاريخ في جامعة دمشق وعضولجنة كتابة التاريخ في سوريا، ونائب رئيس إتحاد المؤرخين السوريين.

[4]. . عبدالحميد درويش: "لمحة تاريخية عن أكراد الجزيرة (رد على د. سهيل الزكار)" (النسخة الإلكترونية 78 صفحة. الديمقراطي ويب سايت)

عادةً أمام المحاكم، حيث تعتبر "تحريضات" معادية للإنسانية ولا تناقش في المناظرات الثقافية العلمية الحضارية، التي لم يستحقها قط أمثال الزكار. لكن، للأسف الشديد، إن مثل هذه النعوت، التي أقل ما يمكن وصفها بانها" غير حضارية" هي الحالة السائدة في بلادنا ، في سلوك مسؤولي الإعلام والمؤسسات العلمية الرسمية. وفي أحسن الأحوال، حينما يضطر بعض ممثلي السلطة لتحصين السياسة بالدعاية، كما في الأحداث الأخيرة في القامشلي، ظهرت لأول مرة مزاودات بطلاء خبيث على لسان المسؤولين، مثلما فعل أحمد الحاج علي- نائب وزير الإعلام، حيث صرح على شاشة الفضائية السورية: "الأكراد ككل سكان سوريا- جزء من الأمة العربية...منهم الوزراء ومنهم المسؤولين في كل قطاعات الدولة...من يمكن أن يكون أكثر عربياً- كردياً من صلاح الدين الأيوبي في تاريخنا؟!».



في سنوات الإنتداب الفرنسي، وأسوة بغيرهم من الأقاليم السورية، طالب الأكراد ايضاً بحقهم في إدارة مناطقهم بأنفسهم في حكم ذاتي. والفرنسيون الذين لم تهمهم لدرجة كبيرة مستقبل المنطقة الجغرافي الإجتماعي والذين كانوا يميلون على الأغلب لتفضيل العناصر المسيحية، تقلبوا كثيراً في معاملتهم مع هذا الموضوع. لكن السياسة السائدة على الدوام كانت سياسة "فرق تسد"؛ فمن جهة كانوا يستغلون "المطالب الكردية" كورقة ضغط إقليمية فاعلة في علاقاتها مع تركيا لإخضاعها لشروطها ومن جهة أخرى مع الكتل والمجموعات الداخلية بغية إضعافها وإستمرارية حكمها. لكن السمة الأساسية لهذه العلاقات بقيت فاترة أو سلبية. وبسبب هذه الخاصية سادت حالة من عدم الإستقرار في العلاقات تحولت فيما بعد إلى إصطدامات عسكرية و حالة من الشدة والعنف والتوتر بين الطرفين. والعديد من المعارك والمناوشات التي كانت تستمر لعدة أشهر وتخلف العديد من الضحايا كمعركة بياندور 1923 وعامودا 1937 وحركة "المريدين" المعروفة بإسم زعيمها الشيخ إبراهيم في عفرين والتي إستمرت عدة سنوات...لم تكن تدع المجال للفرنسيين بإمكان الإعتماد على الأكراد كعنصر موال أو كحليف في خطط على المدى البعيد. وبالموازاة مع هذه الأحداث كانت حالات التمرد المناهضة لهم في مناطق سورية أخرى تتزعمها أو تلعب فيها العناصر الكردية دوراً هاماً كثورة إبراهيم هنانو في المناطق

الشمالية ويوسف العظمة في دمشق...الخ، لا تدع لهم المجال في تلبية مطالبهم في الحكم الذاتي ولا تحقيق "كيان كردي- مسيحي مشترك" في الجزيرة. ولكن كما ذكرنا ورغم عدم تحقيق هذا الكيان فإن الفرنسيين "وظفوا" هذه المطالب والرغبات أيما توظيف في علاقاتهم الداخلية والخارجية. ويبقى أن نقول بخصوص هذه العلاقات إن جل ما كسبه الطرف الكردي من حالات " المرونة" هو بعض المكاسب الثقافية والسماح بتطوير الروابط والنوادي السياسية الإجتماعية التي إنتشرت في المناطق الكردية وإزدهرت بالأخص في التجمعات والمدن الكبيرة حيث تجمعات هامة للإنتليجينتسيا الكردية دمشق، بيروت ، حلب..الخ.

وبما إن هذه الفترة كانت الوحيدة أو " اليتيمة" في تاريخ سورية الحديثة لجهة الإمكانيات العلنية في تطوير اللغة والثقافة الكردية نضيف بعض الكلمات على الأهمية التاريخية للإنجازات التي تمت في هذه الحقبة. فمن بين عدد من النوادي والمراكز والحلقات الثقافية الأدبية المنتشرة بين الأكراد والناشرة للفكر القومي إشتهرت الصحف الكردية الصادرة في هذه الفترة من قبل الأسرة البدرخانية. فكان العلامة جلادت بدرخان يصدر في دمشق على مدى عشرة سنوات صحيفته الحائزة على مكان مرموق في تاريخ الصحافة الكردية "هاوار" – (النداء)، ثم كان شقيقه البروفيسور كاميران بدرخان ينشر في دمشق ، ومن ثم في بيروت "روناهي"- (النور) و "ستير"- (النجمة). وكانت "إذاعة الشرق" اللبنانية تبث بعض برامجها باللغة الكردية. لقد كانت سوريا ولبنان مركز استقطاب لعدد من الفعاليات والنشاطات النادرة كالمؤتمر الأول لحزب "خويبون" –(الاستقلال) عام 1927 في بحمدون- لبنان. والحزب المذكور كان يملك ممثليه في لبنان ومصر وأوروبا.

في السنوات الأولى التي أعقبت استقلال سوريا جرت سلسلة من الانقلابات العسكرية، ثم سادت فترة هدوء نسبية بين أعوام 1954 و 1957 مع إدخال بعض الإصلاحات السياسية واعتماد الانتخابات البرلمانية... لتنتهي الأمور بوحدة سياسية مع مصر لم تدم إلا ثلاثة سنوات لتسود بعدها حالة جديدة ناشئة من العهد "القومي العربي" بوصول "حزب البعث العربي الاشتراكي" للسلطة بانقلاب عسكري في 8 آذار 1963. تتوافق هذه الفترة مع عهد نوعي جديد، غير معهود، ساد في العراق وأثر إيجابياً على المسألة الكردية في العراق.

ففي 1958 كان القائد الكردي الأسطوري الجنرال مصطفى البرزاني قد عاد وسط احتفاء جماهيري رسمي وشعبي إلى بغداد بعد غياب التجاء اضطراري لمدة 11 عاماً أمضاها في الإتحاد السوفيتي... ولكن كان

هذا العهد الذهبي قصيراً، ففي عام 1961 وصلت الأمور إلى طريق مسدود بين الأكراد وقادة بغداد وبدأت الانتفاضة العارمة التي سميت فيما بعد بثورة أيلول تنظيم صفوف الأكراد وقادة نشاطا عسكريا مفتوحا مع المركز حتى 1970، زمن انتزاع الأكراد أول وثيقة هامة معترفة بحقهم في الحكم الذاتي.

تزامناً مع أحداث العراق بدأت مرحلة من الاضطهاد القومي الغير مسبوق في سوريا. ففي عام 1960 شب حريق "متعمد" في مبنى السينما في مدينة عامودا ذهب ضحيته 380 طفلاً كردياً. وأشارت كل الدلائل الظاهرة والمعروفة إلى تورط جماعة قومية متطرفة متعاونة مع قوى من جهاز الأمن الداخلي في تنفيذ هذه الجريمة. وفي عام 1963 صدرت دراسة بقلم رئيس شعبة الأمن السياسي في محافظة الجزيرة السيد محمد طلب هلال [1] عن الأوضاع القومية -الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في المحافظة لتضع الخطوط النظرية العريضة لسياسة تهدف" لتصفية المسألة الكردية في الشمال السوري قبل أن تستفحل الأمور". وفي الكراس الذي يعبر المؤلف صراحة عن أهدافه "وضع خطة شاملة للقضاء على الخطر الكردي" حيث يعتبرهم "قوماً بدون تاريخ وبدون لغة أو حضارة..وكجسد غريب على المنطقة و ينبغي إستئصالهم !". وفي ختام دراسته وخطته يعرض الإستنتاجات والأساليب والنصائح العملية الكفيلة بتحقق الأهداف المرجوة. وهي:

- العمل بموجب خطط شاملة على توزيع الأكراد للهجرة من المناطق التي يشكلون فيها الأغلبية إلى المناطق الداخلية والبدأ بالعناصر الأكثر خطورةً؛

- إعاقة عملية التعليم في مناطقهم وإبقاء السكان بعيداً عن العلم والمعرفة، فالكردي المتعلم صعب إخضاعه؛

- سحب الجنسية السورية منهم وسد أبواب الوظائف والعمل وخلق حالة من عدم الأستقرار ليضطروا لترك المنطقة؛

- إعاقتهم ومنعهم من شراء العقارات في الأماكن الغير مستحسن تواجدهم فيها؛

- القيام بتوعية مركزة بين السكان العرب في المنطقة وضرب الأكراد بعضهم بعضا، وهذا سيكون ممكنا بتشجيع المتعاونين والمدعين بأصولهم العربية؛

---

[1]. محمد طلب هلال: دراسة عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والإجتماعية والسياسية؛ أعيد طبعه في 1963.ص46. (سنخصص فصلاً كاملاً لدراسة تأثيرات فكر محمد طلب هلال «كمؤسس حقيقي" لسياسة البعث إزاء الأكراد، في مكان آخر من هذا الكتاب.

- إسكان العشائر العربية الفقيرة والتي لا تملك الأراضي الزراعية وإنشاء وحدات مسلحة قادرة حين اللزوم بضرب تحركاتهم؛

- تعريب اسماء مدن وبلدات المنطقة ومنع التكلم باللغة الكردية ووضع الحظر على كل ما يبحث في الموضوع من وجهة نظر مخالفة في وسائل الإعلام ؛

- نقل الشيوخ ورجال الدين الأكراد من مناطقهم إلى الداخل وتعيين عرب أقحاح بدلاً عنهم، لأننا حينما طلبنا منهم "شجب حركة تمرد البرزاني..، طلبوا أن يشجبوا الأقتتال بين المسلمين!"؛

- إعلان مناطق سكناهم "مناطق حدود عسكرية" بحيث يجري فيها القانون العسكري وتأسيس الميليشيات المسلحة على أفضل الأراضي على غرار المستوطنات اليهودية في فلسطين.

إن النصوص الصريحة العبارة لهذه الخطة الهمجية الهادفة لكسح الإنسان الكردي وكل معالمه الروحية والمعنوية والإمعان في إزالة آثاره ورموز حضارته المادية من على وجه أرض آبائه وأجداده، لهي خطة رعناء وممحقة في السماجة والسفاهة قلما عرف التاريخ الإنساني مثيل لها...وحينما يتعرف المرء على هذا النص النظري المليئ بالتصميم والمثابرة بمراميه اللاإنسانية ويتأكد بإنها كانت ورقة عمل للتنفيذ بحق بشر عاديين وبكل إمكانيات ووسائل الدولة، تعجز الملكات الإنسانية مهما كانت دقيقة ومرهفة من تخيل حالة لتسمية هذه الآفة المطبقة بتلك الدرجة من الإمعان بحق شعب يكاد لم يسمع احداً بمحنته! فما الذي حصل؟ و كيف يمكن لهذه الخطط العملاقة والمغدقة بالترويع أن تنفذ في هكذا ردح طويل من الزمن ولا تترك أثراً (ظاهرياً) للإخلال بالأرض والطبيعة والبشر؟ لا أسلحة الدمار الشامل، ولا المقابر الجماعية... لا شجب ولا إدانة دولية ولا هم يحزنون..؟! كيف تم تمرير كل ذلك في عصر السرعة والعلم والتخصص الدقيق؟؟!!

أعتقد إذا كان هناك عنصراً غير مفهوم في هذا "الصراع "الغير متكافئ هو إن قوانينه كانت الأكثر بدائية في الطبيعة والإنسان، إنه تم وفق "شريعة الغاب ". القوي يتربص بالضعيف وانتهى..

نعم إن فحوى هذه التوجيهات والإرشادات تتطابق تماماً مع مضامين الأهداف المتوخاة من خطط الإبادة الجماعية (الجينوسيد) مثل مناطق أخرى في العالم. وهو كذلك، الجينوسيد على علاته، بكل نتائجه ووسائله، بمعانيه ووقائعه، بفكره وفلسفته..ولكنه يكاد يكون جينوسيداً أبيضاً، إنه جينوسيد بالتطبيق السوري!. "أحلى وأنظف جينوسيد في العالم!"

فكما هو معروف عن فيئة من السوريين" الصفاة"، قدرتهم الفائقة على الإتيان بـ"المعجزات الفكرية"... يعتقدون بإصطفاء "النحلة

السورية"(!) على الآخرين وأختيار "وبرتهم" من قبل الآلهة لإنجاب الرسل والأنبياء ليجاهروا بالرسالة المثلى للإنسانية. إنها حقيقة وليست دعاية أو إتهام، بل سلوك تفتخر به هذه الفيئة!.. وهناك حقاً عدد كبير من علماء النفس والمستشرقين والدبلوماسيين الكبار الذين عاشروا السوريين فترة طويلة يؤكدون هذه النزعة المرضية المزمنة. وتأكيداً، بل تصريحاً على صدق هذه الخاصية ذكر الرئيس السوري السابق شكري القوتلي نفسه، إن: **" 50% من السوريين سياسيين حكماء بالإمتياز، و25 % منهم يعتبرون أنفسهم عظماء ونادرون، يسعون لتحقيق أمجاد وهمية وخيالية و10 % يعتقدون فعلاً إنهم من طبيعة إلهية وأولياء الله على الأرض"** فبهذا الوله الجنوني ألا يصح أن يكون التعريب والصهر القسري تقريباً وتلاحماً وتكاملاً اخوياً باللغة والجنس؟!...إذاً هناك سر آخر يكاد لا يحتوي في الكلمات العادية! إنها "الفذلكة" الدعائية السورية التي فعلت فعل التخدير في النفس البشرية. وهي نفسها أصل "الأيديولوجية السورية" القديمة والحديثة، أي المفسرة لوحدة ثقافة وجنس (عنصر) سكان سوريا الطبيعية وتأقلمهم الفيزيولوجي الهرموني مع الهلال الخصيب!.وهي تلعب دور المصل الدعائي المثبط للأحاسيس والمعايير الإنسانية في تحديد الإنتماء على أسس سفسطائية منافية للعلم[1]. والعباد، هكذا خلقهم الله! ألم يكن العبد في حقبة العبودية مخلصا لسيده حتى الموت؟! وفي الوطن "المثالي"، ما الضير أن يهتف المواطن المهان حتى نفسه الأخير بحياة رئيسه؟! نعم أن العبيد المحرومون من أدنى وسائل القوة كانوا لا يقوّن حتى على الصراخ. وكم من فريسة التهمت بغير مقاومة؟

نعم أن الفذلكة دراية سورية قديمة..التحوير والتزوير التصويب، ليكون مرادفاً "للتغيير والتجدد الطبيعي" (الميتامرفوزيMétamorphose) كتحول دودة إلى فراشة.

وعذراً من القارئ الكريم لدخولي الدهاليز العتمة الضيقة لتتبع حالة "الميتامرفوز" السورية لمراقبة تحول اتئاد الدودة إلى هيام الفراشة، وكيد الأسد لوداعة خروف...

خرافات...وحكايات...وخزعبلات ممجدة لسلالة مزورة من الأنبياء، أنتجت جموح فكرها المتعطش للسيطرة والإستغلال (الداخلي) أن تحول ذريتها عنوة "للآلهة" المتوارثة للسلطة والمناطة بها خروجنا من الظلمات إلى النور.؟!... أحلى "ميتامرفوز" فلسفي في العالم!

---

[1] И.А. МАТВЕЕВ, Национальная и общеарабская слагаемые политики Сирии на Ближнем Востоке. Москва 2004.стр.42

ي.أ. ماتفييف: "المحتوى القومي العربي لنهج السياسة السورية في الشرق الأوسط أعوام 1946-2003.". موسكو 2004، ص42.

لكنها حقيقة فلسفة قديمة قدم التاريخ وجديدة ومتجددة بكل لحظة من حياة الإنسان. إنها من روح الهزال التي تدفع بالجاني أن يقتنص الشفقة ليمشي وراء جنازة الضحية. فالقائمون على تنفيذ هذه الخطط الجسام يريدون تحقيق نتائج بالعرض والطول والعمق.. وفي الأرض والإنسان..وبأسماء من علو السماء!. المثقفون "العرب السوريون" يقولون: إن ما تطلبه الدولة من الأكراد هو مشروع حضاري؛ ما الضير من تكلمنا جميعاً لغة واحدة؛ أن نرتفع عن إستعمال "اللهجات" لصالح لغة واحدة. أن نترفع عن النعرات العرقية إلى المحاسن الوطنية! نعم هذا هو الأسم التجميلي لعمليات الإبادة المادية والثقافية البطيئة التي تحكم "ميتامرفوز" الأكراد في سوريا، أرضاً وشعباً. إن الدودة المحدودبة تتحول إلى فراشة تبسط جناحيها باختيال جميل وتطير! فلماذا لا يتحول الأكراد إلى عرب؟!

ولكن الفلسفة "البعثية" تبقى فلسفة العبث، أما الحقائق والوقائع فهي أكبر من أن تُبهم أوتتبخر في الفذلكة الكلامية..فبعد مرور أكثر من أربعة عقود على صدور خطة العار الشاملة هذه، نفذت السلطات السورية فعلاً الكثير من بنود هذه التوجيهات والإرشادات، ولكن المسألة الكردية لم تنتهي وبقيت قائمة. وربما في هذا سر يرغم القائمين بتنفيذ هذه الخطة بالرجوع عن غييهم قبل فوات الأوان. فقد تسائل أحد كبار مفكري هذا العصر على السر الذي يجعل من الأمة الكردية حية عبر التاريخ وبهذا الطالع، وهي التي عرف عن "وجودها على أرضها بقرون طويلة قبل أن تتصقل كلمة "فرنسي" و "انكليزي" و "ألماني"!؟[1]

وهنا سنقف بشيئ من التفصيل على تطبيقات هذه السياسة الرعناء وعلى ثلاثة محاور: **مسألة سحب الجنسية السورية من الأكراد؛ مصادرة الأراضي الكردية وخطة "الحزام العربي"؛ وظروف تطبيقات سياسة التعريب القسري.**

إسقاط الجنسية عن الأكراد وألغاء حقوق المواطنة

حسب المرسوم الصادر عن رئاسة الجمهورية رقم 93 بتاريخ 23.8.1962 تحولت فكرة إجراء إحصاء خاص بالأكراد في منطقة الجزيرة، للألمام الرقمي الدقيق بكل ما يحيط بمسألتهم، لقوة مادية

[1]. Marc Bloch, La société féodale, 1978, p. 598
- مارك بلوك: "المجتمع الإقطاعي" 1978، ص598.

"قانونية". ولتحقيق هذه الفكرة الآثمة خصص يوم واحد، يوم 5 أكتوبر 1962 بدون أن يكون هناك إعلان أو تحذير مسبق للأهالي...وبنتيجته حذفت أسماء أكثر من 120 الف مواطن، سابقاً من عداد السوريين، ليحصلوا على تسمية غريبة ومشينة "أجانب"!. الأحكام كانت إعتباطية ولا تتفق مع أي منطق مهما كان نوعه. فالأب في بعض الحالات مواطن وأبنه "أجنبي"؛ الزوج مواطن وزوجته "أجنبية" أو بالعكس؛ الولد البكر من الأسرة "مواطن" وأخوته "أجانب"...ألخ. بعبارة أخرى، المبدأ الوحيد الذي يمكن استنتاجه من خلال هذه النتائج الغريبة هو الاستهتار بالناس والعبث بحياتهم. باختصار، كما يقولون بالمثل الكردي: " لا أراك الله ظلم الجهلة!"- لا منطق ولا أسباب ولا مبررات!. أنا نفسي، كاتب هذه السطور، شاهد على ما حصل في أسرتنا من آثار لهذا الأحصاء الجائر. تصوروا، إن عمي الكبير،(شقيق والدي) الذي خدم في الجيش السوري في أول دفعة تم فيها تعميم الخدمة الإلزامية في السنة التي ظهرت فيها للحياة. وهو الذي سماني على أسم أحد أصدقائه في الخدمة آنئذٍ. فهذا العم ورد أسمه في سجلات "الأجانب" بينما والدي، (شقيقه الأصغر) أصبح "مواطناً". رغم إن والدي لم يخدم في الجيش بل دفع "البدل المادي"، وكان ذلك ممكناً آنئذٍ قانوناً.

في موقع قامشلو. كوم، تم نشر رسالة من كردي سوري يدعى فرحو فرحو،الذي يسكن قرية خربي رش، يشرح فيها وضعه بالتفصيل وكيفية فقدانه للمواطنة السورية التي كان يتمتع بها سابقا نتيجة الإحصاء الاستثنائي لعام1962. لقد أرسل السيد فرحو فرحو صور بعض الوثائق والثبوتات القديمة التي تؤكد مواطنيته السورية، بما فيها صورة عن دفتر الخدمة العسكرية التي تثبت أدائه لخدمة العلم، وأخرى تثبت ملكيته لأراض عقارية في هذه القرية التي بنوها بأنفسهم، تعود للعهد العثماني... ويذكر في رسالته كذلك الأرقام والتواريخ التي تحملها الملفات الكثيرة التي راجع فيها الدوائر والمحاكم الرسمية لكي تعاد له جنسيته، بين أعوام 1966 و 1981 (تسعة مرات) لكن دون نتيجة. (أنظر بعض هذه الوثائق بتعقيبات وشروح من السيد فرحو فرحو عليها.

الهوية الشخصية لوالدي : وهو من مواليد قرية خرابي رش سنة ١٨٧٢م

الهوية الشخصية لوالده من مواليد قرية خربي رش 1872



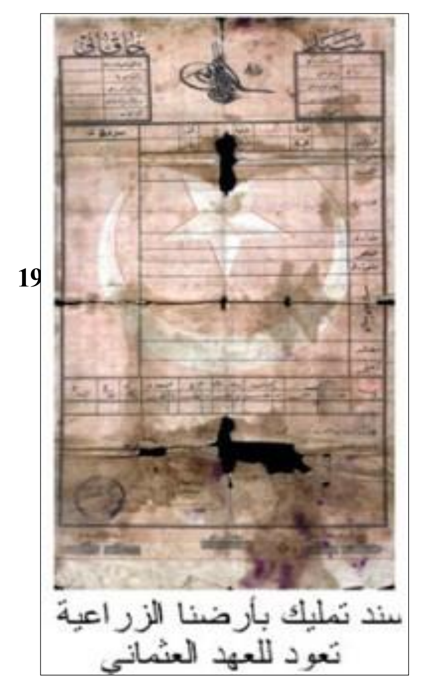
صورة عن دفتر خدمة العلم

صورة دفتر خدمة العلم


صورة عن دفتر رخصة بيع الدخان العائدة لأخي رمو فرحو
بتاريخ ٢٨/٤/١٩٤٠م

صورة عن دفتر رخصة بيع الدخان العائدة لأخيه رمو فرحو

19



سند تمليك بالأراضي الزراعية التي يملكونها في في القرية

في تقرير خاص بهذه المسألة أعد من قبل "جمعية حقوق الإنسان في سوريا"[1] في تشرين الثاني 2003 هناك أمثلة وأدلة لا يستطيع العقل السليم إستساغتها وفهمها. ومن ضمن الأمثلة هناك شخص يتحدث عن تاريخ أسرته، ويتوضح إن والده الذي أحتفظ حتى نهاية عمره بجنسيته السورية وهو من مواليد 1881 ، بينما ابنه، وهو الذي يدلي بالتصريح للجنة حقوق الإنسان، من مواليد 1935 فقد بموجب هذا الإحصاء جنسيته السورية وأصبح من عداد "الأجانب"، بينما والدته وأخوته الخمسة أحتفظ بهم كـ"مواطنين"[2] !

---

[1]. "تقرير عن واقع الأكراد المجردين من الجنسية" أعدته جمعية حقوق الإنسان في سورية، تشرين ثاني 2003 المجموع 19 صفحة.e-mail : hrassy@ureac.com

[2]. المصدر السابق ص7

باختصار، بموجب هذا الإحصاء الاعتباطي ُقسم الأكراد إلى ثلاثة فيئات:

1. الأكراد الذين ورد أسمائهم في عداد "المواطنين العرب السوريين" ؛

2. الذين حصلوا على تسمية "أجانب" وعددهم أكثر من 120 ألف شخص؛

3. الأكراد الذين ورد أسمائهم في عداد " المكتومين" أي لا ذكر لهم في السجلات وأختفى كل ما يتعلق بهم من معلومات الشخصية. وهؤلاء تختلف التقييمات بإعدادهم وهم يتراوحون بين 30 و 80 ألف شخص.

الأكراد الذين حُصروا تحت الصيغتين الثانية والثالثة لا يحق لهم التملك أو عقد الزواج المدني أوقيد أولادهم، أو العمل في دوائر و مؤسسات حكومية أو شركات رسمية..محرومون من الحصول على أية معونات أو تقديم أية طلبات رسمية أو معاملات مهما كانت بسيطة، كالقروض أو الائتمان والضمانات..بل حتى الإقامة في الفنادق بدون إذنٍ خاص من الدوائر الرسمية الأمنية المختصة..أما التنقل والسفر إلى الخارج فبشرط عدم العودة!! وهذه حالة من اللاقانون الكامل والتي لا يوجد لها نظائر في أية منطقة من العالم . أي أن تكون مواطن ولكن بدون أي حق أو وضع قانوني يسمح للمرء بممارسة الحياة الطبيعية.

وفي الحقيقة حينما نمعن النظر في هذه النتائج المؤلمة في تأثيرها وإهانتها للإنسان يمكن بكل بساطة الإقرار على إن هذا الإحصاء استهدف بالدرجة الأولى إحداث شرخ كبير في بنية المجتمع الكردي وسد المنافذ على أية محاولة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي قبل الثقافي والروحي، ومنعه من التمتع بسبل تطوره الطبيعي[1]؛ ثم إبقاء أكبر عدد ممكن من الناس دون الحدود المحتملة لتحقيق أقل ظروف المعيشة والبقاء...لحملهم على ترك البلاد والهجرة ، لذلك أعتبرت نتائج هذا الإحصاء الخاص بالأكراد كحرب بوسائل غير متكافئة وبمثابتة إيعاز "بالمطاردة الجماعية" وإلحاق الأذى ...لحملهم للبحث عن الخروج من قبضة السلطة في أي اتجاه كان. وهذه حقائق تأكدت منها شخصياً من خلال إستجواب عدد من المهاجرين الكرد السوريين على ظهر الباخرة التي رست على السواحل الفرنسية عام 2002 حيث أشارت كل الدلائل المادية المدحضة على تورط الأجهزة الأمنية السورية بالتعاون مع الأمن اللبناني وعصابات المافيا في تنظيم الرحلات الجماعية للمهاجرين الغير شرعيين من الأكراد السوريين.

---

[1]. لافا خلد: "المحرومون من الجنسية وحقوق الإنسان"، عفرين.نت 06.07.2004

وأخيراً إذا كانت التخمينات حول عدد الإجمالي للمواطنين الكرد المحرومون من "المواطنة" بحكم هذا الإحصاء يشكلون أكثر من 150 ألفاً عام 1962، فعددهم اليوم يزيد بالتأكيد على 300 ألف شخص حسب التوقعات الأكثر انتشارا وواقعية. وإستنتاجنا يستند على أدنى نسبة للزيادة الطبيعية المعروفة عن سكان سوريا بنسبة 2.7% سنوياً .

وغني عن القول إن الشريحة المعانية أكثر من غيرها من هذه الصيغ الجائرة من اللامواطنة هي الشرائح الاجتماعية الأكثر فقراً من الناحية الاقتصادية. وهم يشكلون الغالبية العظمى ممن وقع على كاهلهم عدد آخر من القوانين الاستثنائية مثل "الحزام العربي" الذي سنمر على مضمونه وآثاره فيما يلي.

مصادرة الأراضي الكردية وإنشاء "الحزام العربي"

الضربة الثانية من حيث حجمها وتأثيرها على تقويض المسألة الكردية في سوريا وإرباك خطواتها نحو التقدم، كانت إنشاء ما يسمى بـ " الحزام العربي" في المنطقة الكردية. وجوهر هذا الموضوع يقضي بإنشاء منطقة أمنية من السكان العرب على الحدود الخارجية من الإنكلاف الكردي بحيث يؤدي إلى حصر المنطقة بالعنصر العربي واختراقها وحرمانها من عمق إستراتيجي ومؤخرة آمنة ثم، قطع تواصله وامتداده الطبيعي مع الأجزاء الأخرى من كردستان. وكما شاهدنا مسبقاً إن الأب الروحي لهذا المشروع هو السيد محمد طلب هلال، رئيس الشعبة السياسية السابق في الحسكة والشخص الذي كوفئ مرات عديدة على مواقفه الشوفينية والعنصرية بحقائب وزارية في عدة حكومات متعاقبة. فهو الذي برر الأسباب الداعية لإنشاء هذا المشروع في كتابه الشهير الذي سبق لنا ذكره " دراسة نظرية عن محافظة الجزيرة من النواحي القومية والإجتماعية والسياسية" (أعيد طبعه في 12.11.1963)

وقد عرفت هذه الفكرة عدة مراحل من المداولات والنقاشات المسهبة في القيادات السياسية والعسكرية والهيئات والوزارات المختصة في الشؤون الأستراتيجية قبل أن تدخل حيز التنفيذ. وهي كانت منذ تبنيها كمشروع "دفاعي وقائي" من قبل القيادة السياسية أصبحت تحظى بالأهتمام اللائق والعناية الفائقة من لدن أكثر العناصر العربية القومية تطرفاً، الذين كونوا بمثابة "لوبي" ضاغط بإتجاه تنفيذه السريع..إلى أن تم الإجماع عليه في أعلى الهيئات القيادية – مؤتمرات الحزب البعث الحاكم. حيث برزت أول

توصية رسمية من "المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الإشتراكي" عام 1966 بضرورة إقرار المشروع على شكل توصية من مقررات المؤتمر:" **إعادة النظر بملكية الأراضي على الحدود السورية-التركية وعلى إمتداد 350 كم وبعمق 10-15 كم داخل الأراضي السورية... على أن تطبق فيها أنظمة الإستثمار الملائمة بما يحقق أمن الدولة".**

وطبعاً كان هذا التحديد "المرن" أجمل صيغة تعبيرية للإفصاح عن وجه الخطة العدواني وحقيقة إستهدافها إقتلاع الأكراد من أرضهم، بحيث لم يشار، (في هذا القرار- التوصية) إلى التفاصيل "كيفية تغيير الملكية ولا السقف الأعلى ولا العناصر المطلوب إقدامهم "للتمتع بهذه الملكية" أوالشكل الحقوقي للملكية ولا الموقف من السكان المحليين... لكن الأساس هو، وبمجرد إصدار هذا القرار الحزبي، كان يعني إزالة كل العقبات الرسمية على طريق تطبيقه. وعلى الفور بدأت مرحلة "توعية" مختلف القطاعات الحزبية، من مثقفين ونقابات، ومؤسسات...الخ" بماهية المشروع وأهميته لمستقبل الوطن العربي."

ففي النشرة السياسية الدورية الداخلية "المناضل" عدد 11 شهر كانون الثاني 1966 الصادرة عن مكتب الدعاية والإعلام في دائرة التوجيه القومي لحزب "البعث العربي الإشتراكي"[1] الحديث عن "الحزام العربي" وبدون تحفظ عن **التفاصيل** التي ينبغي تثقيف الكادر الحزبي به ومؤداه: « إن المخاطر التي واجهت وتواجه شعبنا العربي في شمال العراق، والتي خلقت من قبل الامبريالية، بدأت تهددنا أيضاً منذ بضعة أعوام أخيرة في محافظة الحسكة، أهملتها الحكومات السابقة، ولكن اليوم تحتاج إلى حل جذري سليم... إن أفراداً غير عرب، وأغلبهم أكراد، قد هاجروا إلى هذه المنطقة من تركيا والعراق وفقاً لخطة تؤيدها وتشجعها الامبريالية ولازالت... والأكراد استوطنوا في هذه المنطقة الخصيبة والتي هم غريبون عنها.. بسبب وجود الاقطاعية في المنطقة ووجود عناصر غير عربية وغالبيتهم من الأكراد والذين يحاولون جاهدين أن يؤسسوا بلداً قومياً لهم في حدودنا الشمالية بمساعدة الامبريالية، ولأن المنطقة واقعة بالقرب من الحدود التركية والعراقية المأهولة بالأكراد وهم مطلوبون للمؤامرات والجاسوسية التي تحاك ضدنا في منطقة الحدود، فمن العاجل جداً أن نتخذ الإجراءات الضرورية لكي ننقذ العرب في المنطقة.. يمكن القول أنه إذا بقيت الأشياء كما هي فإن الهجرة الكردية ستزداد في المنطقة وستشكل خطراً على حدود أمتنا،

---

[1]. شيركو سروجي : "الحزام العربي في ذكراه الثلاثين" عفرين.نت 06.06.2004

إذا أخذنا بعين الاعتبار أهمية المنطقة زراعياً وصناعياً وبخاصة بعد اكتشاف البترول.. ».

وفي نفس المطبوع يتم الإفصاح عن الترتيبات والإجراءات العملية التي ينبغي إتخاذها لتحقيق المشروع وهي: المباشرة في مصادرة الأراضي وترحيل حوالي أربعة آلاف نسمة كإجراء تمهيدي أولي يتبعه إجلاء 25000 من الأكراد الذين سقطت عنهم الجنسية السورية بموجب الإحصاء الإستثنائي المذكورآنفاً، بالإضافة إلى عدد من التوصيات والتفاصيل الهامة للتحقق من حسن سير العملية، منها مثلاً :"يجب أن تفصح الحكومة بأمرٍ مركزي بنقل الملكية في هذا الشريط **من الأهالي إلى الدولة،** (وكان هذا يشمل عملياً جميع الأكراد في هذا الشريط) لسحب كل الحجج من المحتجين؛ والتأكد من أصالة القائمين على التنفيذ بأن يكونوا عرباً أقحاحاً ومن الموالين للخطط القومية. وقد تقرر مكافئة العرب المتطوعون بأن يبنى لهم على نفقة الحكومة قرى عصرية مزودة بكافة المتطلبات الضرورية للحياة ، الماء والكهرباء والمدارس الحديثة والمستوصفات وجميع الخدمات الإجتماعية والثقافية...على أن يكون مسؤولي هذه القرى العصرية على إتصال مباشر مع قيادة الجيش والثكنات العسكرية والأجهزة الأمنية في المنطقة لتقديم الدعم اللازم حين الضرورة. **بإختصار تحضيرات للحرب بل حالة إعلان حرب من طرف واحد على الأكراد.**

وأستمر العمل التحضيري طبعاً "الفترة اللازمة "، كما تتطلب "الطريقة السورية الحكيمة"، بالتحكم بالظروف المحيطة والمرافقة للتنفيذ وعدم إهمال أي عنصر وشرط ضروري لإنجاح المشروع للصدف.

ولكن على ما يبدو كان العهد الجديد الذي بدأته سوريا باستلام الجنرال حافظ الأسد السلطة في دمشق عن طريق انقلاب عسكري سمي بـ" الحركة التصحيحية" عام 1970 تكملت الحلقة المفقودة في هذه السلسة الطويلة من الإعدادات. وظهرت مع هذه الظروف حجة منطقية أخرى أعطت المشروع المزمع إنشاءه "مبرراً إنسانياً" (!) فنتيجة بناء سد الفرات وغمر البحيرة الناشئة أراض واسعة لفلاحي محافظتين الرقة وحلب، ظهرت مشكلة إسكان الأهالي العرب المتضررين، الذين تعرضت منطقتهم للغمر، وتعويضهم بأراض جديدة عن ممتلكاتهم المغمورة. وبرزت هنا الحجة "الطبيعية" كهدية إلهية للتغطية على المستوى الرسمي على الأسم السابق للمشروع "الحزام العربي"، السيئ الصيت حتى بين بعض العشائر العربية، لتنقلب تسميته إلى "الحزام الأخضر". والحقيقة إن هذا الانقلاب "التصحيحي"، الذي بدل على الأقل القيادة السنية الأكثر تطرفاً قومياً وعروبياً بقيادة علوية أقل فظاظة وتطرفاً، حققت بأسلوبها المميز هذا هدفين،

الأول: تأمين عناصر من العشائر المتراصة إجتماعياً لإسكانهم في "الحزام العربي"، حول المناطق الكردية بدلاً من متطوعين من عشائر مختلفة لاتربطهم سوى رابطة حزبية واهية- كما كان مقرراً من قبل ؛ ثم، "تجميل" الوجه العنصري الواضح للمشروع بجلب سكان منطقة الغمر لإعطائه مضموناً مغايراً وهو أسهل في الدفاع عنه عرفياً أو أمام محاكم عالمية، وبالأخص كانت الأعمال التمهيدية في نزع حق الملكية عن الأكراد لصالح الدولة، قد تم في الكثير من الحالات.. وبذلك تختلف من حيث الواقع اسلوب القيادة البعثية السورية عن توأمها العراقي، فنفس العمليات التعريبية والهادفة إلى تغيير ديموغرافية كردستان في الدولتين أعطت ردود أفعال مختلفة محلياً وعالمياً.

وهكذا صدر القرار رقم 521 عن "القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي" في 24.06.1973 عن اجتماع خاص حضره الأمين القطري المساعد للحزب، والذي تم تعيينه كرئيس للجنة شؤون الغمر ينص بالبدء بتنفيذ مشروع "الحزام الأخضر".

غني عن القول إن المعارضة الكردية كانت ضعيفة وغير قادرة إن تجابه بالقوة إمكانيات الدولة الهائلة المكرسة لتنفيذ المشروع. فقد إقتصرت جميع الأحزاب الكردية ببيانات الشجب ومناشدة الرأي العام المحلي والعالمي لوقف العمل بهذا المشروع الذي يستهدف الأكراد أرضاً وشعباً.. ولم تظهر إلا حالات متفرقة من المقاومة الفردية هنا وهناك من قبل الفلاحين الكرد، قضيت عليها بسرعة ولم يفسح لها المجال أن تتعمم وتتصاعد. وهذه الحالات من المقاومة العفوية لم تشكل حتى الآن، إلا في حالات نادرة، كمادة للدراسة والتقييم والتوثيق وكحقائق وأدلة للإستفادة منها على مستوى المرافعات وأمام المحاكم ومؤسسات حقوق الإنسان الدولية. وهي برأيي قضية ملحة ولا تقبل التأجيل الآن. فكل المواثيق والإتفاقات في الحقوق الدولية بما فيها الأعراف والشرائع السماوية تدحض إمكانية نزع حق الملكية بالقوة عن مجموعة قومية أودينية ..تحت أية ذريعة كانت. وبالأخص إذا كان ذلك ضمن الإجراءات المستهدفة وجوده القومي والثقافي والإخلال بالظروف الطبيعية لمحيطه التاريخي.

حالياً هذا الشريط الحدودي ما زال قائماً، وقد مضى على قدوم العرب المغمورين منذ أكثر من ثلاثة عقود. وهم موزعون على 35 قرية عصرية نموذجية على غرار "المستوطنات اليهودية" في فلسطين.

التعريب وتغيير المعالم القومية للمنطقة الكردية

الخطوة الثالثة كإحدى أكثر الإجراءات الشوفينية تأثيراً في تغيير معالم المنطقة الكردية وتغيير سمتها التاريخية القديمة كانت إجراءات التعريب لجميع مناح الحياة بدءاً بمنع إعطاء الأسماء الكردية للولادات الجديدة وإنتهاءاً بتغيير أسماء المدن والقرى، بل حتى الجبال والهضاب للعربية. وهذه السمة كانت على قدم وساق منذ إستقلال سوريا ومنذ أن تمت صبغة جميع معالم الدولة السورية الحديثة بالطابع العربي. فبإنتهاء الأحتلال الفرنسي تم القضاء على جميع النوادي والروابط والنشاطات الإجتماعية الثقافية الكردية المرخصة لها أوالمغضة النظر عنها. و إشتدت وتيرة تطبيقات الحملة العشوائية على آثار الثقافة الكردية منذ الإنقلاب البعثي في بداية الستينات؛ ثم عرفت استعمالا واسعاً بطريقة غوغائية زمن "الحركة التصحيحية"- لحافظ الأسد. ففي فترة حكم الأسد الأب، بالإضافة إلى إستمرار محاربة كل مظاهر القومية الكردية في الداخل وإزدياد التطبيقات الشوفينية بالعمق، كانت هناك، وبشكلٍ خاص في بداية الثمانينات، سياسة أخرى موازية، سياسة ثنائية المعايير تجاه الأكراد، خفية في أغلب تحقيقاتها، تسعى للإستفادة من الحركات الكردية خارج سوريا (تركيا والعراق بشكلٍ خاص) وإستعمالها كورقة ضغط في سياستها الإقليمية أولاً، ثم التحكم عن قرب بهذه الحركات والسيطرة على مناح تطورها للحول دون تمرسها والإستفادة من علاقات خارجية قد تنشأ بينها وبين دول خارج المنطقة؛ وأخيراً في الإستفادة منها لـ"تجميل" وجهها الشوفيني إزاء المسألة الكردية الداخلية وإعطاء إنطباع بأن السلطات في سوريا "تؤيد" الحركة الكردية ولاتحاربها.. والتحايل بذلك على الرأي العام العالمي ومؤسساته المدافعة عن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات.

إن سياسة المكر هذه كانت كارثية على مجمل الأوساط الكردية في الداخل والخارج وكان قبول الأطراف الكردية الخارجية بها بمثابة قبولهم لقدر حتمي لا يمكن الأفلات منه ضمن الجغرافيا المقتضبة بدون منافذ بحرية طبيعية أو حدود لدول محايدة موضوعياً بالنسبة لحساسيات المسألة الكردية. إذاً بدون فهم واقعي وحقيقي لظروف الجغرافية والتاريخ الكرديين والإلمام بمميزات ما يسمونها في عالم الفلسفة بـ "ريتوريكا" الكلامية السورية، التي لا تتقنها أية جماعة أخرى في العالم سواها، وهي ما سميناها فيما مضى بـ"الفذلكة" السورية التاريخية كإحدى أقل الخزعبلات الغوغائية والديموغوجية تماسكاً ومنطقاً وبعيدة عن الروح والمعاني الإنسانية وأكثرها إنتاجاً في العالم المادي، بدون كل ذلك- لا يمكن إستساغة ما جرى بين هذه

الأطراف المعادية من علاقات " وئام". والدليل القاطع على صحة ما نحن بصدده هو تحويل سوريا أثناء حكم الأسد "سياستها الكردية" الداخلية السوداء القاتمة، والمناقضة للب الإيديولوجيا العربية القومية.. إلى أكثر "مخالبها" في التأثير في سياستها الخارجية[1] وذلك في: أولاً، الضغط على تركيا في الحصول على أكبر قدرٍ ممكن من التنازلات لقاء "دعمها" الخفي لحركة " حزب العمال الكردستاني السابق- (حالياً مؤتمر شعب كردستان)"، رغم إنكارها لوجود زعيمها عبدالله أوجلان فترة طويلة على أراضيها، ثم، التأثير في تقويض دور القيادة العراقية على البعث- منافسها السني، في المحافل العربية والإستئثار بالساحة " كإحدى أهم إيديولوجية" عربية متمكنة من التأقلم مع الظروف الدولية. حتى إنها رغم كل تناقضاتها مع أمريكا دخلت الحرب إلى جانبها ضد صدام 1991 الذي تجمعه وحدة القومية والإنتماء إلى إيديولوجية حزب واحد "البعث". وكذلك الأمر بالنسبة لسياستها ذات الوجهين مع الأكراد، فلم تحرجها العلاقات الخفية الخارجية مع الأحزاب الكردية في العراق و تركيا على الأستمرار في سياسة تعريب أكرادها في الداخل، وتغيير معالم منطقتهم القومية، طيلة فترة إقامة هذه العلاقات.

ففي سنة 1978 فقط، تم تغييرأسماء 136 قرية وبلدة صغيرة في منطقة الجزيرة من الكردية للعربية. والعمليات المشابهة لسنوات مختلفة شملت جميع المناطق الكردية في محافظة الحسكة. و بشكل عام يحصى أكثر من 500 مدينة وقرية شملتها عملية التعريب والتغيير في المسميات. نظائر هذه الأرقام في القسم الكردي من محافظة حلب وريفها يصل إلى 315 بلدة وقرية. وبعض النماذج الأكثر شهرة من الأسماء المعربة، تدل بشكل "سفيه" إلى إن السياسة العامة للقيادة السورية "للبعث" كانت تهدف ليس فقط إلى تغيير المعالم وجعلها عربية، بل كانت تمعن في إذلالها في أن تكون الأسماء المقترحة هي الأكثر وخزاً ومنافاة للمشاعر الكردية. فمثلاً أسم مدينة " كوباني" أصبح (عين العرب)؛ "عفرين"- (العروبة)؛ "ديريك"- (المالكية)؛ وبالإضافة إلى العشرات من الأسماء الأخرى التي يستعمل فيها جكارة الجذر العربي كاليعربية والقحطانية...الخ. وهناك أسماء أخرى يبقى فيها الأصل الكردي"للموضوعية وسهولة النطق والكتابة العربية مثل ذلك مدينة: "سه ري كانيه" أصبحت (رأس العين) ؛ وبلدة "تربيٌ سبيه"- (قبور البيض)...الخ. أما الحي الكردي في دمشق والذي كان يسمى بهذا الإسم منذ عهد صلاح الدين اليوبي فأصبح رسمياً بـ (ركن الدين) !

---

[1]. ي.أ.ماتفييف: " المحتوى القومي..." .باب" علاقات سوريا مع ايران وتركيا" ، ص141

إن الحملة الشرسة على جميع مصادرالثقافة الكردية ورموزها لم تكن في كل المراحل بنفس الشدة والقمع والإذلال، بل تعلقت بظروف شتى، وبشدة ورخاء ظروف المنطقة والظروف الداخلية الأخرى أيضاً و منذ أكثر من 35 عاماً. وبشكلٍ عام، بعد التأكد من تغيير وتعريب أسماء جميع القرى والبلدات الهامة في كل المنطقة الكردية، والضغط في إتجاه التضييق والتشديد على نتائج الحزام العربي والإحصاء الإستثنائي- الحلقتين المركزيتين لـ" إزالة صواعق المسألة الكردية"، وتطبيق الشكليات المؤدية إلى "الإبادة الثقافية" التامة... عرفت البلاد في بعض الظروف، التي سبقت إنتفاضة 12 آذار، نوعاً من "الرخاء والتساهل" النسبيين. وهذه "الفتحات والنوافذ" الضيقة للسماح مثلاً بالفولكلور الكردي في بعض المناسبات وإنتشار حلقات أدبية محلية أو بعض الكتب والكاسيتات والأمسيات...بطريقة ما، كانت جميعها تستهدف تقوية العناصر الموالية لها بين الأكراد، وزيادة تأليبهم على الأحزاب والشخصيات المطالبة باشتداد المعارضة الكردية. وهي كانت فترات منقطعة ومحددة وغير مهمة مقابل الحالة السائدة في منع ومصادرة جميع ما يمت بصلة باللغة والثقافة الكرديتين. والحالات التي تمت فيها توقيف وسجن الأشخاص لمجرد حيازتهم ادبيات حزبية أو أبيات شعر باللغة الكردية أو حتى كاسيتات واشرطة فيديو باللغة الكردية أو عن الأكراد، حالات لا تعد ولا تحصى في عموم المنطقة.

طبعاً إزاء وضع كهذا يستحيل الكلام عن حقوق ما، كالسماح بالبث الإذاعي أو تعليم اللغة الكردية أو نشر الكتب والدوريات...فهذه للأسف تبقى أمور ليس لها أي مدلول ومعنى في قاموس فكر "البعث العربي الأشتراكي"!

الحركة الكردية السياسية وظروف المعارضة

حتى العهد القريب الذي ساد قبل إنتفاضة 12 آذار، كانت الآراء متضاربة حول الأسباب التي جعلت من وتيرة النضال الكردي في سوريا على هذا النحو البطيء وبنتائج متواضعة. فلظروف وخصائص ذاتية معروفة للجميع، تعود بالدرجة الأولى لقلة عدد الأكراد في هذا الجزأ، وضيق المساحة الجغرافية التي يشغرونها، والأهمية" الرقمية " التي يحجزونها (الدرجة الرابعة بين الأجزاء الأخرى من كردستان) وكذلك للظروف الطبيعية والجيوإستراتيجية..ُحكم على العمل السياسي الكردي هنا أن يكون بالضرورة منسجماً ومرادفاً، أو على الأقل غير متناقضاً في إهتداءاته وخياراته السياسية مع حركة ممثلي الأجزاء الكبيرة من كردستان العراق

وتركيا. وهو الأمر الذي شغل حيزاً كبيراً من إهتمامات القادة السياسيين[1]، وأثر أحياناً سلباً على إثباط عزيمتهم للتقدم نحو خطى أكثر حسماً وجرأة، لعدم إحراج "التحالفات والتنسيقات الإيجابية السرية" للدول الأقليمية مع هذا الطرف الكردي أو ذاك. وأدى ذلك بالطبع إلى بروز نوع من الفتور بل تقاعس عن العمل المجدي على الصعيد المحلي. ولهذا الإعتقاد الصحيح تكتيكياً لكن المحبط إستراتيجياً وعلى الدوام، تم تسويف للحركة الذاتية بشكل تام، ولم ينجز العمل الوطني المحلي شروط تحقيقه المستقل ولم يتحرر من "الهيمنة الأخوية"، رغم خلقه لنقاش نظري متطور على صعيد الخيارات السياسية والإيديولوجية .

مهما يكن من أمر، يجتمع الرأي بين الملمين بتاريخ المسألة الكردية في سوريا على تحديد يوم 14 حزيران 1957 ميلاداً لتأسيس أول حزب سياسي،"الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا (ح.د.ك.س.) " آخذين بعين الإعتبار إن تنظيم "خويبون" 1927 الذي سبق وأن عرف نشاطاً ملحوظاً بين أكراد سوريا ولبنان، كان على الأغلب حزباً كردستانياً وليس تنظيماً خاصا بأكراد سوريا. ويجتمع كذلك الرأي على أن إستقلالية هذا الحزب التنظيمية، للأسباب التي ذكرناها، كانت تتأثر بشكل مباشر بأحداث كردستان العراق والحزب الديمقراطي الكردستاني الذي لعب دوراً مركزياً في الحركة التحررية الكردية بشكل عام ولفترة طويلة، وترك تأثيراته السياسية والأيديولوجية، سلباً وإيجاباً على جميع التنظيمات والحركات في مختلف مفاصل الحركة الكردية السياسية وفي جميع أجزاء كردستان وضمنها كردستان سوريا؛ وبذلك يعتبر زعيم هذا الحزب التاريخي والأسطوري الجنرال مصطفى برزاني- أحد أهم الشخصيات الوطنية في التاريخ الكردي الحديث إذا لم يكن اهمها على الأطلاق. وعلى اساس العلاقة مع هذا الحزب وزعيمه، بالتقرب أو الإبتعاد عن مواقفه، أو الموقف من معارضيه في كردستان العراق نفسها... حصل عدد من التكتلات والإصطفافات المهيئة للإنشقاقات داخل صفوف(ح.د.ك.س.). لكن تلقت الحركة السياسية الكردية الضربة الأولى الموجعة في 12 آب 1960 حينما تم إعتقال قيادتها السياسية بحملة عشواء نظمتها السلطات ضد جماهيره ومناصريه...و في الوقت الذي لم يكن الحزب قد تمرس بعد في العمل السري. أسهم ذلك بشكل جدي في تصدعه وظهور إفكار متضاربة حول

---

[1]. Noureddin Zaza, « Ma vie de Kurde ». Genève, 1993.
- يحوي كتاب نورالدين زازا ("حياتي الكردية"، جنيف، 1993،) العديد من المعلومات والمشاهد المفيدة لتجلية مرحلة طويلة من عمر الحركة الكردية السورية، التي ناضل ضمن صفوفها وكان أحد دعاماتها.

تكتيك وإستراتيجية الحزب وخياراته السياسية. تلك الظروف مجتمعة أدت في كونفرانس 5 آب 1965 إلى ظهور تنظيمين مستقلين عن بعضهما البعض. الجناح (اليساري) بقيادة أوصمان صبري، والجناح (اليميني) بقيادة حميد درويش.

توقيع بيان 11 آذار 1970، كأول وثيقة تاريخية تعترف من الناحية القانونية بالحكم الذاتي لأكراد العراق، بين الحكومة العراقية والحركة الكردية في العراق، وترسيخ موقع القيادة الكلاسيكية التاريخية مع المنجزات الجديدة.. أدت بالأطراف الكردية السورية للتحكم أمام هذه القيادة وطلب تدخلها لتوحيد الجناحين من جديد تحت لواء حزب واحد. وهذا الحدث أخذ تسمية "الكونفرانس الوطني التوحيدي"الذي عقد في نوبردان (كردستان العراق) في 26 آب 1970. لكن القيادة الجديدة المكلفة بتوحيد صفوف الحزبين إصطدمت بصعوبات جمة وبعدم تعاون جدي من القيادتين على الأرض، مما أدى إلى إعلانها كتنظيم مستقل، مع إستمرار الجناحين السابقين في البقاء. لكن ظهور الحزب الثالث لم يكن للأسف نهاية لإنشطارات متعددة.

في الوقت الراهن يقتسم العمل السياسي في كردستان سوريا، تنظيمياً قرابة 12 حزبًا[1]، وليس صعباً تحديد دور الحكومة في إنشاء أو تشجيع بعضها في البقاء. و"الأغلبية الساحقة من تلك التنظيمات لا تملك سوى اسمها وعدداً من الأعضاء يقارب أصابع اليدين"[2] وتتوزع التنظيمات تلك بين تيارات متداخلة في بعض الجوانب ومتمايزة في جوانب أخرى، غير أنه يمكننا ملاحظة تيارين رئيسيين: "الأول- يدعو إلى «التعقل» و «التفاهم» مع الأجهزة الأمنية، وعدم القيام بأي نشاط عملي لأن ذلك سيشغل السلطات السورية، التي تتهافت عليها الضغوطات من كل حدب وصوب، وهي منهمكة في جبهة الجنوب لتحرير الجولان..الخ. والثاني: يدعو إلى النضال بكافة الأساليب السلمية، من تظاهرات واعتصامات وتجمعات ومواجهات سلمية... كون ذلك سيؤدي في النهاية إلى تفعيل الشارع السوري في ميدان الوعي الديموقراطي، والضغط على السلطات لحل المسائل الداخلية – بما فيها القضية الكردية – وذلك ما سيؤدي إلى تعزيز الجبهة الداخلية وزيادة إمكانية مقاومة التحديات الخارجية".[3]

---

[1]. فرج نمر: " التنظيمات السياسية الكردية في سوريا" عفرين.نت 06.07.2004

[2] . شيركو سروجي "التنظيمات السياسية الكردية في سوريا : دعوة إلى التفكير قبل الدعوة إلى التأطير.. عفرين – نت 12.08.04

[2]. المصدر السابق(سروجي)

ويمكننا أن نتفق بشكل أو بآخر مع وجهة نظر السيد شيركو سروجي في تحديد دور العوامل الرئيسية المؤثرة بشكلٍ مباشر في إنقسامات الصف السياسي الكردي في سوريا ، وهي:

1- العامل الإقليمي ودور الأحزاب الرئيسية الكردية في الأقسام الخرى من كردستان التي تسعى دوماً للتأثير وجذب عناصر من الساحة الكردستانية لجانب أطروحاتها

2- العامل الداخلي، ودورالسلطات السورية

3- العامل الثقافي والوسط السياسي الذاتي والتأثيرات الشخصية.

وبما إن هذا الموضوع، على أهميته، شديد الحساسية ويحتوي تاريخه على الكثير من الثنايا العتمة نترك مراجعته وتقيمه إلى الضالعين في هذا الموضوع. هنا نكتفي بالإشارة إلى الأثر الإيجابي الفعال الذي خلقته انتفاضة 12 آذار والذي أدى إلى بث روح جديدة في كل الحركة ودب النشاط في معظم فقراتها ومفاصلها الحيوية أثر الهبّة العارمة التي أججت المشاعر الوطنية وألهمتها بالحماس اللازم لنفض غبار الماضي المتراكم وبث الهمم في الإرادة الجماعية.

أثناء أيام الإنتفاضة وبعدها شاهدت بنفسي عدة مرات، العديد من الشباب يتجولون في الشوارع والأزقة الشعبية ويتناقشون مع الأهالي موضوعات الساعة وأخبار "المقاومة". يطرقون الأبواب ويوزعون البيانات والمنشورات الحزبية..والتي كانت عادة (في هذه الأيام) موقعة باسم "مجموعة الأحزاب الكردية"- وهي حالة لم تشهدها العلاقات الكردية – الكردية منذ فترة طويلة. وقد تأكدت بنفسي من روح التعاضد والتعاون الجديد السائد بين ممثلي مختلف الأحزاب. لقد كان التعبير السائد عن هذه العزيمة والمثابرة العامة "إن الطلقة الموجهة لصدور شبابنا في المسيرات لم تفرق بين ممثلي الأحزاب أو إتجاهاتهم الفكرية...إنها كانت موجهة على صدور الأكراد!". وحقاً إن ملاحظة دور القمع والإرهاب الأمني في تقريب صفوف الأكراد كان لا يشوبه شك. وليس عبثاً حقيقة كون العمل السياسي الجماهيري التنظيمي يخضع، كما في إتحاد مواد صلبة من خواص مختلفة، لنوعية المصدرالحراري الذي يزيد تقاربها وإلتحامها مع بعضها البعض. لقد كان شعور التقارب والتآلف الجماهيري الشعبي في الأزقة والشوارع يغلي في نفوس الشباب في مواجهة غي وغطرسة قوى الأمن ويصل إلى درجة الفوران. وبذلك خدمت الانتفاضة كأفضل عامل لتوحيد صفوف السياسيين والمثقفين الأكراد.

المثقفون الكرد يتحدثون اليوم عن نتائج الأنتفاضة ودروسها التاريخية وما ساد بعدها من علاقات نوعية كمرحلة حاسمة جديدة من عمر

الحركة الكردية في سوريا. فقد دعا أحدى الشخصيات البارزة في التاريخ الكردي السوري الحديث، الأستاذ صلاح بدرالدين، الأمين العام السابق لـ"الإتحاد الشعبي الكردي في سوريا" في العديد من كتاباته حول الموضوع جميع المعنيين في الساحة الوطنية **" الى قراءة صحيحة للاحداث الكردية في سورية والتفاعل الايجابي مع نتائجها"**[1]، ومجموع هذه الإسهامات الفكرية المتناولة للإنتفاضة من مختلف أوجهها السياسية والاجتماعية التنظيمية.. وجوانبها المحلية والإقليمية والعالمية... ورغم إتسامها بشيئ من العجالة وبقسط وافر من الشطط السياسي إلاّ إنها أصبحت مصدراً لا يستغني عنه لأي شخص يريد معرفة مستجدات الأوضاع الكردية السورية بالعمق والإتساع. لكن يبقى تساؤل المراقبين المطلعين محقاً، بربط "القراءات الصحيحة" فعلاً من لدن أصحابي القرار الكردي بإنتظار "تفاعل إيجابي" حقيقي من قبلهم، قبل أي شريحة أخرى! وهذا ما يشكل مفارقة صعبة الفهم حالياً.. وعموماً قياس النتائج الأولية لظاهرة تداخلت في تفاعلاتها الكثير من العوامل الظرفية من منظور واحد ومحدد يشوش رؤية درجة النضج، والتنبأ بشروط تكامل هذه الظاهرة الجديدة والكبيرة في الحياة السياسية لأكراد سوريا. ومع ذلك، من حيث الإنسجام المعنوي مع مؤدى الإنتفاضة لا يمكن لنا أن نغفل آراء عدد هام من المثقفين الوطنيين، وبالأخص في تصريحاتهم الشفهية(من على شاشات التلفزة) **يحددون التاريخ الكردي في سوريا إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل الإنتفاضة وما بعدها**[2].

مهما يكن من أمر، فالتغييرات في الرؤية السياسية ورسم الآفاق المستقبلية إنطلاقاً من نقطة "ثورية" متقدمة بالفعل والممارسة، بدأت تظهر على علاتها وتأتي بثمارها. ولأول مرة، بدأ النقاش التأويلي التفسيري ينقطع عن قاعدته النظرية التقليدية في الدوران في فلك الآخرين والبحث عن معان لنضالهم وتقدمهم في علامات ودرجات نضال الآخرين.. ظهرت أطروحات جادة لجهة إتخاذ مواقف أكثر راديكالية لكي يبدأ الأكراد بتدشين عهد جديد من العلاقات العربية الكردية على قاعدة من الإعتراف والمساواة. من أهم ممثلي هذا الطرح الجذري مسؤول الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا الأستاذ جان كورد الذي يطالب بضرورة تفكير السياسيين الكرد وفق "إستراتيجية كردية جديدة" تختلف فيها الأطروحات والرؤى السياسية وتتفق على "الثوابت القومية"، والسيد جان كورد، الذي يشارك بنشاط ملحوظ في إغناء المساعي النظرية للسياسية الكردية الحديثة يجهد في تبيان الخطوات

---

[1]. صلاح بدر الدين "غرب كردستان الربيع الدامي"، النسخة الألكترونية hevgirtin.com

[2]. مشعل التمو في لقاء مع تلفزيون روز ت.ف. صيف 2004.

العريضة للعمل الجبهوي المستقبلي. وفي إحدى مقالاته يذكر العديد من اوجه السياسة الغير مثمرة التي إنتهجها الأكراد حتى الآن ويتسائل: عن "جدوى الحوار الكردي مع النظام وأجهزته الأمنية؟" وحسب رأيه "يوما" بعد يوم يتجه قادة أحزاب كردية صوب دمشق ومنتدياته لأن بعضهم مقتنع بأن حل القضية الكردية يكمن في دمشق، حتى كنت ترى قيادات الأحزاب الكردية العديدة تتخذ من دمشق مقرات شبه علنية لها في المطاعم الفاخرة وفروع الاستخبارات وبيوتات موظفي الدولة الذين كانت لهم علاقات ما بالأكراد عن طريق سكناهم لفترة من الزمن في المناطق الكردية أو قيامهم بمهام أمنية فيها، وغيرهم ممن يعرف من أين تؤكل الكتف... ولكن كل ذلك الحجم الكبير من البيانات والكتابات المختلفة عن الأخوة العربية – الكردية لم يؤثر في سياسة النظام العنصرية، بدليل أن "الانتفاضة المباركة" في القامشلي البطلة في 12 و2004/3/13 ما كانت لتنفجر في وجه النظام وما كانت لتمتد إلى كل كردستان سوريا لو أن المشاكل التي يعاني منها الشعب الكردي حلت ولو أن الحوار مع أجهزة النظام أتى بثمرة من الثمار الموعودة وهل هذه هي انتصار للحركة القومية الكردية وما كسبته من ثمرات "الانتفاضة" التي أريقت فيها دماء الشباب الكردي وتعرّضت أثناءها وبعدها أموال وممتلكات كثيرين من الكرد للسلب والنهب، كما تعرّض آلاف من الكرد للتعذيب والتنكيل والتحقير والإذلال في المعتقلات الرهيبة وخارجها؟.. طبعا" لا أحد في رأسه ذرة عقل ينكر أهمية الحوار الحضاري بين وجهات النظر المختلفة بشرط أن يعترف أطراف الحوار بعضهم ببعض، ولكن النظام لم يعترف يوما" بالوجود القومي الكردي، فكيف يعترف بأحزاب كردية؟ [1]

طبعاً لن نذيع سراً إذا أضفنا إلى أن المأخذ الوحيد على نبرة "الحس والإدراك القومي العالي" للسيد جان كورد كونه صوته يأتي من الخارج. فهو يقع بعيداً عن متناول يد الأجهزة الأمنية وإلاّ، فحسب الكثيرين، "الواقعية" لقياس الأفكار ليست بالأقوال بل بإمكانية ترجمتها للواقع. وهذا "المأخذ" لا يلغ في أي حال، تاريخ جان كورد النضالي وحقيقة كونه لم يطأ رأسه حتى أثناء وجوده في السجن.

حالياً هناك ثلاثة أحزاب أو تيارات منضوية تحت اسم "التحالف الديمقراطي الكردي" وثلاثة أخرى تحت أسم "الجبهة الديمقراطية الكردية"، ومجموعة ثالثة من ثلاثة أحزاب (إتحاد الشعب ويكيتي واليساري) تلتقي في مسيرات ونشاطات جماهيرية ... وتتحدث عن إمكانية إندماجها تنظيمياً. وحقيقة يكاد المتابع لا يجد في أطروحات جميع هذه التنظيمات والتي ظهرت ككوتلة واحدة بإسم "مجموعة الأحزاب الكردية" أية فروقات سواء بين

---

[1]. جان كورد: " الحوار مع البعث وأجهزته الأمنية إلى أين؟" عفرين.نت 04.06.2004

مواقفها السياسية والنظرية الداخلية والخارجية أو في تحديدها لسقف المطالب القومية في المرحلة الراهنة. ولم تكن هذه الأسباب في يوم من الأيام اسباب حقيقة في إنشطاراتها وإنقساماتها. وهذه الأطر تتجدد بمساعيها وأنشطتها يوم بعد آخر، بشكل يمكن معها توقع إنبثاق أشكال متقدمة من العمل التضامني والجبهوي الكردي؛ أو بروز صيغة جبهة واسعة من مجموع القوى الفاعلة على الساحة، لتفعيل دورها وزيادة وزنها في موازين القوى المحلية وللضغط بفعالية على الحكومة والمؤسسة الحاكمة.. **ومجموع هذه القوى مدعوة إلى إعادة النظر في تاريخها وتقييم مواقفها على ضوء التطورات الجديدة على هدى النتائج الإيجابية وأهمها تحطيم هاجس الخوف من بطش السلطة**.

وعلى صعيد آخر، بينما كان العدد الهام من الشباب الكردي السوري، في السابق يشغر مكانه في المهاجر بين صفوف الجمعيات والروابط الطلابية والنقابية للإطراف الكردية الأخرى، العراقية أو التركية، ظهرت ولأول مرة وبحماس منقطع النظير في تاريخها، حالة خاصة بتأسيس الروابط والجمعيات والنوادي الخاصة بأكراد سوريا.

وكلمة حق لا بد منها في هذا التعميم حول خصوصية الوضع السائد قبل الانتفاضة، فقد بدرت محاولات جادة من بعض التيارات لكسر طوق العزلة والحصار المفروض حول الحركة الكردية و التعريف بها من باب آخر من قبل تنظيم "يكيتي" على سبيل المثال، وذلك قبل أحداث الانتفاضة بعدة سنوات. فقد سجل هذا الحزب أولى مثل هذه النشاطات في تنظيم حملة تركزت على التنديد بالسياسة المستمرة بتجاهل مطالب الأكراد بإعادة الجنسية، بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الحزب، في عام 1992 ، حيث تم تنظيم حملة ملصقات جدارية في جميع أنحاء الجزيرة، سجن على أثرها أكثر من مائة شخص؛ ثم تنظيم مظاهرتي دمشق أمام مبنى البرلمان السوري،(بمناسبة يوم الطفل العالمي واليوم العالمي لحقوق الإنسان 2002) . هذه المحاولات المتواضعة كانت بمثابة تصور مسبق وتكهن بمستقبل جديد، ونقطة أظهر فيه التنظيم تقدمه على أقرانه في تحديد دقيق لزمن المبادرات واستباق الفعاليات المتميزة، وكذلك إبداء شجاعة فائقة لتحدي الطوق الحديدي المحاط عسكرياً وأمنياً بالمسألة الكردية[1]. وهو ما حدى بالباحث الروسي النشيط بافل شيختمان وصديقه حكمت فرحان بالتذكير بهذه الملاحظات في معرض تناولهم للمسألة الكردية في سوريا.

---

[1] Павел ШЕХТМАН Хекмат ФАРХАН: «Курдский врпрос в Сирий» Сайт: Kurdistan.ru

بافل شيختمان وحكمت فرحان في مقال: "المسألة الكردية في سوريا، باللغة الروسية. موقع – كردستان.رو

آفاق الأصلاح في سوريا والتحديات الجديدة

بالموت الطبيعي للرئيس حافظ الأسد لم تنته إفرازات المرحلة الطويلة التي أوجدها ورسخها بنفسه في أسلوب الحكم وإدارة البلاد؛ ولم تنحصر "البراغماتية السورية" المتبعة في صنع السياسة الداخلية والخارجية أو تتبدل معالمها قيد أنملة عن سابق عهدها. بل بالعكس تماماً فقد انتقلت كل المواصفات المميزة للقيادة السورية المتمثلة بـ"مدرسة" الأسد الأب " إلى "الأسد الأبن"، مع كامل طاقم "الحرس القديم"، المتشكل من النخبة السياسية والعسكرية المرتبطة مصالحها ومصيرها بدقة متناهية مع تفاصيل هذه وغيرها من الوصفات لـ"تقاليد سوريا" ومبادئ "معلمها". وقد أظهرت هذه الفئة "غيرة" غير مسبوقة بالحفاظ على دور المؤسسات القديمة ووظائفها وتأثيراتها الكلاسيكية في العهد الجديد للرئيس " الابن والوريث الشرعي" لكل مميزات وعيوب هذه المدرسة. وكل ذلك بإسم "الاستمرار والاستقرار". ولم تكن الوعود الواردة في "خطاب القسم" تموز 2000 للرئيس الجديد إلا تعابير حماسية رنانة مستحدثة بلهجة شبابية لمضمون سياسة قديمة ومعروفة. حيث برز عدم جدوى هذا الكلام المداعب للحلم بعهد جديد من الحرية السياسية والإصلاح العام مع بداية قمع المظاهر الأولى لحراك المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان التي كانت قبل هذا الخطاب، لا تجرأ حتى بالإفصاح عن ووجودها؛ وذهبت أحلام الجميع أدراج الرياح في الربيع الأول.

إن العقبات التي تمنع التجديد والتحديث في المجتمع السوري تضرب جذورها عميقاً في الجوانب الفكرية والسياسية المتيبسة والبنى التحتية الاقتصادية النفعية وتصطدم مع طبيعة المزيج الاجتماعي للقيادة السياسية القائمة على توافق بين مصالح فئات مذهبية وجماعات فاعلة في تركيبة المجتمع الطائفي-القبلي والمناطقي-المذهبي السوري. والإصلاح المرتقب لن يكون إلا بمثابة ثورة على كل هذه المعادلة المثقلة بتراكمات متخلفة عن روح العصر وتبديلها بمعايير جديدة لحقوق الإنسان وإصلاح جذري لمعني قيمة الفرد في المجتمع وفق المعايير المتطورة والتي من شأنها فك ارتباطه بالإيديولوجيات التي لا تمثله إلا شكلياً أو جزئيا...إذاً، أما ذلك وأما بإقرار نوع من الفيدرالية المنظمة للعمل التوافقي حسب الحجم العددي في الثروة والسلًطة بالأداء السياسي الديمقراطي للحد من هذا "الإنسجام"

القائم على الرعب والإرهاب. ففي ظل المركزية المتشددة والقائمة على تغييب الدور التكويني الاجتماعي-الثقافي على الصعيد السياسي الرسمي والإكتفاء بهشاشة الإيديولوجية البعثية" كقوت لا يموت" لجمع اللحمة الوطنية لن تصمد ولن تتحمل هشاشتها أقل الضغوط الخارجية أو الإنفجارات الداخلية.

يقوي إعتقادنا بهذه الحقيقة غياب أبسط القوانين المدنية الحضارية المنظمة والمنعشة للحياة السياسية كقانون الأحزاب والجمعيات في البلاد وغياب قانون بتنظيم الصحافة وحرية الإعلام، ما عدى ما هو مسموح به وفق معادلة الاتفاق بـ" ميثاق الجبهة التقدمية الوطنية" لعام 1972 والمسلمة زمام قيادتها للبعث. فبعد الانقلاب العسكري 8 آذار 1963 صدر الأمر العسكري رقم 4 عن مجلس قيادة الثورة والقاضي بإغلاق جميع الصحف السورية ومصادرة آلات الطباعة وإغلاق دور النشر والكتب العربية والأجنبية الصادرة خارج سوريا. وكذلك الأمر بالنسبة للتوجيه المعنوي والأخلاقي وتحديد مهام ووظائف التربية الوطنية والجيل الناشئ والشباب والطلبة... فالدور الوحيد المسموح به في هذه القطاعات الحيوية للمجتمع هو للمؤسسات المنبثقة عن الحزب الحاكم كإتحاد شبيبة الثورة ومنظمة الطلائع وإتحاد طلبة سوريا... وهذه المنظمات معنية بإيجاد الولاء الأعمى للحزب وأعضائها طليقي اليد وبالوسائل الممنوحة لهم بالضغط على المعارضين لتأمين ولائهم أوإسكاتهم.

وهذه الحالة تشبه حالة النزوع الدائم، الفاقد للصراحة والعلنية، وبإسلوب عنجهي لهدف واه وغير محدود المعالم، ولا يمتلك الأهمية ذاتها لجميع مكونات المجتمع ألأقاليمي السوري. وحالياً تصطدم كل البوادر السياسية الناشئة والمتلكعة في سيرها، والآتية من كل الأطياف وكل مناح الفكر وتشعباته بما فيها إطروحات بعض المثقفين والمفكرين السوريين المصطفين إلى جانب العائلة الحاكمة ومن الحزب الحاكم، بالضوابط والإجراءات اللاقانونية القاسية، القائمة على إختيار"القوة" وحدها في إدارة كل مظاهر وظواهر الدولة والمجتمع، لتنطوي إفرازاتها على ترسيخ دور الحزب الواحد والفكر الواحد..كلزوم وحالة إضطرارية لمنع تسريب النشاط الفكري والثقافي المتنوع وكتم الأصوات المطالبة بالإصلاح وترتيب هيكلية النظام الاقتصادي الإنتاجي والتجاري-الخدماتي، والقانوني-الإداري، والقضائي العدلي..وكل ذلك بعكس ما تفرضه منابعنا التاريخية الثقافية المتنوعة والمزدهرة بأصولها وتفرعاتها. وعلى ضوء ذلك، تبقى الوظيفة الوحيدة المحددة لمؤسسات الجيش وقوى الأمن الداخلي هو المنع والكبح والرفض. ومركز المؤسسة الحاكمة "العائلة" بمفردها تملك أمر تحديد

الضوابط والمعايير في إختيار نواة هذه الأجهزة الأمنية من جميع أقسام وفروع المخابرات السياسية والجنائية والعسكرية...لتعكس بذلك حالة فردية من مجتمعنا وليس كل التنوع.

العلة الأولى تأتي من الدستور المحدد للأطر القانونية للبلاد ومنطق تحديده للأهداف الرئيسية[1]. فالمادة الثامنة من الدستور السوري لعام 1973 ينص حرفياً على أن " حزب البعث العربي الأشتراكي يقود الدولة والمجتمع". ومن هنا النفي القاطع لإمكانية أية جهة سياسية أخرى بالتطلع إلى مشاركتها في الحياة السياسية كشريك بالحق الكامل. والمادة الثانية التي تسد الطريق أمام اية بادرة أخرى خارج الحزب الحاكم هي الطريقة التي تتم فيها إختيار السلطات التنفيذية والتشريعية والرئاسة، فالمادة 84 من هذا الدستور تنص على إن رئيس الجمهورية يتم تعينه عبر إستفتاء يطرحه مجلس الشعب بناء على إقتراح القيادة القطرية لحزب "البعث"[2]. بعبارة أخرى لا يحق لشخص آخر أن يرشح نفسه لرئاسة الجمهورية من خارج المؤسسة الحاكمة. وهناك مجموعة كبيرة من القوانين والدساتير المكملة والمخولة لهاتين الحالتين بحيث لا يمكن معها مسائلة الرئيس عن أية تصرفات مهما بلغت خطورتها وأهميتها، أو إمكانية تنحيه بأسلوب آخر غير الحرب والإنقلاب الدموي. .

الوضع الآخر الذي يؤدي إلى إستمرارية الحكم المطلق هو سريان مفعول حالة الطوارئ الذي صدر في البلاد منذ عام 1963 بموجب القرار رقم 2 من مجلس قيادة الثورة الذي أستولى على الحكم بانقلاب عسكري (وليس من قبل مجلس الوزراء كما يقضي بذلك الدستور وفي حالات معينة كالحرب أو الكوارث الطبيعية الكبرى)، وهي تمنح السلطات التنفيذية صلاحيات شبه مطلقة بدون الرجوع إلى التشريعات والقضاء المدني. وكذلك المواد المتعلقة بتحديد "أهداف الثورة في الوحدة والحرية والاشتراكية " كخطوط حمراء لا يجوز تخطيها. بالإضافة إلى ذلك هناك مجموعة من القوانين الاستثنائية المشروعة في ظروف إضطرابات داخلية كالقانون رقم 49 لعام 1981 والقاضي بإنزال عقوبة الإعدام بكل من ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين!

---

[1]. أنور البني: "معوقات الحركة نحو التغيير الديمقراطي وحقوق الإنسان في سوريا"

[2] أنور البني: "معوقات الحركة نحو التغيير الديمقراطي وحقوق الإنسان في سوريا."
عفرين.نت

ومن أهم الأدوات "القمعية" في محاربة ومناهضة المعارضين السياسيين هي محكمة أمن الدولة العليا الاستثنائية التي أنشئت بالمرسوم رقم 47 لعام 1968 على أنقاض المحكمة العسكرية الدائمة التي ألغيت. وإحدى إختصاصاتها هي النظر بالجرائم "الأعمال المناهضة لأهداف الثورة" وأضيف إليها جميع القضايا التي يحيلها الحاكم العسكري بغض النظر عن علاقتها بأمن الدولة أم لا. وقد أصدرت حتى الآن أحكاماً بآلاف المتهمين أمامها وأصدرت أحكاماً تصل للإعدام والسجن المؤبد وما زال الميئات من المساجين نتيجة أحكامها. مجموعات الأخوان المسلمين وحزب العمل الشيوعي والحزب الشيوعي (رياض الترك) ولجان حقوق الإنسان ونشطاء وكوادر الأحزاب الكردية وحزب الإتحاد الإشتراكي (جمال الأتاسي) وحزب التحرير الإسلامي ونشطاء المنظمات الفلسطينية ومعتقلي ربيع دمشق (الدكتور عارف دليلة، والمحامي حبيب عيسى حتى المتهمين بدخول شبكة الإنترنيت وقراء المواقع الممنوعة أو مرسلي الأخبار عن طريقها(مهمند قطيش وشقيقه ويحي الأوس) والعائدون من العراق وحزب البعث(جناح العراق) وحزب البعث (صلاح جديد) وما زال قسم منهم في السجون منذ عشرات السنين. وفي القسم الخاص بسوريا، يذكر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم لهذا العام وجود قرابة 4000 سجين سياسي في المعتقلات[1] السورية المختلفة، والتي غالباً ما تحجب الحكومة السورية المعلومات الواقعية عن ظروفهم عن مؤسسات حقوق الإنسان الدولية.

أمام هذا الواقع الصارم بتحديداته وتحدياته تظهر العلاقة المتأزمة للقومية الثانية في البلاد مع الحكومة المركزية وتوزع مناطق وجودها لتشمل مختلف المناطق السورية مع وجود وكثافة متواصلة في منطقة تامبونية خاصة بها تعطي الحركة الكردية فرصة نادرة للقيام بدور إستثنائي وتاريخي. إنها ستكون بمثابة الرأس الصاعق لكل البرود والجمود المتراكم في فقرات ومفاصل الحركة الإجتماعية الثقافية وانشراح للمعين الروحي لجميع فئات وشرائح المجتمع السوري العريق. وهذا ما يدفع بعض المثقفين للإعتقاد بإمكانية "الانتقال الى العصيان المدني السلمي بمقاطعة السلطة وأوامرها وخدماتها ووضع النخب العربية أمام مهماتها التاريخية" بل دعا بعضهم، كالفنان-السياسي بشار عيسى، الكورد لإنتزاع الشرعية بالعصيان

---

[1]. تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان في العالم، قسم الجمهورية العربية السورية ص5 (المجموع 13 صفحة باللغة العربية).USINFO.STATE.GOV ، تاريخ النشر 10 آذار2004.

المدني...وهو، حسب تقديره " قدر النخبة الكردية أن تقود المجتمع السوري ونخبه من التخلص من الأوهام بمواجهة الحقيقة"[1]

فكما نعلم تجتمع الآراء في تحديد المطالب الكردية في **قائمتين أساسيتين: الأولى** تقضي برفع جميع القوانين الإستثنائية المكرسة لاضطهاد الأكراد كمجموعة مغايرة ومختلفة ووقف إجراءات تهميشهم كقومية "معادية" وغريبة، أو من الدرجة الثانية. ثم إلغاء نتائج الإحصاء الإستثنائي وإعادة الجنسية، وفك مشروع "الحزام العربي" وإلغاء نتائجه السلبية في التغيير الديمغرافي للمنطقة الكردية وعودة القادمين " الغرباء عن المنطقة" وفق خطط الحكومة إلى مناطق سكناهم الأصلية أو توزيعهم (بالنسبة لسكان الغمر) بشكل عادل على المناطق السورية الأخرى وليس حصرهم وتسليحهم وراء ظهر الأكراد في الشريط الحدودي بغية تقطيع أواصل المجتمع الكردي وزرعه بالألغام والفتن القابلة للإنفجار. وتنطوي مخاطر إستيطانهم بهذا الشكل القسري والعسكري على شحن الحقد والكراهية بين الجماعات الجارة والمتآلفة سابقاً. **أما القائمة الثانية** من هذه المطالب فتقضي بتلبية الحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا بحيث يقر مصيره بنفسه ضمن إطار وطني عام يسمح له في نفس الوقت بالتعاطي والتضافر الإيجابي مع بقية مكوناته الإجتماعية في الإطار التاريخي الجغرافي ضمن معادلة متطورة للفهم الوطني أساسه إن الإنتماء الوطني مسألة إنسانية داخلية مبنية على أساس الشعور والدنو والألفة مع الجماعات القريبة روحياً ونفسياً وفي إنسجام طبيعي، وليس قهري. وعليه فإن هذه المطالب العادلة والمشروعة والمعترفة بها في كل الشرائع الوضعية والسماوية تقع تماماً على الطرف النقيض للب إيديولوجية "البعث". وما الإجماع العام لمختلف أطياف المعارضة السورية الداخلية والخارجية، المحرومة من المشاركة في العملية السياسية الراهنة، والمطالبة بصيغ مختلفة، بإعطاء وضع قانوني صريح للشعب الكردي، إلا حليفة طبيعية إستراتيجية لتحقيق الخطوات المشتركة على طريق دحر الديكتاتورية والخلاص من إحتكار سلطة الحزب الواحد الأزلي.

إن إنتفاضة 12 آذار كانت أولى الخطوات الحقيقية لتبيان هذا الدور التاريخي، فقد سطعت أحداثها من جديد الضوء على موقع الحركة الكردية من العملية السياسية العامة في سوريا وأشارت إلى نزوع طليعته

---

[1]. بشار العيسى: "إنتزاع الشرعية بالعصيات المدني قدر النخبة الكردية أن تقود المجتمع السوري ونخبه من التخلص من الأوهام بمواجهة الحقيقة. عفرين - نت 08.06.04

السياسية لتبوأ مكانتها آجلاً أم عاجلاً، في صدارة المطالبين بالتغيير الجذري العميق. **حيث أصبحت حقيقة لا يشوبها شك للجميع إن الحقوق القومية للأكراد لا يمكن تحقيقها إلا بالقضاء على ما أفسد التمتع الطبيعي لجميع فئات المجتمع السوري بالحرية والديمقراطية. والمعادلة الأكثر واقعية في تحقيق التقدم نحو مجتمع مدني تعددي ملتزم بصرامة القوانين الحضارية الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان.**

على هذا الطريق البعيد والشاق تتجمع بعض الإشارات المشجعة. فلأول مرة في تاريخها تعقد إجتماعات مباشؤة بين عدة أطراف من ممثلي الأحزاب والتيارات العربية السورية وعدد من ممثلي الأحزاب والشخصيات الكردية ونشير في هذا الجانب على سبيل المثال ولا الحصر الإجتماع الذي عقد في مدينة القامشلي في 9.07. 2004 بين مجموعة الحزاب المنضوية في "التحالف الديمقراطي الكردي في سوريا و الأستاذ حسن عبدالعظيم- الناطق الرسمي بإسم التجمع الوطني الديمقراطي؛ الأمين العام المساعد للإتحاد الاشتراكي؛ والسيد الأمين العام المساعد لحزب العمال الثوري الأستاذ عبدالحفيظ حافظ، والأستاذ هيثم المالح – رئيس الجمعية السورية لحقوق الإنسان والأستاذ يوسف سلمان عن لجان إحياء المجتمع المدني، والأستاذ سليم خبر بك- رئيس منتدى جمال الاتاسي..

وقد أفسحت الإنتفاضة كذلك عن التعريف بموقع آخر من مواقع القوة التي تتحلى بها الحركة السياسية الكردية كمونياً بالمقارنة مع نظائرها السياسية في الداخل السوري، وهي إنها، على ما هي عليه من تمزق وإنشقاق، تمثل بشكل أو بآخر اقلية قومية مختلفة عن التركيبة الإجتماعية العربية. وهي بهذه الخاصية مدعوة للتعاطي مع الأطراف الدولية المتقدمة في مجال حقوق الإنسان والحريصة على عدم حصول تجاوزات كبيرة في هذا الجانب. ومن هنا ايضاً الإجماع على إن القدرة الكمونية للحركة الكردية في تصدر الأعمال والفعاليات التي من شأنها زعزعة الثقة بالصورة الدبلوماسية لسوريا في الخارج وإضعاف الثقة بها كطرف يستأهل على المصداقية. والمثال الواضح على بدور وتحقيق هذه الناحية الحساسة هو إرسال بعض الدول، من بين الأكثر سباقة بالإهتمام بحقوق الإنسان، وفوداً رسمية إلى الجزيرة للتحري والوقوف على تفاصيل الأحداث. ثم الإيعاز لسفاراتها بالقيام بمراقبة الأمور عن قرب لكي لا تسمح بخروقات أكثر جسيمة لحقوق الإنسان أو تحقيق إبادات جماعية على غرار ما حدث في العراق وعدد آخر من بلدان العالم. ومن الدول التي قامت بمثل هذه المساعي بشكل علني المانيا، النروج، السويد، كندا... فالأحزاب الكردية بهذه الصفة أيضاً ممثلة لحركة التحرر وتناضل من أجل قضية إنسانية كبيرة وعريقة

تضاهي أهميتها الأهداف السياسية وظروف الحرية والديمقراطية العامة إلى أمور تتعلق بالحدود والأمن الجماعي والتوازن الدولي والسلام العام.

إن إنكار وجود مسألة كردية في سوريا هو ضرب من دفن الرأس في الرمال...كان الملازم محمد طلب هلال، والذي سيرتقي المناصب سريعاً، قد رفع إلى قيادة البعث..ودراسته الشهيرة، العنصرية تماماً، والتي تقترح جملة إجراءات حول كيفية "تذويب" الأكراد في "البوتقة" العربية! تأسيساً على مقترحاته تلك، جرى تعريب أسماء عشرات القرى والبلدات الكردية... وسوى ذلك من الإجراءات التمييزية.

صبحي حديدي (سوريا)
كاتب وصحفي عربي
"الحوار المتمدن" 20.03.2004

الفصل الثالث

خطة محمد طلب هلال كنهج لسياسة حزب البعث إزاء المسألة الكردية في سوريا

يعتبر رجل الأمن المحترف، محمد طلب هلال، الذي شغل منصب رئيس شعبة الأمن السياسي في الجزيرة، أول مؤسس لخطة متكاملة تقوم على أسس نظرية وعملية تستهدف القضاء على جميع مظاهر الوجود القومي الكردي في سوريا. وهو يعد، لتوجهاته القومية العربية المتطرفة، ولطبيعة وظيفته البوليسية وخلفياتها المهنية، كرجل تحري وتقصي بالامتياز..وأحد أبرز ممثلي النهج الشوفيني البعثي عدوانية وشراسة تجاه الأكراد. أما لجهة "مردودية" هذه الخطة من الناحية العملية، فيمكننا أن نلاحظ تأثيراتها وفعالياتها من خلال الشروخ العميقة التي أنتجتها في المجتمع الكردي في جميع نواح الحياة. كل ذلك يؤكد، إن هذا الشخص الداعر، المشحون بالأفكار والخطط الأثيمة، أصبح بحق أحد المهندسين "البارعين" لأهم مشروع معادٍ للإنسانية في منطقتنا، ليقارن أسمه بأسماء كبار مجرمي الحرب، كصدام حسين وعلي حسن الكيماوي وغيرهما... و لربما تؤهله هذه الصفة بالذات

لتبوأ رأس قائمة الشوفينيين في العالم العربي من الممتهنين الابادة الثقافية و"التطهير العرقي" بطريقة حاذقة ومختلفة تماماً عما عهدته البشرية، بحيث تجنبه العقاب وتبقيه خارج نطاق القصاص وحكم القانون. وهنا سنقف على بعض الآثار التي تركتها هذه السياسة الخرقاء على جوانب معينة من المجتمع الكردي.

1. الجوانب الروحية والدينية

لقد أوصى محمد طلب هلال في كراسه المعروف القيادة السياسية في البلاد باتخاذ إجراءات دقيقة ومقتضبة من أجل إبعاد تأثير رجال الدين الكرد عن الحركة القومية وعزلهم عن القضايا السياسية التي تهم مجمل شرائح المجتمع الكردي. حيث تذكر إحدى هذه التوصيات بضرورة "منع الشيوخ ورجال الدين الأكراد من ممارسة دورهم الديني في المنطقة، ونقلهم إذا أستوجب الأمر، إلى المناطق العربية وتعيين رجال دين عرب مكانهم." وبحسب السيد هلال إن هؤلاء الشيوخ يقومون بادوار مريبة وغير دينية بل يستخدمون العباءة الدينية لإمرار النصح والإرشادات القومية.

كما هو معروف إن الغالبية العظمى من الأكراد هم مسلمون سنة. ولكن في الوقت الراهن لا تلعب الأفكار الدينية، كإيديولوجية سياسية، دوراً ملحوظاً بينهم. وباعتبارهم اليوم ضحايا خطة سياسة تستهدف وجودهم القومي والثقافي، والتي تستخدم فيها بشكل فعال، وبغير وجه حق، الحجج والأدلة الإسلامية على"وحدة المصير والتاريخ المشترك.."، فهم يميلون بشكل واضح إلى المبادئ العلمانية لقناعتهم بقدرتها على رفع غبن وإجحاف "أخوة الدين" عن كاهلهم. ويبدو أن تعلق الأكراد بشكل مآلي بالمبادئ الديمقراطية والأسس العلمانية للحرية الفردية والجماعية ولحقوق الإنسان أصبحت مسألة ملحوظة للمطلعين على الوضع الكردي الراهن. وربما إشارة السيدة دانييل ميتران على أن "الأكراد قريبون مننا لأنهم صادقون في نزوعهم للديمقراطية، فالعدد الكبير من السياسيين والمثقفين الأكراد الذين ألتقيتهم يعملون لكسب الدعم والتأييد لمطالبهم والحفاظ على خصوصياتهم في الأطر الديمقراطية فقط" [1] ولربما لهذه الأسباب، ولاستمرار خطط تعريبهم ألقسري وتهميشهم المتعمد في البلاد منذ عقود، كانت الإيديولوجيات

---

[1] . Chris Kutschera : « Le défi Kurde » Préface de DNIELLE MITTERRAND.Bayard, Paris, 1997.
مقدمة السيدة دانييل ميتران لكتاب كريس كوتشرا" التحدي الكردي" باريس 1997 ص6-7

العلمانية، الاشتراكية والشيوعية، حتى أمد قريب، أكثر قبولاً وانتشارا بينهم. ونظرة أولية للشريحة الاجتماعية للأحزاب الشيوعية واليسارية والعمالية في مختلف الدول المقتسمة لكردستان تؤكد هذه السمة بشكل قاطع. إذاً، لن نجافي الحقيقة إذا أكدنا في هذا المجال بأن السلوك الديني المتطرف واستخدام الإسلام كيافطة سياسية، مسألة غير مألوفة وعديمة الجدوى في كردستان سوريا، بل مثل هذه الأطروحات تذكرنا بعبثية الجمع بين الحالتين، التي ستكون بمثابة ظهور "غراب أبيض بين الغربان"، حيث يتنافى ذلك بوضوح مع تطلعات الأكراد القومية التحررية العلمانية.

لكن اقتراب توجهات رجال الدين القوميين أنفسهم واندماجهم بمضمون الإيديولوجيات الأكثر انفتاحا على الحرية والعدالة الاجتماعية تكاد تكون ظاهرة "كردية" خالصة. والتاريخ الحديث للحركة الكردية بشكل عام تذكرنا بأسماء لامعة ومعروفة في مختلف أجزاء كردستان.. وفي سوريا هناك العشرات من خريجي المدارس الدينية ورجال الدين ممن اختاروا مكانهم اللائق في النضال القومي والاجتماعي بين صفوف أحزاب علمانية قومية أو أممية. ومع ذلك، يبدو أن بعض الشيوخ ورجال الدين المحسوبين من جهة أصولهم القومية فقط على الأكراد، أمثال د.محمد سعيد رمضان البوطي عميد كلية الشريعة والسيد أحمد كفتارو، مفتي الجمهورية الذي توفي منذ فترة وجيزة، هؤلاء وورثتهم من المندمجين مع النخبة الحاكمة لا يملكون أية صلة مهما كانت واهية مع الوسط الكردي وبيئته الطبيعية. و"الإسلام الرسمي" الذي يمثلونه لا يملك أية أرضية حقيقية بين أكراد سوريا. أما الإسلام المسيَّس والمقترن بالعنف كطرح إيديولوجي للتحرر القومي فمفهوم كان ولا يزال غريب ومرفوض في المجتمع الكردي السوري. وهذه الصورة العامة كانت ولا تزال غير مرضية للجهات الممعنة في زيادة فعالية خطط الانصهار ألقسري، لذلك سعت وتسعى لتوظيف كل الإمكانيات المتاحة بما فيها وسائل الضغط والإكراه واستخدام القوة لتغيير المعادلة لصالح خططها. ومن هنا تظهر توصيات محمد طلب هلال كخطة مبرمجة لإحداث التغييرات التي من شأنها الإسراع في تطبيق خطط اختراق المنطقة بعمق وبكل الإتجاهات ، واستخدام ورقة الدين كعامل حاسم في المعادلة . ومن هنا ايضاً استغراب السيد هلال على عدم تجاوب بعض الرموز مع خطته، حينما ضرب مثلاً عن العائلة الدينية المعروفة آل الخزنوي ليقول "حينما طلبنا منهم شجب حركة تمرد البرزاني في شمال العراق، طلبوا أن يشجبوا الاقتتال بين المسلمين بشكلٍ عام! فهل هذا منطق!" وهذه العائلة التي اشتهرت منها العديد من علماء أفاضل للطريقة النقشبندية على مستوى المنطقة والعالم ما تزال، بصفة عامة منصرفة لأمورها الدينية، ومحتفظة بعدد جيد من الأتباع

والمريدين من العرب والأكراد على حد سواء، دون الانزلاق إلى المطبات التي تريد السلطة وقوعها فيها. إن ما يميز أحد أهم ممثلي هذه الطريقة الحاليين الشيخ محمد معشوق الخزنوي ، إمام وخطيب جامع مدينة القامشلي، وعضو اللجنة المشتركة الإسلامية ـ المسيحية للحوار الحضاري..، هو أسلوبه السوي في المجاهرة واتخاذ المواقف العادلة من القضايا الوطنية الرئيسية. فقد رد، في إحدى خطبه، على الدعوات المنددة بموقف الأكراد العراقيين المؤيد لتحرير العراق، (البوطي وغيره)، بشكل يشهد له بالشجاعة الأدبية وقوة الشخصية ورصانة المنطق وسعة الأفق. وهذه الخصائل المجتمعة بشخص واحد لا بد أن تخلق منه شخصية غير اعتيادية.

والحقيقة إن الوضع العام للعديد من الأرومات الدينية تشبه وضع هذه العائلة المعروفة، التي لا تصطف آلياً إلى جانب خطط التعريب ألقسري، كما يطلب منها على المستوى الرسمي، ولا تتدخل فعلياً (على الأقل من الناحية الشكلية) في العمل القومي السياسي. وحيادهم الإيجابي هذا لا ينعكس فقط في السلوك السوي، بتمسكهم بهويتهم القومية ومظاهرها الأساسية من اللغة والعادات والتقاليد..، بل والحفاظ، رغم كل الصعوبات والضغوطات الممارسة، على الحد الأدنى من المواقف المقبولة. وهذا ما يؤدي موضوعياً إلى نضج حالة من المواكبة الحقيقية للإطروحات القومية بين عدد لا بأس به من الجيل الجديد في هذا الوسط، بالإضافة إلى احتوائه تقليدياً بعدد لا ينضب من الشعراء ومحبي الأدب الرفيع والفولكلور وحفظته من بينهم.

إن معرفتي الشخصية بعدد هام من أبناء هذه العائلة الكريمة وشيوخها تعود إلى سنوات دراستي، في نهاية الستينات، في المدرسة الإعدادية الخاصة التابعة لهذه العائلة في قرية تل معروف، التي ما تزال تعتبر مركزاً هاماً لنشر تعاليم الدين حسب الطريقة النقشبندية، الطريقة الفريدة في نوعها ومكانتها ودورها بين الأكراد منذ عدة قرون. والتي كانت يوماً ما، وحسب تقدير المراقبين الأجانب، الجهة الوحيدة التي يحسب لها الحساب للقيام بجمع اللحمة السياسية للمسلمين بعد انهيار الدولة العثمانية لجهة قدرتها على تنظيم أعداد هائلة من المريدين وسمعتها ونفوذها الروحي والمادي بين أصقاع واسعة من بلاد المسلمين.

إلى جانب المسلمين هناك أقلية كردية يزيدية، والتي تعود أصول ديانتهم إلى الديانة الكردية القديمة ما قبل الإسلام (الزرادشتية). وهؤلاء يعيشون تاريخياً في المناطق الكردية فقط، وموزعون جغرافياً على جميع المناطق الكردية السورية. الغالبية العظمى منهم يفتخرون بأصولهم الكردية وبعاداتهم وتقاليدهم، والتي هي الأصفى والأنقى من حيث ضعف تأثيرات العروبة والإسلام. لقد كان ولا يزال رغبتهم وولائهم بالتمسك بتعاليم دينهم

وطقوسه وشعائره، الممارسة بشكل فريد باللغة الكردية فقط، مسألة لا يشوبها شك. وقد عرف عنهم مشاركتهم النشطة في الفعاليات الكردية السياسية والثقافية المشروعة والتي تبررها وحدة الدم والتاريخ والمصير. وأنا أتذكر شخصياً عدداً من المسؤولين اليزيدين في الأحزاب الكردية السرية، ولا تزال ذاكرتي تحتفظ باسم مسؤول منطقة ديريك للحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، خدري يزيدي، الذي كان يحكى عنه سعة أفقه وتسامحه في المسائل الدينية وبالأخص تفانيه في الدفاع عن الجذور الكردايتي المتأصلة في اليزيدية. للأسف الشديد، في السنوات الأخيرة بذلت السلطات الأمنية محاولات كثيرة لتشويه هذه الصورة الطبيعية والمتلائمة مع الحقائق التاريخية واللعب بقدر اليزيدين. فجرياً على مبدأ "فرق تسد" حققت فجوة تتسع مع الزمن بين الأكراد اليزيدين والمسلمين، بغية إضعاف المعارضة الكردية المواجهة لها بشكل عام. لقد ذكرت في مكان آخر من هذا الكتاب كيف توسط كردي يزيدي بيني وبين مخفر الشرطة في القرية أثناء حجز الشرطة لكاميرتنا. لقد أصبحت المناسبة فرصة لتبادل الحديث معه بعد انتهاء "الأزمة" لأتأكد أن الصورة اليوم ليست على ما يرام. وأن عدد اليزيدين المتعاونين مع البعث "تحت ضغط الظروف المختلفة" آخذ بالزيادة بالاطراد مع الزمن.

بالإضافة إلى المسلمين واليزيدين هناك أقلية كردية تدين بالمسيحية. حتى الماضي القريب كان تمسكهم باللغة والعادات وبالأخص الفولكلور الكردي كبير جداً وقد ظهر من بينهم عدد من الفنانين الشعبيين المبدعين. وكان حضورهم الثقافي والاجتماعي واختلاطهم بالمجتمع الكردي المسلم وبالأخص في المناسبات والأعياد المشتركة هاماً. أنني لا أزال أتذكر كما لو إن ذلك جرى لي بالأمس حينما كنت مدعواً مع بعض الشباب من جيلي إلى إحدى حفلات الأعراس المسيحية المقامة على أكمل صوره بالتقاليد والمظاهر الكردية. أتذكر كيف تقدم أحد المسنين من أقرباء العريس من قارع الطبل "ليوبخه" قائلاً:

- أنت لا تعزف بالكردية! جوّد بضرباتك، جوّد...هذه ليست حدادة وضرباتك كمطارق الحداد لا تتناغم مع عذوبة صوت المزمار!

وأخذ من يده الطبل وبدأ يغني مع النقر الخفيف، السلس..

ولكن هذه الصورة الجميلة أصبحت شبه نادرة الآن بين الجيل الكردي المسيحي الراهن. وما قيل عن الشرخ الكبير الذي أحدثته الأجهزة الأمنية بين الأكراد المسلمين واليزيدين لا يضاهي نصف ما حققتها أياديهم الأثيمة بين الأكراد المسيحيين والمسلمين. وما عدى حالات قليلة لا تجد اليوم من الشباب المسيحي من يتقن الكردية، ولكن الأنكى من هذا وذاك هو

العطب والخلل الذي ألحقوه عنوة بالعلاقات الروحية والتآخي الحقيقي بين أبناء الطائفتين الشقيقتين.

اللعبة كانت نفسها، ولكن الأضاليل في فلسفتها التحريضية هي التي زادت من فعالية التأثير واتساع نطاق الأضغان المزروعة بشكل اصطناعي. لقد تمكنت الدعاية – الوشاية الرسمية الهائلة الإمكانيات والأساليب، من تأليب عدد هام من أبناء الطائفة المسيحية و الأكراد ضد بعضهم البعض، مسترسلين على عدد من الأقاويل والأساطير المفبركة من كل نوع حول العداء الكردي التاريخي المزعوم للمسيحين... وبما أن عدد لا بأس به من أبناء هذه الطائفة يتبوأون مناصب إدارية وحزبية رفيعة في المنطقة، كانت الوسائل المتاحة لتنفيذ هذه السياسة الغاشمة كاسحة. وهناك في هذا المجال عدد لايعد ولا يحصى من أحداث الشجار والتعدي والإهانات...الناتجة من الفتن المدبرة على هذه الأرضية. ولولا الرغبة الجامحة من طرفنا بالذهاب إلى أقصى حدود الشفافية في هذه المسألة، لتسهيل إقتلاع جذور هذه الأمراض الغريبة على مجتمعنا، ومساعدة جميع المخلصين من أبناء الجزيرة الغيارى من كل الأطياف لما ذكرت بالأمثلة والأحداث التي شاعت بشكل واسع في المنطقة ووصلت بعض منها إلى بعض وسائل الإعلام.

إحدى الأمثلة التي عرفت جزئياً أطرافها وحزنتني جداً آلامهم. حادث إطلاق النار على مدير مطحنة تل حجر. أتذكر المدير الشاب وطلعته الوسيمة وكان من أطراف القامشلي. يذكر إنه وقع خلاف بينه وبين أحد مساعديه من المسيحيين دون أن يستطيع أحد مساعدتهما لتجنب تصعيد الخلاف. ويبدو أن شخص ثالث من البعثيين، ممن وضع عينه على منصب المدير ولكنه لا يملك الكفاءة اللازمة، قد وجد الفرصة مناسبة لتأجيج الصراع، وبدأ " بصب الزيت على النار " وبالنتيجة وصلت الأمور إلى أن يحضر مساعد المدير في اليوم الثاني إلى العمل مع مسدسه ويطلق سبعة عيارات نارية على مديره في باحة المطحنة. وسمعت فيما بعد أن المدير الذي نجى بأعجوبة بعد أن تلقى المعالجة فترة طويلة والذي أدرك "المكيدة" مؤخراً، قد أسقط الدعوى القضائية عن "المنفذ" لكي لا تتحول المسألة إلى إنتقام عشائري. وهناك قصة أخرى يعرفها الجميع في محافظة الحسكة وهي قصة بطل السيرك جان خابوط، المعروف عنه إنه "يسحب بأسنانه السيارات". فهذا الشخص إنقطعت فجأة مسرحياته ثم سمع الناس أخباره من راديو الكتائب في لبنان، حيث التحق بسراياهم بعد أن تأججت الحرب الأهلية اللبنانية هناك أواسط السبعينات من القرن الماضي. وهذا الشخص الذي كان محبباً من معجبيه ومحبي فنه من كل القوميات والطوائف، والذي كان يتقن لغاتهم ولهجاتهم ويبادلهم الأفراح والأتراح بدأ فجأة يخطب من على أمواج

الأثير ليلعب دوراً لا يتقنه مطلقاً. إنه بدأ يفبرك قصص من خياله ويجمع بين أحداث وقعت في سياق مختلف كلياً عما سرده هو...ليصل بالنتيجة إلى استنتاجات خطيرة يتهم بها الأكراد في الجزيرة بالاعتداء على أعراض المسيحيين! وبخطف بناتهم! وبالاعتداء على أملاكهم...!!؟؟وإلى الآن لم أفهم دواعي مثل هذا الإفتراء المغرض والخاوي من أية حقيقة، ولا الجهة المحرضة على ذلك، سوى إن هذه الديباجات القديمة الحديثة تظهر في الجزيرة كلما كان الموضوع الكردي مطروح على الساحة كقضية سياسية.

لربما لا تكتمل الصورة في هذا الجانب إذا لم نذكر ببضعة كلمات حادث سجن الحسكة عام 1993 والذي يعتبر إحدى أكثر الأحداث خطورة وأكثرها دموية على هذه الأرضية، إذا صحت الرواية المنتشرة بكثرة في الجزيرة عن أسبابها. وهناك حقاً نقاط عتمة كثيرة ونقاط إلتقاء هامة في الحادث تقرب بسهولة القناعة بوجود صيغة مؤامرة مدبرة وراء ذلك. فقد شب حريق هائل في إحدى الأجنحة، وأودى بحياة أكثر من خمسين كردياً، بما فيهم خمسة أشخاص من عائلة واحدة. وهناك مؤشرات أخرى رافقت سير الإطفاء والطريقة التي تم فيها إكتشاف الحريق لا تدع المجال للشك في وجود تماطل ما في القضية. وما يزيد القناعة بمثل هذا السيناريو هو عدم إجراء السلطات بتحقيق شامل ورسمي ولا نشر تفاصيل من شأنها دحض الشائعات والروايات المختلفة، بل صنفت الأسباب وحددتها "أسرار أمنية". أما عن الأسباب المعروفة والرواية الأكثر إنتشاراً في كل المنطقة فيقال التالي: في شجار لأسباب شخصية ومادية قتل أحد الأغوات الأكراد رجلاً مسيحياً. ويقال أن زوجة المغدور، والتي كانت على صلة بعدد من رجال الأمن والمتنفذين من مسؤولي المنطقة، قد أعلنت صراحة على الملأ بأنها سوف تنتقم لزوجها بشكل تلقن فيه درساً لا ينسى لكل الأكراد، وستقتل منهم كل ما كان بوسعها.. وقد نشب الحريق بالضبط في الجناح الذي كان يحتجز فيه خمسة من عائلة القاتل، حيث ذهبوا جميعاً ضحايا مع العدد الآخر من السجناء الأكراد.

ووسط هذه الأجواء المشحونة بالأضغان والانتقام الأعمى سربت الأجهزة الأمنية إلى الأوساط الكردية شائعات مغرضة مؤداها إن المدبر الأساسي في هذه الفتنة هو " اللوبي المسيحي" بينما أومأ على كل الأصعدة لممثلي المسيحيين في أكثر من مناسبة إن " الأكراد سيثأرون منكم، وإذا لم تتخذوا إحتياطاتكم، سوف يجري لكم ما جرى للأرمن عام 1915!".

لربما كان من الممكن تفسير هذه الوقائع بمجملها على إنها حوادث عرضية ومن محض الصدفة أو قابلة للحدوث في أية بيئة أخرى لولا التركيز والاستهداف الصريح العبارة من قبل بعض قادة الفكر والمسؤولين البارزين

في الدولة، والتي لا يمكن إعتبارها زلات لسان أو تهديدات بغير تخصيص وعنوان. ففي إحدى اللقاءات الرسمية "مؤتمر حول الآثار السريانية - الآشورية في سوريا" الذي عقد في دمشق، ذكر "الفيلسوف والمفكر" السوري سهيل زكار في محاضرته بالمناسبة: " إن الآشوريين السريان مثل العرب السوريين عانوا ويعانون في العصر الحديث من إنتشار ثلاثة إيديولوجيات في المنطقة: الصهيونية، والطورانية التركية (بانتركيزم) والإيديولوجية المنادية بتحقيق كردستان الكبرى، والمدعومة بشكل خاص من الإمبريالية البريطانية!"[1]

يذكر إن في مثل هذه التأليبات والوشايات القومية والطائفية حاولت السلطات جر الأرمن كذلك إلى جانبهم، لكن لحسن الحظ أن هؤلاء أظهروا درجة عالية من التيقظ والفطنة ولم يسهموا في إشعال نار الفتن ضد الأكراد.

2. الجانب الأقتصادي

في الإرشادات التي صاغها محمد طلب هلال في كتابه عن الجوانب الإقتصادية للمنطقة يذكر ضرورة: " إقفال أبواب العمل أمام الأكراد وفعل كل ما من شأنه لجعل أوضاعهم غير مستقرة ليجبروا على ترك المنطقة والهجرة إلى خارجها. يجب عدم السماح لهم بإمتلاك الأراضي الزراعية ومنعهم من تحقيق عقود الآجار..والعناصر العربية والحمد لله متوفرة!" وبعد سياسة عملية معتمدة على مثل هذه التوجيهات الرسمية التي أصبحت ورقة عمل محددة للسياسة المتبعة في المنطقة يمكن بسهولة قراءة النتائج المدمرة على جميع مناح الحياة الإقتصادية في الجزيرة المغدورة. ولنقف بسرعة على ما خلفته هذه السياسة على إوضاع الزراعة، والتربية الحيوانية، الصناعة والحرف والخدمات السياحية.

فيما يتعلق بالزراعة، فكما هو معروف إن توزع الأراضي الخصبة في الجزيرة و بمعدل جيد من نسبة هطول الأمطار السنوية تقع على الخط الشمالي المتاخم للحدود التركية، وكلما إتجهنا نحو الجنوب كلما تقلصت نسبة الخصوبة وكميات الأمطار السنوية. وهي عادة تنقسم إلى أربعة مناطق متمايزة. وبالنسبة للمناطق الثلاثة الأولى، من الشمال إلى الجنوب، والأعلى بنسبة جودتها وكميات الأمطار(أكثر من 500 مم ؛ بين300 و 500 مم؛

---

[1].صلاح بدرالدين: " الموقف الرسمي من الأحداث: من إرتباك الخطاب إلى توسيع الفتنة" عفرين.نت28.04.2004

وبين 200-300مم) تكاد تكون مسكونة بين 80% و100% بالأكراد. بينما المنطقة الأخيرة الجنوبية والتي تحدها محافظة دير الزور والبادية السورية فبمعدل تصل إلى200 مم في السنة، هي الأفقر من حيث مواصفاتها وهي مأهولة بالعرب البدو.

المنطقتين الأولى والثانية (الشمال والشمال الشرقي نحو الجنوب)، والمعروفة محلياً بعدة تسميات، الخط العاشر، أو المنطقة الخضراء، فقد بدأت فيها السلطات منذ عام 1973 بتنفيذ ما يسمى رسمياً بـ"مزارع الدولة"، وهي التسمية الملطفة لـ 33 مستوطنة جديدة أنشأت بإستقدام السكان العرب الذين غمرت مياه سد الفرات أراضيهم، ليتشكل من توزعهم في عمق المنطقة الكردية حزاماً على طول 350 كم وعرض يصل إلى 15 كم كضمان لزيادة عدد العرب في إجراء وقائي لتغيير الوضع الديموغرافي للمنطقة. ومن هنا التسمية الكردية لها بـ "الحزام العربي". ومما يجدر ذكره إن التحضيرات لتهيئة المنطقة لهذا المشروع قد بدأ منذ زمن طويل قبل هذا التاريخ. بحيث تم إفراغ المنطقة من سكانها الكرد (332) قرية على مراحل ووفق جدول زمني وخطط مدروسة. وقد تطرقنا بشيئ من التفصيل عن هذه الخطة في فصل سابق. ونقتصر هنا على ذكر الحجج "القانونية" الرسمية والمتوافقة زمنياً مع عدة مراحل زمنية تمكنت الحكومة بموجبها ومقتضياتها حجز الأراضي وإلغاء ملكية أصحابها الحقيقيين بهذه السرعة القياسية.. المرحلة الأولى جاءت تحت ما يسمى بقانون الأصلاح الزراعي، الذي حدد السقف الأعلى للملكية؛ المرحلة الثانية: ضمن مشروع "الحزام العربي" الذي حدد طبيعة أراضي المنطقة كمنطقة عسكرية تابعة لوزارة الدفاع؛ المرحلة الثالثة من جراء حجز أملاك المواطنين"الأجانب".

فيما يخص الأراضي الزراعية بشكل عام في الجزيرة نضيف إلى أن من مجموع مساحة المحافظة التي تشكل 2.333.359 هكتاراً تعود ملكية 750.501 هكتار مباشرة للدولة، و615.502 أعطيت للاستخدام لما يسمى بالتعاونيات. بالإضافة إلى إن 38.843 هكتاراً مخصصة لـ "مزارع الدولة"[1]. وعليه فأن نسبة 60% من أراضي المنطقة تقع بهذا الشكل أو ذاك تحت سيطرة الدولة.. بينما النسبة الفعلية المستثمرة على الطريقة التقليدية من قبل الفلاحين والملاكين الأصليين فبقيت بحدود 18%. وهكذا فالمنطقة التي كانت معروفة ومنذ الأزل بتنوع محصولاتها وخيراتها وشكلت جزءاً من المناطق التي اعتبرت مهداً لأولى نشاطات الزراعة في العالم (ميسوبوتاميا)، أصبحت اليوم مقتطعة الأوصال وتحولت إلى أرضٍ تامبونية تخدم

[1]. عبدالباسط حمو: "واقع الشعب الكردي في سورية راهناً"- النسخة الألكترونية

إستراتيجيات عنصرية مخلة للتوازن الطبيعي والبشري الذي تحلت به منذ آلاف السنين.

ضمن هذه الإجراءات والقوانين الاستثنائية من الصعب توخي نتائج مشجعة للاستثمار والتطور الزراعي. فمن أجل تنظيم أبسط أنواع المشاريع الزراعية أو القائمة على استثمار محاصيل زراعية محلياً ينبغي الحصول على موافقة عدة وزارات والعبور عبر عدة حواجز أمنية وإدارات "بيروقراطية" معنية: وزارة الدفاع (لأن المنطقة مصنفة كمنطقة عسكرية خاضعة لوزارة الدفاع)؛ وزارة الداخلية (لكي لا تكون المشاريع المزمع إنشائها معارضة لطبيعة خطط الدولة الإستثنائية المعمول بها محلياً)؛ وزارة السياحة (!) وأخيراً وزارة الزراعة نفسها. والشيئ الوحيد الذي يستشف من أحكام خضوع المشاريع الزراعية لهذه "الغربلة" من عدة مراحل هو التحقق من المشروع وطبيعته وتوجهاته وبالأخص هوية القائمين به. ويبدو أن هناك "خطوط حمراء داخلية" حول هوية بعض السكان لمزاولة أنواع معينة من النشاطات الإقتصادية داخل المنطقة. وحتى لو قدر للمستثمر الكردي أن يجتاز كل هذه العقبات يبقى مقيداً بسلسلة من القوانين التجارية التي ترغمه على عرض منتجاته الزراعية على المؤسسات الحكومية، وعدم تمكنه من ممارسة التجارة الحرة إلا بموافقة سلطات مختصة. في هذا الإتجاه هناك تعليمات شبه مؤكدة على عدم السماح للأكراد مثلاً إقتناء الأراضي أو إيجارها وإستثمارها في المنطقة الواقعة بين محافظتي الحسكة ومنطقة جبل الأكراد شمال حلب، لحرمانهم من التواصل الطبيعي في الإمتداد السكاني بين الجهتين.

ويجب أن يضاف إلى ما ذكرناه حقيقة غياب مؤسسات الضمان والتأمين في الزراعة والإقتصاد بشكل عام. وأية طوارئ سلبية طبيعية كانت أم ظرفية اعتباطية، بإمكانها إعادة خانة العمل المقرن بتلك الشكليات التعجيزية إلى الصفر. ولذلك ليس صدفة أن تصل الزراعة والإنتاج الزراعي بشكل عام إلى هذا المستوى المنخفض من الإنتاجية.

بالنسبة للثروة الحيوانية فتكاد الأمور لا تختلف بشيئ عما هو عليه في الزراعة. إن سكان الجزيرة المسنين يتذكرون بحسرة وألم شديدين قطعان الماشية الكبيرة المنتشرة في كل مكان من سهول ومراعي الجزيرة الخضراء قبل ثلاثة أو أربعة عقود. وهو نقيض للصورة المقفرة السائدة الآن. فعدد القرى المهجورة أو المسكونة موسمياً والعدد الكبير من الجيل الجديد المتكوم في الحارات الفقيرة من مدن الجزيرة... هي بالذات الشروط التي تسهم مباشرة في تفاقم الأمور وانقطاع التقاليد الأصلية للسكان المحليين. فيما يخص الصناعة فإن هذا المصطلح نسبي جداً بالنسبة لما نشهده من نشاطات

في المنطقة الكردية. وهنا يمكن بجدارة " الإشادة" بخطة محمد هلال، وتهنئته على النتيجة التي أدت لها خطته. فالمنطقة التي تنحصر فيها كل النفط السوري لا توجد فيها أية معامل ومصانع لمشتقاته، حتى للمطلوب من الإستعمال المحلي. فمشتقات البترول المستهلكة محلياً تشترى من المناطق السورية الأخرى بعد أن تشحن من الجزيرة نفسها. وكذلك الأمر بالنسبة للحاجيات الصناعية والمواد الإستهلاكية الأخرى، تنقل المواد الأولية من المحافظة لتعود لها مصنعة من المدن الأخرى. وهذه الظاهرة التي تتكرر في جميع مناح الحياة وتعتبر ميزة أساسية للحياة الإقتصادية المحلية لا تدع الشك على أن الدولة تتصرف تماماً بمنطق المحتل الذي لا تهمه المنطقة وسكانها إلا بالقدر الذي تفي بإشباع رغباتها وأطماعها. هذا الاستغلال النهم والواضح المعالم كسياسة تقضي تنشيف المنطقة من وارداتها تصل بعض إفرازاتها التعسفية إلى حد درجة الأذى بالطبيعة والبئة نفسها. فكما هو معروف أن الجزيرة تنتج كميات هائلة من القش الذي يدخل في صناعة الورق. وفي الثمانينات من القرن الماضي حينما تم البحث على المستوى المركزي لبناء معمل لصناعة الورق تقرر، ولأسباب وجيهة تقضي تخفيض سلعة التكلفة، أن يكون المعمل قريب من مصدر المواد الأولية. وبما أن إنشاء صناعة بهذه الأهمية في المنطقة الكردية ليس أمراً مستحسناً ويخالف العرف والمنطق البعثي، تقرر أن ينشأ المعمل في المحافظة الأقرب من الحسكة، مدينة دير الزور. ولصدف القدر أن تكون المنطقة التي أشيد عليها المعمل منطقة رملية- كلسية، وبعد فترة قصيرة من الزمن انغمس البناء في الأرض الكلسية الرخوة، الأمر الذي أدى إلى ضجة حول الأسباب الداعية لأختيار هذه المنطقة دون سواها...لتنكشف لشريحة واسعة من السكان الغير مطلعين على خفايا السياسة الغير معلنة رسمياً تجاه الأكراد.

أثناء زيارتي الأخيرة التقيت عدداً لا بأس به من رجال الأعمال الأكراد الذين يملكون ورشات عمل أو معامل صغيرة للصناعات الأولية لإشباع السوق المحلية: السيراميك، الأحذية الخفيفة، المنتجات الزراعية، الصوفية...ألخ. واستمعت إلى تشخيصاتهم للأسباب التي تجعل من المنطقة بتلك الدرجة من التخلف والبؤس وإلى الصعوبات النموذجية التي يعانون منها. وبالأخص العدد الكبير من الإجراءات القانونية لتسجيل مشاريعهم والنسبة الهامة من إمكانياتهم التي تذهب لرشوة الموظفين والمسؤولين. وأعتقد أن أي شخص محايد لا يستطيع أن يبقى غير مبال بمصير اناس هكذا بارعين وجادين كأولئك الذين ألتقيتهم. إن جميعهم يحملون متاعب المنطقة وصعوباتها إلى السياسة الهمجية المستخدمة كعقوبة جماعية بحق جميع السكان، لبقاء مصيرهم على هذه السوية اللاإنسانية. وتأكدت ان بين هؤلاء لا

يوجد شخص واحد سيبقى في منطقته تحت "رحمة" القوانين الاستثنائية لو توفرت له ظروف أفضل في مكان آخر. وفي الحقيقة هو هذا الاستنتاج نفسه كان الهدف الرئيسي لكتاب محمد طلب هلال وجوهر الحل الذي كان يرتأيه للمسألة الكردية، "حمل الأكراد على ترك المنطقة.

ولأجل أن تستكمل الصورة في هذا الجانب لا بد من ذكر "بعض المشاريع" التي تملكها المنطقة لكل تاريخها منذ الإستقلال، وهي فقط للمسائل الشكلية المحضة "لذر الرماد في العيون" أو للنفي الرسمي لسمة " الاستعمار الداخلي" عن الإدارة السورية في المنطقة. فجميع ما يمكن نسبته إلى الصناعة كمصطلح في محافظة الحسكة هو: معمل للغزل والنسيج وآخر لحفظ الخضار والفواكه وكذلك معمل لصناعة السجاد. وينبغي أن أضيف للتنويه إنه لا توجد أية نسبة للعاملين الأكراد في هذه المشاريع تعادل نسبتهم على الأرض، بالإضافة إلى الغياب الكامل للعنصر الكردي في أية هيئة مسؤولة أورفيعة في هذه وغيرها من المشاريع والإدارات.

طبعاً لا يخطر على بال المواطن الكردي العادي أن يسأل نفسه، لماذا تفتقد كل الإدارات والمؤسسات الرسمية من العنصر والكادر الكردي. أما سلك الجيش والشرطة والمؤسسات الخدمية فلم تجري العادة على طرح مثل هذه الأسئلة علانية. فالموظفون والإداريون والكوادر الفنية لمختلف القطاعات الخدمية والإدارية، وكذلك لسلك التعليم ... ايضاً مستوردون بالجملة من المناطق الأخرى. المثقف الكردي أمامه طريق واحد مفتوح: أما أن يصمت ويدبر رأسه أو يخرج في طريق سد ولا ترد.

3. طمس وتشويه الملامح الكردية عن معالم المنطقة

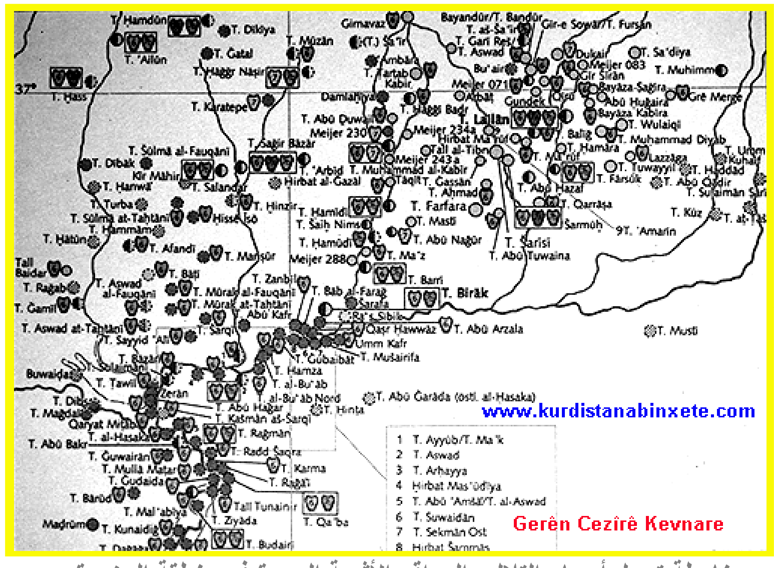
إن النقطة المركزية التي دارت حولها مشروع محمد طلب هلال كانت إزالة الصفة الكردية عن المنطقة الكردية برمتها وتغيير ملامحها وأسماء قراها ومدنها وجبالها وهضابها...بحيث لا يبقى شيئاً من واقعها يمت بصلة إلى ماضيها وحضارة شعبها القديم. وبهذه الذهنية الإستباحية صاغ عدة نقاط في مشروعه تستهدف جميعها التحكم بحسن أداء هذه التغييرات وطمس الميراث الثقافي والتاريخي المحلي وتشويهه بحيث يلغى من جميع المصادر التاريخية والموسوعات العلمية والخرائط ووسائل الإعلام المختلفة كلما يمت بصلة إلى مصطلحي الأكراد ووطنهم كردستان. وبالإضافة إلى ذلك، طرح أن تعد برامج خاصة تثقيفية للعناصر العربية الموجودة في

المنطقة للمساعدة على تنفيذ المهام المطلوبة ومشاركة أكبر قدر ممكن لتحقيق الخطة.

ويعرف المطلعين على المزايا والخصائص الجغرافية والتاريخية لمنطقة الجزيرة أهمية الآثار التاريخية هنا سواء الموجودة والقائمة على الأرض كشهود على تاريخها العريق أو الكميات الكبيرة المستخرجة من المواقع الأثرية الكثيرة، والعائدة إلى العهود القديمة. ويعرف القاصي والداني، بأنه حتى لو لم تحتوي باطن أرض الجزيرة المعطاء على البترول والمعادن الثمينة والخيرات الدفينة..لكانت هذه الثروة بوحدها كفيلة أن تعيد لحاضرها وواقعها الحالي الجمال والرونق الذي لو أستثمر بوجه صحيح لأصبح مصدراً هاماً للإقتصاد المحلي. فالغالبية من القرى المعمورة والمسكونة حالياً مبنية حول التلال التي تحتوي ليس فقط على رفاة السكان القدماء بل وعلى معالم هامة من حضارتهم التي سادت فترات طويلة في المنطقة. وبذلك لا توجد قرية واحدة بغير أن تكون لها سجل من عدة آلاف من السنين. لقد ذكرت في الفصل الأول، أثناء حديثي عن زيارتي لقرية تل منصور، عن الطريقة التي يمكن بها جمع قطع الفخار المكسورة والمبعثرة هنا وهناك. والعثور على هذه القطع لا يستدعي أحياناً عمليات الحفر أو البحث والتنقيب، بل أستطاع كل واحد مننا، وخلال دقائق معدودة أن نجمع من على سطح الأرض قطعة أو قطعتين... وفي النهاية حينما ألتقطنا صورة جماعية تذكارية، لم يكن حتى طفل من بين المشاركين إلا وحمل بيده قطعة أثرية يلوح بها.

ورغم غياب النزل ومستلزمات الإقامة والخدمات الضرورية، تجد العديد من محبي التاريخ القديم يقدمون إلى الجزيرة من مختلف مناطق العالم، والذين يتوقفون عادة عند الأهالي. لقد حدثوني أقربائي كيف إنهم استقبلوا عائلة أسبانية (رجل وزوجته) وهما علماء آثار، قدما بزيارة خاصة للمنطقة. وهما على إتصال معهم حتى اليوم. بالمناسبة حينما علمت الشرطة بنزول الإسبان عندهم بدأوا بتحقيق ممل لمعرفة هوية هؤلاء وغاياتهم، والأسباب التي دفعتهم لإستقبالهم...فمن الواضح إن مثل هذه العلاقات حتى وأن كانت عرضية وغير منظمة مع الأجانب تعتبر مصدر قلق للسلطات وتمنعها. واضح إن الخبراء الأجانب مهتمين كذلك بأصول السكان المحليين ولغتهم وأوضاعهم المعيشية. وهذا ما تحبذ السلطات عدم البوح به وإنتشاره وبالأخص بين ابناء الشعوب المتقدمة والديمقراطية.

من الآثار التي أستخرجت من المنطقة وتحدثت عنها بعض وسائل الإعلام، بقايا المدينة القديمة بالقرب من سري كانيي (رأس العين) في منطقة تسمى تل حلف، تبعد حوالي 2 كم من سري كانيي. ومما هو معروف إن القطع الأثرية المستخرجة من هذا الموقع تزين عدداً من المتاحف العالمية. لقد بدأت عمليات التنقيب هنا لأول مرة من قبل عالم الآثار الألماني ماكس فون أوبينهايم، والذي إستمر الحفر والنبش على مراحل بين أعوام 1899 وإلى عام 1940. وفي الآونة الأخيرة تتحدث المصادر عن أهمية الآثار المستخرجة من كري موزان، التي عربت إلى (تل موزان) . ويذكر السيد مارتن بالاتي، الذي يقود عمليات البحث الأثري هناك إنه عثر على آثار المدينة التاريخية القديمة أوركيش.



خارطة تحمل أسماء التلال والمواقع الأثرية العديدة في منطقة الجزيرة

و

تتناقل المعلومات عن إكتشافات ممتعة ومدهشة تمت في قرية تشاغربازار، ويقال إنه عثر هناك على بقايا حضارة تعود تاريخها إلى أكثر من أربعة آلاف سنة قبل الميلاد. ومن المعلومات المعروفة سابقاً عن هذا الموقع إن قطع أثرية من مختلف المواد والحجوم من هذا الموقع تزين كبريات المتاحف والمعارض الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى العدد الهام
المخزون في متاحف دمشق وحلب. لقد زرت بنفسي هذه القرية الجميلة عدة مرات في شبابي وأتذكر كيف أن القرويين كانوا لا يستطيعون حتى دفن

موتاهم بدون إذن رسمي من مخفر الشرطة في القرية لكي لا يفلت شيئ من التاريخ إلى الأيادي الغير مرغوبة بها. وكما هو معروف إن البحث عن الآثار قد بدأ هنا منذ عام 1930 من قبل زوج الكاتبة الإنكليزية المعروفة آغاتا كريستي، المؤرخ وعالم الآثار ماكس فالفان. ومما يجدر ذكره إن آغاتا كريستي نفسها كتبت عن زياراتها إلى هذه القرية أثناء وجود زوجها هناك. وقد تمكن قراء العربية الإطلاع على هذه المذكرات الجميلة بفضل الترجمة العربية التي أعدها الكاتب الكردي توفيق حسيني.[1]

يمكن لنا أن نعد مئات من مواقع أخرى شبيهة بهذه القرى..ورغم ذلك لا يوجد في المنطقة بأكملها متحف واحد يحتفظ فيه بالآثار المحلية بينما تذهب كل الكنوز والقطع الغير قابلة للتقييم المادي إلى متاحف دمشق وحلب والمدن الأخرى. من هذه التصرفات يمكننا أن نستنتج فكرة سديدة واحدة هي أن السلطات حقاً لا تتعامل مع المنطقة وشعبها وتاريخها إلا بمنطق المحتل المؤقت. ومن هذه العلة نفسها تأتي الإهمال المقصود بالمرافق السياحية وعدم إنشاء الخدمات والمستلزمات الضرورية لتنشيط التعريف بالتاريخ والحضارة الحقيقية للمنطقة. بل تتحد جميع جهود الدولة في هذا المضمار ومنذ عقود في إتجاه واحد: طمس المعالم الكردية للمنطقة وإخفائها وتزويرها وتعريبها.

4. سياسة التضليل والتجهيل بدلاً من التربية والتعليم

يذكر هلال في صيغة من صيغ إرشاداته العديدة الهادفة لتغريب الجيل الناشيئ وإبعاده عن أصوله وثقافته : "ينبغي عدم إفتتاح المدارس والجامعات والمعاهد في المنطقة لأنه كما أثبتت التجارب إنها تأتي بالنتائج العكسية".

وفق هذه الرؤية السوداوية للحياة، لدرجة اعتبار تقرب الأكراد من مصادر المعرفة والعلم سيفتح عيونهم على الحقائق التي ينبغي أن يجهلونها نستنتج درجة قتامة وعنجهية العدوان الذي أرتآه في كتابه ونوعية النصح والإرشادات الواهية التي قدمها لبني قومه. واضح جداً بأن هذا الرجل الأثيم غير مؤهل ليعبر عن ضمير أمة أو يذود عن قيمها ولم تعبر إستنتاجاته إلا عن قناعة شخصية مشوبة بأمراض طالما عرفت البشرية نماذج شبيهة في

---

[1]. للأسف لم أتمكن من مشاهدة الكتاب ولا الترجمة والمعلومات التي نوردها هنا هي بالإعتماد علىدراسة عبدالباسط حمو، المصدر المذكور سابقاً: " واقع الشعب الكردي في سوريا راهناً." وعنوان الكتاب آغاتا كريستي بالإنكليزية هو:

A. Christie-Masllowan : « Tell me How You Live »,London 1946.

تاريخها الطويل..تصوروا إن هاجسه الأكبر والأوحد: أن يأتي جيلاً من الأكراد ويكتشف ما أجترحه من فكره المريض وتنقلب الآية عليه وعلى من أخذ بنصائحه!. إن ما تقترفه اياديه وفكره المشحون بالحقد، تنقلب في صدى الشك بها من أبسط منشأ لتطور الحياة نفسها. فمن لا يثق بتطور الحياة والتآخي والوئام والسلام والتبادل الثقافي والحضاري والفكري بين الشعوب هل يستطيع أن يعطي عطاءً فكرياً إيجابياً لشعبه؟.

إن السلطة السورية التي أخذت برأي محمد هلال، أصبحت حقاً ضحية تصوراتها الخاطئة عن الحياة وقوانينها الطبيعية للتطور. فمن جهة ترغب أن تعرّب الأكراد وتجعلهم ينسون ماضيهم ولغتهم وحضارتهم... ومن جهة أخرى تخاف من تقربهم من مصادر العلم والمعرفة، حتى تلك المرصدة لتعريبهم! في مثل هذه الحالات يقال"حفظنا الله من شر الجهلة". فإذا لم يستطع الجاهل أن يحول المادة التي بيده إلى متعة أو شيء نافع فأنه سوف يتلفها أو يخلق منها مصيبة له ولمحيطه. والشيء الأكيد أنه منذ أن أصبحت سياسة الاضطهاد القومي للأكراد سياسة رسمية لم تجنِ السلطات السورية بقدر رأس شعرة فائدة مادية أو معنوية منها. إنها بكل بساطة في طريقها لصنع وسائل الدمار الحقيقية لشعبها بإجتراح المبادئ المخالفة للعقل والمنطق والعلم كمنهج سياسي. إذا كان هلال في وصيته قد أصاب بشيئ ما الحقيقة فهي قناعته التامة بأن مثل هذه الأفكار المعادية للإنسان غير قابلة للتحقيق وإلا لما وقع في مثل هذا التعارض بضرورة تجنيب الأكراد وسائل معرفتهم بنفسهم. لأنه لم يأتي بدليل علمي واحد ليؤكد إمكانية تحقيق هذا الهدف المغفل! ولم يقل لبني قومه كيف يستطيع أن يبقي شعباً كاملاً جاهلاً لتاريخه إلى الأبد؟

وبالمناسبة أيضاً نقول إن هذه السياسة التي لم تفد بشيئ كذلك لم تستطع أن تلغي أو تحدد من وجود اللغة الكردية بشيئ. ورغم إنها محاربة على كل الأصعدة ويمنع بها النشر او التأليف أو التعليم أو المطبوعات الدورية...إنها ما تزال حية نابضة في عقول وقلوب أصحابها سليمة معافاة. يكتب بها الشعر والمقال والأدب الرفيع ..ويغني بها الملايين أفراحهم وأتراحهم. وطالما إن الوسائل الكبرى للدولة لم تستطع أن تقتلعها وتلغيها فإنها سوف تبقى حية ناصعة وصافية كما وعد بها قرة عين هذه اللغة ولسانها الفصيح أحمدي خاني قبل أكثر من أربعمائة عام.

صحيح حتى الآن لا توجد في المنطقة الكردية جامعة واحدة. والعديد من الشباب الكردي يدفع ثمن تعلمه عناءً وجهداً مكلفين. وصحيح ايضاً أن التعليم العالي اليوم في سوريا ليست في متناول أبناء العامة والكادحين من العرب والأكراد على حد سواء.. لكن الآلاف من الخريجين

الكرد من مختلف المعاهد والجامعات العالمية ليسوا في خبرتهم وعنادهم على المثابرة العلمية إلا دليلاً قاطعاً على أن ذلك اليوم الذي يصبح ألكرد أصحاب مصيرهم ليس بعيداً. وبهذه المناسبة أتذكر ذلك اليوم المبارك من إنتفاضة آذار المجيدة حينما تناهى إلى مسامعنا الوضع الصعب للطلبة الأكراد في دير الزور. كان ذويهم آنئذٍ يرددون: لو إنهم كانو في حرب لما كنا تخوفنا عليهم، لكن في مدينة محاطة من كل الجهات بالأعداء لا تعرف من أين تأتي الضربة؟! أحي فيهم روح الفداء والجهد المخلص للتعلم ونيل الدرجات العليا ليخدموا شعبهم الذي هو بامس حاجة لهم.

وقد يكون مفيداً هنا لفت أنظار القادة السياسيين الكرد، أصحاب القرار، والإمكانيات المادية، في كل مكان، لحقيقة وجود أعداد هائلة من الخريجين الكرد عاطلين عن العمل، بما فيهم خريجي الجامعات والمعاهد الأوروبية ولا تهتم السلطات السورية بمصيرهم. بما فيهم أعداداً يمكن إعتبارهم "أداة تشكيل الوعي وبلورة الرأي العام نحو آفاق الأفضل" أي الصحفيين والكتاب وذوي "الأقلام التي تساهم في عملية تحويل الأحداث إلى أفكار، غالباً ما تضاهي الأسلحة التي تغير ميزان الحروب , والسؤال الذي يطرح نفسه دائماً أهذه هي السلطة الرابعة انظروا يا سادة على حال سلطتنا بيقيني إن تصريفها لن يكون له ترتيب بات إعلامنا مع معظم كوادره يحتضرون ولن يسمي عليهم أحداً[1]

5. الهجرة كوسيلة للتخلص من نشطاء الحركة الكردية

كما نشاهد من جملة الإجراءات والترتيبات المتتابعة في حلقات متصلة من سياسة واحدة ضمن نهج وإيديولوجية بيّنة وواضحة، هدفها على المدى البعيد التحكم والسيطرة المادية على كيان مختلف بطبيعته الجغرافية والتاريخية لإخضاعه واستثماره إقتصادياً؛ وإستعباد وإذلال إنسانها المختلف ثقافياً وروحياً. وتشير خطة هلال المعدة لهذا الغرض صراحة: "يجب على الدولة أن تنظم وتشجع هجرة الأكراد من المنطقة إلى المناطق العربية، ويمكن البدأ بالعناصر الأكثر خطورة والإنتهاء بتلك الأقل خطورة، بموجب

---

[1]. لافا خالد: " خريجو الصحافة في مرجل كبريت" عفرين - نت 15.08.04

خطط من 2 إلى 3 سنوات" ولهذه الغاية طالب هلال أن "تقوم الدولة بحملة توعية بين العشائر العربية بغية ضمان مساهمتها بإشاعة جو الخوف وعدم الإستقرار في المنطقة لحملهم على الهجرة"

والمطّلع على حيثيات المسألة الكردية في سوريا يدرك تماماً معنى المتابعة والملاحقة المنظمة للعناصر النشطة من قبل الأجهزة الأمنية، ليس فقط في المناطق ذات الأغلبية الكردية الجزيرة وعفرين وكوباني ... بل في ميتروبولات حلب ودمشق أيضاً، لحملهم للهجرة إلى الخارج "الأبعد" والدول الأوروبية لقناعتها بأن بعدهم الجغرافي سيقلل من تأثيرهم على الحركة الإجتماعية والثقافية- السياسية في الداخل... وحقاً إذا كانت مناطق إستقطاب المهاجرين الأكراد في الستينات والسبعينات كانت المدن الكبيرة في سوريا ولبنان، لكن بعد سنوات الثمانينات والتسعينات أصبحت العواصم الأوروبية برلين، باريس، لندن... وغيرها. لقد تسنى لي أن ألتقي في باريس عدد من الممثقفين من مختلف المناطق الكردية الذين وصلوا المياه البحرية الدولية القريبة للسواحل الفرنسية على متن باخرة معطلة تسحلها قاطرات تحمل أعلام وأرقام وإشارات وهمية للتملص من قبضة حماة السواحل الأوروبية.. حدثوني هؤلاء عن الخطط الخفية التي اكتشفوها أثناء "رحلتهم" المجازفة والتي كادت أن تؤدي بهم إلى الهلاك. وقد ذكروا ما من شأنه التأكيد القاطع على تورط رجال أمن رفيعي المستوى من سوريا ولبنان وتركيا ينسقون هذه الهجرة الغير شرعية **مقابل مبالغ كبيرة من الدولارات**. وقد قال لي أحدهم إنه باع كل شيئ من أثاث ومتاع ومقتنيات ثمينة ليتمكن من دفع هذا المبلغ على أن يعطي ضمانات بعدم الرجوع ورمي وإتلاف جميع ما يحملونه من وثائق في البحر. وقد كان مع طفله وزوجته المريضة كالناجين من حرب أو كارثة طبيعية. حيث قضوا أيام وليالي طويلة في البحر دون غذاء وماء ودواء..قبل أن تكتشفهم باخرة خفر ساحلية فرنسية.. باختصار إن تلك الرحلات المنظمة على عجل من قبل الأجهزة بمنطق "سد ولا ترد" أكثر من مأساوية وتحمل في طياتها أخبار ومعلومات تصلح كمواد لمؤلفات كاملة تروي معاناة الكرد[1]. وما يتحملونه من أجل الخروج باي ثمن إلى خارج الجحيم الذي تحضره السلطة الحاكمة نفسها.لقد أكد لي أكثر من مسؤول عن معسكرات اللاجئين والذين لهم خبرة وتجربة عدة سنوات في

---

[1]. Jacqueline Sammali : « être kurde, un délit ? Portrait d'un peuple nié ». Paris, 1995.

- جاكلين سامالي: " أن تكون كردياً، هل ذلك ذنب؟ مشهد لإنكار شعب". باريس 1995. في هذا الكتاب تروي المؤلفة السويسرية بطريقة شيقة (وهي مدرسة سابقة) قصص العديد من طلبتها المهاجرين الكرد ومعاناتهم، والظروف التي يعانون منها في بلدانهم..

هذا المجال بأن نسبة من البواخر لا تصل إلى أي شاطئ بل تنهي رحلتها في قاع البحر دون أن يحدث ذلك ضجة إعلامية أو أي صدى على قضيتهم المهملة.

مهما تكن المشاق والمتاعب والثمن الغالي الذي تدفعه المجموعات التي تبخر عباب البحر ببواخر شبه معطلة، لحسن الحظ تستقبلهم أغلب الأحيان وجوه ببسمات إنسانية وتمتد نحوهم اياد كريمة تجعلهم ينسون جزئياً مشقاتهم وآلامهم وجروحهم..المادية ولكن الأسباب العميقة التي حملتهم لترك أرض الآباء والأجداد تحفزهم لمتابعة المشوار والعمل على مساندة قضية إخوتهم وراء البحار. هنا تتجدد العزيمة على متابعة ومناصرة العمل الخيري والإنساني وتشتد وتيرة العمل العام من أجل إنهاء المأساة الكبرى في الداخل.

نعم إنها سنة الحياة، "لا شيء يفنى ولا شيء يلد من جديد"..إنها عملية تحول وتغيير وتبدل أزلية بين مظاهر مختلفة للمادة. "تلد الحياة من الموت" أو تتحول الجهود "المضنية والمفنية" إلى ذخيرة وطاقة حيوية جديدة، تعيد بريق الأمل للحياة وتتجدد الدورة الدموية في الأجساد الشبه هامدة وتدب الحركة من جديد في الروح المنهكة والعقول التي أعياها التعب والإرهاق.. طاقة متجددة من لحن الحياة والخلود.. في الدول الأوروبية تتصقل المواهب والأمكانيات وتتسلح بالعلم والتقنية.. ويوماً بعد يوم تزداد النوادي والجمعيات والمنظمات الثقافية الإجتماعية بين صفوف القادمين الجدد، تزداد إمكانياتهم المادية والمعنوية وتتنوع منابرهم الإعلامية والصحف الإلكترونية..ويوماً بعد يوم يسهمون بشكل أفضل في تعريف قضيتهم بالأوساط السياسية المعنية والرأي العام ومؤسسات العمل الإنساني والإجتماعي والمحافل الدولية في هذه البلدان. أن أوروبا، كما يلاحظ ذلك المهتمين أصبحت ومنذ زمن غير ببعيد مركزاً هاماً لإحياء وتطوير الثقافة الكردية ولربما المساهمة النشطة الكبيرة الأولى من هذا القبيل تلك التي نظمتها الجالية الكردية في أوروبا مباشرة بعد أحداث12 آذار والتي أعدتها الجالية الكردية في ألمانيا لإفشال "مهرجان إسبوع الثقافة السورية" ، والذي كان مقرراً ومعداً له في هذا البلد منذ أكثر من سنة. فقد تتوجت تلك التظاهرة بحمل الوفد السوري برئاسة وزيرة المهجرين بثينة شعبان مغادرة ألمانيا دون تنظيم ذلك المهرجان.

طالما أن الوضع قد آل إلى ما هو عليه الآن، لم يعد بمقدورنا أن ننفي احتمال تدخل العناصر المتشددة أو القوى الخارجية في المسألة مستقبلاً..فهل يمكن للسلطات السورية أن تستجمع ما يكفي من الإرادة والدعم الداخلي لتجلس مع ممثلي الأحزاب الكوردية المختلفة لتصل إلى حل مرضٍ للطرفين؟

عمار عبد الحميد (سوريا)

كاتب ومحلل إجتماعي عربي

موقع "ثروة" نيسان 2004

الفصل الرابع

نحو فهم حقوقي لطبيعة الشراكة في الوطن

تطبيقات مبدأ"حق تقرير المصير" في الدول المتعددة القوميات

ما الذي يجعل من المسألة الكردية في سوريا مسألة داخلية وما هي أوجه التشابه بينها وبين نظائرها من القضايا الدولية؟ ما هو حكم القانون الدولي على التعارض ألتناحري بين تطلعات القومية الكردية (المسودة) والإيديولوجية البعثية للقومية العربية (السائدة) ؟ ما هي القاعدة الحقوقية المعتمدة في استشفاف الحلول الواقعية للصراعات القومية داخل الدول المتعددة القوميات؟

كما هو معروف إن جميع حركات التحرر القومية المطالبة بحق تقرير المصير سواء التي تتوجت بنيل أعلى أشكال هذا الحق - الأستقلال التام، أم التي توصلت إلى تحقيق نتائج أقل شأناً، تركت في إطارها العام إرثاً هائلاً من النتائج العملية، والصيغ الحقوقية، أغنت بمجملها القانون الدولي بأمثلة رزينة ومهابة ورسمت خطوط واضحة لسلوك الدول والمجتمعات المتعددة القوميات. وليس عبثاً أن تشكل المعايير الأولية لهذا المبدأ، صلب جميع القوانين الدولية ذات العلاقة، بل تجد لها امتدادا وإجماعاً بين مختلف

الثقافات والقوانين والأعراف الوضعية والسماوية، مثل نبذ العنصرية والتفرقة بين الناس على أساس العرق أو الدين أو اللون...الخ.

طبعاً يجب أن لا ننسى إن الغالبية العظمى من الدول المستقلة تسعى في دساتيرها، وغالباً بغير وجه حق، لتكريس إمتيازات سلطة جماعة أو قومية أو فئة على أخرى بدعوى تمثيلها للأكثرية. أو تدّعي عدم وجود أقليات قومية ضمن حدودها، زاعمة "تطابق حدودها مع مضمون اجتماعي محدد لسكانها، منسجم مع الكيان الجغرافي على أساس تاريخي، وقائم على روابط مشتركة من اللغة والتقاليد والأعراف والمصالح المشتركة"..لكن تشكل ذودها عن لغة وثقافة واحدة دون ثقافات ولغات أخرى النقطة الأولى لتسجيل انحرافها عن العدالة المتوخاة من تطبيقات هذا المبدأ السامي. ومن هنا تصدر، حتى أحياناً في بعض الدول الحقوقية، تطبيقات مخلة بطبيعة هذا المبدأ في عملية تمكين رعاياها من مختلف الأجناس والأعراق لنيل حصتهم العادلة من السيادة والحرية، التي هي من حق الجميع. وفي كل الأحوال أن الفروقات والتباينات المولودة والمكتسبة للجماعات البشرية المختلفة، والمشكلة للغنى والازدهار والتنوع..هي القيمة النفيسة العليا للمحتوى السيكولوجي الفعلي المميز للمجموعات القومية والأثنية والتي نشأت وترعرعت وفق ظروف وقوانين تاريخية معينة، حكمت بمؤثراتها على وتيرة صراعه من أجل البقاء على مر العصور...هي جوهر ما تبغي القوانين الدولية الحفاظ عليه وتطويره بشكل هرموني ضمن قواعد مسلمة بها تراعي مصلحة الجميع على حد سواء في المساواة والحرية والعدالة. وإذا كان المبدأ نفسه يقضي بحق جميع التكوينات الاجتماعية من الأمم والشعوب والقوميات بغض النظر عن حجمها وقوتها أو ضعفها و مستوى تطورها...بالتمتع وبنفس المستوى بهذا الحق إلا إن التطبيقات وأشكال نيل مختلف الشعوب لهذا الحق يعرف درجات مختلفة ومتباينة. ومن هنا تطرح أسئلة عديدة من تلقاء نفسها: متى يكون تطبيقات هذا الحق بأعلى أشكاله- الاستقلال التام، ومتى يجب أن يكون منحصراً بشكل بسيط من أشكاله؟ ما الذي يحكم منطق توزع السيادة والحرية على التسلسل الهرمي بين دائرة ذات حكم ذاتي (أصغر أشكال الكيان السياسي) وبين الاستقلال التام؟ ما هي الحدود الفاصلة لتحديد هذه المعايير التي يكيل بها الحقوقيون حق تقرير المصير؟

مراعاة للدقة في التحديد بين مختلف أشكال التمتع بحق تقرير المصير، يجب التركيز على إن تمتع دولة ما مستقلة بالانسجام من حيث تركيبتها القومية الاجتماعية مع محيطها الجغرافي على مدى تاريخي معين ومزاولتها لوظيفتها في التكامل والاندماج الاجتماعي لسكانها في لغة وثقافة واحدة أمر طبيعي ولا يقبل النقاش. وهي، من حيث الأفق العام للحقوق

والقوانين الدولية الراهنة، الشكل الأعلى بل والأمثل لتحقيق الوحدة الطبيعية للإنسان مع محيطة الجغرافي بالانسجام مع ماضيه. لكن المسألة التي نحن بصدد تحديدها هي الحالة التي نشأت مع بروز كيانات سياسية جديدة في العصر الحديث وفق ظروف وشروط خارجية مخلة، أو داخلية غير متزنة وجائرة، لم تحسب لإرادة الشعوب المنضمة تحت لوائها أي حساب؛ فجمعت تخوم حدودها عدة مجموعات عرقية وقوميات جرياً على قوانين استبدادية سائدة في العصور الماضية، أو تكريساً واستمرارا للعلاقات الغير متكافئة بين شعوب في كيانات كلاسيكية سابقة وإمبراطوريات عاتية مبنية على أسس إيديولوجية وقوانين مغايرة لطبيعة الحقوق المنتشرة حالياً. وهنا نسأل من جديد متى يجب على تلك القوميات المختلفة البقاء في دولة واحدة ومتى يكون من حقها الانفصال وتأسيس الدولة القومية ؟

إن غالبية الحقوقين المختصين بهذا الحقل الواسع من القانون الدولي، يقارنون حق الشعوب بالانفصال وتأسيس الدولة المستقلة بالحق الشرعي للإنسان، كفرد، في الطلاق[1]. واعتقد إن في هذه المقارنة الكثير من التطابق، وتفيد كمسألة جدلية تربط بين مصير أناس مختلفين في فهم جدوى ومغزى الإتحاد والوحدة المصيرية، وتبقي إمكانية فسخ عقد القران وإبقاء باب الخروج منه مفتوحاً في حالات الضرورة القصوى أمراً إيجابياً؛ وبالأخص حينما يفقد هذا الإتحاد مبرراته ومعانيه الأساسية. واعتقد أن الاعتراف بحق الطلاق يعني قبل كل شيء الاعتراف بالحق الطبيعي بالمساواة والحرية الشخصية وإلغاء كل أشكال الإكراه والقسر. وهو يهدف بالدرجة الأولى إضفاء "النوعية" على العلاقات الحرة للبشر. ولا يعني ولا بأي شكل من الأشكال تشجيع الطلاق نفسه، كعملية سلبية، وغير محبذة في نهاية المطاف، لاصطحابها بحالات من النفور والإحباط والتأثير السلبي على المحيط الاجتماعي والقريبين... ولا يعني في أي حال من الأحوال الإقلال من قيمة الزواج نفسه أو الدعاية للحد من القران الاجتماعي كعملية اجتماعية أساسية لبناء الخلية الأساسية للمجتمعات. ولكن حتى يكون القران طبيعياً ومنسجماً مع ذاته وتعبيرا عن إرادة حرة يجب أن يكون على أسس عادلة وصريحة وشفافة. ومن هنا تأتي الإجراءات القانونية المرافقة والمطلوبة توفرها ليتم بموجبها فسخ العقد قانونياً أكثر من صارمة، ولا يستطيع تطبيقها وتحمل مشاقها إلا المصرّين والمصممين، أو بعبارة أخرى، المعانين بشكل جدي من وطأة استمرار هذا العقد.

---

[1]. Guilhaudis J.F., Le droit des peuples à disposer d’eux-même, Grenoble, 1976.

غولهودي ج.ف. " حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها" غرينوبل، 1976.

كذلك الأمر بالنسبة للقوميات المكتسبة أو المتمتعة نظرياً بحقها في تقرير المصير، فبين الاعتراف "الشكلي" بهذا الحق إلى التمتع الفعلي وإنشاء الدولة القومية المستقلة هناك مساحة واسعة تتسع لمختلف الإجراءات والعوامل من شأنها أحياناً ثني إرادة الانفصاليين، لعدم تمكنهم من تأمين الدعم الشعبي اللازم لمشروعهم في انتخابات ديمقراطية وحرة، أو لعدم تمكنهم في ظروف جيوبوليتيكية معينة تأمين شروط تحسين الحياة العامة لرعاياهم. ثم بالإضافة إلى هذا وذاك، هناك مسألة في غاية الأهمية بالنسبة للشعوب التي رزحت عهداً طويلاً تحت نوع من الحكم الفريد من "الشراكة" في السيادة الوطنية، في عهد لم تكن مسائل تقرير المصير بهذا المؤدى ولا الوضوح. فحينما يعترف ضمنياً بحق شعب ما بتقرير مصيره بنفسه تبرز المشكلة الأساسية في كيفية تمكينه من تحقيق سيادته على أرضه القومية؟ ثم يليه سؤال بنفس الحدة والصرامة، أية أرض؟ وكيف يمكن التحقق من إنها "الغلاف التاريخي الجغرافي الطبيعي لوجوده"؟ ومنذ متى؟ وكيف تم نزع هذه الصفة عنها؟ وما هي المعايير التي يمكن بموجبها قياس هذه المضامين الحساسة؟ هذه الأمور تكون في غاية التعقيد حينما نعيد النظر إلى المراحل الغابرة من التاريخ المشترك لعدة شعوب وإنشائها لكيانات مشتركة أو ذات ثقافات متنوعة على أسس مختلفة لما نشهده الآن..وعلى تخوم، تكاد تكون واحدة في عدة عصور. وتضيف مسألة عدم توفر شروط الاستقرار الحضاري لهذا الوجود تعقيدات إضافية على طريق كشف الصورة الحقيقية، سواء في فترة تاريخية معينة أم في الوقت الراهن. لذلك، إزاء تحديد السمة "القومية" للسيادة نعثر على عدد غير محدد من أشكال "السيادة المتداخلة" والممتزجة في شكلها ومضمونها بألوان عدة ثقافات، ومكتسبة لعلائق وشمائل وقسمات مفرطة في الاختلاط والانصهار على الأرض بين أبناء شعوب واقوام وجاليات، انصهرت في بوتقتها وأنتجت على هذه الشاكلة بمجملها أكثر من دولة وكيان؛ ليصبح التاريخ والإرث المشترك كذلك متداخلاً كالأرض الوطنية نفسها، وليس سهلاً التمييز في حدودها الراهنة إلا بالاهتداء إلى أكثر القوانين والضوابط الديمقراطية والحرية أتساعا وشمولاً وقبولاً من الجميع.

إن التاريخ الحديث للشعوب لا يعرف إلا عدداً قليلاً جداً من الأمثلة الواقعية التي يمكن فيها، بسهولة نسبية ، التأكد من أحقية السيادة على الأرض لمجموعة قومية دون أخرى، و بشكل يحقق إجماعاً دولياً كاملاً، وإصلاحاً لما تدمر من حق السيادة التاريخية لها عليه. المثال الحي على ذلك احتلال الإتحاد السوفيتي السابق للجمهوريات البلطيقية الثلاث عام 1940 إبان الحرب العالمية الثانية. ولكن إذا لم يلغ الاحتلال السوفيتي، الحديث العهد

نسبياً، حق شعوب البلطيق في التمتع بشكل آخر من السيادة على أرضها، ضمن الجمهوريات السوفيتية السابقة وجعلت حقها في إعادة السيادة الكاملة بالطرق القانونية مسألة شرعية ومفتوحة؛ اقتضى أمر إعادة إنشائها، الرجوع بكل بساطة إلى الوثائق والخرائط القديمة للتحقق من الحدود القومية... فهل يمكننا القياس بذلك في مسألة احتلال قيصر موسكو لأراضي إمارة كازان التتارية وضمها إلى أراضي الدولة الروسية؟ أو كيف يمكننا الحكم على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من وجهة نظر أصحابها الحقيقيين – الهنود الحمر؟

وهكذا لا يمكن في أي حال من الأحوال سحب نتائج إحدى هذه الحالات آلياً على غيرها من الحالات المشابهة. ففي كل حقبة من الأحقاب التاريخية سادت عمليات معقدة اختلفت فيها القيم والمعايير والثقافات، ولا يمكن معها، وبالأخص في عصرنا الراهن، إسناد حق السيادة فيها على الأرض إلى عامل الأقدمية التاريخية فقط. لأن ذلك سيؤدي بلا شك إلى نشوء حالة من العبث والفوضى أكثر من حالة الاستقرار والوئام المتوخاة كهدف أساسي من حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها. ومن هنا نجد الحكمة في الإجراءات الدولية وتمهيداتها في الترهل والتمهل عند استشفاف الحلول الواقعية. حيث نجد أحكام هذه المؤسسات تتدرج على جدول زمني في حالة الكوارث والأزمات القومية يبدأ بتحديد خطوط إنفكاك مؤقتة لتستتب حولها الآراء مع الزمن ومن ثم يتم إيجاد الإجماع والاتفاق المطلوبين. وهذه الحكمة والدراية العملية بذاتها ليست إلا تعبيراً لسيادة حق الحياة على حق الملكية.

إذاً لا بد من تحديد أطر تاريخية يمكن من خلالها الحكم على التبعية والسيادة على الأرض بموجب المرجعية التاريخية. ولكن الأطر التي يمكن الركون إليها والتي لا تؤدي استنتاجاتها على الأقل إلى تكرار العملية التعسفية في استعمال الحق باسم إصلاحه وترميمه. لأن التعقيدات المبدأية القانونية تصطحب عادة بتعقيدات واقعية، لا تحصى ولا تعد، عند محاولة "إزالة الخلل" الذي غيّر طبيعة الأرض من الناحية الديموغرافية. فالعمل الشكلي الآلي بالمبدأ الديمقراطي، الانتخابات أو الاستفتاء الشعبي العام، الطرق الأكثر عدالة من وجهة النظر الحقوقية والواقعية، دون إزالة الآثار المخلة بطبيعة المنطقة، سوف يكون تكريساً "ديمقراطياً" للنتائج التي أقيمت بالقوة وشرعية إضافية لحقيقة واهية. وهنا لا بد بقبول مبدأ النسبية على أن تتحول النتائج العكسية والتعويضات وتصليح الإعطاب، في إعادة ترتيب وجهة الطبيعة الواقعية قبل الخلل المتعمد، على القوى أو الجهات الموروثة والمستفيدة فعلياً من تلك التطبيقات الآثمة، إذا كان الإصلاح يشمل فترة يتعذر

فيها تقديم الفاعلين المباشرين إلى العدالة. في كل الأحوال ينبغي أن لا تضفي الديمقراطية والانتخابات الصفة الشرعية للملكية المكتسبة بالاغتصاب والسلب أو "تكافؤ" عمليات "التطهير العرقي" أو "الإبادة الثقافية" بالعصمة القانونية.

إن الخبرة العملية من العدد الهائل من الحالات التي تتطلع لحلها مؤسسات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والجمعيات والروابط الغير حكومية في الكثير من الدول المتقدمة في العقدين الأخيرين من الزمن، تثبت عدم وجود حالات "نموذجية" وساطعة في دلالاتها بحيث يمكن أن تصلح كموديل عالمي في تبيان مبادئ سيادة الأقليات القومية على أرضها. فحينما يأخذ بحق "الحياة" على حق "الملكية" تظهر مباشرة مسألة تحديد الجهة المتحملة للخسائر والتعويضات أثناء فك الارتباط والتداخل المزمنين. ولذلك قضي حكمة"التمهل والترهل" في فك وفصل الأراضي الضمينة للأقليات في كانتونات ودوائر أو مقاطعات وأقاليم..تتمتع بالحكم والإدارة الذاتية فترة ما من الزمن، كمرحلة ضرورية وحاسمة مؤقتة، قبل القبول بالإنفصال التام، لضمان إستقرار الوضع القانوني والتمتع بالأحقية التاريخية والواقعية على حد سواء.

وكما في مثالنا عن الطلاق، تعتبر هذه المراحل، رادعة للميول والنزوات المؤقتة وكشاف للإصرار والتصميم الضروريين لتحلي المطالبة بالسيادة بالموضوعية التامة. ولكن الانفصال كما الطلاق حق مشروع في حال تعذر العيش المشترك ضمن سقف واحد من المصالح والقيم الموحدة. وبالأخص حينما تتحول الحياة المشتركة إلى جحيم لا يطاق للطرفين نتيجة تأزم القيم والعلاقات والتضارب في المشيئة والإرادات..الخ. وفي كل الأحوال، الزمن هو وحده كفيل بإظهار جدية وجدوى هذه الحلول المرفقة عادة بعدد من الانكسارات والإنحسارات والإضطرابات والأزمات ، إذا لم نقل للأسف، غالباً بالحروب والدمار.

مع كل ذلك إن تاريخ الإنسانية ككل، بشقيه القديم والحديث، يطلعنا على دروس وعبر لا تنضب في هذا الحقل، وتعلمنا إن علاقات الشعوب، الكبيرة كما الصغيرة، الجارة كما المتباعدة، جزأ واحد من عملية كبيرة تتفاعل فيها المصالح والقيم والعلاقات الحضارية. وهو ليس دوماً باتجاه واحد تصاعدي أو هابط. وغالباً من يكون انفصالها واستمرارها بالعيش جنباً إلى جنب في حدود واضحة ومحترمة من الجميع وفي الاستقلال التام أكثر فائدة للطرفين الجارين وللمجتمع الدولي من التحايل على الذات والواقع والتاريخ بضرورة إخضاع مناطقها وأراضيها لنفوذ ذات منبع رجعي للتاريخ والقيم هذه أو تلك من الأمم. ولا يوجد بديل من التعامل مع الحقائق مهما

كانت مرة إلا بمواجهتها بالواقعية فإذا كانت الإرادة الجماعية لشعب ما يميل إلى العيش في حدود قومية مستقلة آمنة لا تستطيع أية مصاعب مهما كانت طبيعتها ونوعها تحييد خياره وصده عنها.



على ضوء ذلك، لنلقي الآن نظرة سريعة إلى التاريخ الحديث للقارة الأوروبية وخارطتها الجغرافية السياسية. إن مقارنة بسيطة بين ما كانت عليه حدود الدول والإمبراطوريات في المائة عام الأخيرة وبين الكيانات الجديدة الناشئة تثبت حقيقة لا غبار عليها: هو التطور الإيجابي التقدمي لمفهوم السيادة القومية بالعمق والاتساع في كل أجزاء ونواحي هذه القارة القديمة. وهو نتيجة القبول العام بمبدأ السيادة والحرية لجميع القوميات بغض النظر عن قوتها وضعفها، عراقتها أو حداثتها... ثم إن هذه الخارطة نفسها تظهر حقيقة أخرى وهي إنفكاك عدد هائل من الدول الملحقة والمستعمرة من قبل الدول الأوروبية، وإنشائها لكياناتها المستقلة والتي دخلت العصر الحديث بمواصفات وإمتيازات جديدة، تملك قانونياً نفس الحقوق والواجبات ضمن الأسرة الدولية الواحدة وتملك صوتها وقرارها المستقل إزاء القضايا المصيرية في استحقاقات السلام العالمي والحفاظ على المصالح العليا لكوكبنا. وهذه السمة التحررية العامة والميزة الرئيسية للعصر والمتطورة باستمرار، تستمد قوتها ومشروعيتها من روح عمليات التطور العلمي والتقني والثقافي والفكري الهائل.. الذي هذبت لدرجة بعيدة سلوك الإنسان ووسعت آفاقه الفكرية.

إن نشر وتعميق ثقافة حقوق الإنسان في مختلف أرجاء العالم أدت وتؤدي إلى إلحاق الهزيمة النكراء فكرياً ومعنوياً بالقيم القديمة والبالية في توزيع السلطة ومراكز النفوذ بين القوى الكلاسيكية المتحكمة إلى الماضي القريب بمصير أصقاع واسعة من العالم. وهذه المفاهيم نفسها هي التي تظهر عبثية التمسك بالحدود الشكلية للدول القديمة وإخفاء صور الاستغلال والاستعباد القومي كتعبير عن الحالة الشكلية فقط في تمثيل الأكثرية، فطالما إن القيمة العليا للمجتمع برمته أصبحت تكمن في تأمين الحقوق المبدأية والأساسية للإنسان فلا حدود اصطناعية أو واقعية تستطيع أن تقيد هذه القيم أو تحصرها بقوم دون آخر. وهذه الثقافة الآن هي القاعدة المعنوية الجبارة التي تنشأ عليها عدد لا يستهان به من القوانين الجديدة الملزمة لجميع الدول

وفي مقدمتها "حق التدخل الخارجي من أجل ظروف إنسانية" والذي دوافعه وأسباب ظهوره المسألة الكردية نفسها في كردستان العراق.

إن قبول قادة الدول الحديثة و ومفكري المجتمعات النازعة إلى الاندماج مع القيم الحضارية الجديدة للعالم المتمدن يمر بالضرورة بالاعتراف الصريح بالنسيج الاجتماعي المكون لمجتمعاتهم، وبإعادة النظر لمواقفهم على هذا الأساس أي أن تلي البيانات والاعترافات النظرية المحضة إجراءات من شأنها تطوير التعامل مع المسائل القديمة على أسس ومبادئ جديدة ومتقدمة. ولا بد لهذه النقاط المتقدمة من الفكر والعمل ، إذا أقترنت بالصدق والإخلاص، وانطلقت من القناعة العميقة، أن تؤمن ديناميكية التطور في قوانين حقوقية وحضارية محددة ودقيقة. هناك دوماً فيصل دقيق يميز السلوكيات المتقدمة على عصرها عن تلك التصرفات التي تشدها إلى الوراء..والأقوال المرافقة بالأعمال هو ما ميز ويميز مكانة وسمعة قادة لامعين في التاريخ الحديث لشعوب الشرق نفسها، حينما ذادوا بشعلة فكرهم الوضاء وشجاعتهم النادرة مجتمعاتهم نحو عمليات تاريخية، وجنبوه متاهات وكوارث كغاندي وجمال عبد الناصر.. وهذا الأخير إرتفع عن كل من سبقوه من قادة العرب بمجرد اعترافه الصريح في سنوات الستينات بوجود الشعب الكردي قائلاً: "حقيقة وجود الشعب الكردي هي كحقيقة وجود نهر النيل في مصر!" وهذا القول أصبح كقول مأثور وحكمة عربية من العهد الجديد، لا تحتاج إلى الإسترسال على مصدره.

ولا بد هنا من تسجيل تأثير مسحة خفيفة من الفروقات بين عمليات التحرر الكلاسيكية والتي تبدو وكأنها انتهت وعمليات تحرر "الأقليات القومية" الأكثر حداثة، والتي تشذ في عدد من مظاهرها عن بعضها البعض رغم إحتوائهما على مضامين ومعانٍ واحدة. فبالنسبة للمملكة البريطانية كان أسهل لها بكثير إخلاء الهند البعيدة جغرافياً من جنودها والإعتراف بإستقلالها الكامل من أن تتخلى عن جزأ من سيادتها عن سكوتلندا المتصلة جغرافياً والممتلكة معها عدد لا يستهان به من المسائل المشتركة من التاريخ والثقافة والمصالح.

والمثال الأخير يذكرنا تلقائياً بعدد غير قليل من المعاني والقيم التاريخية العتيدة، الناتجة عن تاريخ طويل من الإلتحام والتعاضد الحضاري والثقافي بين الشعوب، التي تبدو، وكأنها مستهدفة بمجرد إعلان السيادة أو إنها غير منسجمة مع مبادئ السيادة نفسها. لكن ذلك ليس صحيحاً وسليماً إلا من الناحية الشكلية من المنطق. كأن نقول "إن عبد الناصر عربي، وهو كان بشعر أسود. ونستنتج : إذاً كل عربي سيكون حكماً بشعر أسود!" أو أن نقول: " ألعرب شعب بشعر أسود، عبدالناصر عربي إذاً شعره أسود!" ومن هنا

ضرورة قبولنا بظاهرة النسبية في السيادة نفسها. إنني لست نصير "العدمية: أما كل شيئ أو لا شيئ!" فالقبول بمبدأ وحدة السيادة نفسها تقضي بقبول تواجدها الجزئي والشامل.

إن الغالبية العظمى من الدول الأوروبية المتقدمة وطدت وعززت استقلالها الوطني بإعادة الاعتبار الكامل لمواطنيها من الأقليات القومية وبالاعتراف الدستوري بسيادتها على أرضها القومية التاريخية، وحددته بموجب كل ما يركن إليه من الحقائق المادية والتاريخية. تلك القوميات التي عرف وضعها القانوني في أزمنة مختلفة حالات من التجاوزات والتهميش واللامبالاة، إذا لم نقل الاضطهاد والازدراء القومي. لقد سلكت هذا الطريق حتى أكثر الدول تمسكاً بالتقاليد والقوانين القديمة والمحافظة في هذا الشأن كأسبانيا والمملكة المتحدة.. لقد منحت كندا الاتحادية حقوق وامتيازات جمة للأقلية كيبك، ذات المنشأ الفرنسي والمعتزة والمثابرة دوماً لتعزيز مكتسباتها القانونية في الحفاظ على خصائصها المحلية عن تأثيرات الأغلبية الإنكليزية... وقد حصلت على حقوق واسعة مماثلة في الإدارة جزيرة غرينلندا منذ نهاية السبعينات. وفي فنلندا تملك الجزر الألندية كذلك شكلاً متطوراً من الحكم الذاتي..ويملك شعب سآم، الذي بالكاد نسمع به، في ثلاثة دول إسكندنافية(النرويج والسويد وفنلندا) الحق التام في إدارة مناطقه التقليدية بنفسه، تلك المناطق التي تعتبر مهد نشوئه ووجوده التاريخي.

في أغلبية الحالات يقترب الوضع القانوني لمناطق "الحكم الذاتي" لوضع الدول المستقلة. وتبدو للوهلة الأولى إن الدولة المركزية هي الأكثر اهتماما بتحديد مجالات اختصاصات السلطات المنشأة: ترسم حدود جغرافية للإدارة المعلنة، تعد وتدرب الكوادر للحقول والاختصاصات الفنية المحددة، تهيأ و تجهز الهيئات والمؤسسات اللازمة للقيام بمهماتها...بل تسن قوانين صريحة وواضحة للحفاظ على الخصائص الديموغرافية الطبيعية للمنطقة ووقاية لسيمتها القومية المتميزة. وبهذه الإجراءات الديمقراطية الفعلية والصارمة تحسم تلك الدول أمر بقاء هذه المقاطعات ضمن حدودها السيادية المعهودة. وتضعف وتقلص إمكانية خروجها من الإتحاد الطوعي والظروف الملائمة لتطورها السليم.

في أجواء بمثل هذه الظروف الديمقراطية الصحية أو في ظروف حضارية مشابهة لتبني حلول موضوعية للمسألة القومية هناك شرطان أساسيان مكملان يضمنان بشكل أو بآخر بقاء واستمرار المقاطعات والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي في سيادة مشتركة مع الدول المركز (المتروبول):

أولاً، حينما تتوفر في الشروط القانونية والدساتير المقررة للشراكة حقيقة تحليها المطلق بالمعايير الأساسية لحقوق الإنسان والاحترام الغير

مشروط للسيادة والحرية على المستوى الفردي والجماعي. فمن الصعب جداً الادعاء بوجود خطر انفصال سكوتلندا عن بريطانيا، لأن الإمكانية الحقيقية لتحقيق ذلك، إذا كان ذلك رغبة أغلبية السكوتلنديين، يبعد هذا "الخطر" عن التحقيق. فكلما كانت أواصر الشراكة الفعلية والارتباط مرسخين بدعائم من الحرية والديمقراطية الحقيقيتين كلما كان التلاحم أكثر سهولة وطوعاً. ويمكننا الحكم بنفس النبرة القطعية على أن تأسيس البرلمان السكوتلندي لم يكن مطلقاً تعبيراً عن وجود خطر مهدد أو إنشاء وتمهيد لهذا الخطر؛ مثلما لا يتعلق مطلقاً نوعية العلاقة المنظمة للأوضاع القانونية بين كرينلندا والدانمرك من أية نسبة من الرواسب أو الضغوطات التي يمكن نسبتها إلى خطر انفصال الأسكيمو.

ثانياً، كل الضمانات الدستورية المنظمة للعلاقات الحقوقية القانونية ستكون حبراً على ورق إذا لم تفصح صراحة بالإمكانية الفعلية والواقعية لتحقيق الانفصال التام السلمي المشروع. فهل من أحد يشك لحظة واحدة، لو كان قرار شعب كيبيك بـ"الإيجاب" في الاستفتاء الخاص الذي جرى حول "رغبة السكان بالانفصال عن كندا" لتحقق ذلك؟ بل إن كل الحقائق المثبتة والمرسخة لهذا الحق هي التي تسمح بنشوء آراء إيجابية حول الوحدة الفيدرالية، رغم تخوف عدد من "القوميين" من انصهارهم في بوتقة الثقافة الإنكليزية.

إذاً، باختلاف الثقافات ومنطق تباين وجهة المؤسسات التشريعية وسقف القوانين الوضعية السائدة في إيجاد حلول للمسائل القومية تختلف نوعية الأساليب والطرق الحاذقة حتى الآن في هذا الحقل على الصعيد الإنساني العام. هناك علامات وإشارات على هذا الطريق لا يختلف المراقبين على مؤداها ومعانيها. ففي الحالات التي تقترن الحلول بالطرق الديمقراطية والسلمية العادلة من الاعتراف، تتمكن الشعوب المتعاضدة في إتحادات طوعية في التجاوب المطلق سواء في درأ الكوارث الناجمة من تأزم هذه المسالة أو في قطف ثمار مردودية وفعالية "الخيار الطوعي" في تحقيق السلام والأمن والتلاؤم الاجتماعي. لا بل تذهب النتائج الواضحة المعالم والمستقرة، إلى أبعد من ذلك، لتؤكد إن الدول التي تبقي باب الخروج مفتوحاً على مصراعيه لخروج الأقوام والأقليات، إذا شاءت، هي التي تشهد بقاءً واستقرارا لقومياتها ضمن الحدود الميتروبول وتشهد بمجملها النمو التصاعدي في التعاضد والتلاحم الاجتماعي والثقافي الإيجابي لمختلف فئاتها الاجتماعية. وهي عادة التجارب المرفقة بالنمو والازدهار الاقتصادي لتلائمها مع أسباب الأمن والاستقرار وتوافقها وتماشيها مع الطبيعية والبيئة البشرية الخالية من الإكراه؛ بينما تنتج علاقات الدول الضاغطة في اتجاه

إغلاق جميع المنافذ والمخارج من "الإتحاد الاضطراري" حالة من البؤس والاقتتال والدمار لتدفع جميع الشعوب السائدة والمسودة الفاتورة باهظة في الأرواح والخسائر المادية والدمار الناتج من الحروب والاقتتال المستديم لإبقاء هذه الجماعات بالقوة والقهر تحت نيرها. بالإضافة إلى إن العلاقات الخالية من الحرية لم تسهم لا بإنشاء حالة من التكامل والاندماج الاجتماعي والسياسي...ولا في التقدم الاقتصادي والثقافي العام.

بالعلاقة مع ذلك تفصح هذه النتائج عن العلل البارزة على الصعيد الكوني في هذا المجال، وتفرز مؤشرات مبينة لنتوءات الحالة المرضية المزمنة والمستعصية على الاستيعاب، لدى مجتمعات وثقافات بعينها. إن هذه الظاهرة الاجتماعية الأكثر انتشارا في كل الأحقاب التاريخية بين البشر، والمرتكزة على الاختلاف الطبيعي بين الأقوام والشعوب والقبائل والمذاهب والمعتقدات... تتفاعل وتتناغم أو تتنافر وتتعارض جوانبها في التطبيقات الدولية حسب العلاقة الوثيقة لهذه المفاهيم مع الأجواء والنزعات السياسة العالمية البارزة والحلول والإجراءات الأممية لمعالجة هذه أو تلك من القضايا المتأزمة تحمل جميع عيوب أو حسنات تلك الظروف السائدة. والجدير بالذكر إن نسبة قليلة جداً من الإصلاحات والإرشادات الديمقراطية الحقة والنوعية تجد طريقها إلى الوثائق والالتزامات الدولية وذلك بسبب المشاكسة والمعارضة التي تبديها الدول ذات العلاقة و"المتخلفة" في هذا الجانب عن غيرها. وهي بذلك تجر عجلة التاريخ إلى الوراء. إذاً المؤشرات الدولية ليست إلا تعبيراً عن حالة وسطية لما تقتضيه الحلول المطبقة في الدول "المتطورة والمتخلفة" في آن واحد. ولسوء حظ العديد من القوميات والأقليات في الشرق الأوسط والشعب الكردي ضمناً، تبدو بوادر المعركة من أجل الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان وإحلال خبرة الدول المتطورة في تطبيقات حل المسألة القومية على أساس تقرير المصير ليست إلاّ في خطوته الأولى في بداية طريق شاق وطويل. لكنه طريق واضح المعالم ولا بد من إجتيازه، تحتمه تطورات الأحداث العالمية الجمة.

لذلك فالقاعدة القانونية، بخصوص مسألة حق التقرير وحقوق الأقليات القومية الجارية التعامل بها من قبل الأمم المتحدة منذ التسعينات من القرن الماضي، أي بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفيتي ، هي عبارة عن خليط غير متجانس من القوانين القديمة والحديثة على رف واحد، التي تستخدم وتعمل بها حسب الإجماع الواقعي الذي تستطيع تأمينه الجهة التي تلوح بها. وهي تتقدم وتتطور بشكل بطيئ جداً وليس بإتجاه واحد تقدمي، بحيث تشبه حركة طفل فقد قدميه ولم يتعود بعد على الحركة بالارتكاز على عكازتين. فحسب الاتجاه والحركة ووعورة التضاريس

السياسية للمنطقة المعنية، تجترح مرة القوانين على أساس "الحفاظ على وحدة وسلامة الحدود الدولية، وأخرى تسمح "باختراق هذه الحدود من أجل قضايا حقوق الإنسان والتدخل من أجل درأ كارثة إنسانية". والغريب في الأمر إن إستخدام أحداهما لا يبطل مفعول الاخرى. فالقاعدة الكلاسيكية الآخذة بمبدأ "سلامة الأرض الوطنية وعدم التدخل بالشؤون الداخلية" والتي حفظت الحدود الدولية في أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية، على ما هو عليه، نتيجة تقاسم الأدوار بين المتحالفين ضد المانيا الهتلرية، حتى إنهيار الإتحاد السوفيتي؛ والتي فقدت الكثير من حيويتها أمام إعادة رسم الخارطة السياسية في أوروبا، برز فجأة على ألح صوره بين أطراف هامة من المجتمع الدولي لخلق أكبر تحالف عسكري دولي لإخراج العراق من الكويت. وذلك في الظرف الذي كانت إلتحام ألألمانيتين لم تحقق إلا سنة واحدة من عمرها. ومن هنا نشوء الإجماع شبه الرسمي لمجموعة الدول الصناعية الثمانية بالنظر كما يبدو على القضايا ذات التأثير الكوني "حالة بحالة" وحسب إتفاقات مقتضبة ودقيقة.

إن حجة المنظمات الأممية بالدفاع عن الوضع القانوني الدولي كما هو والاحتفاظ بمكامن السيطرة التقليدية بيد القوة المحتكرة له منذ زمن، يلغي من ذاته معاني المساواة في بلوغ أقصى أنواع تقرير المصير نفسه، ويصنف الدول المستقلة إلى درجات تلك الملحقة والتابعة للقوى الفعالة والمؤثرة والأخرى المتراطمة مع أصداء حشرجتها من الخروج من جاذبية "القطب الواحد". ولكن إذا كانت الصورة على هذا التأرجح في ميزان القوى المتصارعة الأساسية فإن الحقوق في جوانبها النظرية والإنسانية قد تركت ومنذ حين قاعدتها الهامدة والجامدة. وفيما عدا حالات نادرة وإستثنائية، تبشر الإصلاحات العميقة المطلوبة تحقيقها على صعيد العديد من مناطق العالم وبالأخص منطقة الشرق الأوسط، ضمن مقتضيات الحرب على الإرهاب الدولي...تسمح برؤية الصورة المستقبلية للمنطقة ككل أقل سوداوية مما هي عليه.

إن مبدأ حق الأمم في تقرير مصيرها بنفسها يملك تاريخاً طويلاً زاخراً بالأحداث والصيغ والإستنتاجات الإيجابية العامة، ولم تنته عمليات تكامله ونضجه بعد، وأمامه مستقبل شرح. هناك جوانب كاملة تخص تنويع المواد والفقرات لتطوير وتعميم مبادئه على جميع الشعوب.

فكما نعلم إن تاريخ استنباط وإقرار هذا المبدأ بالخطوط العريضة بدأ فعلياً بمؤتمر فرساي[1] ثم تشكلت النواة الأولى من الدول الفاعلة في أروقة

[1]. في بداية نيسان (أبريل) 1919 إجتمع قادة الدول الأربعة المنتصرة في الحرب الكونية الأولى: رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج؛ رئيس الورزراء الفرنسي جورج

عصبة الأمم[1] لتوزع الأدوار بين الدول المنتصرة (الإنتانت) في الحرب الكونية الأولى من الناحية العملية، و لتتفق على مرجعية عصبة الأمم كهيئة عليا للبت في القضايا الدولية الشائكة. واتفقت على نتائج التحقق السلمي لما بعد الحرب، كوسيلة لتحاشي الحروب وتجنب إنفراد طرف واحد على مقدرات أوروبا والعالم. لكن مباشرة بعد التوقيع بين الدول المنتصرة على البروتوكولات الأساسية صدرت أصوات تنادي بعدم تطبيق مبدأ "المساواة" في حق الأمم في تقرير مصيرها إلا في أطر محددة ومختصرة بأوروبا.لقد كان النقاش يشتد أو يفقد حرارته بالعلاقة مع القضايا الساخنة على الصعيد الدولي. لم تحسم ظروف الحرب العالمية الثانية وإعلان المبادئ الأولية في ميثاق عصبة الأمم لتتحول فيما بعد إلى "منظمة الأمم المتحدة" موضوع "مساواة" الوضع القانوني للأعضاء إلاّ من الناحية الشكلية. فرأي تشرتشل المشهور آنئذٍ ، على أن "هذه المبادئ تنطبق فقط على الدول المنتصرة في الحرب على ألمانيا النازية" تعبيراً صريحاً على أن "الدول العظى" الأعضاء سوف لن تتخلى بسهولة عن إمتيازاتها. ومع ذلك، إمتازت عبارة " حق تقرير المصير ومساواة الشعوب أمام القانون الدولي" بأهمية تاريخية هائلة، وبالأخص على مصير العدد الكبير من الشعوب الرازحة آنئذٍ تحت الاستعمار الأوروبي. بعد عدة سنوات أصبحت المادة 1 (2) من ميثاق الأمم المتحدة تملك أهمية عملية مباشرة على مصير العالم. ففي عام 1960 بموجب هذه المواد وتطبيقاتها أُعترف صراحة من على منصة الأمم المتحدة بحرية الدول الخارجة للتو من السيطرة الاستعمارية.

ومع كل ذلك يبقى الاعتراف النظري ناقصاً أمام الإمكانيات الحقيقية لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي الواقعي. لكن تتابع العملية وإستمرارها بالتقدم فسح شيئاً فشيئاً المجال أمام تحسين الظروف العملية وبناء الكيانات الجديدة إقتصادياً وسياسياً. وبعد هذا التحول النوعي ولأول مرة في التاريخ يعترف الأمم المتحدة في ميثاقه عن (الحقوق المدنية والسياسية) عام 1966 والتي أعتبرت كإضافات موجبة لتحسين العمل وتطبيق مبدأ حق تقرير المصير لجميع الشعوب. ثم جاء قرار2625 للإعلان

كليمنصو؛الرئيس الأمريكي فيدرو ويلسن؛ورئيس الوزراء الإيطالي أورلندو، في قصر فرساي لمناقشة ظروف ما بعد الحرب بين الحلفاء والشروط المطبقة تجاه ألمانيا المندحرة. وإتفقوا ضمناً على مساواة الدول الأوروبية في حق تقرير المصير وحل عدد هام من الخلافات القديمة على أساس هذا المبدأ وهو ما أدى إلى التوقيع على مبادئ عصبة الأمم.

[1]. الهدف الأول من تأسيس "عصبة الأمم" هو خلق أداة سلمية لحل الخلافات المستقبلية بين مختلف الدول الأعضاء، لكن سرعان ما أختلف الأعضاء على معاني "حق تقرير المصير"، أولهم تشرتشل الذي صرح بأن ذلك لا يعني إلاّ الدول الأوروبية. أنظر:

François Bédarida. Cherchill. Paris. Arthème Fayard, 1999

العالمي "عن علاقات حسن الجوار للدول عام 1970 للجمعية العمومية للأمم المتحدة في دورتهاXXV لتعمل بهذا المبدأ في محكمة العدل الدولية بخصوص ناميبيا والصحراء الغربية.

إن الخطوة الثانية على طريق تعزيز التعاون والعمل المشترك بين مختلف الشعوب، وبالأخص خفض التوتر في العلاقات بين شرق وغرب أوروبا كانت وثيقة لقاء هلسنكي "للأمن والتعاون في أوروبا عام 1975)[1] فقد أعادت للأذهان مرة أخرى بأن "الحفاظ على وحدة وسلامة الدول الأوروبية بالأطر التي ثبتت بعد الحرب العالمية الثانية" لا تكون بغير ثمن. فالمطلب الأخير الذي كان تعبيراً واضحاً لموقف الدول الإشتراكية الذي تمسكت به دول أوروبا الشرقية كان مقابل ما حققته الدول الغربية من إضافات: إقرار مجموعة من القرارات المشجعة لحقوق الإنسان والحرية الشخصية وحرية العقيدة، ولم شمل العائلة وحقوق الأقليات...

هذه التغييرات الأخيرة صعدت بشكل ملحوظ عمل منظمات حقوق الإنسان والجمعيات الغير حكومية لنشر ثقافة التسامح والاختلاف الفكري والسياسي في أوروبا الشرقية. وحدت بشكل مباشر من السياسة الشمولية والمركزية التي تحلت بها دول شرق أوربا. وكانت العديد من المؤسسات الإعلامية، من الإذاعات الحرة، الخاصة او الحكومية تحضر طيلة سنوات السبعينات والثمانينات الأرضية السياسية للتغيرات الهادئة العملية التي شهدتها أوروبا الشرقية في التسعينات على هذه القاعدة الحقوقية المتطورة. مجموعة هذه التغييرات دشنت عهداً جديداً من العلاقات الدولية وفتحت أبواب التغييرات المجال أمام العالم برمته لتسعى كل الشعوب صغيرها وكبيرها للتقدم على طريق الديمقراطية والحرية الشخصية وحقوق الإنسان.

---

[1]. في 1 آب(أغسطس) 1975 إجتمع قادة 33 دولة أوروبية بالإضافة إلى أمريكا و كندا واتفقوا على النقاط الرئيسية التي يمكن جمعها تحت مجموعتين: الأولى تقضي بالتعايش السلمي والحفاظ على الحدود الدولية المعترفة بها؛ والثانية الإقرار بمبادئ الحرية الشخصية وحقوق الإنسان.

لا أجرؤ على القول للحركة الكردية بأن انفصالها عن الحركة الوطنية والديمقراطية يضعفها، بسبب الاضطهاد الذي يعانيه الكرد وطالما أن هناك أطراف في السلطة وخارجها ذات مصلحة في تسعير الصراع القومي العربي –الكردي... يجب أن نعود، نحن الديمقراطيين إلى قراءة الأسباب، وأن الاضطهاد والقمع الوحشي الذي تعرض له الشعب الكردي في ظل نظام صدام حسين دفعهم إلى التحالف مع "الشيطان" من أجل الخلاص، ويوجد في التاريخ العربي أمثلة مشابهة كثيرة لكي لا يظن العرب بأنهم منزهون عن الاستعانة بالخارج ضد الداخل.

أكرم البني (سوريا)
كاتب وناشط سياسي عربي
موقع "ثروة" نيسان 2004

الفصل الخامس

المعايير العالمية في حل المسألة القومية: مقتضيات حق تقرير المصير للمسألة الكردية في سوريا

من الوقفة السريعة التي أجريناها في الأقسام السابقة عن الوضع العام للأكراد في سوريا، في مراحل تاريخية مختلفة، والاستنتاجات الشاملة عن الحالات المتكررة والمتلاحقة، القديمة، والحديثة والمستمرة إلى اليوم، نستنتج تبلور سياسة تميّيزقومية واضحة المعالم مستهدفة الأكراد كعنصر قومي وقائمة على أساس تصور نظري أيديولوجي وعملي مادي، مدعوم بوسائل وإمكانيات الدولة. إن استمرار هذا الوضع اللاقانوني، وبقاء موازين القوى الداخلية بشكل جائر لصالح القوى المنفذة لهذه السياسة، لا يسمح بتصور تعاط إيجابي ما مع القضية للمراهنة على حلها داخلياً أو الأمل

بإمكانية حدوث تغييرات تلقائية تؤدي إلى تخفيف حدتها على المدى المنظور؛ و تعطي لنا كل الحجج والأدلة المنطقية، الحقوقية والسياسية للإلتجاء للمعايير الدولية المعللة والمفسرة والمعالجة لجوهر المسألة القومية.

وفي القسم الذي عالجنا فيه بعض الجوانب الإيديولوجية لسياسة البعث، ومنظر "السياسة الكردية" فيه تجاه الأكراد، لاحظنا بوضوح تعميم حالة استهداف الأكراد كجماعة قومية. وعليه فشمولية "العقوبات الجماعية" لا تسمح بإمكانية تجنيب الأفراد من هذه المجموعة من الوقوع تحت طائلة تبعات السياسة العامة. وفي السياق " الطبيعي" لتنامي التعارض ، أدى التنافر والتنابذ الحاد إلى الاصطدام التناحري المفتوح لهذه السياسة الشوفينية مع الامتعاض الشعبي الكردي العام. وبذلك، إعتبار انتفاضة 12 آذار لحظة انفجار الغضب الشعبي ضد المظالم المتراكمة،- كتحديد موضوعي، مسألة لا تقبل النقاش. إنها كانت الجواب العفوي الجماهيري على السياسة العنصرية التي اكتسبت مظهر " إرهاب الدولة" وفي أوضح صوره.

هذا التطور النوعي، استشف "العينة النموذجية" لتنامي الحقائق المنطوية عليها المسالة الكردية في سوريا، وسمح بالإعتقاد بإن القضية تخلت عن مواقعها التقليدية في الاقتصار على إبداء النبذ السلبي الهادئ، كرد فعل على الوضع المستاء على نحو تدرجي. وكشف عن مكامن جديدة للتعبير الشعبي وعن أنواع متجددة لرفض واستنكار "أمر الواقع". وهذه اللحظة العارمة، أصبحت في نفس الوقت، تأكيداً لا يحتاج إلى برهان إضافي عن فشل محاولات السلطة بإظهار المعادلة لصالح لعبتها السياسية، ورؤيتها في شرح المستجدات.

لذلك فالتأمل العميق في مقولة " الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي" – الغايات التي تتوخاها جميع الدول والهيئات الأممية لتكملة شروط التحقيق الإيجابي للكيانات السياسية والمؤسسات الاعتبارية.. يجب أن تخضع قبل كل شيء لمعايير القواعد الحقوقية العريضة، و توفير العدالة بمضامينها الواسعة. وهي تتطلب، في الحالة السورية للأكراد، الاعتراف الدستوري الواضح والصريح، والذي لا يعتريه الشك بوجود الشعب الكردي: إعادة الاعتبار لتاريخه؛ إزالة كل التشوهات الملحقة بهويته القومية؛ إزالة الابهام في بعض الاطروحات "التعليلية" حول الأصل الأجنبي و"الغريب" للأكراد السوريين!. ومن هذا المنطق، لا توجد من مجموع الحجج "الرسمية" الواهية، المعلنة بهذا الشكل أو ذاك، للحكومة والمسؤولين، ما يستطيع الصمود لحظة واحدة أمام قوة ومنطق القوانين الدولية أو الحقوق بشتى مدارسه وتوجهاته ومنابعه. لأن الوجود الكردي التاريخي في سوريا كدولة حديثة او في الفسحة التي عرفت بسوريا كمفهوم جغرافي تاريخي

بمضامين قومية واجتماعية مختلفة، لا يحتاج الدفاع عنه، لأنه قائم على نمو الوقائع الطبيعة. **ولا يوجد قانون واحد، لا وضعي ولا سماوي، قديم أو حديث، ذو صبغة ديمقراطية أو فاشية وفي أية بقعة من الأرض يمكن لها أن تنكر عن الأكراد العيش الحر وبالحقوق المعهودة أسوة بكل الأقليات والشعوب.** إن أقل المطلعين على التاريخ الحديث للمنطقة وسوريا، ولا أقول أقل المثقفين ثقافة وإطلاعاً، يعرفون أنه لو سحبت الصفحات لتي كتبت من التاريخ السوري بالدم الكردي واقتطعت الحضارة بكل أوجهها ومناحيها،التي أنشدتها و أشادتها السواعد والعقول الكردية لما بقي من سوريا ما يشبه كيان سياسي بشيء.

لذلك أن طرح مسألة حق تقرير المصير يستمد مبرراته من هذا العمق التاريخي الجغرافي القصي ومن الوجود المادي و الفعلي، في الظرف الراهن، لمجموعة متجانسة ومنسجمة مع بيئتها الطبيعية ومتكاملة، قوامها عدة ملايين، وتشغر أرض متواصلة الامتداد تشكل معينه الحضاري والثقافي منذ آلاف السنين. وربما يكون رأي الكاتب والصحفي الفرنسي كريس كوتشرا من هذه المسألة، نموذجاً بين العشرات من الإختصاصين الأجانب الذين يعتبرون "إن التاريخ الكردي يشكل مفارقة مذهلة، فهذا الشعب موجود منذ عصور ما قبل التاريخ على أرضه، يملك لغته الخاصة وثقافته المتميزة عن الآخرين، وديانته وعاداته وتقاليده الخاصة ويشكل كتلة بشرية هامة...ومع ذلك لا يملكك دولته القومية..بينما أمم وشعوب لا تزيد تعدادها بضعة ميئات من آلاف تقبل كأعضاء مستقلين في الأمم المتحدة؟!"[1]
إذاً، هذه مسألة لا غبار عليها، ولا توجد في تماسكها، نشوئها وتناميها دور لأي مصدر غير متفق مع طبيعة التطور الداخلي للمجتمع الكردي. **بل بالعكس، يجب تصحيح وترميم كل ما لحق ويلحق بهذا المحتوى الاجتماعي بمغلفه الجغرافي والتاريخي الطبيعي من تشويهات واقتطاع واستيطان بطرق اصطناعية ونتيجة سياسة شوفينية وعنصرية؛ وأن يمثل كل القائمين بهذه الخروقات الفظة من المنظرين والمنفذين على حد سواء، أمام محاكم العدل المحلية والدولية لينالوا أشد العقوبات المستحقة.**

ومع كل ذلك حينما أتناول مصطلح "حق تقرير المصير" كمفهوم حقوقي وصيغة شاملة، لا يعني بأي شكل من الأشكال معارضتي للصيغ القانونية للأشكال الدنيا لهذا الحق المقرة بالحقوق القومية ولا يصل إلى الانفصال التام، على أن يضمن التمتع الحقيقي والكامل وفق معايير موضوعية ولا يضر بحسن سير إدارة شرعية منسجمة بالمحتوى والشكل مع

---

[1]. Chris KUTSCHERA : « Le défi Kurde » Bayard , Paris, 1997, p. 9.
كريس كوتشيرا: "التحدي الكردي" بايارد، باريس 1997، ص 9.

هذا الحق. **والمبررات، سواء لجهة التضييق أو الاتساع في الممارسات الواقعية لهذا الحق يجب أن لا تأتي إلاّ من طبيعة قانونية مستمدة من التوازن الهرموني بين خصائص المكونات الداخلة في تكوين هذه الهيئات.**
إن مجموع اللوائح المحددة لطبيعة الحقوق والمنسقة لشكل تحقيقها ضمن معايير الديمقراطية الأوروبية- كأفضل وأرقى التجارب، يمكن أن تكون نماذج يهتدى بها للخروج بإستنتاجات عملية.

وأخيراً إن تأويلي الشخصي لا يعتبر في أي حال من الأحوال طرحاً دوغمائياً متجمداً. ولا يمثل، في الوقت الراهن، وجهة نظر مجموعة سياسية بعينها. إنه مراجعة وفحص لمواقع التصلب والإنكماش في السياسة الرسمية إزاء الأكراد ومحاولة لتفسير المعضلات وتشخيص الحلول لجميع الجهات. إنني مقتنع بأن مسألة البت في مصير شعب والتحقق من ميوله ورغباته النهائية لا تتحقق إلاّ بالطرق الديمقراطية الواسعة كالانتخابات والاستفتاءات أو النابعة من الإرادة الحرة للممثلين الشرعيين له.

لكني لا أريد أن يفهم من محاولتي هذه، على إنها محاولة اجتهادية من مراقب ومحلل سياسي فقط. لأنني من المعانين المباشرين من جراء استمرار سياسة الاضطهاد القومي رغم عدم خضوعي المباشر للقوانين السورية منذ قرابة ثلاثين عاماً. ومن هنا أيضاً، إذا كانت هناك أهمية عملية من هذا التقييم النظري ألعملياتي، هو شعوري الشخصي بالمسؤولية العالية إزاء ما جرى ويجري، ورغبتي ، كإنسان ينتمي لهذه الأرض ولهذا المجتمع، إبداء مخاوفي وهواجسي من إمكانية خروج الأمور من تحت السيطرة، وبالنتيجة حدوث كوارث جمة، ليس لأحد فيها، من مجموع مكونات الشعب السوري، أية مصلحة.

وهكذا وضمن إطارهذه الرؤية، لننظر الآن سوية لأهم المقتضيات الواقعية للأخذ بمبدأ حق تقرير المصير بالنسبة للمسألة الكردية في سوريا من وجهة نظر المعايير الحقوقية والقانونية المحددة لجوهر المسألة القومية.

1. الضرورة الموضوعية

إن الضرورة الموضوعية في تبني "حق تقرير المصير" نابعة عملياً من طبيعة هذه المقولة الحقوقية نفسها كصيغة متقدمة وغنية عن العلاقات التاريخية المتكاملة، المحققة والضامنة، لإرضاء وإشباع الأطراف الحقوقية المتعاقدة. ومن كونها الآلية الأكثر دقة في تحديد مبادئ الحرية والسيادة على أسس من المساواة الفعلية في المجتمعات المتعددة القوميات.

ومن كونها متكافئة ومتوازنة في الضوابط والمعايير الراسمة لحدود الثوابت الحقوقية، ذات الأهمية المصيرية لجميع المكونات الاجتماعية.

وهذه الصيغة، كما أثبتت التجارب العديدة في العالم، يمكن لها أن تنقذ الميراث المعنوي والتاريخي للشعوب تماماً مثل حقوقها المادية والاقتصادية في وحدة حصينة متراصة ومتواصلة، لكنها مفتوحة في نفس الوقت للتبادل وللتعاطي الإيجابي مع المصالح المادية والمعنوية للمجموعات الأخرى. إنها الصيغة التي تعترف بها بالحق الشرعي لكل قومية بمزاولة حقوقها وواجباتها بدرجة واحدة من المساواة والتي تضمن صيرورة وبقاء مبادئ التعايش السلمي المشترك بغض النظر عن مراحل هبوط وصعود في تاريخ هذه الشعوب.

في التاريخ الحديث شكلت المسألة الكردية، صحيح في جزأ آخر من كردستان (العراق)، مثالاً حياً ودافعاً أساسياً لبروز صيغة متطورة من العلاقات الدولية حول هذه المقولة. فلأول مرة في التاريخ كانت هذه المسألة وراء صدور القرار رقم 688 في الأمم المتحدة، والذي يقضي بحق المجتمع الدولي بالتدخل " لأغراض إنسانية" ولدرء الكوارث والازمات السياسية والإبادة الجماعية. وكلنا نعلم بأن الظروف المرافقة بنشوء هذه الحالة قريبة جداً بطبيعتها لتلك الناشئة حول المسألة الكردية في سوريا. فإذا كان الإجماع الدولي قد نشأ تحت ضغط الرأي العام "كضرورة موضوعية" فجميع المؤشرات من ذات الطبيعة تؤكد إمكانية تكرار نفس هذه الضرورة في الجزأ الثاني من نفس القضية المعانية ومن نفس الرموز والعلاقات. وبالنسبة للقواعد المحددة للمسألة القومية الكردية، التي هي من حيث الجوهر مسألة واحدة ومكابدة من الأسباب نفسها، تتلخص في انعدام الشروط الواقعية للتمتع بحق تقرير المصير لانعدام الديمقراطية والشروط الصحية حول العلاقات القومية، تصبح الضرورة الموضوعية حالة مفروضة واقعياً لإنقاذ مجموعة "مهددة بالابادة" وتمكينها من تأمين شروط استقرارها بمساعدة المجتمع الدولي. فكلنا نعلم بأن الدول المقتسمة لأرضه في بداية القرن الماضي ألغت من الناحية العملية حقه "كأقلية" في بلوغ أي شكل من أشكال حق تقرير المصير، وهي نفسها التي تحتفظ بالوسائل والإمكانيات الكفيلة بعدم بلوغه لهذه الحقوق في الوقت الراهن. وبقيت النقاط الإيجابية النظرية المعترفة له بهذا الحق في معاهدة سيفر 1920 حبراً على ورق. فالضرورة الموضوعية القاضية بإنقاذ الأكراد من الهلاك ستسهم في نفس الوقت بإلغاء " الغبن التاريخي" الملحق بالمسألة الكردية من جراء إلغاء قوانين أخرى دولية.

وحكم "الضرورة الموضوعية" يتأتى كذلك من كون المسألة الكردية "كمستعمرة داخلية" مرتبطة بعلاقات وطيدة مع ظروف ومواد تحتل

الدرجة الأولى في إستراتيجية الدول العظمى كالبترول ومصادر المياه والموقع الإستراتيجي، كقلعة طبيعية مطلة على كل بلدان الشرق الأوسط.. وهي غير قادرة بإمكانياتها الذاتية التصدي للمهام الجسام والعلاقات الدولية المتشعبة حولها..أي أن حلولها مرتبطة مباشرة بجملة من الحقائق والمعطيات والتي ستنشأ الخلاف التناحري حولها إلى خلل في موازين القوى على المستوى العالمي. وكما تؤكد الدراسات الموضوعية المحايدة إنها "إحدى النقاط المركزية" التي يتم من خلال إتخاذ الموقف منها، رؤية ما ينبغي تحديده لمجمل السياسة "القومية العربية" لسوريا في المنطقة[1]. وهي، ربما تحولت إلى الشغل الشاغل والقضية المركزية الأولى المحددة لأطر هذه السياسة ومعالمها(بعد ضعف إحتمالات المواجهة مع إسرائيل). وبما إنها في التاريخ القريب كانت إحدى الأسباب الرئيسية في المعادلات التي أدت باهم الحروب والأزمات في المنطقة كالحرب العراقية الإيرانية، أزمة الخليج وتوتر العلاقات بين تركيا وسوريا...إنها ستبقى البؤرة الكمونية المنشأة لعدد لا يحصى من التوترات المستقبلية لعدم تمتع وضعها القانوني الاجتماعي-السياسي بالاستقرار. إنها تشبه وضع البلقان الذي قال عنها تشرتشل يوم ما:"البلقان تنتج كمية هائلة من العنف أكبر بكثير مما يمكن حصرها بها". إنني على يقين بأن الكمية الهائلة من العنف المنتجة من جراء عدم إيجاد مخرج طبيعي لحل المسألة الكردية سيتضاعف، ولن يتسع كردستان بوحدها لإحتوائه. ولن تكون مبالغة إذا أكدنا بأن مصير السلام والأمن الجماعي وبالأخص في المنطقة سيتعلق بدرجة أساسية بالإستقرار العام حول نوعية الحل لمجمل جوانب المسألة الكردية بما فيها المسألة الكردية في سوريا.



هذه الحجة تبدو منطقية أكثر حينما نعلم حقيقة فقدان الوسائل العملية محلياً لتأمين ما يسمح بالتمتع بحق تقرير المصير بدون المساعدة الخارجية. فأي حق، مهما كان صريحاً وواضحاً يمكن لشخص مغلوب على أمره تحقيقه والتمتع به بدون وسائل الإذعان الرسمية، كالشرطة والأمن.. أما مسألة إملاء الفراغ الناشئ فتصبح مسألة موضوعية مرتبطة بالوقت و سوف تكتمل إستحقاقاتها، آجلاً أم عاجلاً، شأنا أم أبينا من جهة ما. وفي الدواعي المستوجبة "للتدخل" لحل المسألة الكردية في تحديد هذه الضرورة

---

[1] ي.أ. ماتفييف: "المحتوى القومي العربي..." ص139.

الموضوعية يكون اجتماع والتقاء الظروف الذاتية والموضوعية"الداخلية" و "الخارجية" إسهاماً لتحقيق أشكال متقدمة لصيغ العدالة المنتجة على الأسس الديمقراطية، وبمثابتة توريد طاقات وعلاقات فكرية ذهنية متطورة لمعالجة مستعصيات ومشاكل اجتماعية محلية.

ثم أن الفرز الواقعي للمجموعات القومية إلى درجات متباينة في تطورها وتقدمها وشكل تمكنها من التمتع بالشروط الواقعية من حقها في تقريرها مصيرها بنفسها تقضي كذلك في تأمين الشكل الضروري موضوعياً لحماية حقوقها القومية ضمن مساعيها لخلق إستراتيجية من العلاقات الخارجية. هذه العلاقات الناشئة على قاعدة نظرية وعملية تتطلبها شروط حياة أمة ما موجودة بشكل فعلي وواقعي بين جميع الأمم وفي جميع القارات وفي جميع مراحل التاريخ، فما بالك بأمة مغلوبة على أمرها ومعرضة لأعنف أشكال الإضطهاد والظلم القومي.

إن النخبة الضالعة في التمثيل الشرعي والسياسي الصحيح هي التي تستطيع البت في جدوى إنشاء مثل هذه العلاقات الخارجية التي تقتضيها الضرورة الموضوعية. وهناك مجموعة كبيرة من الحقوقيين في العالم تعتبر لحظة تعرض الحقوق الأساسية لقومية ما للمصادرة والمضايقة، كشرط أساسي لإعلانها حقها في رفض العلاقات المكرسة لهذا الظلم والتطلع نحو شكل من أشكال حق تقرير المصير وإيجاد الآليات الفعالة المطلوبة لتأمين التحقيق السليم للممارسة الحرة له. بل هناك مجموعة أخرى من الحقوقيين يعتبرون نقطة شرعية التجاء ممثلي قومية ما إلى استعمالات هذا الحق في حالات أقل اهمية" التضرر التدريجي"، مثل تعرض اللغة والثقافة القومية للمضايقات أو تقلص الساعات المخصصة لتدريس هذه اللغة في المدارس القومية أو عدم الاهتمام بالدرجة المطلوبة بثقافة وتاريخ هذا الشعب...الخ. ورغم الخلاف البسيط بين ممثلي هذين التيارين من الحقوقيين إلا أنهما متفقان حول اعتبار الحرية بمعانيها العامة والواسعة معيار لقياس الخروقات الغير قابلة للتواطؤ والمماطلة. الجميع متفقون حول أهمية إنشاء "خطوط حمراء" حول القيم الرئيسية المادية والمعنوية لقومية ما، وحول عدم التساهل في خروقات هذه الخطوط بأية حجة كانت من قبل السلطات التنفيذية. بل يعتبر بعض المتشبثين بهذه القيم باعتبار المساس بشروط المنافسة الحرة للغات أو تشجيع إحداها في ظروف طارئة على حساب أخرى، شروط مجحفة تسمح للطرف المتضرر بالتنصل من العقد الحقوقي المشترك للطرفين (الدستور الفيدرالي أو المحلي أو البرلمانات الإقليمية..).

لنأخذ مثال بلجيكا. ففي هذه الدولة الفيدرالية التي تسهر السلطات التنفيذية وفق آليات معتمدة ومقررة على حقيقة تمتع جميع لغات هذا البلد

بالمساواة الفعلية في التدريس واستعمالاتها الإدارية والقضاء والنشر...يمكن للمتكلمين بالفلامانية واقعياً تقديم شكوى لتصحيح أي خلل حاصل في "تجاوزات اللغة الفرنسية" المتمتعة بشهرة عالمية والمستخدمة على الصعيد التجاري والدبلوماسي بشكل أوسع .. ولا يمكن لأية حجة من أي منبت ومصدر كان القبول بالمعادلة الناشئة من ظروف "استثنائية" ليتم به "المضايقة" على لغة وثقافة أخرى. فإلمام القسم الكبير من المواطنين باللغة الفرنسية لا يمكن أن يلغي وجود الشروح باللغة الفلامانية ورموزها على أبسط الوثائق كتذكرة وبطاقة القطار ومترو الأنفاق إلى العملة النقدية، التي ينبغي بالضرورة أن تحمل رموزاً وألغازاً تتصل بمظاهر ثقافة القوميات المختلفة بشكل متوازن. فهل يمكن لنا أن نقارن شيئاً ما من هذه المعادلة الجميلة والعادلة بوضع اللغة الكردية في سوريا ؟ وهل ينفع بشيئ التذكير بان الغالبية العظمى من الطبقات الفقيرة من الأكراد من الذين لا يتقنون العربية يفقدون حقوقهم لمجرد عدم تمكنهم بالإفادة المطلوبة لغوياً أمام المحاكم؟ أو، أمام هذا التقبل المنطقي العادل للمكونات الاجتماعية في البلدان المتحضرة هل يبقى شيئاً يستحق إبقائه من المنطق السوري في المساواة بين مواطنين من قوميات مختلفة؟ أو، ألا يشكل منع اللغة الكردية بكل إشكالاتها و استخداماتها، حتى الشفهية، جرحاً حقيقياً ويومياً لمشاعر عدة ملايين من المواطنين؟ ألا تشكل القيود والقوانين الممعنة في ملاحقة ومصادرة اللغة والثقافة الكردية تعكيراً للأمن والسلام الإجتماعي وبشكلٍ يومي؟

إن المبادئ التي تتم بموجبها رسم حدود "الحرية" كجزأ من "الضرورة الموضوعية" في استحقاقات حق تقرير المصير تجد تعبيراتها في مظاهر مختلفة على المستوى الفردي أيضاً. وهذا يعني مثلاً الحرية الشخصية، حرية التعبير، حرية اختيار اللغة المرغوبة بها في المحاكم.. وهي نابعة من طبيعة التزام القوانين الديمقراطية بحق الفرد على المستوى الاجتماعي، كقيمة عليا للمجتمع. بينما تتحول هذه القيمة في الدول الشمولية إلى مسألة نسبية ضمن شروط تحقيق " النظام" والذي هو عادة ديكتاتوري إستبدادي. إنها كالحالة التي يوضع فيها العربة أمام الحصان، فبدل أن تخدم الدولة ومؤسساتها الإنسان وتؤمن له حقوقه المشروعة في الحياة الحرة، تحتل الدولة ذاتها هذه القيمة، ويصبح الإنسان خادماً فعلياً لوظيفة بقاء "النظام" ذاته، الذي هو تعبير عن أيديولوجية منحازة لشريحة معينة وفيئة مختارة.

فالدولة السورية المتبنية رسمياً ودستورياً للإيديولوجية "البعثية"،- المعبرة عن الفكر القومي العربي المتطرف و"المدافعة" حصراً عن

المصالح القومية العربية[1] لا تستطيع وفق هذا المعيار المنحاز أن تخلق الشروط الصحية الملائمة للغات والثقافات المتميزة. إنها بالأصل الأساس الذي يقوم عليه كل الانحرافات والشطوط المعادية لكل مظاهر الإنسانية المتحلية بمظهر ثقافي مختلف في أرض الوطن الواحد. وما عدى هذه السمة التي لا يختلف اثنان علي سمتها العهنجية، تجسد بمظهرها الديكتاتوري ظلماً قومياً حتى للقومية العربية وذلك بعدم إفساح المجال الصحي والطبيعي في الاختيار الحر للاهتداءات المعرفية، و ما لا يتفق مع هذه النظرة فكرياً. فهو لا يقبل بالتعددية إلا بالشكل الذي يضمن بقائه للأبد كحزب قائد وبدون منازع... ولا بالتناوب في الحكم ولا بالحرية السياسية إلاُ بالمقدار الذي يسمح بسيطرته على ما دونه من السياسات..الخ.

وهكذا تصطدم عملياً المطالب الموضوعية العادلة للأكراد في سوريا بمنطق متحجر من التطرف العقائدي، والذي يمنع عليه ليس فقط التحلي بالحقوق الإنسانية بل يجعله عرضة لوسائل مفرطة في التمييز والاضطهاد. والظروف الذاتية التي تتحلى بها حركته لا تسمح بإنشاء أي خروقات في السياسة الرسمية ولا في درء خطر أبادته القومية. وهذه حجج إضافية مكونة للضرورة التاريخية الموضوعية بإزالة خطر الإبادة، على الأقل بالمظهر الثقافي.

إن حق الاختلاف الثقافي هو حق لا تستطيع القوانين والشرائع تعديله أو التدخل فيه على أي مستوى كان.. والتنوع الفكري والديني أو المذهبي مسائل لا يختلف على شكلها ومضمونها وأحقيتها نظرياً أية إيديولوجية واقعية ومذهب سياسي في العالم. إن كبريات الإتحادات والفيدراليات المعروفة في العالم اليوم تقوم على أساس احترام وتبني هذه الفروقات المؤسسة للازدهار والتنوع. ويبقى الحكم السوري وحده تقريباً في العالم يستمر في البقاء خارج السرب وبعكس حركته الإيجابية. **فالقانون الأساسي السوري (الدستور) ينص على أن الرئيس يجب أن يكون عربياً ومن الأغلبية السنية! وهو سلفاً يستثني عدداً كبيراً من السوريين ممن لا يدخلون في هاتين الخانتين من الحق الطبيعي لتولي هذا المنصب الرفيع.** فهل الإجراء الشكلي الذي قام به الرئيس حافظ الأسد بتغيير مذهبه من العلوية إلى السنية رسمياً غير بشيئ من مبادئه السياسية؟ **ثم أليس من الإجحاف بقاء الطائفة العلوية بكاملها مستثنية ليس فقط من الحق الطبيعي بأن يتولى إحد أبنائها الوظيفة الرئاسية، بل من حقها في نقل المخزون الثقافي والروحي لها رسمياً وعلنياً للأجيال القادمة؟ أليس من الإجحاف تدريس مبادئ الإسلام السني للطائفة اليزيدية والإسماعيلية والدرزية؟ ألا يحق لهذه**

---

[1]. ي.أ. ماتفييف: " المصدر السابق ص52

الطوائف والأرومات العتيدة من مجتمعنا إيصال مخزونهم الثقافي والروحي وبطرق مشروعة لأبنائهم؟ أليس ضرباً من الظلم الخارق بقاء أكثر القيم التي تميزنا وتؤسس معايير وجداننا ممنوعة دستورياً؟ إن أحكام الضرورة الموضوعية تقتضي الحفاظ على التراث والثقافة بالطرق العصرية وإيجاد الصيغ والقوانين العادلة لتوازنها وتحقيق تطورها الطبيعي. والأغلبية السنية هل تدخل تعاليمها بهذه الطريقة إلى الأذهان والقلوب، أو تعوض الخسارة التي يمنى بها أصحاب المذاهب الأخرى من هدر وإغفال لعقيدتها؟

لقد أصبح من مسلمات العلم والمعرفة البشرية ضرورة الدعم الغير مشروط والغير محدد لحق تطوير التنوع الثقافي والقومي كأحد أكثر السمات الإيجابية للتنوع والازدهار. لقد شبه العلماء والمفكرون من مختلف الثقافات هذا الاختلاف بالتنوع الطبيعي بين أنواع النباتات والحيوانات المنتشرة على الأرض.. وفقدان أو ضياع أي نوع وسلالة منها يعتبر خسارة كبيرة للبشرية برمتها ويؤدي في نهاية المطاف إلى بروز خلل ما في التوازن الطبيعي في الخليقة.

2. حق التمتع بالظروف الديمقراطية والسيادة السياسية وحصانة الوحدة القومية

إن إحدى الدعامات التي يعتمد عليها حق تقرير المصير هي الحاجة الواقعية والطبيعية للعلاقات الديمقراطية المتوازنة- وهذه الدعامة هي أساس التصور الموضوعي للسلطة في الدول الحقوقية المتحضرة. ورغم أن هذه السمة مميزة بشكل خاص للدول المتطورة والبالغة لمستوى عال من الدرجات الثقافية والحضارية لكن الكثير من الحقوقيين يجدون في مسوغات هذه الدعامة، فرضية تناسبها وتناغمها مع وجه من أوجه العدالة والمساواة، وحجتهم في ذلك: إذا كانت السلطة السياسية شكل من الأشكال الراقية للتنظيم الإداري للمجتمع، لماذا لا تصبح كحد أدنى من شروط تحقيقها، نوعية ديمقراطيتها وإلتزامها بالمعايير الأكثر شرعية. حيث من أهم مظاهر هذا التحقيق المنافسة الحرة بين مواقف مختلف الأحزاب والتنظيمات والتجمعات المتباينة. والحكم الفاصل يرجع إلى المجموعة الحاصلة على رأي أغلبية الناخبين.

إن ربط المرجعية الشرعية بالانتخاب والاقتراع، من شأنهما إلغاء التجاوزات المملية بشتى الحجج والظروف وضمان لسد الطريق على من

تسول له نفسه اللعب بمقدرات وإرادة الشعب و التصرف بمشيئته على غير وجه حق.

في الدول المتحضرة تعتبر الانتخابات الحرة والتضامن الاجتماعي والمساواة منجزات وطيدة وهامة لترسيخ الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي. وهي من محققات جميع الشرائح المجتمع الثقافية وأقلياته القومية. وهي إلى جانب هذا وذاك شرط صحي للمحافظة على التمايز والاختلاف النوعي بين مكوناته وخصوصياته الاجتماعية والثقافية. فعلى سبيل المثال في دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبدو للوهلة الأولى كمجال لوحدة قانونية، توجد إلى الآن ولايات ومقاطعات تنفرد ببعض الحقوق بينما تملك أخرى أشكال أخرى من تطبيقاته. وعموماً لا توجد حتى الآن وحدة في الآراء بين مختلف الولايات من ناحية القوانين النافذة في مجال الثقافة وحفظ البيئة ومسائل الضمان الاجتماعي... ألخ والقاعدة الهرمونية الديمقراطية الجامعة هي الضمان بتوفير شروط تحقيق هذه الاختلافات. وهذا إذا دل على شيئ فإنما يدل على إمكانية تواجد وتضافر الظواهر المختلفة في وحدة دون أن تنال النزعات المرحلية أو الوقتية من الخط الديمقراطي العام المتساهل لجميع النزعات.

وهذا المبدأ ينطلق من اعتبار الحرية كقيمة اجتماعية مطلقة بالنسبة للفرد كما للمجتمع. ويجب أن لا تخضع شروط تحقيقها لمعايير آنية وظرفية بل تخضع لأكثر العمليات الشرعية قوة وهي الانتخابات الديمقراطية. بالنسبة للمجموعات القومية تعني: حق الانفصال وحق النقض وحق الفيتو والحق على الملكية العامة والحق في رفض التعميمات التي تمسح الفروقات الأصلية وإزالة المتناقضات الموجهة لإضعاف الشعور القومي. بينما على الصعيد الفردي فتعني حق التعبير الحر وحق التظاهر وحق رفع دعاوى أمام المحاكم الحرة وحق الحرية الشخصية. وهي ضمن هذه الأطر تسمح للفرد والجماعة بممارسة الحرية على أكمل وجه. هذا الوضع لا يقترب بماهيته بأي شيء من الوضع السائد في سوريا: ظاهرياً لا توجد قوانين خرجت بموافقة وتصويت البرلمان على منع اللغة الكردية أو حرمان الأكراد من حق الملكية.. ولكن حينما تكتب في بعض الدوائر في الجزيرة "ممنوع التكلم بلغة أجنبية" لا تخص إلا اللغة الكردية. أو حينما تتقيد حقوق الملكية بـ"المواطنين العرب السوريين" فهذا يعني آلياً حرمان ما يقارب 300 الف كردي محرومون من الجنسية مباشرة من هذه الحقوق. أو حق التوظيف في الإدارات والمؤسسات الحكومية. هذا من الناحية الشكلية أما من حيث المضمون فالسياسة المتبعة بشكل محدد ومخصص كإجراءات "ظلية" متخذة إستثناءاً بخصوص الأكراد، كتلك المقرة في خطة محمد طلب هلال التي أتينا على ذكرها في

مكان آخر. فهي تخرق دفعة واحدة عدة حقوق : حق الملكية الخاصة، حق الحرية وحق المواطنة.

وبالإضافة إلى ذلك فحق التمتع بالظروف الديمقراطية بالشروط السيادية التامة هي ضمان لحصانة الوحدة القومية وبقاء الثوابت القومية، و الالتزام بحماية الحقوق وعدم تجزأتها كضمان لحرية الفرد والجماعات الأثنية في آن واحد . وفيما يتعلق بحق المحافظة على خصوصيات مجموعة قومية أثنية، فمصطلح "حق تقرير المصير" وفق مقتضيات السيادة الفعلية يقضي بوضع كل الحق إلى جانب المجموعة القومية في رفض الإجراءات الهادفة لتغيير ملامح وطبيعة منطقتها القومية. لذلك يعتبر عدم التجاء الحكومات السورية باستفتاء الرأي الكردي حول استقدام العرب الغريبين عن المنطقة(من منطقة الغمر) بغية إضعاف الوجود القومي الكردي ليست إلاّ عملية باطلة قانونية وغير شرعية. ومصطلح "السيادة السياسية" والتي كما ذكرنا حق مشروع من حق جميع المكونات الاجتماعية تعني ضمناً حق رفض الاجراءت التعسفية الغير مستحبة قومياً والغير منسجمة مع المصالح المادية والمعنوية للقومية المستهدفة. و يعني كذلك من ضمن ما تعنيه، حق الخروج من القيود الممحوقة في استغلال الثوابت القومية أو المعرضة لجزأ من مظاهرها القومية للتشويه والإفراط.

3. تجنب التوزيع الغير عادل للحصة القومية من الثروة والسلطة

إن الإلتجاء إلى حق تقرير المصير تقتضيه كذلك ضرورة الدفاع المستميت عن الحصة العادلة للمجموعة القومية من الثروة الوطنية.حيث تشير الحيثيات التاريخية للصراعات القومية في مختلف أرجاء العالم إلى أن الاختلافات تظهر هناك حيث تستأثر جماعة ما بالسلطة وتعتبر نفسها "الصاحب الشرعي" لمقدرات البلاد بينما الآخرين يملكون أهمية ثانوية، لا يحق لهم نفس الحقوق. في التاريخ هناك أمثلة متشعبة ومتباينة في أهميتها للاستدلال على هذه الصورة من الاستئثار الخشن. غالباً ما يضرب مثل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية كصورة نافرة على الوضع الذي آل إليه السكان الأصليين لأمريكا بعد إكتشافها من قبل الأوروبيين البيض. وكإجراء وقائي لعدم تكرار مثل هذه الحالات النهمة من "هضم الحقوق القومية" تصر الغالبية العظمى من الحقوقيين الدوليين على ضرورة إعطاء ضمانات واضحة وكافية لصيانة الأرض القومية المهددة من قبل "الغرباء" والغازيين.

وهم يسمون هذه الضمانات "بالحصانة القومية"، حيث تقضي بالمحافظة على الأصالة التاريخية للعنصر القومي المعني في واقعه الطبيعي لإنقاذ الطابع الخاص لثقافته من الهلاك والاندثار أمام الإمكانيات المادية الهائلة للمجتاحين.

بالاسترسال على هذه الحالة أتذكر في سنوات دراستي في الإتحاد السوفيتي السابق الإجراءات الاستثنائية التي اتخذتها السلطات المركزية في جمهورية جورجيا في السبعينات لأجل زيادة عدد الكادر القومي بين الأقلية الكردية في هذه الجمهورية. أتذكر كان للأقلية الكردية آنذاك حصة إضافية من نسبة الطلبة في الجامعات والمعاهد العليا لتمكين ممثليهم من اللحاق بركب التقدم جنباً إلى جنب الشرائح الأخرى. وكان واضحاً من هذه السياسة، لولا مثل تلك الإجراءات لما تمكن الكرد الجورجيين آنئذ إلغاء فارق التقدم النسبي والرقمي قياساً بالأقليات الأخرى.

إن الجوانب الاقتصادية لهذه الحقوق إحدى أهم النقاط التي تخترق عادة من جراء عدم رعاية المعايير الديمقراطية في توزيع الثروة والمراكز القيادية في السلطة. والحجج المؤسسة لاتهامات متبادلة بين ممثلي مختلف القوميات في الدول المتعددة القوميات إحدى الموضوعات الحساسة والشيقة. فالباسك في أسبانيا يعتبرون أنفسهم مضطهدين ويصرّون بأنهم يدفعون الضرائب المستحقة بثلاثة أضعاف المبالغ التي تصرف على احتياجات منطقتهم. وبهذا المعنى أسهمت المخيلة الشعبية الباسكية في تكريس هذه الحالة في أغنية شعبية، حيث تقول إحدى مقاطعها الأساسية: "البقرة الحلوبة الأسبانية، رأسها في بلاد إلباسك وثدّيها الحلوبة في مكان آخر! "

صورة شبيهة بالحالة الأسبانية نشأت في مقاطعة كاتانغا في كونغو التي عبرت عن رغبتها بالانفصال عن المركز. سكان هذه المنطقة الغنية يعتقدون بأن حصة مقاطعتهم في الميزانية العامة تصل إلى أكثر من 50% بينما تصرف من الميزانية على احتياجات المنطقة أقل من 20%. وهم يعتبرون هذا السبب بحد ذاته كافياً للمطالبة بانفصال المقاطعة. فما هو، يا ترى، حجم مشاركة المنطقة الكردية في الميزانية العامة وما هي الحصة الحقيقية التي تحصل عليها من تلك الميزانية؟

أعتقد أن المفارقة هنا مخيفة ومحزنة بقدر ما هي جارحة وموخزة للشعور والضمير ولا أعتقد بوجود نظائر لها بالمقارنة مع الأمثلة التي سقناها في الموضوع. وهذه المفارقة تقوم على التقديرات التالية: أولاً أن البترول السوري يستخرج برمته من المنطقة الكردية ويؤسس ما لا يقل عن 60% من الميزانية العامة؛ ثم إذا أضفنا إلى ذلك العدد الهام من المنتوجات الزراعية كالقمح والشعير والقطن والخضروات والزيتون و الثروة الحيوانية

والسمكية..نصل إلى نتيجة واقعية مؤداها أن الجزيرة هي فعلاً حبل الوريد الاقتصادي لكل سوريا، بينما وضعها الاجتماعي والصحي والخدماتي والثقافي..في الدرجة الأخيرة في سلم التطور مقارنة مع المحافظات الأخرى، لدرجة يحق لنا تماماً تقيّمها كـ "قمامة سوريا". وإذا أضفنا إلى ذلك حقيقة كون الوضع السياسي العام حول المسألة الكردية في سوريا لم يشهد منذ الاستقلال أي تغيير لجهة الاعتراف بالحقوق القومية بل بالعكس كل التغييرات الجارية كانت لجهة إفراغ المنطقة الكردية من محتواها الكردي الطبيعي وتجريد سكانها من أبسط الحقوق المدنية والسياسية..**إزاء مثل هذا الوضع يطرح سؤال من تلقاء نفسه، لماذا البقاء ضمن معادلة كل شيء فيها معاد لوجودك؟ وما هي المبررات التي تجبر بقاء الأكراد في دولة لا يعترف السلطة نفسها بهم؟**



ضمن الحقوق الاقتصادية العامة الموجبة كسبب شرعي وجيه للمطالبة بالحق الكامل لتقرير المصير هناك في بعض الدول المتقدمة بعض المؤشرات النوعية عن "الفعالية الاقتصادية" الذاتية ومدى تلائمها مع الوضع المركزي المشترك. حيث تأخذ بعين الاعتبار كنقاط ارتكاز في تحديد التأثيرات الناجمة من الاشتراك مع الاقتصاديات الأخرى، مدى تجاوب الاقتصاديات المحلية ذات الصبغة القومية وتكاملها مع المركز. وبما أن لكل منطقة اقتصادها المعتمد على نوعية معينة من النشاط وبالنتيجة تكون بمردودية وإنتاجية محددة..يزداد حدة القوانين السوق المشتركة العامة بتأثيرات مختلفة على تطور أو تأخر هذه الاقتصاديات. والحجة المنطقية لممثلي الاقتصاديات المتميزة بالقوة والسيولة هو ضياع شيئ من فعاليتها إزاء ارتباطها بعملة وقوانين تجارة موحدة مع اقتصاديات اقل حذقا.

في التاريخ هناك أمثلة عديدة على ظهور كيانات سياسية واقتصادية جبارة حول عدد من المدن توفرت فيها كل شروط المنافسة والمناعة الاقتصادية مثال ذلك المدن–الدول روما، فينيتسا، دوبروفنيك...وهناك مؤشرات واضحة تؤكد انهيار تأثيراتها الاقتصادية بعد أن تخلت عن وضعها السياسي المستقل واصبحت جزءاً من الفعاليات الكبرى. هذه الأسباب هي

وراء النزعة الملحوظة في اطروحات سياسيي المناطق الشمالية، المتقدمة صناعياً لإيطاليا وإلحاحهم على الإنفصال عن الجنوب الأقل تطوراً. طبعاً تبرير دواعي الانفصال من وجهة نظر الفعالية الاقتصادية صعب للغاية من الناحية الأخلاقية. وهي ليست دوماً سلاح فعال في كسب مؤيدين ومناصرين في الشارع السياسي. لذلك يمكن لها أن تكون حجة للنقاشات البرلمانية بغية الضغط باتجاهات معينة أكثر مما تكون حجة واقعية للمطالبة بالانفصال. والجميع يعلم في فرنسا النقاش الحاد والساخن الدائر حول "الفعالية الاقتصادية" المنخفضة لجزيرة كورسيكا ودور العوائل القومية والأحزاب ذات النزعة الانفصالية في انتزاع قوانين خاصة بالضمانات الاجتماعية والزراعة والتربية الحيوانية كـ"عربون بقائها ضمن المتروبول الفرنسي". عموماً هناك بعض الصيغ الرقمية القريبة من المعادلات الرياضية لإثبات الفعاليات الاقتصادية ولبناء الحجج الانفصالية أو الاتحادية المختلفة. منه مثلاً حجة ما يسمى بـ "االباريتو"- المقارنة.

يقوم هذا المبدأ على المقارنة بين الحالتين من الاقتصاد ضمن الوحدة والمجموعة الاتحادية وخارجها لتبيان مدى "الفائض" الاقتصادي أو "العوز" الناتج من هذا الانضمام والوحدة. مثال: يعتبر وضع النظام الاقتصادي للمجموعة س1 ممتازاً إذا كان لا يوجد خلية واحدة منها أقل فعالية من أعلى خلية إنتاجية للمجموع س2 . بعبارة أخرى، إذا كان السمة العامة المعبرة عنها هي حالة الفقر والغنى، ستكون مؤدى الباريتو هو: أن لا يكون النظام الاقتصادي يسمح بوجود شخص واحد من س1 دون مستوى أغنياء س2. آنئذٍ سيكون من الإجحاف الإبقاء على س1 مع س2. حيث يفقد س1 الكثير من فعالياته بالانضواء في اتفاق شراكة اقتصادية؛ بينما يعتبر التحول من س2 إلىس1 تحولاً إيجابياً وتصاعداً إقتصادياً.

طبعاً هذه المعادلة من صميم المنطق الشكلي الخارجي للعمليات التكوينية، لأن التضامن الاجتماعي وعمليات التكامل الاقتصادي أعقد مما يمكن التعبير عنها بمعادلة مبسطة، وهي كالمعادلة القاضية بمقارنة الشكل الخارجي لصفائح الجليد الجبلية (آيسبرغ) العائمة في المحيطات المتجمدة حيث الحجم الأساسي من هذه الصفائح هو القسم الغير مرئي. يبقى أن نقول هنا كلمتنا في الاستنتاج الذي يهمنا في هذه المقارنة وهو بدون شك ليس لصالح الفعالية الاقتصادية "الإنعزالية" لسكان الجزيرة للبواعث الإقتصادية الأنانية، حيث لربما كان الوارد الشخصي لأبناء المنطقة أعلى بكثير من أغنى الدول العربية الخليجية... بل الخيار ربما لاتخاذ حضارة الجزيرة وثقافتها العريقة بمميزاتها القومية المتعددة والمعتمدة علىعدة لغات وقوميات وثقافات.. كأروع صفحة من التاريخ غناءاً وتطوراً وإنشراحاً. ولأعطت

الجزيرة الحرة والمنسجمة مع طبيعتها أفضل دروس التسامح والانفتاح على الآخر ...وهذه بحد ذاتها الأمور المؤسفة عليها. **إن القوانين الجائرة المحددة من الفعالية البشرية روحياً هي أكثر ضرراً من هلاك الفعاليات المادية.**

4. حق تأسيس الدولة القومية المستقلة

إن الحق الطبيعي الملازم لمبدأ "حق الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها" هو البلوغ الهرموني للتركيبة الأسمى شكلاً ومضموناً لتفاعل الشعوب مع محيطها الجغرافي التاريخي سياسياً من خلال إنشاء الدولة في الفسحة المتوافقة مع انتشار الحدود القومية.

وإذا كانت الدواعي السابقة تعتمد كل منها على عنصر واحد من العناصر الموجبة بالأخذ بحق تقرير المصير إلا أن حق إقامة الدولة المستقلة وبلوغ الحالة الأرقى بالتنظيم القومي يعتمد في مقوماته ودواعيه على المجموعة الكاملة من تلك الأسباب، وفي آنٍ واحد، كقاعدة لتبريره. إن الدول الحديثة توصلت إلى منجزات هائلة في تنظيم وتقنين العلاقات المتشعبة بين الشعوب يتعذر التحكم بها وتوجيهها بدون وظيفة حيوية منظمة كالوظيفة المناطة بالدول ذات السيادة والإستقلال التام.

إن إحدى المبادئ المعبرة عنها صراحة في ميثاق الأمم المتحدة تحت رقم 1514 حول حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها وحقها في إختيار النهج السياسي والخطط الكفيلة بالتطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي. وليس سراً أن أصعب نقطة "حاجز" في بلوغ مختلف المجموعات القومية هذا الهدف هو الخلاف حول ما تعنيه كلمة "شعب". فإذا اعتمدنا في تحديد ماهية "الشعب" على وحدة اللغة والثقافة والتقاليد كأساس، نصطدم آنئذٍ بالمعايير النوعية المحددة لمدى تجانس ودقة هذه العوامل الجامعة.

لننظر عن قرب مصطلح "اللغة". فمتى تعتبر اللغة قائمة وممارسة لوظيفة إجتماعية وثقافية كاملة ومتى تعتبر لهجة وتؤدي حالة مصغرة من الوظائف والعلاقات الشفهية والمحصورة بفئة من مجموعة قومية؟ غالباً ما تقحم الصيغ الكتابية والنحوية كمعايير لتحديد مدى تراص مفاهيمها، بالإضافة إلى معيار الأهمية العددية للمتكلمين بها والمتقنين لأشكالها الأدبية العالية. وهذه ليست بالتأكيد الصعوبات الوحيدة أمام تحديد ماهية لغة شعب يستحق الاعتراف ويبعث وضعه المعنوي على الثقة والاطمئنان للمجتمع الدولي. ثم حينما تضاف إلى هذه الصعوبات مسألة التأكد من ماهية وحدة

ثقافة ما لمجموعة "متجانسة" من البشر تظهر مجموعة أخرى من الحواجز بين الرغبة والواقع. هنا تختلط المعايير النوعية بالكمية ولا يمكن علمياً الوصول إلى حالة إجماع إلا بعد فترة زمنية نستطيع فعلياً حصر ذخيرة ما، كزاد معرفي وروحي ومعنوي بإحتياطاته الثقافية الفكرية الأدبية والنظرية والشفهية...للتأكيد على وظيفة هرمونية متصلة ومنسجمة مع الحضارة العالمية لهذه الثقافة. وتعتبر المؤشرات النوعية عن وضع هذه الحالة، والتي تؤخذ عادة من الواقع المعاش والماضي التاريخي لهذه الثقافة، كنموذج لقياس حالة الاستقرار وعدم إثارة النعرات الإثنية والقبلية الملازمة للعلاقات الأقل تطوراً. والنزعة العامة بين الحقوقيين المختصين والخبراء الدوليين هي لجهة تضييق الحواجز وزيادة سوية المتطلبات النوعية كشروط تسبق الاعتراف بالحق السيادي الكامل.

هذه "الحواجز" التي تعتبر كامتحان أولي، تحتم على "الطالب" المرور بفترة من الإعداد والتحضير والتهيئة أو من الاستقرار العملي الموزع لفترة زمنية هامة على جملة من العلاقات والخبرات العملية المسلمة بها كقييم إيجابية يركن بها وتبعث نتائجها على الثقة والاطمئنان. إن مؤيدي "الفلترة" هذه ينطلقون من المعطيات الواقعية التي تؤكد وجود عدد هائل من اللغات والثقافات في الكون، وإذا سمحت لها جميعاً، بدون قيد أو شرط، بلوغ حقها في"تقرير مصيرها بنفسها بإقامة الدولة المستقلة" سيشهد العالم، على الأغلب، عدد متزايد من حالات الفوضى والصراعات العرقية والإثنية والقومية أكثر بكثير مما هو عليه الآن. ولن يكون سهلاً الفصل بين مناطق القوميات والأقليات من الناحية الجغرافية والتاريخية. ولذلك هناك إجماع حول توزيع تدريجي لبلوغ هذا الحق. فإذا كان السبب الرئيسي الداعي للإعتراف بحق جميع الشعوب بتقرير مصيرها بنفسها هو تخفيف حدة التوتر والنزاعات والحروب ...فلماذا لا يعمد إلى تأطير الحالات حسب ظروفها في شكل يستقر عليه هذا الحق على نوع من الحكم المحلي والاستقلال الذاتي. إن الخبرة العالمية لمجموعة هائلة من الشعوب تؤكد نجاعة هذه الحلول وضرورتها أحياناً كفترة سابقة لبلوغ الإستقلال. وأشكال الإدارات الذاتية المستقلة تتوزع على عدد كبير من الصيغ الحقوقية: الدولة الفيدرالية(الإتحادية) ، المقاطعات المستقلة ذاتياً، ، الحكم الذاتي لمنطقة، الكانتونات، الدوائر...ألخ. بل توجد أحياناً إدارات ذاتية تعني بشؤون جالية ما في المسائل الثقافية والإجتماعية.

مثل هذه الحالات من التمفصل والتموضع بين الهيئات بصلاحيات قومية مختلفة تساعد على إيجاد صيغ إتحادية هرمونية فعالة. طبعاً لا يوجد موديل واحد بعينه يستطيع حل جميع المشاكل بين مختلف المناطق

والقوميات...والصيغ الحقوقية عادة تعبر عن مدى التقدم والتطور الثقافي والتقني في هذه الدول وبالأخص تعتبر كمؤشر لمدى قابلية واستعداد شعوبها للتسامح والتقدير لمشاعر بعضهم البعض واحترام فروقاتهم ومزاياهم المختلفة. غالباً ما تفصح هذه الصيغ الحقوقية نفسها صراحة إلى الحالات التي يتعين فيها الاعتراف بالحق الكامل بتقرير المصير والانفصال، وهي ضمانات قانونية تزيد من إلتزام الأطراف بروح القوانين الموقعة بين ممثلي هذه القوميات.

وعموماً توجد حالات مقتضبة ومحددة بدقة، تكاد تكون خطوط حمراء حول مبدأ الحقوق الأساسية لجميع القوميات، تستدعي خرقها، كحالة قصوى، الخروج من جميع الصيغ الإتحادية والإعلان عن الحق الكامل بالإستقلال وذلك بغض النظر عن درجة التطور الثقافي أو مجموعة الشروط التي أتينا على ذكرها. ولحسن الحظ هناك إجماعاً تاماً بين جميع الحقوقيين بأن هذا الحق السيادي التام(الإنفصال وتأسيس الدولة المستقلة) يعتبر نافذاً في ثلاثة حالات:

1. حينما تسجل خروقات بينة أو تلاحق و تصادر الحقوق القومية الثقافية.
2. حينما يتعرض أعضاء هذه المجموعة القومية للاضطهاد والتمييز.
3. حينما تتعرض الحقوق الأساسية، المدنية والسياسية(حقوق المواطنة والتمثيل السياسي)، للمجموعة القومية إلى المضايقات والهدر.

والحالات الثلاث تتفق شكلاً ومضموناً على الوضع الكردي في سوريا.

من الخبرة العملية العالمية توجد حالات يمكن عندها النظر شرعياً بالمطالبة بالاستقلال حتى لو أن هذه الخروقات الثلاث غير متوفرة، كما في حالة السكان الكيبيك في كندا، ذوي الثقافة الفرنسية. إن هذه المجموعة عرضت على الاستفتاء الشرعي حقها في الانفصال وتأسيس الدولة المستقلة لمجرد مخاوف من إمكانية سيطرة اللغة الإنكليزية على الحياة الثقافية في مقاطعة الكيبيك، وزيادة رقعة السكان المستخدمين للإنكليزية بين السكان المحليين. ورغم عدم حصول هذه الرغبة على أصوات أغلبية السكان يبقى الإجراء الشعبي الشرعي علامة ضمان نفسية أساسية في تعزيز ثقة شعب الكيبيك بحقوقه وقيمه الثقافية القومية. إذاً حتى في الدول الحقوقية والديمقراطية لا توجد حالات من الإجماع على اعتبار ظاهرة ما عامة وشرعية وموحدة للجميع. وبقناعتنا يكمن السبب الأساسي في عدم تصويت غالبية الكيبيك على مطلب الانفصال للعلاقة الطبيعية التي تشدهم إلى الثقافة

الإنكليزية بدون إكراه مع احتفاظهم بحقهم في إدارة شؤونهم في جميع المجالات الأخرى ضمن تقاليد لغتهم وثقافتهم بحرية تامة.

إلى جانب ذلك هناك حالات موازية أخرى تسمح بالإضطلاع نحو الإستقلال لغايات الحفاظ على الوحدة القومية والجنس ودرء مخاطر جماعية مهددة للسلامة القومية. الحالات التي تجمع تحت مصطلح الكوارث الطبيعية هي : المجاعة وظروف الجفاف القاسية؛ الكوارث الطبيعية من الفيضانات والزوابع..ألخ. وما يترتب اتخاذه من إجراءات للحفاظ على السلامة الوطنية وأمن المصالح العامة المشتركة تسمح كذلك بإستخدام كل الوسائل المشروعة بالذود عن هذه المصالح (التظاهر السياسي والإعتصام المدني بل حتى الوسائل العسكرية الدفاعية) ولكن ضمن شرطين:

1. أن تكون الإجراءات موجهة بشكل أساسي للحفاظ على حياة المجموعة ومصالحها الحيوية؛

2. أن لا تتوجه الإجراءات الوقائية ضد مصلحة طرف ثالث.

إن حق الحفاظ على سلامة المجموعة القومية كشرط ومدخل لإعلان الاستقلال له أيضا حدوده ومظاهره الخارجية التي ينبغي أن تتقيد به، وإلاّ اعتبرت مظاهر التسلح والعمليات العسكرية لغايات "إنسانية دفاعية أو وقائية" كعمليات مهددة للأمن العام. لكن متى تكون هذه العمليات شرعية ومتى تتعدى حدودها؟..مسالة حقوقية نظرية مطولة. الحالات الوحيدة التي تتحقق من أجل الذود عن الحياة تأخذ الطابع الشرعي وتعلى على حق الملكية نفسها. وفي ظروف الحيثيات التاريخية الضامرة لبعض الخصائص القومية للمسائل القانونية السياسية، التي تأخذ التداولات والنقاشات النظرية الحقوقية حولها أشكال صاخبة بين الحقوقيين هناك قضيتين بنفس العمق والمحتوى تجلب لنفسها الاهتمام: القضية الكردية في أطرها العامة والقضية الفلسطينية.

بالنسبة للمسألة الكردية في أطرها التاريخية العامة، يعتبر الالتفاف السياسي- الدبلوماسي للدولة التركية على الحقوق المنصوص عليها للأكراد في معاهدة سيفر 1920 وإلغاء جميع الجوانب القانونية باعتبار الأكراد قومية متميزة منذ معاهدة لوزان عام 1923 سبب خرقاً جوهرياً للمصلحة القومية وتهديداً مباشراً لبقاء الشعب الكردي وإمكانية الحفاظ على وجوده في الأطر القانونية الجديدة. لذلك أعتبرت المقاومة الكردية من أجل استرجاع هذه الحقوق الملغاة حقاً مشروعاً.

و بالنسبة للقضية الفلسطينية فالحكم على المقاومة التي ما تزال تسعى لإرجاع الاعتبار لقرارات الشرعية الدولية بدءاً بقرار التقسيم عام 1948 والقاضي بتأسيس دولتين عربية وعبرية، لم تنجز هذه الأهداف، وعليه تكون المطالبة بما فيها العسكرية حقاً شرعياً وعادلاً للشعب

الفلسطيني. هذه الشرعية التي لا غبار عليها في المسألتين تتعلق باستعادة حق الحياة والمصلحة القومية التي جرى عليهما إشكالات نتيجة العلاقات الدولية الغير متزنة في ظروف تاريخية معينة.

5. تحقيق الوفاق والسلم الانشراح العام

إن الفلسفة الحقوقية والسياسية تقيّيم نشوء الكيانات الجديدة من وجهة نظر تفترض توفر"إيجابية واضحة" في شروط انبثاقها و تحقيقها. بمعنى آخر إن حق تقرير المصير يختبر من جهة منفعته وإلحاحيته لتحقيق وتعزيز السلام العالمي.

هذا المبدأ الذي يقر بوجود تجاوزات عملية هائلة في مناطق مختلفة من العالم توجب على الحركات المطالبة بالمساواة والعدالة في الحقوق القومية المختلفة، الالتزام بالأساليب العادلة والمشروعة في العمل من أجل بلوغ هذه الأهداف. فكما هو معروف تنشأ حالات التناقضات الحادة وعدم التوازن في كفة المواجهة إلى ظهور أساليب شديدة العنف تعاني منها في أغلب الأحيان الجهة الأضعف، وحكماً الجهة نفسها المطالبة بالعدالة. وتؤدي فقدان المقاومة المشروعة لعدد من الشروط الصحية لتحقيقها لتخرجها "بسهولة" عن مجراها الطبيعي لتضفي على أحقيتها سحب مكتظة بالغيظ والأجواء المكفهرة والملبدة بالشكوك. وغالباً ما تسيئ بعض حالات المقاومة من هذا النوع حركتها الذاتية أكثر مما تفيدها، وتتناقض مع الجوهر العادل من القضية التي تتبناها وأنشئت من أجلها[1]. ولذلك ليست قليلة تلك الحالات التي تتناقش فيها المجموعات الحقوقية المعتمدة على مبادئ وإهتداءات علمية مختلفة في نقد هذه أو تلك من الحركات المتطرفة وإتهامها بعدم لياقتها بالتمثيل السياسي وقيادة المجتمع. بالإضافة إلى ذلك يميل أغلبية الخبراء للتحقيق من الصلاحية الفكرية والقاعدة الإهتدائية لتقييم مطالب هذه أو تلك من الحركات. يلجأ إلى التحقيق في تماسك المطالب المقدمة وأحقيتها من وجهة النظر التاريخية، ثم أحقية التمثيل من وجهة نظر الصلاحية الأخلاقية والمعنوية؛ والتحقيق من الإرادة الحرة للتابعين لهذه الحركة وصفاء وتجانس إهتداءاتهم ومنابع إلتزامهم...ثم توافق وسائل المطالبة من الناحية الشرعية مع

---

[1]. للإستزادة حول هذا الموضوع الهام بالنسبة للحركة الكردية أنظر:
Antonio Casses, « Self-determination of peaples. A legal Reappraisal“. Cambridge UK, 1996.

القضايا المطلوب تصحيحها قانونياً؛ حقيقة المطالبة الواضحة والمعارضة المفتوحة مع ممثلي النظام المواجه لهم.

عادة توجد عدة تنظيمات وحركات تمثل عدة أوجه من مسألة واحدة حيث تختلف الأساليب والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف. الإتجاه العام لتطور الثقافة في ظروف العولمة والإتصالات الكونية غيرت بشكل جوهري شكل ومحتوى هذه المطالبات. والتحسين العام لتقبل معظم الدول والمنظمات بمبادئ حقوق الإنسان يلطف الأجواء ويفتح باب الحلول السلمية على مصراعيه. هناك بعض الشعوب التي حصلت على حق تقرير المصير الكامل بدون إراقة الدماء. المثال الحي على ذلك دول البلطيق التي إنفصلت عن الإتحاد السوفيتي السابق في بداية التسعينات من القرن الماضي. وبعضها الآخر حسنت وطورت وضعها القانوني الإتحادي كتتارستان وبشكيردستان اللتاين أضافتا على حقيهما في تقرير المصير المعبر عنه في جمهوريات اتحادية ضمن الفيدرالية الروسية مفهوم "السيادة السياسية". وفي الحقيقة وجود درجات واقعية وعملية ملموسة في نسبة قبول التوزيع السيادي يسهل على العديد من الكيانات الاحتفاظ بشكل متقدم من سيادتها دون إعلان انفصالها.

أحياناً تطرأ تغييرات في الظروف الذاتية لهذه أو تلك من المجموعات ترغمها على إعادة النظر في إتجاه تحررها القومي وشكل نيلها لحق تقرير المصير. نحن نعرف إلى أية درجة كان تأثير الرئيس اليوغوسلافي السابق جوزيف بروز تيتو، الكرواتي القومية، قوياً في إبقاء كرواتيا أثناء الحرب العالمية الثانية ضمن الإتحاد اليوغوسلافي، رغم الاندفاع العام للكروات وراء اطروحات الانفصال المشجعة من قبل ألمانيا آنئذٍ. قد يختلف جزئياً المعنى والمؤدى المستنتج من جراء وصول ثلاثة رؤساء جمهورية من الأصل الكردي إلى الحكم في سوريا في "إرجاء" الموجة الكردية العامة المتجهة نحو المطالبة بالحقوق القومية. لكننا نعلم كم كبيرة تأثير المساحة المفتوحة إيجابياً للعمل المشترك بين مختلف القوميات للإسهام بإنعاش الإطروحات التوحيدية وإغلاق أبواب التفكير الانعزالي. وعليه إن من أوصل حدود الأزمة الكردية في سوريا إلى هذا التنافر مع السلطة هي تصرفات الحكومات نفسها قبل النزعات القومية الكردية.

أن حق الشعب الكردي في تقرير مصيره هو حق غير مشروط عند كل من يتبنى الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. إن وقفة صارمة ضد العسف والقمع الواقع بحق المواطنين الأكراد قادرة برأينا على ردم الحفرة التي خلقت شرخا مصطنعا بين الشعبين وبين تعبيراتهما السياسية. كي لا يتحول الزخم النضالي الكردي إلى عنصر تحطيم للذات والمحيط، لا بد من وقفة شجاعة من القيادات الكردية تحدد بها ماذا تريد ومع من؟ وقفة كهذه، تتطلب من الحركة السياسية العربية أن تمد يدها دون شروط للديمقراطيين الأكراد، وأن تعزز كل وسائل النضال المشترك، وأن تتبنى كل القضايا العادلة لأخوتنا الأكراد.

هيثم مناع (سوريا)

مفكر عربي

من نص المحاضرة التي ألقاها (بالتولك)
بدعوة من "غرفة سورية للعدل والحرية"
مساء 17 نيسان 2004

الفصل السادس

شبح الديمقراطية في العراق ورعب الجوار

أضافت أحداث 12 آذار رقماً جديداً لسجل خروقات حقوق الإنسان للنظام السوري لدى منظمات حقوق الإنسان والأوساط الدولية المهتمة بالشأن الديمقراطي، وأسهمت جدياً في توسيع قائمة "المآخذ" الأمريكية "الشكلية" بين الملفات الكثيرة والشائكة والآخذة بالتراكم والتعقيد بين واشنطن ودمشق. وهذه النقطة ، ربما "الأقل شأناً وأهمية" في الوقت الراهن، بالنسبة للسياسة الأمريكية، قد تتحول وبسرعة قياسية لأكثر الأسباب حساسية وفاعلية لجهة اتخاذها كذريعة للتدخل والتقرب لمجرى الأمور والتأثير عليها وعلى كل المستويات. و"شكلية" بل حتى هشاشة الموقف الدبلوماسي ليس إلاّ علامة

آنية و " ردة فعل أولية" في مقياس العلاقات الدولية لا يتطلب "تفعيله" وتنشيطه إلى درجة القرار والموقف الرسمي المفتوح إلاّ الإرادة السياسية. أما تعبئة الرأي العام وراء قضية بتلك الدرجة من المآسي والمضامين الإنسانية، كالقضية الكردية فليست إلاً قضية وقتية.

قد يكون لمؤدى تطابق هذه الشروط المجتمعة "شكلاً ومضموناً" في سياسة أكبر وأقوى دول العالم تأثيراً على مجرى الأحداث في منطقتنا وتحديداً بهذا المضمون حول المسألة الكردية في سوريا طالعاً وحظاً تاريخياً نادراً للحركة الكردية. والآن، مع اقشعرار وتبصر هذه الوظيفة، يمكن التكهن بأن توقع و"احتمالات" الاستجابة الأمريكية "الكمونية" للتدخل، هي وحدها التي ردعت ردة الفعل السوري على الأحداث وجعلته أن يكون نسبياً بهذه "المرونة".

إن ما يقوي الاعتقاد بحتمية تبلور موقف سياسي علني وواضح ووطيد للأمريكيين بخصوص القضية الكردية في سوريا- إذا لم يكن ذلك قد شكل منذ زمن إحدى الخطوط العريضة لإستراتيجيتهم على المدى المنظور- هو الالتقاء الإيجابي لتوجهات السياسة الأمريكية وتطلعات الشعب الكردي التحررية في المنطقة ككل. وهذا الموضوع الرحب والواسع والهام والمطلوب فحصه وتمحيصه ودراسته من قبل الباحثين والمراكز الدراسات الكردية الناشئة بكل دقة وأمان ومسؤولية، لا مجال للتوسع فيه الآن، وسنرجع إليه في بحوث خاصة. لكن هنا نختصر الحديث عن أولى مؤشرات التكون والمد الطبيعي لهذا "الالتقاء" الحيوي التي تأتي من اصطداماته المتكررة، جملة وتفصيلاً، مع إفرازات الإيديولوجيات المتزمتة لأهم دول المنطقة إيران وسوريا ولدرجة ما تركيا، المتحكمة برقاب شعوبها بعيداً عن مفاهيم العصر في الحرية والتعددية السياسية والديمقراطية الحقيقية. أما بخصوص النظام السوري فما نشاهده اليوم من ارتياب في سلوك الحكم البعثي وتأرجح في خياراته بين الاتجاهات المتعارضة والمتناقضة فكراً وممارسةً، إلاّ تعبيراً عن بلوغ هذه الحتمية درجة ما من الجاهزية في الوقت الراهن وأن "النفاق"[1] السياسي الذي تمارسه السلطات السورية سوف لن تفيدها وتغنيها بشيء. فالمسألة قبل كل شيئ هي في الغشاوة التي تحجب نظر القيادة البعثية لرؤية المستقبل بوضوح وضحالة الفكر في إيجاد الحلول الآنية الواقعية للقضايا المصيرية وبالأخص ما ينقص في توطيد اللحمة الوطنية وعدم الاستعداد في مواجهة تراكمات الماضي واستمرار القوانين الاستثنائية وأحكام الطوارئ والقوانين البالية على إمتداد التاريخ الحديث، والتشبث

---

[1]. علاء اللامي: " نفاق النظام السوري: السجادة الحمراء للبرزاني والرصاص لمن يرفع صوته في القامشلي" الحوار المتمدن، 19.03.2004

بمواقع ومكامن القوة الفظة والخشنة في الاستمرار بالحكم. ثم إنطلاقاً من ذلك تحديد سياسة خارجية واهية وخالية من أية عناصر موضوعية خاصة في الموضوع العراقي.

فلا يوجد مراقب ومحلل سياسي واحد جاد في المنطقة والعالم لم يتسائل، هل يمكن لحزبٍ واحد (البعث)، قاد تهوره على افتعال هكذا عدد من الحروب الكارثية وشرع فكره لهكذا عدد من جرائم ضد البشرية ..أن يبقى محظوراً وممنوعاً في دولة بينما "نصفه" الثاني قائداً وحاكماً في دولة جارة؟ وفعلاً أن الدواعي التي تقود المراقبين على الاستفسار توصلهم في نفس الوقت إلى القناعة بأن "ما يفيد دمشق هو مواجهة نفسها وتكييف نظامها مع المستجدات والخروج من الاستطراد المحزن مع نصفها البغدادي ألصدامي، الذي إنتكس وذهب بلا رجعة. وتقتنع بأن الأميركيين قد نجحوا في تحريك الشعوب العربية وتفتيح عيونها على حقوقها المستلبة، وملاقاتها لطموحات هذه الشعوب التي عجزت، باختلاف موازين القوى مع أنظمتها الحاكمة، وتلقى المساعدة لبلوغ هذه الطموحات التي بلغها الشعب العراقي الذي يتحرك الآن ويتنفس الحرية"[1]. أعتقد أن مثل هذه النصح إنهالت على سوريا من كل حدب وصوب، من كل الوطنيين الغيورين والأحرار في المنطقة والعالم. لكن كما يبدو أن النظام السوري ما زال بعيداً عن فهم الدرس العراقي وغير قادر على إعادة النظر لمنظومته العقائدية المتحجرة وليس قابلاً للتغيير والتطوير وفق الشروط الذاتية والمحلية. ويبدو أن جميع المعطيات المتوفرة عن السياسة الداخلية والخارجية السورية تزيد القناعة بأن النظام الشمولي الإستبدادي "لا يمكن له أن ينسلخ عن جلده بسهولة...ولا يمكن للذئب الفاشي أن يتحول لقط وديع إستجابة لمتطلبات المرحلة"[2]

لماذا التخوف من النظام الفدرالي للعراق؟

لم يسبق للدول المحيطة بالعراق ان تقترب من بعضها البعض في كل مراحل تاريخها القديم والحديث على مسألة بهذه الدرجة من الوهن والعبثية مثلما اتفقت واقتربت في الآونة الأخيرة من مسألة "الوضع الداخلي في العراق؟!".

---

[1]. أحمد جار الله: "دفرسوار كردي في الخاصرة السورية"، السياسة، 20.03.2004

[2]. داود البصري: "النظام السوري...كرة النار التي ستجهز على بقايا البعث؟"، السياسة، (الكويت)، 16.03.2004

كي نفهم جوهر هذا التكور اللفظي الملتف على التاريخ والمنطق بسرعته ووقته ووقعه...لا نحتاج إلى معرفة واسعة بكل ثنايا وتعرجات القضايا التي جعلت الأمور بين هذه الدول على تلك الدرجة من التناحر والتنافر، بالقدر الذي ستسعفنا المعلومات الأولية عن ما آلت إليه معنويات المسئولين وقادة دول المنطقة المحيطة مباشرة بالعراق وبالأخص بعد أن تحولت أجندة القوات الأمريكية من الوعود الى قرارات فيما يخص الإصلاحات الديمقراطية وحقوق الإنسان وبالأخص التقرب من فكرة الفيدرالية.

إن الجليد الذي تراكم خلال أكثر من نصف قرن في العلاقات بين تركيا وسوريا بدأ بالذوبان والانحلال بسرعة منقطعة النظيرعلى اثر التقرب الجديد للدولتين من "الأوضاع الداخلية في العراق" و تزامنا مع ذلك شهدنا محاولات حثيثة في نفس الاتجاه بين مصر وإيران. طبعا إن مصر التي لا تملك حدود طبيعية مع العراق تهمها المسألة من زاوية أخرى. فهي مندفعة لنصرة وتقوية الموقف السوري على المستوى الإقليمي أولا بأول ثم ترغب و بنفس الدرجة تنظيف ملفاتها مع إيران من ترسبات الماضي ومما نتجت عن التعاطف الإيراني العلني السابق، مع التجمعات الإسلامية الراديكالية المصرية. وفي هذا المنحى بادرت إيران إلى تغيير اسم شارع "اسلامبولي"- اسم الشخص الذي قتل أنور السادات الى شارع "الانتفاضة" وسمحت هذه الخطوة لرئيس الدبلوماسية المصرية بالقيام بأول زيارة على هذا المستوى منذ أكثر من ربع قرن. وطبعا لم يكن مستبعدا "اتفاق الطرفين على التعاون والتشاور على المسائل ذات الاهتمام المشترك وما من شأنه "إبعاد خطر تقسيم العراق"؟!

وهكذا رويدا رويدا بدأت "الأفكار المشتركة" تأخذ منحاها بالشكل الذي تصب فعالياتها في خانة التنسيق الثلاثي: التركي السوري الإيراني الذي تشكل على أرضية احتواء تطورات المسألة الكردية في العراق وتجنيب تأثيراتها على أوضاع بلدانها حيث تعيش أعداد هائلة من الأكراد. لكن تشكيل الانكلاف الكردي بالإيحاء المباشر من الأمم المتحدة وحماية التحالف الدولي الذي قادته أمريكا منذ 1991 في حدود ما وراء خط العرض 36 ثم إنشاء الإدارة الكردية المستقلة عن بغداد على مدى أكثر من 12 عاما... جعلت من حقيقة "الاستقلال الواقعي" للأكراد مسالة حقوقية وواقعية قائمة بذاتها، كما جعلت من التنسيقات والتأثيرات الناتجة عن ا للقاءات الثلاثية على مستوى وزراء الخارجية والضغوط الممارسة لإجهاضها بعيدة عن تحقيق أهدافها. و

باءت بالفشل محاولات الدول الثلاثة في تقويض الادارة الكردية أو إفراغها من محتواها. و حتى التزعزع والانشطار الذي الحق بهذا الكيان عنوة لم يحيد قيد انملة قادة الأكراد العراقيين(بإدارتيهما)عن اهدافهم او يثبط عزيمتهم في إحداث نقلة نوعية في أسلوب الإدارة والديمقراطية... التي أصبحت أكثر صعوبة إلغائها وتهميشها في الظروف الدولية الجديدة.

لكن كما يبدو حينما فشلت اللقاءات الدورية لوزراء الخارجية للدول الثلاث من الإتيان بنتائجها المرجوة رغم الزخم المعنوي و" الصدق والصراحة" التي كانت رسميا صفتها الملازمة، صعدت الدول المعنية من مستوى تنسيقها وتعاونها. وفجأة بدأ النشاط يدب من جديد في هذه الفكرة القديمة الجديدة «للسياسة الخارجية الإقليمية" و النابعة أصلا من صلب السياسة الداخلية الشوفينية لهذه الدول إزاء "أكرادهم" بالدرجة الأولى، والخوف من أن ينحوا منحى إخوتهم في العراق بالمطالبة بالإصلاحات الداخلية وحقوقهم القومية والديمقراطية. وعلى ضوء مقتضيات هذا النهج الجديد قام الرئيس السوري في بداية الشهر الجاري بزيارة لتركيا وصفت بأنها"تاريخية" لأنها كانت الأولى منذ زمن الاستقلال لرئيس سوري لهذا البلد. وبرأينا أنها لربما كانت كذلك لأنها كانت أول زيارة لرئيس الدولة التي ينبغي خلالها ان يغلق الوفد المرافق والمسئولون إثنائها أعينهم عن أي تقييم او مطالبة لكل ما كانت تتذرع بها سوريا خلال الخمسين عاما الماضية سواء حقها في إقليم اسكندرون أو حقوق العرب الأتراك أو مسألة حصة سوريا من المياه في الأنهار الجارية بين البلدين...التي كادت ان تؤدي في بعض السنوات الماضية ليس فقط لتلف المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بل هددت مصير الملايين من سكان سوريا والعراق سوية!. ولهول المفارقة نقول فعلا قد لا تتعادل في وقعها ونتائجها مع هذه الزيارة بدعة بهذه الدرجة من «العمى" في تاريخ الشعبين الجارين.

لكن السؤال المطروح الآن هو ماذا يمكن أن تجنيه هاتين الدولتين من القفز على مصالحهما الحقيقية والمادية والسكوت عليها وإبقائها دون حلول والالتجاء الى الشأن العراقي للتعاون " في الحيلولة دون تقسيم العراق" كوسيلة لزيادة رقعة المصالح المشتركة؟؟ وهل هذه المسألة قائمة فعلا؟ وهل مثل هذا التدخل السافر المكشوف يرضي العراقيين أنفسهم؟ أو هل طلب العراقيون إسداء هذه النصح والتهافت على مصير بلادهم زورا وبهتانا؟

ولنعود لنسأل من جديد : هل هناك حقا أطراف من كل الطيف السياسي العراقي يدعو إلى الانفصال ؟ وهل هناك حقا طرفا واحدا من جميع

القوى الوطنية العراقية سواء المشاركة في مجلس الحكم او خارجه دون أن يوضح في أكثر من مناسبة تمسكهم بوحدة بلدهم؟؟ او هل تشك حقا هاتين الدولتين بان الأكراد الذين كانوا طيلة السنوات ال 12 الماضية مستقلين في الواقع والآن يتناقشون مع القوى الوطنية على أسس الاتحاد الاختياري الطوعي وقوانينه بشكل حضاري وقانوني ؟؟ أم إن هذا الوضع نفسه ومجاهرة الأكراد بحقهم في تقرير مصيرهم ضمن عراق ديمقراطي فيدرالي موحد هو الذي يؤلم مضاجعهم ويؤرقهم؟

وفي نفس السياق أيجهل الرئيس السوري الشاب بشار الأسد قوانين اللعبة التي أسسها والده وقوامها اعتماد الدبلوماسية السورية على حقائق صلبة لإرغام العسكر الترك احترام حقوق سورية الطبيعية ولجمهم من التآمر على قضايا العرب المصيرية ام انه ساذج وبسيط لتلك الدرجة ليكشف كل أوراقه التي ورثها عن والده في لعبة "المصارحة الدبلوماسية" ؟ أم انه بالفعل يركن الى هذه الأساليب الميكيافلية لتحسين صورة بلده الغير مقبولة لدى الغرب بالتقرب والتنازل لتركيا "حليفة أمريكا" عن كل شيء حتى تصبح محامية لها لدى الغرب ووسيطا بينها وبين إسرائيل لعودة المفاوضات المقطوعة ؟

بالتأكيد ان القيادة السورية تدرك كنه الحصار السياسي والاقتصادي الأمريكي لبلدها، وتدرك حقيقة الالتفاف والسمسرة التركية على حساسية موقفها وتجد في الظروف الراهنة أكثر الفرص مؤاتية لإرغامها على الأمر الواقع.! إن من حق سورية أن تحلم بالتخلص من مترتبات امتلاكها لأسلحة الدمار الشامل وتحسين سيرتها الغير حسنة في سجل خروقات حقوق الإنسان ودعم الإرهاب واحتلال لبنان...الخ، لتتجنب المصير الذي لقاه توأمه نظام صدام ألبعثي؟- هذه الأمور لم تعد تتداول في الكواليس فقط بل تتمحور حولها سياسة الاحتواء العلنية الجديدة لواشنطن بعد حرب العراق، وهي ليست سرا لأحد.

وبالعلاقة مع نفس الاستفسارات، لنسأل على الجانب الإيراني، لماذا خفف ملالي طهران من تنسيقهم مع دول الجوار العراقي في الآونة الأخيرة؟ هل هناك التباس ما في حقيقة نوايا إيران مع سوريا وتركيا؟ أو هل حصل الجناح الإصلاحي في إيران على حصته من الكعكة العراقية في صفقة خفية مع أمريكا بتبديل ورقة"مجاهدين خلق" مع الدعم الخفي والعلني لشيعة العراق" أخوة المذهب"؟ وهل لذلك علاقة بالأزمة الأخيرة في إيران؟ أو هل هناك اتهامات أخرى أكثر سطاعة ومنطقا للمحافظين ضد الإصلاحيين من ذلك؟ ثم هل حقا إيران مهتمة بنفس الدرجة السورية والتركية بوحدة العراق؟ أم هل تراهن إيران على مواقف أكرادها "لأنه ليس

الأكثر فظاظة" بالمقارنة مع أخوتهم في الدول المجاورة فلا تخاف بموجبه على نقمة أكرادها قبل غيرهم؟

الحقيقة المرة التي لا تريد الأطراف الثلاثة الاعتراف بها وقبولها كما هي وليس كما يحلو لها هي إن هذه الدول تملك اليوم حدود حقيقية مع أمريكا ولن تقتصر حجم المسائل المختلفة عليها معها "الهامش الإنساني والديمقراطي" بل ستتخذ أمريكا موقفها من هذه او تلك من دول المنطقة بموجب المساحة المتفق عليها من المصالح الحقيقية والمستقبلية أمريكيا وعراقيا!! .

والسؤال الذي يتكرر اليوم على شفاة جميع المراقبين والمحللين المعنيين بشؤون المنطقة هو: هل ستكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بالوقوف على ما أحدثته من تغيير في العراق في حربها «العالمية المعلنة على الإرهاب" أم أنها تحضر في الخفاء لجبهة أخرى ستعلنها في اللحظة المناسبة؟ هل تعتبر العراق المحطة التي تم فيها تغيير الاستراتيجية الحربية الأمريكية لتلجأ إلى التغيير الهادئ بدلا من اراقة الدماء وهدر أموال طائلة... الأمور التي لا تكفل دوما نجاحا مطلوبا لسياستها؟ وفي هذا الإطار هل كان تغيير نظام صدام حسين غاية بنفسها ام وسيلة للتحضير لتغيير أعمق واشمل يطال المنطقة برمتها؟ وفي هذا المنحى أيضا الم تدعي واشنطن بأنها ستجعل من بغداد" واجهة متقدمة" تعكس فيها الإدارة الحضارية المرتقبة والتي يجب ان تكون مثالا يحتذي بها في الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة...؟

اليوم كل هذه الأسئلة تطرح دفعة واحدة وتبحث عن أجوبة مقنعة! فإلى أي مدى يمكن لواشنطن إن تنجح في تحقيق النتائج المتوخاة لتخلق سابقة جديدة في المنطقة يتم فيها قياس الأقوال بالأعمال؟ وبرأ ينا إن مسألة الفدرالية ذات العلاقة بالشأن العراقي محليا وإقليميا ودوليا هي المحك.

وعالميا، تعتبر مداولات واشنطن وتعاطيها مع هذه المسألة حتى الآن من خلال علاقاتها مع أقطاب السياسة العالمية الأخرى ذات دلالة واضحة حيث لا تسمح واشنطن أن تطفو هذه المسألة على سطح العلاقات المتشاورة حولها سواء مع حلفائها المشاركين في حرب تحرير العراق أو في علاقاتها مع حلفائها "الضمنيين" المنسقين معها في الحرب ضد الإرهاب العالمي كالاتحاد الأوروبي وروسيا. ولا تبدو كمسألة عالقة أو مختلفة عليها. والعبارة التي تكاد لا تخلى منها أية وثيقة مشتركة لواشنطن مع هذه الجهات هي "ضرورة صيانة وحدة العراق وسيادته" ولولا الاختلاف الإقليمي والمحلي العراقي على شكل ومحتوى هذه الفيدرالية لما كانت هذه المسألة تستحوذ على هذه الدرجة من الأهمية في قياس جدوى السياسة الأمريكية في تحليلنا. وحسب درايتنا لم تبرز حتى الآن بين مجموعة الدول الصناعية

الثمانية أي رأي مناف أو معارض لجهة أية من الاطروحات المحددة لشكل ومحتوى ونوعية الفيدراليات المطروحة.

والتصريحات الرسمية التي أدلى بها كولن باول حول صلاحية الحكومة العراقية الفيدرالية المستقبلية في المسائل الثلاثة" النقد والسياسة الخارجية والجيش" والتي لم تخلق أية ردات فعل بين الأوساط الدولية المعنية ليست إلا دلالة مشجعة.

أمريكا- سوريا: حان وقت الحديث عن عقد بشروط جديدة[1]

كشفت ردة الفعل السورية الرسمية على العقوبات الاقتصادية الأمريكية انطباعا مزدوجا من الشعور لدى المتابعين والمراقبين، فمن جهة أراد السوريون شكليا إظهار تمسكهم "بثوابتهم الوطنية" كمواقف لا تنازل عنها، وهي في الأصل القاعدة التي تشكلت عليها الحجج الأمريكية لفرض العقوبات ومن جهة أخرى ابدوا حرصهم الشديد على"الاستمرار في الحوار الموضوعي مع الولايات المتحدة رغم العقوبات!" وللوهلة الأولى تبدوا الأمور وكأنها (في القراءة السورية) سوء تفاهم صغير وسحابة صيف ستزول في اقرب وقت. فما حقيقة الأمر والى مدى أجاد السوريون حقا قراءة الرسالة الأمريكية المصطحبة بعقوبات مقتضبة وقاسية وبالأخص سياسيا ومعنويا؟

طبعا من السذاجة الركون إلى القراءة السورية لحقيقة ما تنشدها الولايات المتحدة من خلال العقوبات والقبول بانها ناشئة من غايات انتخابية فقط ولترضية اللوبي الصهيوني واكتساب دعمه لحملة بوش الانتخابية. ويخطأ السوريون على طول الخط إذا استمروا في التعامل مع هذه القضية الخطيرة من هذا المنطق فقط.

---

[1]. نشر هذا المقال جزئيا في صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا" الروسية تحت عنوان: " بشار الأسد متردد في خياراته" بتاريخ 19 أيار(مايو)2004.

طبعا إن موقفهم المشاد على دعامة إيديولوجية مهزوزة واقعيا وموضوعيا، ليس إلا جزءا من المأساة الكبرى التي ابتلت بها سوريا، وقبلهم العراق... ويريدون عنوة سحبها على جملة من القضايا البالغة الأهمية لشعوب المنطقة والعالم. والشيء الوحيد الذي اجترحوه ظاهريا من مسألة العقوبات هو خفض نبرتهم وعدم اللجوء إلى الضوضاء كصيغة للتعاطي مع الموضوع، وذلك ضمن مسعى عقلاني لتهدئة الأوضاع.

نعم ما زالت الصورة حية في الذاكرة حينما كانت الأصوات تتعالى من دمشق في بداية الاجتياح الأمريكي الأخير للعراق وتتهافت لتسجيل المواقف النارية وتتبارى في إثبات درجات عليا من الحمية و استنهاض الهمم حتى دعا بعضهم، كمفتي الجمهورية الشيخ احمد كفتارو مثلا حينما دعا "جميع الشعوب العربية والإسلامية لدعم العراق والقيام بعمليات استشهادية ضد الغزاة الأمريكان!". طبعا نحن نعرف، ولأسباب لا يجهلها احد إن الغالبية العظمى ممن لبوا النداء من المتطوعين جاؤا من المحافظتين السوريتين الرقة و دير الزور والذين زاد عددهم ضعف الوافدين من جميع الدول العربية الأخرى مجتمعة. ولكن تلك الصورة كانت، رغم زيفها وريائها، تنمي عن موقف ما يتحضر ويأبى أن يزول كليا من المخيلة الشعبية او أن تستسلم الأمة بدون أية مقاومة. أوانها كانت على الأقل تنمي عن اضمرا ر فكرة ما عن الذود المشروع عن الامة. أما الآن، وبعد إقرار العقوبات على سوريا نفسها، فلا شيء من هذا القبيل: لم تخرج جميع التصريحات الرسمية عن الشجب أو الاستنكار عن ردة فعل طبيعية لا تصل امتعاضها درجة تكدر الشعور بالمرارة.

أولى المواقف من هذا النوع ظهرت من رئيس الوزراء المهندس محمد العطري وتناقلتها آنئذ جميع وكالات الأنباء العالمية دون أن تحصل على مغزى ما، حيث وصف العقوبات بكل بساطة بأنها: "غير عادلة ولن تؤثر على سوريا!" وكان في نبرته المريبة أثناء الإدلاء بهذا التصريح في مجلس الوزراء وكأنه لا يريد ان يظهر بمظهر الشاجب المستنكر أكثر ممن يستجدي الشفقة والرحمة. ولم يختلف إدلاء صنوه الإعلامي احمد الحاج علي المعروف بالبلاغة التحشرجية من أي محتوى حيث لم يضف فعليا ومن حيث الجوهر إلا مؤدى واحد ووحيد :"...يجب أن لا نقوم بشيء من شأنه زيادة قسوة هذه العقوبات!" وكأنه فقد دفعة واحدة كل موهبته الكلامية. فلماذا يا ترى ظهر المسؤولون السوريون بهذا المظهر المستضعف والصاغر؟

يعرف جميع المطلعين على الملف الأمريكي السوري عن حقيقة الاتهامات الأمريكية وخلفياتها التاريخية: مساندة المنظمات الفلسطينية المتهمة بالإرهاب أمريكيا و أوروبيا " حماس" و"الجهاد الإسلامي" وحزب

الله" اللبناني؛ "احتلال لبنان"؛ إهمال مراقبة الحدود المشتركة مع العراق بعد أن تعهدت رسميا في 21 نيسان 2003 لأمريكا بإغلاق جميع معسكرات المتطوعين العرب للانضمام للمقاومة العراقية وعدم السماح بتغلغل المقاتلين إلى العراق؛ محاولة إنتاج أسلحة الدمار الشامل؛ الخروقات العديدة لحقوق الإنسان...الخ . وأغلبية هذه النقاط كانت في الماضي القريب أوراقا فاعلة حصل عليها النظام في ظروف الحرب الباردة ونتيجة التواطئات مع جهات عالمية. لكن "المصيدة" الأمريكية بقيت مموهة تماما، ولم يلحظها إلا القليل من المطلعين عن خفايا هذا الملف.

نعم لقد بقي خارج نقطة الضوء إحدى أهم فقرات الخلاف الأمريكي السوري أهمية بل وإثارة غائبة عن القائمة(!)، وهي غسيل أموال التهريب الدولي للمخدرات في عدد من البنوك السورية وودائع الأفراد والمؤسسات العراقية، والمقتنيات من تهريب النفط العراقي عبر الأنابيب المارة من سوريا والتي كانت تجلب لسوريا مليار دولار سنويا ومثله من تجارة الأسلحة الذي كان محظورا بموجب قوانين العقوبات الدولية. والى الآن يفسر المراقبون بقاء الفقرات المشار إليها من الاتهامات غير المعلنة في قائمة الأسباب " المبررة" لفرض العقوبات لأسباب مختلفة، وبرأينا انه تمت بتلك الصورة لعدم لجوء الأمريكان لحرق كل الجسور مع سوريا.

سياسيا مثل هذا "الإسقاط" لا يمكن أن يمر من خانة "السهو". فإذا كانت العقوبات بمثابة العصا الغليظة فهذا "الإسقاط المتعمد" عبارة عن "جزرة" الترغيب. فهذه المادة الحاضرة في الأذهان والغائبة عن الإذعان ليست إلا الثغرة التي ينبغي فيها استدراج السلطة إلى "الحوار المسؤول والجاد". فمن المعروف إن الغالبية العظمى من القائمين على تنفيذ هذه الملفات في الإدارة السورية كانوا من المقربين جدا من البطانة العلوية الحاكمة وهم المستهدفون في هذه العقوبات والمدعون لتغيير مواقفهم إلى مواقف مقبولة أمريكيا.

إن الأسد الأب الذي استطاع بهذا الشكل أو ذاك الحفاظ على الأوراق الضاغطة في جيوستراتيجية المنطقة ولمدة طويلة مستفيدا بدرجة بعيدة من الغطاء السوفيتي السابق له بالبقاء خارج إطار المحاسبة القانونية الدولية، كان في نفس الوقت لا يتوانى من الإفراط بها حينما تستدعي الحاجة (كما فعل أثناء حرب الكويت 1991 حيث قفز بدهاء إلى معسكر الرابحين إلى جانب أمريكا...) لكن هذه الأوراق الرابحة بالامس بيد الأسد الأب أصبحت خاسرة وعالة على الأسد الابن الذي كما يبدو لم يتقن بعد كل أسرار اللعبة الدبلوماسية بها في الظروف الجديدة.

المراقبون يستغربون بقاء بشار الأسد إلى الآن مشدوداً إلى هذه المواقف التي أصبحت تهدد مصيره بجدية. فهذا الإرث الثقيل إلى جانب المواقف السياسية لـ " الحراس القدامى" الممثلون باتجاهات خفية سنية وعلوية وغيرها، تتحين الفرص للبروز من ثغرات أخطائه. طبعا ليس مستبعدا أن تحسم هذه الصراعات الخفية مرة أخرى لصالح العلويين، (في هيئة رموز قديمة أو جديدة) الذين لا يزالون متمسكون اشد التمسك بزمام الحكم مثلما ليس مستبعدا أن نجد دخولا خفيا لقوى أجنبية إقليمية وأخرى.. في المعادلة إلى جانب الرموز التي تحسن استغلال الظروف المستجدة لصالحها حسب مقتضيات الساعة.

لكن الاعتقاد السائد في سوريا هو المراهنة على فشل هذه العقوبات وبالتطلع والأمل في مشاهدة "الانغراس" الأمريكي في الوحل العراقي والذي، حسب رأيهم، سوف يثني عزيمة واشنطن للمضي إلى النهاية في تطبيق العقوبات ضد سوريا. ولسخرية القدر تقع هذه "الميسرة" جزئيا في عداد الظروف المؤاتية بالنسبة للأمريكان لفرض العقوبات الآن. وذلك لإثبات: إن مشروعهم في أعادة ترتيب و إصلاح الشرق الأوسط لم يمت ولم يلغى نهائيا ثم، ثانيا: التأكيد على استهداف الأطراف الخارجية الداعمة للمقاومة العراقية الأكثر ظهورا وقطع القنوات السرية بينهما.

حقيقة إن سوريا ليست قادرة على تحمل ضغوطات جدية وبالأخص بالوزن الذي تزاوله الثقل الأمريكي. واعتقد إن أولى الحلقات التي سوف تتأثر مباشرة من هذه الضغوطات هي الحلقات المركزية من الدوائر المحيطة بالحكم. فالنخبة العلوية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة على القطاع العام وامتيازات التجارة الخارجية وكذلك من التجارة الغير قانونية مع العراق رغم الحظر الدولي...استطاعت جمع حصيلة ضخمة من الأموال. تأتي بعدها من حيث الأهمية العددية حلقة رجال أعمال السنة، ذوي التأثير الهام في القطاع الخاص والذين يملكون سلطة لا بأس بها من القوة والتأثير في الدوائر الرسمية وصفوف الحزب الحاكم..

هناك علاقة جدلية تربط مصلحة هاتين الفئتين لتتفاعل تأثيراتهما ضمن حدود الشرعية الرسمية بشكل متكافأ ومتفق عليه في اتفاق غير مكتوب، لكن حدود السلطة تحدده مركز الجاذبية الأساسي العلوي الذي يقف إلى جانبه الجيش بكل قطاعاته ولن يسمح له بأي تغيير في موازين القوى الداخلية بالقوة. و تبقى مسألة التماسك الخارجي شكلية جدا لعلمنا بان أية رجة داخلية كانت أم خارجية قد تخلط الأوراق بصورة سريعة وتغير مجرى الأحداث رأسا على عقب. وهو ما تعمل وتأمل واشنطن فعله وإحداثه ولكن على الأغلب ليس بالطريقة العراقية بل بصورة تعيد إلى أذهاننا الطريقة

الجورجية التي أطاح بها رجل الأمريكان ساكاشفيلي بالشيوعي السابق شفيردنادزه. حيث يبقى باب المصيدة بهذه الطريقة مفتوحة لتحمل صدمة صغيرة لدرء كارثة اكبر لا تتحملها المنطقة وتقضي بإلغاء نفوذ رموز"الحماة القدامى" للسلطة، ليبدأ الإصلاح حسب إملاءات واشنطن. وربما إحالة احد أهم رموز تلك الفئة المستأثرة بالحكم منذ ثلاثة عقود، وزير الدفاع السابق مصطفى طلاس، إشارة واضحة على هذا الطريق والذي ترافق زمنيا مع الفترة التي تم فيها إقرار العقوبات. والسؤال الآن: هل هذه الخطوة اليتيمة والمحدودة سترضي واشنطن أو تكون كافية ليأخذ الرئيس الشاب بنصائح المقربين منه من "الليبراليين الجدد" ويبدأ العد العكسي نحو العملية المرتقبة حدوثها أم أن هناك سيناريوهات أخرى؟؟

اعتقد إن الرئيس بشار الأسد ليس غورباتشوف التسعينات من القرن الماضي، ولم يستنفذ الإمكانيات الكمونية من حوله ويعمل بطريقة عقلانية، على الأقل هو الأكثر قابلية للتعامل معه في الغرب، وبالأخص إن البديل بين التيارات الإسلامية السلفية العاملة في الخفاء أكثر تهديداً للنهج الأمريكي في المنطقة. لذلك ثمة مقتضيات مقتضبة وواضحة المعالم تعبث بالعلاقات الثنائية و تأخذ بمسارها نحو هذا الانعطاف الخطير، وهي ليست بمعزل عن تأثيرات الدوائر المتنفذة و"المحافظون الجدد" في الإدارة الأمريكية. وبالاستناد على ذلك يدفع الأمريكيون سوريا بواسطة هذه العقوبات لتحقيق أولا: عدم اللعب بورقة "حزب الله" لتغيير التوازنات الناجمة من الحروب السابقة، والكف عن دعم المنظمات الفلسطينية، وتخفيض شروطها لتسوية دائمة مع إسرائيل. وثانيا: الدفع باتجاه تغيير هادئ على الطريقة الليبية بكل ما تحمله من معان واستحقاقات.

إن "الحرب العالمية على الإرهاب" وضعت بشار الأسد أمام خيار صعب وتطلب منه الظروف الدولية والإقليمية والداخلية، عاجلا أم آجلا، التحرك في إحدى المسارات: أما القبول بشروط بحدود دنيا ليدخل ضمن المعادلة التي يطرحها الأمريكان أو يستمر ضمن المعادلات الإقليمية الراهنة، المعاكسة لمصالحه، بالمواجهة وفي الرهان على المحاور العراقية والفلسطينية والتضامن العربي وبالاعتماد على النفس اقتصاديا وعسكريا في كسر طوق الحصار... وفي كل الأحوال ليس ممكنا بعد الاستمرار كما كان في السابق وقبل الحرب على العراق، في معاداة صدام سياسيا والبقاء في قائمة أفضل "زبائنه" اقتصاديا؛ التحدث عن الحدود القصوى للمطالب الفلسطينية وتنكر ابسط الحقوق القومية للأكراد بما فيه حق المواطنة! في كل الأحوال لقد حان الوقت لإبرام عقد جديد وبشروط جديدة مع واشنطن!

الضلال الفكري لـ"البعث" في معالجة المسألة القومية(السائدة والمسّودة)

ما هو مؤدى الإغلاق المحكم لكل الأبواب الشرعية أمام الأكراد السوريين بتحسين وضعهم سياسيا؟ هل الخطوة الأخيرة للبعث السوري في منع الأحزاب الكردية حتى من ذلك الشكل الواهن من "العلنية" مؤشر لفتح صفحة جديدة، غير مسبوقة من الحكم الديكتاتوري المطلق؟ أم هي ردة فعل على انفلات الأوراق الكردية من يد السلطة؟ أم إن ذلك عينة من التصرفات المرتابة لحالة الانزواء والانزلاق نحو الهاوية؛ أو بداية النهاية لحكم دام أكثر من أربعة عقود؟؟

مهما كانت الأجوبة على هذه التساؤلات، هناك أمر واضح وجلي لا يقبل أكثر من معنى واحد: سياسة البعث المتبعة حتى الآن لاحتواء المسألة الكردية قد باءت بالفشل! والأخطر من هذا وذاك إن المؤشرات المرافقة لهذا الفشل تترافد مع مؤشرات أخرى مماثلة على الصعيد الوطني العام تثبت سقوط أطروحات البعث بالنسبة للقومية السائدة (العربية) والمسّودة (الكردية)على حد سواء. ولذلك من الأجدر تتبع الظاهرة على علاتها ومن منبعها الإيديولوجي الأساسي، فالافرازات الحالية ليست إلا عوارض لمرض قديم ومتأصل.

ا يختلف اثنان من المطلعين عن قرب على حيثيات الفكر السياسي العربي المعاصر حول عدم تطابق المؤدى العلمي مع المصطلحات المعتمدة في المسألة القومية بشكل عام والصيغ السياسية العربية (الرسمية) في هذا الجانب بشكل خاص. وتنطبق هذه القاعدة بكل مقاسيها ومقايسها على الاطروحات المعروفة لحزب "البعث العربي الاشتراكي" بجناحيه السوري والعراقي. فالأفكار المعبرة عنها بلغة عصرية، ومصطلحات دقيقة، بوجود المسألة القومية والأقليات في البلدان العربية..الخ ورغم تطابقها في المعنى ألسجعي مع أية لغة أجنبية أخرى،إلا إنها تبدو، في مدلول البيئة العربية، مشدودة لخلفيات ثقافية تعتريها الغموض والتشويه، تخرجها من سياقها الموضوعي والذاتي، وتفقدها المعنى السياسي والفكري.... طبعا مرد الاستعصاء هنا ليس قفار اللغة بل ضيق الذهنية الفكرية وترجيح المعنى

الإنشائي والهيلامي على المعنى المادي المقتضب- وهي الصفة التي تميز عادة الاطروحات القومية البدائية المعتلة والمبالغة في اعتدادها بنهجها، والتي تضع نفسها في هالة الحقيقة المطلقة. وقد لا يكون هناك مثالا اشد دلالة على ما نريد قوله هنا على التصريحات التي أدلى بها الرئيس بشار الأسد في أيار الماضي لقناة الجزيرة، إن: " الأكراد جزأ من النسيج الاجتماعي السوري وتاريخهم جزأ من التاريخ السوري...الخ" والذي، قُبل، كما ينبغي، بفتور شديد بين الأكراد لمعرفتهم بحقيقة موقفه و لأنه لا ينمي عن شيء بذاته إلا الإنشاء اللغوي.

هذا التناقض ليس محدوداً ووحيداً للعبث في المسألة القومية بالنسبة لـ"البعث" كنهج للفكر والممارسة، بل نزعة تنطلق من مبادئ وقائية ووقتية، لا تريد سحبها (إيجابا) إلا شكليا على مسألة القومية السائدة أولا، ثم تحصرها بالمعنى الإنشائي، لتكفل لنفسها التراجع والانزواء حينما تستدعي مقتضيات الالتزام بالموقف النظري استحقاقات عملية. بنفس المفهوم تتأتى التزامات التقيد المعنوي والأخلاقي بكلمة "البعث" نفسها، كمعنى ومدلول. فهذه الكلمة التي تبدو للوهلة الأولى عنوان مرحلة كاملة من النهوض المادي والروحي للأمة العربية، والدقيق (نظريا) في اختيار ألاتجاه الصائب لحركة التقدم لما تنمي عنه من معانٍ: النهل من الماضي لتحسين الحاضر والتطلع للغد المشرق...(!)؛ و يبدو ، إلى جانب الوظائف والمهام الوطنية المتراكمة كطموح عادل، وكعملية ذات اعتبارات حقيقية، مبررة بل وضرورية. والعطب إذا ليس في التحديد والتشخيص النظري العام للوظيفة السياسية، ولا في التسمية والمصطلح بل في الاعوجاج والتلكع(الأعور) في بعض ثنايا التاريخ العتمة (لانتقاء ما يستحق بعثه) والتأويل القاصر للحاضر ومقتضيات التطور والتطلع المنحرف في الحركة الذاتية عن مسار الحركة العامة للتقدم البشري، بحيث تنقلب الأثرة من "البعث" كعملية منشودة سياسيا إلى "العبث" كسياسة مطبقة عمليا.

ومن ذلك نستدل إن عدم الاستقامة في استعمال كلمة "البعث" ليست في المدلول والمفهوم بحد ذاته بل في المسخ الفكري لحالة التمثيل التي أُريد لها أن تكتسب هذه الصفة. ومن هنا تبدو المسألة ليست بتلك البساطة في الاختلاف على بعض أوجه التحديدات والتشخيصات أو جزأ من المهام والوظائف المطلوبة لتحررنا المادي والمعنوي... بل ينتشر الخلاف مع "البعث"، من وجهة النظر الإصلاحية والتقدم في الأبعاد الثلاثة: **العمق والبعد والاتساع**. وهو بالنسبة للواقع السوري ليس فقط نظرية في التأويل والتفسير الإيديولوجي المحض بل تطبيق وممارسة شرسة ومشاكسة مقترنة بالعنف والشدة، لدرجة ارهاب الدولة المنظم والهائل الامكانيات في وجه

معارضيه... وقد شغر حيزا كبيرا من تاريخنا وكلفنا جهودا ضخمة ومضنية وسلب الوسائل والإمكانيات الحقيقية للتقدم. لقد قام "البعث" إذا على فرضية مبررة شكليا، ولكن على أرضية مهزوزة وهزيلة، عمليا وواقعيا وبكل المعايير. والجانب الشكلي البراق لمعالمه الخارجية ليست إلا غلافا لإخفاء مضمون وجوهر معتوه وواهن. وهو بهذه الصفة عاجز عن الإتيان بحلول ناجعة للمسألة القومية، لا للقومية المسّودة ولا للقومية السائدة. وكلما أتت به من جديد في عملية العبث هذه، هو انه غيّب دور الأكراد السوريين في المجتمع والدولة؛ ودور سوريا بعربه واكراده في المجتمع الدولي والعالم.

فعلى مستوى القومية السائدة (العربية)، تنقذنا هنا من ناحية التوثيق، الاسترسال على التراكم الهائل للقضايا والمهام المهمشة، المعروفة للجميع، والتي نشأ البعث على اجترارها كمبررات لثورته العنيفة، والتي لا مجال هنا لعدها أو حصرها...وهي تبرز اليوم، حتى لأبسط قطاعات وفئات المجتمع السوري والعراقي على حد سواء ، (وبالأخص بعد سقوط بعث العراق)، عدم جدوى النقاش في حقيقة التبريرات العوجاء لحالة انحساره الفكري والواقعي. ثم إن إرجاع أسباب انكماشه واضمحلاله، ذاتيا كـ"نتيجة للهجمة الاستعمارية"، ليست إلا مسعاً جديداً للتداعي الفكري و لإبقاء الحالة المرضية الفتاكة كغنغرينا تنخر في جسد الأمة. فالبعث انهزم على كل الجبهات: في الاقتصاد والإدارة وتأمين الأمن والاستقرار... الخ، لانه انشغل بالفتن الطائفية والعرقية والحروب الجنونية وانفق موارد الأمة على إنجاز سياسات بغيضة و مشاريع عنصرية... قبل أن تنقذ القوات الأجنبية ما تبقى من الشعب على قيد الحياة من براثن "الاحتلال الداخلي" الديكتاتوري العصيب كما هو الحال في العراق. وفي سوريا، حيث اختلفت التطبيقات كماً فقط عن الممارسات العراقية، وترادفت من الناحية النوعية.. وصلت القناعة بعبثية هذه الايديولوجيا إلى أعمق مستوى له. حتى إن عدد غير قليل من البعثيين المغرورين بهم بدأوا يخجلون من اسمهم الذي أصبح عنوانا لكل هذه الآفات والخراب الاجتماعي والسياسي..و يتركز كل الاهتمام الآن على ضرورة محاسبة مسببي هذا التخلف والعابثين بمقدرات الشعب السوري ومعطلي كل مناح الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...ولكل هذه الحقبة الطويلة. ويكثر القناعة بمثل هذا الاتجاه في السلوك والفهم بين الجماهير السورية لإعتقادهم إن ما اقترفه التوأم السوري للبعث في حماة ولبنان وضد الأكراد والفلسطينيين...الخ، لا يقل عما عرف عن المقابر الجماعية وحملات الأنفال والتطهير العرقي والابادة الجماعية بالأسلحة الكيميائية.... الخ.

لكن إذا كان هذا المفهوم يتضح اليوم لقطاعات واسعة من الجماهير إلا إن ذلك لا يعني بالضرورة انحسار هذا الفكر بين ليلة وضحاها وسقوطه

من أجندة الوطنيين كقوة خارج حلبة الصراع والتنافس.. للأسف إن إحدى أكثر الإيديولوجيات خبثا ومكرا وغوغائية ما زالت كعربة مفككة الأجزاء في وسط طريقهم. وينبغي، في الحين الذي بدأ الإحساس بين الجماهير باستنفاذ "البعث" لكل مبرراته، وتوفر الشروط الموضوعية عالميا، اليوم واكثر من أي وقت مضى، التركيز على انهزاميته في جميع مناح الحياة لمجتمعاتنا، والتركيز على ان "مراكز القوة" الذي يعتمد عليه كالجيش والمخابرات والقوات الخاصة...الخ، ليست بالضرورة بمنأى عن التطور العام. وهي بالتأكيد ليست عقائدية ومصطفة تلقائيا لجانب "العبث" في السراء والضراء. واختباء القادة العراقيين كالفئران في الجحور ليس إلا مثالا من بين الكثير مما يثبت جبن القائمين على مثل هذه الخزعبلات الفكرية التفككية.

أما على صعيد القومية المسّودة، فإن الإيديولوجية القومية المتزمتة، المهيمنة، المتقوقعة على ذاتها هي جزأ من فكر وممارسة القوى المغامرة أصلا، لانهزامها أمام الحقائق البديهية للواقع المعاش فهي تترك كل افرازاتها وآثارها السلبية على القوى السياسية والاجتماعية المسودة.. وهي في تحديدها للنواة الوطنية – عمل حزب دون آخر و قوم دون آخر، وفئة دون أخرى من مكونات المجتمع الواحد، إنما تنطلق من قفار فكري وأرضية ضحلة وزائلة. وهو اهتداء تعجرفي أستكباري بالتأويلات الفلسفية الأكثر عدمية في معالجة المسألة القومية... وهذه هي الأسباب التي تستدعي إبعاد "البعث" وحجبه مستقبلا من دائرة الشراكة الوطنية- كإحدى اخطر الإيديولوجيات المتطرفة والمنافية للحقائق التاريخية وللواقع.... يجب أن نعرف قبل كل شيء إنها تنشد بذلك حالة خطيرة ومنافية للأخلاق من الاستبداد والاقتتال والحروب... وبما إنها ترجّح ثقافة عرقية " ألذات القبلية المتعالية " على الوطنية العامة، و بفعل إنشائي ووهمي محض، أي ليس لأجل إغناء إلا حفنة من «المحتلين الداخليين الجشعين" للوطن. إن مثل هذا الضلال الثقافي والذي يراد به ظاهريا وعنوة " مجدا عربيا "، أودت بمجتمعاتنا إلى التراجع إلى ما قبل مرحلة الاستعمار الكلاسيكي. وهذه الإيديولوجية المعطلة لحركة التاريخ إلا للوراء أوصلت بحركتنا الوطنية إلى هذا القاع وأودت بنا إلى هذه المرحلة السفلى في سلم رقي الحضارات.

يجب علينا قبل كل شيء وضع حركتنا على السكة الحقيقية للتطور نحو الأمام. لا شيء في تاريخنا المجيد يضاهي في مجده وعنفوانه... أهمية الاهتداء اليوم بما هو ضروري لاستمرارية حركة مجتمعنا، كما هو، نحو التطور والتقدم. يجب علينا أن ندرك إن العلاقة العضوية بين الفرد والمجتمع من جهة و الدولة من جهة أخرى هي المحك لاختبار أحقيتنا وصلاحياتنا التاريخية. إذ كيف يمكن للقيادة السياسية في أي بلد كان، إنشاء قاعدة صلبة

مادية أو معنوية، علمية أو تقنية.. دون أن تكون متناسقة مع الأوضاع الاجتماعية والثقافية والروحية للمجتمع نفسه! وأي انفتاح على الثقافات والحضارات بعين واحدة، (من خلال مصلحة مجموعة فقط سواء أثنية أو مذهبية او حزبية...) مغيّب لجزأ من كينونتنا، يستطيع ان ينشد الموضوعية والاكتمال؟ إن الاتحاد الأوربي اليوم الذي ينشد اتحاد جميع شعوب أوروبا، لما له أن يقوم بذلك الشكل الوطيد إذا أهمل أو قصر بحق اصغر مكوناته!.

إن السجية العربية التاريخية التي يُبحث عنها، كما في المنطق ألبعثي، عن طريق تهميش قوم على حساب قوم عاشا في ظل التاريخ الواحد المشترك، في مجتمعنا المتنوع الثقافات، ليست إلا سحقا تاريخيا لسجايانا الإنسانية. ولن تكون إلا ممارسة في المسار الاستغلالي للتاريخ الذي لن يكرس إلا الكراهية والحقد ويشجع الاستغلال والاستعباد، و سيتحول الى شرخ في جغرافيا الوطن الواحد المشترك؟ وأي انفتاح عموما على الغير يرفض جزءاً عزيزا من ألذات يمكن الركون إليه؟ إن المحنة التي أنتجت البعث الغريب للقيم التي أريد لها عنوة أن تكون عربية عصامية خالصة هي بحاجة إلى مراجعة وتمحيص، لأننا نعرف عن كثب ماهية المبادئ الحقيقية السمحة والأخلاق العالية التي سطعت بها السطور النيرة من الاتحاد العضوي المشترك للشعوب عامة وعلى مدى التاريخ.

والحرية وحدها، كحالة تمحيصية تقود إلى رفع القسر ووسائل البطش عن طريق الإدلاء بالرأي والظهور العلني الفردي والجماعي...هي المقدمة الضرورية والموضوعية للإصلاح والتفاهم والتماسك داخل أي مجتمع كان، ومن هنا فإن مصلحة الأغلبية العظمى من الشعب السوري هي إعادة بناء أو استكمال مهام التحرر السياسي والاجتماعي والثقافي.... وهو ممكن بالعمل على تحرير الإنسان من رذائله الإيديولوجية. والمقولة الديالكتية"الاستعباد الداخلي هو الذي يمهد للاستعباد الخارجي" قديمة قدم التاريخ نفسه. لحسن الحظ، إن ممثلي التيارات الأكثر راديكالية في حركة التحرر العربية بدأوا يتحدثون اليوم علنا عن ذلك. وهذا بذاته علامة نيرة على طريق صحيح.

"رجعت حليمة لعادتها القديمة"

ملاحظات حول إدارة وزيرة المغتربين السورية بثينة شعبان لمؤتمر الجالية السورية في موسكو

لا اعتقد أن تكون ممثلة الجنس اللطيف في حكومة السيد العطري، الدكتورة بثينة شعبان وزيرة المغتربين، هي الأكثر جدارة من بين زملائها الوزراء، من جهة إمكانياتها الشخصية وقدرتها المحدودة على التحرك نتيجة مواقفها "المكدودة"... لتلطيف صورة الحكومة السورية في الخارج عموما أو لتوليف المغتربين السورين الذين تضم صفوفهم أعدادا هائلة من الأكراد.

فالمراقبون الحاذقون للجولات الأخيرة للسيدة شعبان في أوروبا، يلاحظون بدقة متناهية، بأنها إلى جانب ترددها بين المطلوب فعله دبلوماسيا والمعتمد عليه سياسيا كركيزة في الدبلوماسية الفاعلة سواء في "وزارتها شبه الخارجية" أو في علاقاتها مع "الخارجين عن الوزارة" في أوروبا – ثمة إشارات غير مفهومة ومبهمة. لكن رغم تشعب الدلالات إلا إنها بمختلف مناحيها تؤكد جميعها حقيقة واحدة: انشطا ر واضح في القاعدة العملياتية لاهتداءتها الحزبية والولائية.. وهو ناتج بالأصل على قاعدة التناقض التاريخي الموروث و التراكمات المتجمعة في القاعدة الهرمية العتلة للنظام ومنذ أكثر من أربعين سنة... واليوم تجهد بعض الأجنحة الداعية " للإصلاح والانفتاح" بتحسين واجهته. ولكن هل السيدة شعبان، تلك الممثلة البارعة، قادرة على لعب الأدوار المتناقضة مع الحفاظ على "صراحتها" كما تريد أن تكون؟ أو هل بإمكانها إرضاء جميع أطراف هذه اللعبة دون أن تهتدي لأبسط المبادئ الديمقراطية والشفافية ؟

شخصيا اشك بذلك ولي قراءة خاصة للعبها هذا الدور.

.. لقد ظهر الانشطار وعدم التماسك بوضوح شديد على كل تحليلاتها بل وعلى مغص كلماتها الأولى حينما بدأت بها مؤتمر الجالية السورية في موسكو في 22 أيار(مايو)، وكذلك في نمق ذهابها ألهيامي للحالات الافتراضية التوافقية والفاقدة للترادف حتى في الفعل الدعائي. حيث إنها كانت تنقب عن ضالتها التجمعاتية "الحشدية" بين ما هو وطني بالنزوع القومي العربي التمجيدي وبين ما هو سوري في الرمق الأخير من محياه، يستطاب ذكره، لكن دون اسمه الفاتر للعزيمة، كموضوع "متنافر" ومفكك للوحدة بالمفهوم ألبعثي؛ بكلمة أخرى، إنها كانت الملتزمة بالإيديولوجية الرسمية التي تختبئ تحت مظلتها كل الأجنحة والتيارات المتصارعة في

الخفاء ومطلوب منها تسويق سياسة مكتسدة ومتأكسدة في ساحة تتطلب الكثير من الشفافية والوضوح.

إنسانيا بعث عصيان التبليم المرهق للحقائق في لهجتها والاستنجاد بالأفكار الملتوية المنطق على بعض الأسى والحزن، وبالأخص كان ذلك الشعور نافراً ووخزاً على لسان امرأة نحيفة المحياة و ضعيفة العود. ولكن حينما حاولت تجنيد حتى عصى لكنة الأكراد في ثعبنة الأفكار لتنتهي بولوج وشغف سحريين الى حالة الإدمان الإيديولوجي لحصيفة تفضيلها المعتق، عندها لم يملك الحضور إلا تحسس اللحظة الهاوية في شرايين الموقف المستتر كـ "الفأس في الرأس". (كلما جاء ذكر اسم القامشلي أو الأكراد.. على لسان المتداخلين كانت تقاطعهم بحزم ولا تسمح لهم بالنقاش.) أما هي فكانت في هذه اللحظات في ذروة إشعال تلهفها للإنارة المعرفية "المطلوبة"! وتحول ألسنة النار في اجتهاداتها على "المبادئ العوراء" بطرق غير مباشرة، وكأنها تحتكر كل الحقيقة... ولا حقيقة تضاهي حقيقتها وفهمها للوطنية... حتى تحول اللقاء المفروض أن يكون حوارا إلى المبارزة الزهيدة في كيل الوطنيات البخسة في منالوج ممل. وكأن الجديد في هذه التمثيلية القديمة هو قيام امرأة واحدة في كل الأدوار.

كثيرون ممن شاهدوا مناظر تهيجها وتهببها أمام مجموعة من الشباب الكرد الغاضبين والمطالبين بمحاسبة منفذي مجزرة 12 آذار، أثناء لقاءها مع أبناء الجالية السورية في ألمانيا (نهاية شهر نيسان الماضي) لدرجة استنجادها حتى بـ(الرطن) الكردي لتهدئة الصالة...، فكروا آنئذ، وللوهلة الأولى، بتماد ما قد حصل من جانب الشباب بل بتأنيب من حالة "تجاوزت حدودها" وخرجت عن المألوف. طبعا سمعنا بعد هذا الحادث كثيرا عن ردود الفعل على كلمة الرئيس ومدلولاتها وبُشرنا بان حاجزا نفسيا هائلا قد أزيل والعقبات الأخرى على طريق الزوال... لكن ما حدث في موسكو يعطي انطباعا مغايرا تماما. و يبدو إن الوزيرة لم تصغي لا إلى ما أملأته ظروف لقاء برلين حيث كان قد أدى إلى إلغاء الأسبوع الثقافي السوري برمته في هذا البلد الأوروبي الهام؛ ولا إلى الرسالة التي تمت إيصالها عبر الاحتجاج الكردي واللقاءات الثنائية التي تلت ذلك مع بعض المتعاونين معها من الأكراد. أي إنها وضعت الجميع في سلة المهملات ولم تكترث بشيئ. ويطبق على حالها ومحاولتها في إعادة اللعبة وبنفس المنطق في موسكو القول الشعبي " عادت حليمة لعادتها القديمة!". حيث كانت أولى كلماتها كرئيسة للمؤتمر و مباشرة بعد قراءة التقرير الأساسي " لا لزوم لمناقشة التقرير" الذي جاء بمثابة صاعقة في سماء صافية، وهو ما لم

يتوقعه احد من الحضور، والأسلوب الذي لم تعد تفكر فيه أكثر الأنظمة شمولية وديكتاتورية في العالم.

شكليا يبدو إن نتيجة فشلها الذر يع في استجماع الجالية " الكردية " السورية مع الأقلية العربية في ألمانيا بطريقة "الحشرجة"، لم يكن ليحزنها أو يخلق لديها شعور آخر غير"اللغط ألغيظي"؛ فبدلا من الكف عن التصرفات الخاطئة والالتزام بمراجعة النفس والتأني والتفكير بما حدث؛ لجأت إلى الثأر من الحالة المثبطة لعزيمتها مع سابق مواظبة للوثوب بأفكارها ومنطقها إلى ما هو ابعد واخطر. فجاءت تصرفاتها في مؤتمر موسكو على شاكلة مؤتمر برلين . بفارق واحد هو إن شباب موسكو(اغلبيتهم العظمى من المثقفين وحملة الشهادات العلمية العالية) كانوا أكثر "جنتلمانيين" معها وقبلوا دعوتها لهم بالاجتماع بها حال انتهاء المؤتمر وصدقوا بأنها فعلا ستخصص نصف ساعة من وقتها للقائهم، كما وعدت بذلك من القاعة، لكنها في الحقيقة لم تكن تستهدف بكلامها شيئ سوى امتصاص امتعاضهم وتبديد تصميمهم . ولكن أهذا ما تقتضيه ظروف سوريا المحاصرة؟ ومن تفيد المناورات الكلامية؟ وهل هذا هو منطق الإصلاح؟ اوهل هناك مقدمة أكثر ضرورية وموضوعية من الشفافية والديمقراطية في الحوار لتحقيق الإصلاح؟ أم أن الإصلاح المنشود ليس إلا ضربا من الوهم البعثي لخلق صحوة فكرية بأنصاف الحلول والأقوال دون الأفعال؟

واضح جدا إن المحاولات الحثيثة التي تقوم بها السيدة الوزيرة تدخل ضمن المساعي العامة للدبلوماسية السورية لتحسين صورتها في الخارج وبالأخص بعد العقوبات الاقتصادية الأمريكية. أما "الاتجاه الكردي" في هذه السياسة بشكل خاص يتلكأ ويصطدم بعقبات كثيرة وليس متماسك لا في محتواه ولا في شكله. وهو خال قبل كل شيئ من أي مضمون يمكن الركون اليه ليقبل لا كمبادرة لإعادة الأوضاع المتأزمة إلى الحالة السائدة قبل أحداث الجمعة السوداء 12 آذار، و لا في مد جسور من الثقة المنهارة إلى الحضيض بين الدولة والأكراد... و ما يعتريه الشك أكثر من هذا وذاك هو إمكانية استخدامها "المستقيم" لبعض الأوراق الكردية في إزالة الشكوك عن المساعي "الحميدة"السورية فهي من جهة تدعي بوجود علاقات متينة بينها وبين رموز من أكراد دمشق وتدفعهم لتبوأ الصدارة في العمل الكردي المهجري وأحيانا تغض النظر لوصول بعض "المعتدلين" في أماكن أخرى إلى الهيئات الإدارية لروابط الجالية. وكل ذلك دون أن تدفع الموقف السياسي من المسألة الكردية قيد أنملة.

إن ما يستدعي الدهشة والغرابة في موقفها ايضا هو إنها لا تصل في تحليلاتها وتصريحاتها المنمقة حتى إلى التقرب من موقف بعض الجهات

المسؤولة الرسمية بل هي على النقيض تماما من موقف الرئيس نفسه حينما ذكر صراحة:" لم تكن وراء أحداث القامشلي جهات أجنبية". وهي ما زالت مصرة على تسريب الشكوك. ومن هنا الاستفسار المشروع: هل السيدة شعبان مواظبة في ركوب الموجة المعاكسة للتيار الحاكم من منطلقات وقناعات شخصية أم إنها تمثل ثمة جناح "خجول" لا تسعفه شجاعته بان يظهر علانية وحزم ولا يستطيع أن يعبر عن نفسه إلا بلسان امرأة مكلفة ولسخرية القدر بتصليح هذا الملف. أم إن إظهار تعاطفها المبالغ فيه في مناغمة التيار السني البعثي "ألصدامي" للحزب، المعارض لكل تغيير في الوضع القانوني لأكراد سوريا، تشبه ما قاله لينين عن ستالين (الجورجي الأصل) أثناء قيام الأخير بمهام حل المسألة القومية في الجنوب القفقازي حيث قال عنه حينها إن "ستالين، لرغبته الشديدة للظهور بمظهر المساند للروس بدا أكثر روسيا من الروس أنفسهم". فهل تريد السيدة شعبان بمواقفها أن تقول بأنها "أكثر صدامية من صدام في محاربة الأكراد"؟!. و إلا، ماذا يعني أن تقوم بنفسها وقبل أن تبدر أية بادرة في مؤتمر موسكو الأخير للجالية بطلب أن لا يناقش التقرير السياسي للهيئة القديمة؟ هل يتوافق هذا النهج مع ما يطالب به الرئيس نفسه من الإصلاح؟ أم إنها تتخيل إمكانية اختراق أوراق كل المعارضة العربية و الكردية في المهجر على قاعدة "كل شيء مقابل لا شيء"؟! أو ربما تتوهم بإمكانية إدخالهم فرداً فرداً أو جماعات جماعات، وفي كل البقع والرقع المتواجدين فيها من الثقوب الصغيرة لعلاقاتها ولحساباتها الخاصة مع بعض رموزها في خانة "مواليها الخارجين عن وزارتها الخارجية"؟!. مهما كان الجواب، إن هذا التصرف نفسه وبهذا المنطق رهان خطير فبالإضافة إلى انه غير نزيه وغير مجدي انه كذلك مغاير ومناقض جملة وتفصيلا مع صوت العقل الذي ينشد اليوم أكثر من أي وقت مضى لإيجاد حلول شفافة وواقعية ودائمة.

يجب أن نعرف جميعا: من يتحمل مسؤولية منع الأكراد من المساهمة الجادة والحقيقية في عمل الجاليات السورية في المهاجر؟ ولمصلحة من يمنعون من الحديث والحوار حتى في أكثر الساحات مناسبة للعمل الديمقراطي و الجماهيري.. ؟؟

إن أمثال السيدة شعبان يضعون ليس فقط الأكراد بل كل المقدرات الحضارية للشعب السوري،(في التأويل البعثي للدولة والحكومة....) في خانة واحدة مع أكثر الأنظمة الشمولية في العالم تزمتا وما كلامها عن الإصلاح والشعارات البراقة إلا للاستهلاك والمراوغة السياسية. إن هذه الحالة التي تعذر فيها التخاطب بأسلوب حضاري تعيد إلى أذهاننا التخثر الدموي في العقلية البدوية السمجة لتحديد ألذات الوطنية بتهميش قوم على

آخر وفئة على أخرى... وهي حقا مهما اختلفت النيات والتأويلات لا تخدم إلا أعداء سوريا.

بدلاً عن الخاتمة

في جدلية الترابط والتأثير المتبادل بين"الخاص" و"العام" في تطوير وتغيير منحى العمليات الاجتماعية السياسية، يمكننا أن نرى بسهولة، في الأحداث الأخيرة للمسألة الكردية في سوريا، الآثار الواضحة للتقلبات النوعية داخل سوريا، في المنطقة وعلى الصعيد العالمي. ومن خلال تعقبنا لمجرى مجمل الأحداث المؤثرة بشكل مباشر وغير مباشر على نوعية ومضمون الحراك الاجتماعي من زاوية خاصة، (من وجهة نظر عينة ذاتية مقتضبة لواقع موضوعي معاش) ، تسمح لنا هذه الوقفة السريعة للخروج باستنتاجات إجمالية عن البيئة الكردية والمحيط العربي إلى دائرة أوسع من المستجدات إقليمياً وعالمياً من وجهة نظر العمليات الشمولية على مستوى الكون. هذه الرؤية تتفق مع التحديد الرئيسي للمسألة الكردية كحركة تتشاطرها سياسياً وتنظيمياً الأيديولوجية القومية الهادفة لإلغاء القوانين والإجراءات الاستثنائية وتلبية جميع الحقوق الثقافية والسياسية القومية على أساس شكل من أشكال حق تقرير المصير. ومن هنا حقيقة كون تحقيق هذه الأهداف ولو بشكل جزئي سينعكس إيجاباً على مجمل الحركة الاجتماعية والسياسية للمعارضة السورية بشقيها الداخلي والخارجي، والجمعيات والمؤسسات الغير حكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية في البلاد، وتتماشى مع روح ومضمون العمليات الجمة على المستوى العالمي.

وليس عبثاً حقيقة تعبير الشعارات العريضة للمعارضة الديمقراطية ككل،- إلغاء قانون الطوارئ، إنهاء دور "الحزب القائد"، القبول بالتعددية السياسية والتناوب في السلطة على أساس الانتخابات الحرة، حرية الصحافة والعمل السياسي والنقابي، الاعتراف بالتعددية القومية، احترام حقوق الإنسان ..ألخ– تفيد برؤية القاعدة الاجتماعية السياسية العريضة لجميع اطروحات المعارضة. وهي تجد انعكاساتها النظرية ومفاهيم قريبة منها في أغلبية البرامج السياسية للأحزاب والتنظيمات والهيئات. وهي، وأن لم تشكل القاسم المشترك الآني، الذي تتفق حوله جميع القوى المؤثرة على الساحة إلا أن تشعب وافتراق اتجاهاتها من الناحية العملية ليس قائماً على اختلاف جوهري. ولذلك إذا كان لنا كلمة في اختيار جانب من جوانب الحركة

السياسية الكردية الأكثر انسجاما مع الحركة التقدمية للأنشطة السياسية فيجب أن يقع اختيارنا على الجانب الإنساني المسلوب بعثياً من الأكراد وهو الاعتراف الرسمي بالهوية القومية الكردية وإنهاء مفعول القوانين والإجراءات الاستثنائية المكرسة لسياسة التمييز العنصري بحقهم كالتجريد من الجنسية و"الحزام العربي" وإجراءات التعريب والتهميش...أي الأمور التي تدينها قواعد الأخلاق الإنسانية العامة والحقوق والأعراف الدولية الوضعية والسماوية..وهي الأمور التي تقبل الإجماع على الصعيد السياسي المحلي والاتفاق العام على الصعيد الإقليمي والتأييد المعنوي والاحترام الفعلي على الصعيد العالمي من قبل الدول الديمقراطية وجميع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الرأي العام العالمي.

اتخاذ مثل هذه الخطوات كمبدأ يقوم عليه الحوار الداخلي والخارجي مسألة صحيحة من وجهة نظر وحدة ديالكتيك النضال الإستراتيجي والتكتيكي. فضرورة تلائم وانسجام المطالب الكردية مع الاتجاه العام للحركة من أجل الحقوق الديمقراطية والحرية السياسية مسألة جوهرية، يجب أن تحافظ على نضارتها وصفائها مهما كانت الصعوبات والعراقيل الضاغطة لإخراج الحركة من الخط العريض لسير حركة مجمل القوى العربية والإقليمية والعالمية. وإذا أقتضى الأمر وسمحت الظروف الذاتية والموضوعية أن تتطلع الحركة الكردية الجديدة بدور قيادي طليعي في هذه المرحلة لكي لا تبقى النظرة المتخلفة لحلول القضايا القومية ، عربياً وكردياً، بذلك الشكل والمحتوى المعيب والمسيء لحضارتنا فترة أطول في الواقع العملي. يجب أن لا تشكل هذه العقدة الاجتماعية معضلة تجرنا نحو الخلف أو عطب يعيق تقدمنا السياسي والاقتصادي، بل إنزيم جامع وموحد للطاقات الهرمونية لجميع المكونات الاجتماعية على قاعدة صحيحة من الوفاق الحقوقي والانسجام الحضاري. ألا نستحق ذلك؟ أليس ذلك أكثر انسجاما مع الصفحات المشرقة من التاريخ العربي-الكردي المشترك؟

الملحق

"أسد سوريا" والأكراد في ظل قانون الغاب[1]

فاليري يميليانوف

في 10 تشرين الثاني(نوفمبر) 2004 تم تقديم كتاب "الأسد والأكراد: شريعة الغاب" للصحفي السوري المقيم في روسيا، من أصل كردي، السيد رضوان باديني. ويبدو إن تنظيم هذا اللقاء مع الصحافة كان له سبب آخر، فبالإضافة إلى مناسبة صدور الكتاب، كان يراد من هذا المؤتمر الصحفي "تسليط الأضواء على الأحداث التي شهدتها المنطقة الكردية منذ فترة من الزمن". ولذلك كان الهدف الأساس، حسبما جاء في مختصر "بريس ريليز" هو "إعطاء صورة دقيقة للرأي العام عما جرى في 12 آذار 2004 من وجهة نظر شاهد عيان، وإطلاعه على المسألة الكردية في سوريا بوجه عام".

باختصار شديد إن فحوى تلك الأحداث هو ما يلي: أثناء التحضيرات لمباراة كرة القدم في مدينة قامشلي الكردية بين فريق هذه المدينة "جهاد" والفريق الضيف من مدينة دير الزور "الفتوة" أستقدم حوالي ثلاثة آلاف من المشجعين العرب، الذين سمحوا لأنفسهم بالتطاول على الأكراد وذمهم بدون مبرر. نتيجة للمناوشات التي جرت على هذه الأرضية قتل ثلاثة من الحدث الكرد في الملعب. في نفس اليوم أرتفع عدد القتلى إلى 20 شخصاً والجرحى 150 لكن في هذه المرة نتيجة مناوشات وإشتباكات مع الشرطة وقوى الأمن الداخلي.

في نفس المساء، وكرد فعل على هذه الأحداث، عمت المنطقة برمتها حالة هيجان وغليان وصلت درجة انتفاضة شعبية. لقد أفرغ المحتجين جام غضبهم على المؤسسات الحكومية ومراكز الشرطة وسخروا أو حطموا

---

[1]. نشر هذا المقال في عدد من المواقع الروسية والكردية. بورتل-كريدو.رو. بتاريخ 18.11.2004عفرين.نت بتاريخ 8.12.2004 بترجمة: بافي شيار...

شعارات ورموز السلطة، صور وتماثيل آل الأسد (الأب والابن). كانت ردة فعل السلطات عنيفة وقاسية. أعلن حالة الطوارئ في المنطقة، قطعت الاتصالات بالهاتف النقال والإنترنيت..وجرت اعتقالات عشوائية كثيرة؛ بل قد إستدرجت الحكومة في ردع الأكراد بعض العشائر العربية إلى جانبها. حسب معلومات "منظمة العفو الدولية" وصل عدد قتلى هذه الأحداث 100 شخص والجرحى حوالي 400؛ بينما زاد عدد المعتقلين 2000 شخص. في قاعة المؤتمرات كان هناك عدد كبير من الأكراد سواء ممن ينتمون إلى دول الإتحاد السوفيتي السابق أو من الدول الأجنبية. إن اهتمامهم بهذه الأحداث مسألة واضحة ومفهومة، فبالنسبة لهم "ها هو الجزأ الأصغر من بلادهم ينتفض بدوره بينما كانت أخبار الحركات الكردية السابقة تعني أكراد تركيا وإيران والعراق. إذاً الآن هو دور أبناء الجزأ الأخير السوري، الذي كان هادئاً، رغم إن هذا الهدوء كان نسبياً جداً. فمن النقاش الذي جرى في القاعة إتضح إن هذه المسألة كانت موجودة فعلياً منذ وقت طويل، لكن المعلومات المتعلقة بجزأ من الدول الصديقة للإتحاد السوفيتي السابق كانت تصفى أو تخفى عن الرأي العام بغية عدم إزعاج الصديق السوري الأسد - الذي تعني ترجمته الحرفية إلى الروسية قيصر الحيوانات المفترسة. الأكراد ينتمون إلى المجموعة الإيرانية. عددهم أكثر من 40 مليون نسمة. نصفهم يعيشون في تركيا، وحوالي 13 مليون منهم في إيران؛ وعددهم في العراق خمسة ملايين(مناطقهم هي الأغنى بالبترول) والقسم الأخير يعيشون في سوريا، بالقرب من الحدود التركية. هذا ما تبين من الحوار مع مؤلف الكتاب السيد رضوان باديني الحقوقي والصحفي الذي بدا متمكنا بشكل لامع من ناصية المعلومات المختلفة عن الوضع الكردي في سوريا و لجوانبه التاريخية والثقافية والحقوقية. وفي جواب على إحدى الأسئلة المتعلقة بالوضع الديني للأكراد أجاب المؤلف: "96% من الأكراد مسلمون سنة، لكن الدين، كإيديولوجية سياسية، لا يلعب دوراً أساسياً في تعبئة الرأي العام الكردي". وحسب السيد باديني" إن الأكراد الذين هم ضحايا خطة سياسة تستبيح حقوقهم، تزيد عندهم دور الحقائق والقيم القومية على المشاعر الدينية". لا بل تستخدم هذه المشاعر المشتركة لهم مع العرب في الإمعان في صهرهم، أي كعامل مساعد للتطبيق والممارسات العملية ضدهم، وهو فحوى ومضمون غالبية خطب الجوامع في مناطقهم. وباستثناء عدد قليل من رجال الدين من أصل كردي ، المندمجين مع النخبة الحاكمة أمثال السيد محمد سعيد رمضان البوطي عميد كلية الشريعة ومفتي الجمهورية السيد أحمد كفتارو الذي توفي منذ فترة وجيزة، يقف رجال الدين الأكراد عموما على جانب قضية شعبهم. أكثرهم شهرة هم الشيوخ المنحدرين من العائلة المعروفة-

الخزنوي. عدد من أبناء من هذه العائلة هم من طلائع الطريقة النقشبندية في سوريا. وقد ذكر السيد باديني بالمناسبة ذاتها مسألة وجود أقلية كردية غير مسلمة من الإيزديين.(الذين ينتمون بجذورهم إلى الديانة الكردية القديمة الزرادشتية)، بالإضافة إلى وجود عدد من الأكراد المسيحيين. ويذكر المؤلف في كتابه الكثير عن الوسائل والأساليب التي اعتمدها أحد أقطاب السياسة الكردية للبعث محمد طلب هلال بغية الوقوع بالأكراد بعضهم ببعض نتيجة استغلال هذه الفروقات الدينية. حيث كان الأخير قد دعا حرفياً في إحدى كراساته: " يجب منع الشيوخ الأكراد من مزاولة مهنتهم في المنطقة ونقلهم إلى المناطق العربية، وتعيين رجال دين عرب مكانهم".

في الإعلان الذي تم فيه دعوة الصحفيين إلى هذا اللقاء كان يوجد كذلك إشارة إلى إمكانية التطرق إلى للوضع العام في سوريا، وعن الشروخ الجديدة في أيديولوجية حزب البعث الحاكم بدون شراكة حقيقية منذ أكثر من أربعة عقود. وبما أنني كنت (كمراسل بورتال) من المراسلين القلائل المختصين بهذه المسألة، انتهزت الفرصة لأسأل المؤلف عن الوضع الديني- السياسي العام في المجتمع السوري. وقد أجابني السيد رضوان باديني:" لم تصل التناقضات الموجودة في هذا الجانب إلى التناحر المفتوح. ولكن هناك بوادر واضحة على تفاقم هذا الصراع بل ومؤشرات تدل على إمكانية حدوث أزمات على هذه الأرضية."

فكما هو معروف أن الغالبية العظمى من سكان سوريا هم مسلمون سنة بينما الأقلية الحاكمة تنتمي إلى الطائفة العلوية التي كانت هامشية فترة طويلة. وبعد استلام الأسد السلطة عام 1970 تغيير وضعهم بشكل جذري. فالعلويون يشكلون النخبة السياسية، بل الأصح قول، النخبة السياسية - العسكرية والاقتصادية في البلاد. بالمناسبة، ينص الدستور السوري على أن الرئيس يجب أن يكون مسلماً سنياً، وهذا ما حدا بالرئيس الأسد في بداية عهده للطلب من مفتي الجمهورية السيد كفتارو آنئذٍ باستصدار فتوى يقوم الرئيس بموجبها بتغيير مذهبه رسمياً. وهو ما حدث. لكن الرئيس الجديد بشار الأسد لم يلجأ إلى هذا الإجراء، على عكس والده. وهذا لا يعني بشيئ تجاوزه في القوة والهيبة والده. أنه ليس مستقلاً في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية الهامة. وهذه الأمور تأثرت بشكل كبير بغزو الأمريكي للعراق. فبعد أن كانت سوريا تستفيد بدرجة هائلة من تمويل العراق بالسلاح والذخيرة والمواد المختلفة، وتتحكم بجزأ هام من النفط العراقي...تزداد اليوم حدة الخلافات المبطنة وبهدوئ بين النخبة الحاكمة والأكثرية السنية وعدد من المسيحيين على طرق الاستئثار في هذه المسائل. وذكر السيد باديني أن بعض الأطراف السنية اتصلت بالأكراد وطلبوا التنسيق بغية توحيد الجهود السياسية

للجميع.
عموماً تشير المعطيات بضرورة الاهتمام بالأخبار الواردة من الاتجاه السوري، حيث يمكن لهذه الدولة أن تصبح مسرحاً جديداً لأحداث قد تنشأ على أرضية سياسية قومية أو سياسية دينية في منطقة الشرق الأوسط الغير مستقرة.

أكراد سوريا- موضوع جديد لروسيا[1]

ماريانا بيلينكايا
محللة سياسية في الوكالة الروسية للأنباء "نوفوستي"

لغة روسية ممتازة – هذا أول ما يثير إعجابنا في كتاب رضوان باديني " الأسد والأكراد: قانون الغاب". وبالتحديد لميزة هذه اللغة المتيسرة يقرأ الكتاب بسهولة ويصبح القارئ بشكل من الأشكال شاهد لتلك الأحداث التي يطلعنا عنها المؤلف.

ثم أريد هنا التركيز على ناحية ثانية بنفس الأهمية، موضوع الكتاب بحد ذاته- قدر الأكراد السوريين، الموضوع الذي لا يتحدث عنه تقريباً في روسيا، لا الصحفيين ولا العلماء المختصين. إن أبطال مواد الصحف والمقالات العلمية حتى الآن هم أكراد تركيا وأكراد العراق. ولهذه الظاهرة سببين: الأول- الاهتمام بتركيا والعراق بذاتهما، وبالتحديد بسبب الأحداث التي تجري فيهما وحولهما. الأحداث التي ترافقت مع قضية حزب العمال الكردستاني واعتقال قائده أوجلان، مستقبل العلاقات التركية مع الإتحاد الأوروبي، وثانياً- انتفاضة أكراد العراق في بداية التسعينات من القرن الماضي والإنشاء الفعلي، من الناحية العملية للدولة الفيدرالية في كردستان العراق وكذلك ترقب الحرب الثانية في العراق- كل هذه الأسباب كانت وراء تصاعد أصداء تلك الأحداث وجعلت مسألة أكراد تركيا والعراق تحظى بحجم أكبر من الاهتمام. بالإضافة إلى ذلك لا ينبغي تجاهل النشاط المتزايد لحزب العمال الكردستاني والحزبين الكرديين العراقيين، الديمقراطي

---

[1]. نشر هذا المقال في عدد من المواقع الروسية والكردية منها موقع عفرين.نت بترجمة عزيزي رش بتاريخ 13.12.2004

الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني في الخارج، بما فيها روسيا. لهذه الأحزاب علاقات مستمرة مع الفئة السياسية وبالأخص مع الصحافة. أما قدر الأكراد السوريين في تلك الأوساط فمغيب جزئياً. وفي أفضل الأحوال إذا ذكر من قبل أحدهم، ففي سياق موضوع ضمن التاريخ العام للأكراد كما هو الحال في كتاب مغوي "تاريخ كردستان".

للأمانة والدقة يجب أن أضيف بأن سوريا ككل لم تكن في مركز انتباه الصحافة الروسية. إن ما يجلب الانتباه لموضوع سوريا من وجهة نظر الصحفيين الروس هو احتمالات المفاوضات السورية –الإسرائيلية وآفاق ذلك بشكل خاص بعد موت حافظ الأسد واستلام ابنه بشار الأسد منصب والده. لقد تجدد الاهتمام بالموضوع السوري أثناء الحرب على العراق، لكن ذلك بقي محصوراً في احتمالات تغيير جذري لتصرفات واشنطن تجاه دمشق. لكن الآن تشير الأمور إلى أن كل التوقعات انتهت بالحرب الكلامية. إن متابعات الصحافة الروسية عموماً تتعلق بمناطق أخرى أكثر سخونة. وبالتحديد بسبب فقدان الاهتمام بسوريا، لم تعير وسائل الإعلام الروسية الاهتمام اللائق بأحداث 12 آذار 2004 ، تلك الأحداث التي هزت كردستان سوريا. حتى لو أن بعض المعلومات القليلة نشرت في الصحافة الروسية، لكن بقي الموضوع خارج اهتمام الرأي العام في روسيا ولم يؤدي ذلك لمناقشة قدر الأكراد السوريين.

بهذا المعنى ألظرفي يحظى كتاب رضوان باديني على أهمية قصوى. وبشكل خاص القسم الأول، حينما ينقل لنا المؤلف رؤيته كشاهد عيان لأحداث آذار في كردستان سوريا. إنه حقاً ريبورتاج مسهب من أرض الحدث. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدم وجود أي صحفي روسي في تلك المنطقة آنئذٍ- يعتبر التعرف من خلال الكتاب على طريقة تعاطي الأكراد السوريين أنفسهم مع تلك الأحداث، حياتهم، أحلامهم، توقعاتهم - مناسبة نادرة ووحيدة لنا. ولحسن حظنا يعالج المؤلف الموضوع في شرح مبسط وبطريقة شيقة ليقربنا من الواقع ، وإلاّ لما كان ممكناً لنا، لا الصحفيين ولا المختصين من فهم ما حدث. هذا العمل القيم قام به عوضاً عنا جميعاً رضوان باديني.

في ظروف انعدام المعلومات الأولية عن كردستان سوريا، تعتبر الجولة الممتعة للواقع والمعلومات التاريخية المتفقدة متعة وضرورة لا يستغنى عنهما. وبالأخص إن لغة الكتابة ليست لغة علمية جافة بل لغة سهلة مفهومة، لغة محقق ميداني.

أما في القسمين الرابع والخامس، فبالعكس من هذه الحالة، قراءتهما أصعب. إن المؤلف هنا لا يكتب كصحفي بل كعالم وباحث نظري. إنه يهدف لإطلاعنا على رأيه لحل المسالة الكردية في سوريا من خلال التذكير بعدد من النظريات والاطروحات الحقوقية والسياسية في هذا الصدد. وهناك مسألة أخرى قد لا يتفق معه القارئ بخصوص الاستنتاجات وما يتعلق بالسياسة الرسمية لدمشق، أو نظرته لما يحدث داخل سوريا والشرق الأوسط بشكل عام وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية المستقبلية في المنطقة. ولكن يجب أن لا ننسى إنه مهما كانت درجة الاختلاف معه في الآراء، لا أعتقد أن يكون باستطاعة أحد أن يشك بالقيمة الرئيسية للكتاب- الصدق والصراحة. إنه الكتاب الأول عن الأكراد السوريين، و سيصبح بدون شك المصدر الأول للإعلاميين كما للعلماء في روسيا حول هذه المسألة.

يوميات من كردستان سوريا[1]

إيفان غروشكوف

حينما ينتهي القارئ من مطالعة كتاب رضوان باديني الصغير الحجم نسبياً(128ص)،" الأسد والأكراد: شريعة الغاب"، يستطيع بسهولة التعرف على المصاعب الرئيسية التي يعاني منها السكان الأكراد في سوريا مثلما يستطيع التعرف على مصادر تلك المصاعب بنظرة تحليلية حقوقية لمحيطها الجيوبوليتيكي . و رضوان باديني، الصحفي-الحقوقي، كردي عاش وترعرع في سوريا ولكنه قضى القسم الأكبر من حياته في المهجر. يبدأ كتابه بالحديث عن مشاهداته وانطباعاته الخاصة عن حوادث الشغب التي جرت في شهر آذار من هذه السنة، على خلفية مباراة لكرة القدم والاصطدامات التي نشبت على أثرها بين المشجعين الأكراد وفريق (عربي) سوري آخر، والتي ارتفعت وتيرتها إلى درجة مواجهات شعبية واسعة، راحت ضحيتها بضعة عشرات من القتلى، أغلبيتهم من الأكراد. الأسباب الأساسية التي أدت إلى هذه التراجيديا، من وجهة نظر المؤلف، هي طبيعة العلاقات الغير متوازنة تاريخيا والمضطربة حالياً بين الأغلبية العربية والأقلية الكردية والنابعة من

---

[1]. نشر هذا المقال في صحيفة "نيزافيسيمايا غازيتا" الروسية بتاريخ

طبيعة سياسة التمييز التي ينتهجها حزب البعث الحاكم في سوريا تجاه الأكراد. للتأكيد على هذا الرأي يقف المؤلف بالتفصيل على عدة جوانب من حياة الأكراد ويأتي بأمثلة واضحة على حقيقة ممارسة الاضطهاد من قبل السلطة السورية ويتناول بالتحليل الأسس النظرية لهذه السياسة التي وضعها أحد مفكري البعث- محمد طلب هلال. ثم يتناول المؤلف مسألة الأقلية الكردية في سوريا وأوجهها الإقليمية والعالمية، مع تحليل وتبيان للطرق المتبعة في العالم في حل المسألة القومية، والضرورة المقتضية لحل هذه المسألة على أساس حق تقرير المصير. إن النظرة التحليلية العامة للمسألة القومية للأكراد في محيطها السياسي وخصوصيات ظروفها الاقتصادية – الاجتماعية وكذلك التعرض بالموازاة مع ذلك للخبرة العالمية المتراكمة في هذا الجانب،- تشكل أساس الحجة الداعية للاستعجال في إيجاد حل منطقي وتحديد وضع قانوني واضح للأكراد في سوريا.

حوار مع مؤلف كتاب
"الأسد والأكراد: شريعة الغاب"
الدكتور رضوان باديني

أجرى الحوار: بافي شيار[1]

صدر حديثاً في موسكو، باللغة الروسية، أول كتاب بلغة أجنبية عن أحداث 12 آذار الماضي في كردستان سوريا. والكتاب الذي هو بالأساس جزء من مشاهدات المؤلف لهذه الأحداث أثناء زيارته الأولى للوطن بعد 27 عاماً من الاغتراب، يعتبر، أولاً، شهادة وثائقية تحليلية، موضوعية عصرية للسجل اليومي لهذه الأحداث في المنطقة، ووقفة تحري ممتعة للتطورات الهائلة التي طرأت على سكان المنطقة من الناحية الاجتماعية والثقافية تحت تأثير العوامل المحلية والعالمية.

• **سؤال: دكتور رضوان، أولاً، لماذا هذا العنوان: " الأسد والأكراد: شريعة**

---

[1]. نشر هذا الحوار في عدد من المواقع الإلكترونية، أنظر: عفرين – نت 17.11.04

الغاب"!؟ ألم يخطر على بالك عنوان آخر أكثر شمولية للأوضاع المختلفة والمتعددة الجوانب التي تبحثها في كتابك ؟ لماذا وقع اختيارك على هذا العنوان بالضبط؟

••**جواب**: ذات مرة، عام 1998 ، قرأت في إحدى الصحف الروسية مقالاً عن الأكراد بعنوان مثير "بالقرب من غابات ياروسلافل عثروا على أثر الأكراد". (!) كان مؤلف المقال يهدف بالدرجة الأولى تسليط الضوء على العلاقات الروسية التركية المتأزمة على أثر خروج عبدالله أوجلان من سوريا وأحتمال "أختبائه" في روسيا...وآنئذ كانت روسيا تنفي وجود أوجلان على أرضها والأتراك يؤكدون على أنه لربما يمكث في أحدى القرى القريبة من ياروسلافل العائدة لأتباعه... المهم في هذا الموضوع، كان المؤلف يصف تلك الحالة بطريقة سجعية سلسة وكأن الحديث يجري عن "وحش مفترس" ظهر فجأة وتوارى عن الأنظار.."وأخيراً تم العثورعلى أثره بالقرب من إحدى الغابات" ! وإلى الآن،(ولأسباب تاريخية موضوعية لا يجهلها أحد) أن ذكر أسم الكرد عند بعض الأوروبيين يعطي الانطباع عن شيئ ما غير مألوف بل حتى "التوحش". وفي عنوان كتابي، وهو كما تعلم باللغة الروسية، ألا ترى في الحالة اللاقانونية السائدة بين الأكراد "الأوابد" والسلطة السورية المتمثلة بالأسد " الأب والأبن" كرمز و "الأسد"- كحيوان مفترس، حالة من التطابق في المعاني المباشرة والغير مباشرة لما يعرف بـ" شريعة الغاب"- أكثر السجعيات المنتشرة في لغات العالم الحية؟ حقيقة أكثر ما أردت أن أركز عليه في هذا العنوان هو تشبيه الوضع السائد حالياً في المنطقة الكردية وعلاقة الأسد كرأس السلطة بها، والتي تشبه فعلاً حالة غابة إستوائية، لا قانون ولا عرف ولا أي مظاهر العقلانية تنظمها أو تخرجها من هذه العتمة الظالمة. لا أحد يستطيع أن يتصور بإن الأكراد إلى الآن لا يستطيعون التكلم بلغتهم في الأماكن العامة. لا يوجد في الدنيا باكملها حالة تشبه الوضع الكردي في سوريا.

• **سؤال: تفاصيل أحداث 12 آذار تحجز جزءاً فقط من الكتاب(الجزأ الأول)، لماذا لم تخصص الكتاب بأكمله عن هذه الأحداث؟**

••**جواب**: أحداث الأنتفاضة، من حيث الترتيب والتسلسل الداخلي المنهجي للكتاب يشغر الباب الأول فقط. ولكن جميع الأقسام الأخرى تخدم سياق تكملة الأبعاد التاريخية والحقوقية لهذه لأحداث. بالنسبة لنا، نحن الكرد قد تكون الخلفية التاريخية معروفة بهذا الشكل أو ذاك، ولا توجد دواعي لذكرها لدراسة منشورة باللغة العربية أو الكردية.... ولكن، بالنسبة للقراء الأجانب، البحث عن الأسباب البعيدة والقريبة لموضوع حديث يتعلق بمسألة كالمسألة الكردية، ، يتطلب قبل كل شيئ ربطاً موضوعياً، وتمحيصاً بمعايير علمية

للوصول إلى تقريب الفكرة بشكل سليم للقارئ.. والأقسام الأخرى، رغم إنها مواضيع مستقلة من الناحية النظرية وعن جوانب من المسألة الكردية في سوريا، لكنها تؤلف الرصيد المعرفي، التاريخي- الحقوقي والثقافي للمسألة الكردية في سوريا. لقد كان لدي ومنذ زمن بعيد مسودات ومحاولات للكتابة عن الوضع الكردي في هذا الجزأ من كردستان، وبالأخص في السنوات الأخيرة من إقامتي في فرنسا، ولكن لم أجد من قبل الفرص والأمكانيات المناسبة لنشرها. وكانت زيارتي الأولى بعد 27 عاماً للوطن واللقاء بعدد هام من المثقفين والمسؤلين الأكراد حافزاً لأكتب، أولاً، عما شاهدته أثناء الأحداث، ولا أخفي عليك، أنني تأثرت بها تأثيراً كبيراً جداً، والقارئ سيجد أثر هذه العلاقة الروحية المتجددة ...ثم تجميع للمحاولات السابقة بين دفتي كتاب واحد. وبذلك أصبح الكتاب، حسب أعتقادي، وثيقة متكاملة عن الوضع الميداني السائد الآن مع خلفيات الموضوع التاريخية.

• **سؤال: أقصد لو أتحت المجال للأسهاب في الموضوع الساخن وتركت المسائل الأخرى لمناسباتها؟!**

•• **جواب**: الموضوعات الأخرى المكملة ليست مطلقاً على حساب الموضوع الرئيسي،- احداث الانتفاضة. فبالإضافة الى القسم التاريخي، الذي لا بد منه كما ذكرت؛ هناك القسم الحقوقي، حيث نصب أعيني الجوانب الحقوقية الدولية(من وجهة النظر القانون الدولي) للمسألة الكردية. هذا الجانب أعتقد هو الأول في تاريخ الدراسات عن وضع الأكراد السوريين. هنا بذلت جهداً كبيراً لأثبت أحقية بل وشرعية المطالبة الكردية بحقهم في تقرير المصير. وكما هو معروف حينما تتوفر، من وجهة النظر الحقوقية، خروقات في الحقوق الأساسية(المدنية والسياسية والملكية..ألخ) لمجموعة قومية وأثنية..تملك هذه المجموعة قانونياً الحق في البت في وضعها، لدى المؤسسات الدولية المختصة التابعة للأمم المتحدة بإيجاد ما يكفل ضمان هذه الحقوق المعترف بها دولياً.

• **سؤال: ما هي الحالات التي تنطبق على وضع الأكراد في سوريا والتي وقفت عليها في كتابك؟**

•• **جواب**: بالإضافة إلى الخروقات المتعددة والمتكررة للحقوق الأساسية، الحرمان من المواطنة، التملك والتنقل، التعلم وتشغيل الوظائف الإدارية...ألخ توقفت ملياً على التطبيقات العملية المتراكمة في هذا الميدان في تاريخ التطور السياسي الحديث لعدد من مناطق العالم لإجراء مقارنة بينها وبين الوضع الكردي في سوريا.

• **سؤال: ماهي هذه المناطق وما هي المعايير التي قست بها المقارنة؟**

•• **جواب**: سأبدأ بالمعايير. طبعاً يتم اللجوء إليها، وللأسف الشديد، وفق

مصالح الدول المؤثرة والفاعلة، وهي لطبيعة أختلاف الثقافات والعلاقات الديمقراطية في مناطق العالم، تختلف تطبيقاتها ودرجة لألتزام بها من مكان لآخر. لذلك تطبيقات بعضها تترافق بالشدة وأستعمال القوة، وفي مناطق أخرى متحضرة تطبق بمحض الإرادة. ولهذه الأسباب نجد أيضاً نوعية في الأداء تختلف من جهة لأخرى. أتطرق في الكتاب إلى المعايير التي أصبحت تقاس بها ظروف ووضع مناطق الأقليات القومية للبت فيها لدى اللجان الخاصة على ما درج على تسميته بمبدأ " الضرورة الموضوعية". بمعنى آخر، ينظر إلى وضع المجموعة القومية المتميزة في حال تكرار خروقات حقوقها المبدئية الأساسية وتهديد نموها وتطورها الطبيعي إلى إتخاذ قرارات ملزمة للحد من إستمرار الخروقات وتأمين الحصانة الأمنية لها باسم "الضرورة الموضوعية والحتمية " لصيانة هذه المجموعة. الأمثلة «الصاخبة" من التاريخ الحديث كثيرة، أهمها كوسوفو، وتيمور الشرقية...ألخ؛ وهي كما نعرف، البلدان التي أعتمد فيها لفترة طويلة على أساليب شمولية في الأدارة وتم إبعاد مجموعات بعينها من نصيب عادل من الثروة والسلطة و بالإضافة إلى الحاق الغبن بها إقتصادياً والسيطرة على مصادر ثقافتها الروحية والدينية..اللغة والتعليم...ألخ. ونعرف جميعاً النتائج التي أدت إليها هذه الحالات الغير حضارية من ويلات ودمار وخراب لإقتصاد تلك الدول..الخ. وبالموازاة مع ذلك توجد أمثلة أخرى بالكاد نسمع بها وهي أمثلة "مرنة" تطبق في الدول الأكثر تحضراً ومدنية. المثال الأسطع على ذلك هو شعب سآم، الذي يملك حقه في تقرير مصيره بنفسه في ثلاث دول إسكندنافية هي النرويج والسويد وفنلندا. وهذا الشعب، (أكاد أخطأ في كتابة هذه التسمية بالعربية لندرة سماعنا بمشاكلها مع الشعوب التي تعيش معها) لم يحتاج أبنائه لإراقة نقطة من الدم ليعيشوا أحراراً في بلدهم. وهذه "الضرورة الموضوعية" تعتبر هناك مبدءاً طبيعياً لا يناقش فيه بل يسعى الجميع لتقويته وتنشيطه وعلى كل المستويات الرسمية والشعبية...بينما نعرف نحن كم كلف تطبيق قرار الأمم المتحدة 688 بخصوص أكراد العراق عام 1991 والذي كان يندرج أسبابه « حق التدخل من أجل حماية جماعة حياتها مهددة " تحت نفس المادة في الحقوق الدولية. رغم أنه أصبح يسمى من قبل حقوقي العالم كله كمرحلة جديدة لتطبيق مبدأ Droit d’ingérence أو حق التدخل الإنساني.

•سؤال: لماذا اخترت اللغة الروسية، ومتى ستنشر الدراسة باللغة العربية أو الكردية؟

•• جواب: حينما رجعت من سوريا، فكرت أن أنشر دراستي هذه بلغة من اللغات الأوروبية فقط، وبرأيي ذلك سيكون خدمة جيدة للمسألة التي كتبت من

أجلها. ولكن، ولظروف عائلية، أقمت وبشكل مؤقت في روسيا؛ وكان يجب علي أن أكتب وأن لا أضيع الوقت. مسوداتي كلها كانت باللغة العربية..فكرت أن أصدر النسخة الأولى باللغة العربية لكن لمعرفتي بأن الاستفادة منها في أوروبا ستكون أقل بكثير مما أن تكون بلغة أوروبية، تركت مسوداتي وبدأت أجهز النسخة الروسية. وهكذا، وفي فترة الصيف حينما سافرت من جديد إلى فرنسا اتفقت مع إحدى دور النشر على أن يطبع الكتاب بعد رأس السنة إنشاء الله، بالفرنسية، أي إلى حين إنتهائي من تمحيص ومراجعة النص الفرنسي...والدعوة مفتوحة لكل من يجد في نفسه المقدرة لترجمتها إلى لغات أخرى. الحقيقة أريد إيصال هذه الحقائق الموخزة بل الجارحة بعمق للمشاعر الإنسانية إلى كل شرفاء الأرض، إلى كل العالم...على الأقل يجب أن لا تكون لمؤسسات والجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان في العالم المتمدن حججا بعدم معرفتها لتفاصيل ما حدث.. وأخيراً إن الكتابة بالروسية ستؤدي مهمتها أيضا، فالأوساط المهتمة بالدراسات الكردية ما تزال في روسيا أنشط من غيرها من البلدان، وستسد الفراغ الناشئ في حقل الأدب السياسي عن الأكراد، وكذلك ستسهم بتعريف عدد من المهتمين والمسؤلين في هذا البلد بآخر تطورات المسألة الكردية في سوريا. وأنت تعلم جيداً إن وروسيا تتقدم على طريق الديمقراطية ومؤسساتها المدنية تتحسن يوماً بعد يوم . ويجب عدم الاستهانة بالكتاب المنشور هنا؛ روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، ما تزال أكثر دول العالم قراءة. سأكون مرتاحاً من عملي إذا شاهدته بالإضافة إلى الروسية والفرنسية، بالإنكليزية أيضاً.

• **سؤال: هل لك كلمة أخيرة؟**

•• **جواب**: الوضع القانوني، أو بالاحرى اللاقانوني لأكراد سوريا لطخة عار في جبين النظام السوري. إن كل عربي شريف ليس فقط في سوريا، بل في أي بلد عربي، سيخجل من نفسه إذا طلب منه الدفاع ولو عن شعرة واحدة من هذا الوضع المخزي. تغييره حالياً ممكن وأسهل من أي وقت مضى. منطق التغييرات المطلوبة عالمياً يقضي بذلك. فالمطلوب إذاً ومن الجميع الشجاعة والمجاهرة وبكل المعاني المباشرة والغير مباشرة لهذه الكلمة. وشكراً لك على هذا اللقاء.